

مشروع قانون
المالية لسنة
2017

التقرير الاقتصادي والمالي

التقرير الاقتصادي والمالي

« هل اختياراتنا صائبة ؟ وما هي الأمور التي يجب الإسراع بها، وتلك التي يجب تصحيحها ؟ وما هي الأوراش والإصلاحات التي ينبغي إطلاقها ؟

أما إذا كان الإنسان يعتقد أنه دائما على صواب، أو أنه لا يخطئ، فإن هذا الطريق سيؤدي به إلى الانزلاق والسقوط في الغرور.

ومن هنا، فإن من حقنا جميعا أن نتساءل: هل ما نراه من منجزات، ومن مظاهر التقدم، قد أثر بالشكل المطلوب والمباشر على ظروف عيش المغاربة ؟ وهل المواطن المغربي، كيفما كان مستواه المادي والاجتماعي، وأينما كان، في القرية أو في المدينة، يشعر بتحسن ملموس في حياته اليومية، بفضل هذه الأوراش والإصلاحات ؟

إننا بطرح هذه التساؤلات، إنما نبحث دائما عن الفعالية والنجاعة، وعن أفضل السبل، ليستفيد جميع المغاربة من مختلف المنجزات، على حد سواء.

فالتساؤل وإجراء هذه الوقفة مع الذات، لا يعني الشك أو التردد، أو عدم وضوح الرؤية. بل على العكس من ذلك، فطريقنا واضح، واختياراتنا مضبوطة. فنحن نعرف أنفسنا، ونعرف ماذا نريد، وإلى أين نسير. »

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة
عيد العرش المجيد، 30 يوليوز 2014

10.....	مقدمة عامة.....
12.....	الجزء الأول : المغرب في محيطه الدولي والإقليمي.....
13	1. انتعاش هش للنمو الاقتصادي العالمي
13.....	1.1 توقعات انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي، مدعومة بظروف مالية ملائمة.....
15.....	2.1 إفريقيا: استمرار النمو الاقتصادي رغم الظرفية العالمية غير الملائمة وتراجع أسعار المواد الأولية.....
15	2. نمو معتدل للتجارة العالمية وانخفاض في أسعار المواد الأولية : التداعيات على الميزان التجاري المغربي.....
15.....	1.2 نمو معتدل للتجارة العالمية وأثره على الطلب الموجه نحو المغرب
17.....	2.2 توقعات بارتفاع محدود لأسعار المواد الأولية بعد انخفاض كبير خلال السنوات الأخيرة.....
22	3. تنويع شراكات المغرب مع الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية.....
22.....	1.3 حفاظ المغرب على شركائه في الشمال والجنوب.....
28.....	2.3 تعزيز علاقات المغرب مع الدول العربية وانفتاحه على الصين والهند وروسيا.....
31	4. اندماج المغرب في التجارة العالمية: نحو تطور هيكلي للتجارة الخارجية.....
31.....	1.4 تنويع تدريجي للبنات القطاعية والجغرافية للصادرات المغربية.....
34.....	2.4 تغيير تدريجي للبنية الجغرافية للواردات.....
35	5. التوقع العالمي للمغرب في مجالي التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية.....
35.....	1.5 وجهة وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومدى تأثيره على المغرب.....
37.....	2.5 آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستويين العالمي والوطني.....
37.....	3.5 تحسن تصنيف المغرب، خاصة عن طريق التقدم في مجال مناخ الأعمال.....
39.....	4.5 تحسن موقع الاقتصاد المغربي من منظور بعض التقارير الدولية.....
40.....	الجزء الثاني : تعزيز النموذج التنموي الوطني: نحو نمو مدمج ومنتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق الاجتماعية والمجالية.....
40	1. التحليل الهيكلي للاقتصاد الوطني.....
41.....	1.1 التطور الهيكلي للاقتصاد الوطني.....
42.....	2.1 مساهمة إيجابية لعناصر الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الخام.....
43	2. الاستراتيجيات القطاعية ورهان التحول الهيكلي: المكتسبات والإشكالات المطروحة وسبل التطوير
43.....	1.2 نحو تسريع التحول الهيكلي للنسيج الإنتاجي الوطني.....
54.....	2.2 تعزيز أداء قطاع الخدمات وتقوية قطاعات الدعم.....
62.....	3.2 اقتصاد المعرفة في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب.....
64.....	4.2 القطاع المالي كرافعة لتمويل الاقتصاد.....
70	3. فرص نمو جديدة من أجل نموذج تنموي مستدام ومدمج.....
70.....	1.3 التنمية الاقتصادية والإدماج المجالي : إمكانيات وأعدة للتقدم.....
75.....	2.3 التنمية المستدامة : حتمية لنمو مدمج ومستدام.....

3.3	تعزيز المؤسسات والخدمات العمومية.....	83
4.	تثمين رأس المال البشري لاندماج اقتصادي واجتماعي أفضل.....	89
1.4	نحو مبادرات أكثر استهدافا من أجل إنعاش التشغيل.....	90
2.4	الرفع من مقومات الجودة والفعالية في صميم أهداف الرؤية الاستراتيجية لإصلاح نظام التربية والتكوين 2030-2015.....	98
3.4	قطاع الصحة: إنجازات وتحديات.....	100
4.4	إجراءات سياسة الاستهداف لتحسين إدماج الفئات المعوزة.....	104
5.4	تأثيرات مهمة للسياسات العمومية على تراجع الفقر والهشاشة.....	107
6.4	تبني الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية.....	108
	الجزء الثالث : سياسة ميزانية لضمان استدامة المالية العمومية.....	110
1.	التطورات الأخيرة للمالية العمومية.....	110
1.1	الموارد العادية.....	111
2.1	نفقات الدولة.....	115
3.1	تطور دين الخزينة.....	119
2.	التطورات البنوية للمالية المحلية.....	122
1.2	موارد الجماعات الترابية.....	122
2.2	نفقات الجماعات الترابية.....	122
3.2	الرصيد المالي.....	123
3.	إصلاح المالية العمومية لدعم الاستدامة والنجاعة والمحاسبة.....	123
1.3	التقدم المحرز في العمل بمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.....	123
3.3	إصلاح نظام المقاصة.....	126
4.	مشروع قانون المالية 2017.....	127
1.4	السياق الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية 2017.....	127
2.4	الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية 2017.....	130
3.4	توقعات مداخيل ونفقات الدولة برسم سنة 2017.....	133
	خاتمة عامة.....	135
	ملحقات إحصائية.....	137

لائحة الرسوم البيانية

- ميان 1 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي..... 13
- ميان 2 : مقارنة تطور نسبة نمو التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والنامية..... 16
- ميان 3 : تطور الطلب الموجه نحو المغرب..... 17
- ميان 4 : تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية وبعض الأسعار المقارنة..... 18
- ميان 5 : تطور العرض والطلب العالمي على النفط..... 19
- ميان 6 : تطور فاتورة الطاقة (عند متم شهر يونيو)..... 19
- ميان 7 : تطور صادرات الفوسفات ومشتقاته (نهاية يونيو)..... 20
- ميان 8 : تطور أسعار الحبوب والسكر (دولار/طن)..... 21
- ميان 9 : تطور واردات الحبوب (عند متم يونيو)..... 22
- ميان 10 : مقارنة بين تدفقات الاستثمارات المباشرة والمبادلات التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تستقطب الاستثمارات المغربية (متوسط الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 * بملايين الدراهم)..... 27
- ميان 11 : تطور حصة الصادرات المغربية حسب المنتجات الرئيسية..... 32
- ميان 12 : بنية المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية المصنعة..... 33
- ميان 13 : تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الرئيسيين..... 33
- ميان 14 : تطور حصة الموردين العشر الأوائل للمغرب..... 34
- ميان 15 : تطور حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر لكل مجموعة من الاقتصادات في العالم..... 35
- ميان 16 : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب..... 36
- ميان 17 : مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بعدد نقط النمو)..... 42
- ميان 18 : مساهمة ودينامية الجهات خلال الفترة 2001-2014..... 71
- ميان 19 : الناتج الداخلي الخام للفرد بالدرهم حسب الجهات (2001-2014)..... 72
- خريطة 2 : درجة ولوج المغاربة للحقوق الأساسية حسب الجهات (2014)..... 74
- ميان 20 : تطور النمو الاقتصادي والتشغيل بين 1999 و2015..... 90
- ميان 21 : تطور مناصب الشغل حسب نوع التشغيل (بالآلاف)..... 92
- ميان 22 : التفاوت الجهوي لمعدل البطالة في المغرب (2013) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2012)..... 94
- ميان 23 : تطور معدل الفقر النسبي، والفقر متعدد الأبعاد والهشاشة..... 107
- ميان 24 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام..... 111
- ميان 25 : تطور المداخيل الجبائية..... 112
- ميان 26 : تطور بنية المداخيل الجبائية..... 114
- ميان 27 : تطور الرصيد العادي ومعدل تغطية النفقات بالمداخيل..... 116
- ميان 28 : تطور نفقات المقاصة ورصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام..... 118
- ميان 29 : تطور العوامل المساهمة في دينامية مديونية الخزينة..... 120

مقدمة عامة

يتزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017 مع انتهاء أول ولاية تشريعية بعد دستور 2011 والتي اندرجت في سياق التطورات المؤسساتية والسياسية والإصلاحات الطموحة التي فتح آفاقها الدستور الجديد للمملكة. واعتبارا للتوجيهات الملكية السامية، فلقد كان مطروحا على هذه الولاية أن تعمل على تعزيز وتجديد نموذج التنمية الاقتصادية سعيا نحو إذكاء مسار تنموي قوي وإدماجي ومتنوع على المستويين القطاعي والمجالي، وكذا جعله أكثر تنافسية وإنتاجا للثروة والشغل اللائق ومستند على توزيع عادل لثمار النمو.

يتعلق الأمر إذن، بمرحلة مهمة تقتضي تقييما موضوعيا للإنجازات الفعلية مع استحضار الفرص والتحديات الوطنية والجهوية والدولية التي توفرت خلال هذه الفترة.

على الصعيد الدولي، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2017 في سياق مضطرب يحبل بالعديد من التحديات والتساؤلات ويتسم بوتيرة انتعاش ضعيفة وهشة. مما جعل التوقعات الاقتصادية الدولية تواجه باستمرار مستجدات وإشكالات طارئة من ضمنها على الخصوص تلك المتعلقة بانخفاض أسعار المواد الأساسية والظروف الناتجة عن السياسة النقدية الاستثنائية للولايات المتحدة الأمريكية وكذا الآثار المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في إطار وضع دولي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية.

وعلى الرغم من هذه الظرفية الخاصة فإن المغرب الذي أقر نهج خيار الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني لازال ملزما بمواصلة مسلسل التحول الهيكلي الذي شرع فيه، سعيا نحو تعزيز وتجديد قاعدته الإنتاجية على أسس قطاعية ومجالية متجددة ليضمن تموقعا أفضل في سلاسل القيم العالمية. إن هذه الدينامية مدعوة أن تتعزز بشراكات استراتيجية وبآليات للتعاون جنوب-جنوب، خصوصا مع الدول الإفريقية، وذلك في سياق السياسة الخارجية المتبعة والتي مكنت المغرب من أن يتموقع في تكتل استراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي وأن يحتل تدريجيا مكانة متميزة في محاور علاقات دولية أساسية تهم دول الخليج والاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية. ولقد اغتنت هذه السياسة بتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الصاعدة كالصين والهند وروسيا. وفي هذا الصدد، يتوجب على المغرب تنمية شراكاته هذه من أجل مواصلة تعزيز تنافسية اقتصاد البلاد وجلب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة وضمان تموقع أفضل في الساحة الإقليمية والقارية كإقتصاد صاعد.

ومن المعلوم أن المغرب قد قطع أشواطاً في تفعيل استراتيجيته الوطنية لتحديث الاقتصاد والتي تستند إلى مشاريع مهيكلة وسياسات قطاعية قادرة على إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة في النظام الإنتاجي الوطني بما فيها توطيد قاعدة صناعية واعدة. ويبقى الهدف المنشود هو رسم مسارات التطور التي ستجعل من اقتصاد المغرب اقتصادا صاعدا يمكن من الاستجابة للضرورة الملحة لتطوير القدرات الإدماجية لنموذجنا التنموي خصوصا عبر تحسين محتوى النمو من الشغل اللائق وتقليص الفوارق بين الجنسين وبين الأجيال وبين المجالات التي تؤثر سلبا على مؤشرات التنمية البشرية.

وسيحاول التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2017 طرح الخطوط العريضة لهذه القضايا على مستويين يرومان تحليل المحيط الدولي أولا ورصد تطور الاقتصاد الوطني ثانيا، سعيا نحو توفير المعطيات والظروف التي يندرج ضمنها وضع مشروع قانون المالية لسنة 2017 قبل عرض مكوناته في مرحلة ثالثة.

وعليه، فإن الجزء الأول من التقرير سيخصص لتحليل تطورات المحيط الدولي والجهوي التي تواجه الاقتصاد المغربي لاستيعاب منطقتها وأهم سماتها في علاقة مع موقع الاقتصاد الوطني ضمنها مع استشراف أبرز الفرص التي يتيحها. أما الجزء الثاني فسيركز على تحليل أسس نموذج التنمية الاقتصادية ومساءلة دينامية الإصلاحات المتبعة على الصعيد القطاعي والمجالي مع تسليط الضوء على التقدم المحرز والصعوبات والمعوقات التي يجب تجاوزها، وذلك سعياً نحو رصد التأقلمات التي يجب الأخذ بها لتجاوز المعوقات واستحضار مكامن الضعف الهيكلية التي تكبح إمكانيات التطور وتطرح أهمية واستعجالية الأخذ بإصلاحات جديدة تسعى لتحفيز التشغيل والتصدي بحزم للتفاوتات الاجتماعية والمجالية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

فيما سيخصص الجزء الثالث والأخير من هذا التقرير لتحليل الاتجاهات التي ميزت تطور المالية العمومية بما فيها الاهتمام بمسألة استدامتها إضافة إلى محاولة استقراء المنطق الذي يوطر الإصلاحات التي تمسها وفقاً لمنظور النزاهة والشفافية ونجاعة الأداء التي جاء بها القانون التنظيمي الجديد للمالية. كما يحاول هذا الجزء تقديم الإطار الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2017 وعرض أولوياته وتوازناته على النحو الذي اقترحتة الحكومة.

الجزء الأول : المغرب في محيطه الدولي والإقليمي

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات هيكلية تتجه نحو إعادة توزيع القوى الاقتصادية في عالم جديد متعدد الأقطاب يواجه تحديات كبيرة، تتمثل في ضعف معدلات النمو والتجارة العالمية واختلالات مالية عالمية وأزمة الديون السيادية وتقلب أسعار المواد الأولية وتزايد التوترات الجيوسياسية وعدد المهاجرين...

فرغم مرور سبع سنوات على الأزمة الاقتصادية 2009/2008، لا يزال النمو الاقتصادي العالمي ضعيفا وهشا. بعد انتعاش قوي سنة 2010، بلغ متوسط نمو الناتج الداخلي الخام العالمي 3,4%، ما بين 2011 و2016 مقابل 5,1% ما بين 2003 و2007. وقد شمل ضعف النمو الاقتصادي الدول المتقدمة (1,6% مقابل 2,8%)، لا سيما في منطقة الأورو (0,7% مقابل 2,2%)، كما شمل البلدان الناشئة والنامية (4,9% مقابل 7,7%).

وقد تراجع دور التجارة الدولية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، حيث سجلت المبادلات التجارية العالمية معدل نمو بنسبة 3,1% خلال الفترة 2016-2011 مقابل معدل 3,4% للإنتاج العالمي. وخلال الفترة ما قبل الأزمة، فقد كان نمو التجارة العالمية قويا، حيث بلغ معدل 6% خلال الفترة 2008-2000 مقابل 4,3% بالنسبة للإنتاج العالمي.

وفي سياق هذه الظرفية الدولية الغير مستقرة، تظل أسواق المواد الأولية شديدة التقلب. فبعد ارتفاع الأسعار بأكثر من 70% ما بين سنتي 2005 و2008، نتيجة الطلب الموجه من طرف الدول الناشئة، تراجعت هذه الأسعار بحوالي 30% سنة 2009، متأثرة بالأزمة المالية العالمية، لترتفع بعد ذلك بأكثر من 50% ما بين سنتي 2009 و2012. ثم انهارت مرة أخرى بنسبة 40% ما بين سنتي 2012 و2015، خاصة بعد الوفرة الكبيرة للعرض وتباطؤ الاقتصاد الصيني.

وبعد مرور سنوات على أزمة 2008-2009، يبقى الوضع في الاقتصادات المتقدمة متسما باختلالات مالية كبيرة، ونمو أقل من الإمكانات المتاحة واستمرار البطالة في مستويات مرتفعة. وتظل الآفاق الاقتصادية متفاوتة. ويبدو أن الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة من النمو الاقتصادي القوي نسبيا، عكس منطقة الأورو التي قد تواجه موجة جديدة من التقلبات، المرتبطة أساسا بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، ما عدا في حالة الإسراع في بناء علاقات مالية وتجارية جديدة تحافظ على المكتسبات بينها وبين بريطانيا. وقد تتجاوز التداعيات الدول الأوروبية لتصل إلى شركاء آخرين من بينهم الاقتصاد الوطني.

وتستمر الاقتصادات الناشئة في آسيا، خاصة الهند والصين وأندونيسيا، في تحقيق نمو قوي بفضل دينامية الطلب الداخلي. وبصفة عامة، يعزى انتعاش الاقتصادات الناشئة إلى دينامية الأسواق الداخلية والارتفاع القوي للسكان النشطة والتقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال، إضافة إلى تقوية الأسس الماكرو اقتصادية.

ويرتقب أن تظل آفاق الاستهلاك المحلي قوية في البلدان الناشئة، بفضل تحسن الدخل وتوسع الطبقة المتوسطة، مما قد يساهم في تعزيز وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

ويشكل تحسين مناخ الأعمال والنمو الديمغرافي المناسب دعامة رئيسية لتعزيز نمو اقتصادي أكثر شمولاً وإنصافاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي إفريقيا جنوب الصحراء، رغم الظروف السياسية الغير مستقرة في بعض البلدان.

وفي السياق الجديد المتنامي للعولمة، فالمغرب مدعو، بعد تعبيره عن إرادته القوية في الدخول النهائي والمستحق إلى حظيرة الدول الناشئة، أولا إلى تقوية اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال تنويع شراكاته مع الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية، كما أشار إلى ذلك جلالة الملك في خطابه التاريخي¹ بمناسبة انعقاد قمة المغرب ودول الخليج "رغم حرصه على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع حلفائه، قد توجه في الأشهر الأخيرة نحو تنويع شراكاته، سواء على المستوى السياسي أو الاستراتيجي أو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تدرج زيارتنا الناجحة إلى روسيا... كما نتوجه لإطلاق شراكات استراتيجية مع كل من الهند وجمهورية الصين الشعبية".

¹ خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم الأربعاء 20 أبريل 2016 بالرياض بمناسبة انعقاد قمة المغرب ودول الخليج العربي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضرورة الاندماج الإقليمي في إفريقيا، في وقت أصبحت فيه قارتنا مطالبة بأن تتموقع كقطب عالمي جديد للنمو الاقتصادي، تتسجم تماما مع عودة الانضمام الطبيعي للمغرب إلى أسرته المؤسساتية، الاتحاد الإفريقي. ورسالة جلالة الملك، واضحة في هذا الشأن، وتحيلنا على تكثيف التعاون وتوسيعه ليشمل المزيد من الدول الإفريقية في إطار شراكة متجددة لفائدة ساكنة الدول الإفريقية.

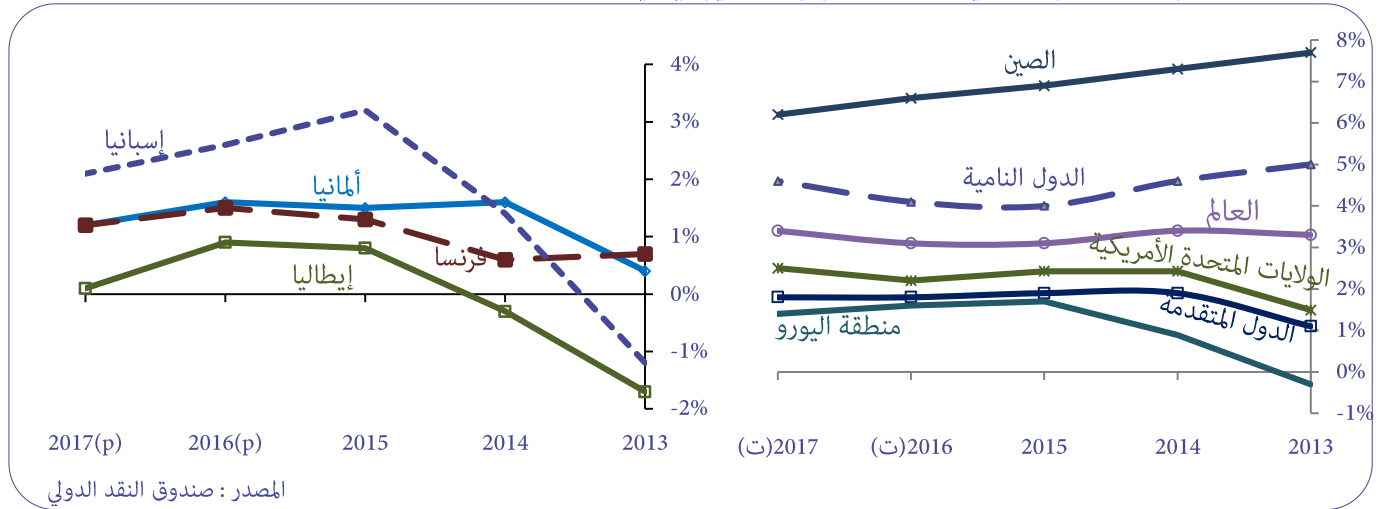
1. انتعاش هش للنمو الاقتصادي العالمي

بعد تباطؤه سنة 2015، من المتوقع أن يتعافى النمو الاقتصادي العالمي تدريجيا خلال 2016-2017. وستكون آفاق الانتعاش مدعومة بالظروف المالية الملائمة عموما والتحسين التدريجي للتجارة العالمية.

وقد يعرقل هذا الانتعاش، الذي لا يزال هشًا وضعيفًا، تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "البريكسيت" في أعقاب استفتاء 23 يونيو 2016. وبخصوص أسعار المواد الأولية، وبعد أن سجلت مستويات منخفضة جدا مع بداية سنة 2016، يتوقع أن تستقر أو أن ترتفع بشكل معتدل، في سياق يتسم بوفرة للعرض وانتعاش معتدل للطلب.

1.1 توقعات انتعاش تدريجي للاقتصاد العالمي، مدعومة بظروف مالية ملائمة

وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي²، سيسجل الناتج الداخلي الخام العالمي نموا بنسبة 3,4% سنة 2017 بعد 3,1% سنتي 2016 و2015. ويتوقع أن تظل آفاق النمو معتدلة في الاقتصادات المتقدمة ومتسارعة في الدول الناشئة. ومع ذلك، ستبقى هذه التوقعات مهددة بالعديد من المخاطر، خاصة تلك المتعلقة بتباطؤ الاقتصاد الصيني، والصعوبات التي تواجهها بعض كبريات الدول الناشئة، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وتدابير البريكسيت، والاضطرابات الجديدة في الأسواق المالية، والانخفاض المستمر لأسعار المواد الأولية وتساعد التوترات الجيوسياسية.



مبيان 1 : تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يستمر النشاط بوتيرة معتدلة ليصل إلى 1,8% سنتي 2017 و2016 بعد 1,9% سنة 2015. وسيظل الانتعاش قويا في الولايات المتحدة ومعتدلا في منطقة الأورو ومنخفضا في اليابان.

سيسجل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة 2,5% سنة 2017 بعد 2,2% سنة 2016 و2,4% سنة 2015. وسيظل استهلاك الأسر، المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، قويا ومدعوما دينامية أسواق العقار والشغل. واستمر معدل البطالة في الانخفاض ليصل إلى 4,7% خلال شهر مايو 2016، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من ثماني سنوات. وسجل معدل التضخم زيادة طفيفة بعد ارتفاع أسعار النفط، لكن تبقى توقعات التضخم متحكم فيها. وفي هذا السياق، سيستمر مسلسل ضبط السياسة النقدية من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي بوتيرة تدريجية، بعد أول عملية رفع لمعدل الفائدة في دجنبر 2015.

² صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، يوليو 2016.

في منطقة الأورو، ما زال الانتعاش الاقتصادي مستمرا بوتيرة معتدلة، يعوقها "البريكسيت"، حيث يتوقع أن يتراجع نمو الناتج الداخلي الخام للمنطقة إلى 1,4% سنة 2017 بعد 1,6% سنة 2016 و1,7% سنة 2015، حيث سيتباطؤ النشاط الاقتصادي في ألمانيا (1,2% بعد 1,6% و1,5% على التوالي) وكذلك في فرنسا (1,2% بعد 1,5% و1,3%) وأيضاً في إسبانيا (2,1% بعد 2,6% و3,2% على التوالي).

ولا يزال النمو في منطقة الأورو مدعوماً بانخفاض مستويات أسعار النفط وأسعار الفائدة، والتراجع السابق للعملة الموحدة الذي عزز القدرة التنافسية للصادرات، والسياسة الميزانية الأقل تشدداً، والسياسة النقدية التوسعية. وقد اعتمد البنك المركزي الأوروبي أسعار فائدة سلبية وبرنامجاً موسعاً لشراء الأصول. ومع ذلك، فعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمؤسسي قد يعرقل الانتعاش الاقتصادي، مما يتطلب التحكم في الانتقال الاقتصادي الذي تعرفه المنطقة.

في فرنسا، تدعم الانتعاش الاقتصادي بواسطة التخفيضات في المساهمات الاجتماعية والضرائب على الشركات. وينتظر أن يستمر سوق الشغل في التحسن، نتيجة الدعم المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل التشغيل وتزايد عمليات التكوين لفائدة طالبي العمل، فضلاً عن الإصلاح الهادف إلى المزيد من المرونة في سوق الشغل³. أما في إسبانيا، فأفاق النمو الاقتصادي تتعزز من خلال التحسن التدريجي لسوق الشغل، وإقلاع إيجابي نسبياً عن طريق الميزانية العامة.

وتؤكد مؤشرات الظرفية الاقتصادية سيناريو انتعاش معتدل لمنطقة الأورو. فقد ارتفع الناتج الداخلي الخام للمنطقة بنسبة 0,3% خلال الفصل الثاني من سنة 2016 بعد 0,6% خلال الفصل الأول لسنة 2015. ولا يزال نمو النشاط الإجمالي للقطاع الخاص في منطقة الأورو بطيئاً، كما يبين ذلك المؤشر المركب لمديري المشتريات (53,2 خلال يوليو 2016 مقابل 53,1 خلال شهر يونيو).

ويشهد قطاع التشغيل انتعاشاً تدريجياً في منطقة الأورو، حيث انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات (10,1% خلال يونيو 2016 مقابل 11% سنة من قبل). ويتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى أقل من 10% سنة 2017 (9,8% بعد 10,2% سنة 2016، وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

ويتوقع أن تسجل الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً ملحوظاً بنسبة 4,6% سنة 2017 بعد 4,1% سنة 2016 و4% سنة 2015. وسيعزى هذا الانتعاش إلى الاختفاء التدريجي للعوامل التي ساهمت في تباطؤ النمو خلال السنوات الأخيرة، والمتمثلة في العوائق التي عرقلها العرض وصرامة شروط التمويل وارتفاع حدة التوتر في أسواق الأسهم (البورصات) وصرف العملات وكذا انخفاض أسعار المواد الأولية.

ومع ذلك، تبقى معدلات النمو متفاوتة بين البلدان والمناطق، حيث سيظل النمو قوياً نسبياً في دول آسيا الناشئة (6,3% سنة 2017 بعد 6,4% سنة 2016). وسيتم تعويض تباطؤ الاقتصاد الصيني (6,2% بعد 6,6%) جزئياً بالدينامية الجديدة التي يشهدها الاقتصاد في الهند (7,4% بالنسبة لسنتي 2016 و2017). ومن جهة أخرى، سيتعافى الاقتصاد البرازيلي بعد خروجه من الأزمة (0,5% بعد -3,3%)، وذلك تماشياً مع تحسن الوضعية الماكرو اقتصادية ورجوع الثقة للقطاع الخاص. وفي روسيا، من المتوقع أن يسجل النشاط الاقتصادي نمواً إيجابياً (1% بعد -1,2%) نتيجة انتعاش أسعار النفط وتراجع آثار الأزمة الأوكرانية.

ومن المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي تدريجياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنة 2016 ليسجل 3,4% مقابل 2,3% سنة 2015 قبل أن يصل إلى 3,3% سنة 2017. وستستفيد الدول المصدرة للنفط من انتعاش أسعار النفط الخام، في حين ستستفيد البلدان المستوردة للنفط من التعافي التدريجي للاقتصاد الأوروبي. ومع ذلك، لا يزال مستوى البطالة مرتفعاً في المنطقة.

³ يقطن مشروع قانون الشغل شروط التسريح المرتبط بإكراهات الظرفية الاقتصادية ويمنح امكانيات أكبر للمقاولات في مجال التفاوض، خاصة في موضوع ساعات العمل.

2.1 إفريقيا : استمرار النمو الاقتصادي رغم الظرفية العالمية غير الملائمة وتراجع أسعار المواد الأولية

سجلت إفريقيا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة نتائجاً اقتصادية كبيرة، حيث تضاعف معدل نمو الناتج الداخلي الخام⁴ لينتقل من 2% خلال الثمانينات والتسعينات إلى أكثر من 5%⁵ بين سنتي 2001 و2014. إلا أنه مع تراجع الاقتصاد العالمي وتباطؤ الطلب العالمي وانخفاض أسعار المواد الأولية، سجلت القارة السمراء خلال السنتين الأخيرتين نمواً معتدلاً، حيث ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي الإفريقي سنة 2015 بنسبة 3,6% مقابل 3,7% سنة 2014.

ونظراً لتوقعات الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار المواد الأولية، ينتظر أن تسجل إفريقيا خلال سنة 2016 نمواً سيبلغ 3,7% قبل أن يرتفع إلى 4,5% سنة 2017. ومع ذلك، سيظل النمو الاقتصادي غير متكافئ بين البلدان والمناطق المختلفة في إفريقيا. فمستويات الفوارق في الدخل، والاعتماد على صادرات المواد الأولية، والاستقرار السياسي والاجتماعي والسياسات الاقتصادية الماكرو اقتصادية والهيكليّة، كلها عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار.

وأثر انخفاض أسعار السلع الأساسية بشكل كبير على عجز الميزانية في بلدان إفريقيا، حيث يتوقع أن يبلغ سنة 2016 نسبة 6,5% من الناتج الداخلي الخام قبل أن يتحسن سنة 2017 ليسجل 5,9%. وتدهور رصيد الحساب الجاري بشكل كبير خلال سنة 2015 ليسجل 7,3% من الناتج الداخلي الخام بسبب الخسائر الناتجة عن التبادل التجاري، خاصة في البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط. لكن يتوقع أن يتحسن العجز خلال سني 2016 و2017 ليسجل 6,4% و5,8% على التوالي. وفي ظل هذه الظرفية، سيظل معدل التضخم مرتفعاً في حدود 7,2% سنتي 2016 و2017.

وعلى صعيد إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يتعزز معدل النمو الاقتصادي ليلبلغ 3,3% سنة 2017، بعد 1,6% سنة 2016 و3,3% سنة 2015، متأثراً بالتحسن المنتظر للظرفية الخارجية وارتفاع أسعار المواد الأولية. وحسب صندوق النقد الدولي، فقد أثر تراجع النمو في نيجيريا وتدهور آفاق الاقتصاد في جنوب إفريقيا وأنغولا والغالابون على نمو المنطقة سنة 2016. ومع ذلك، تظل التوقعات الاقتصادية الخاصة بإفريقيا جنوب الصحراء محفوفة بمخاطر حدوث مزيد من التباطؤ في نمو الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة، والتشديد المتوقع لشروط التمويل على الصعيد العالمي وتزايد التهديدات الأمنية الداخلية وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان.

2. نمو معتدل للتجارة العالمية وانخفاض في أسعار المواد الأولية : التداعيات على

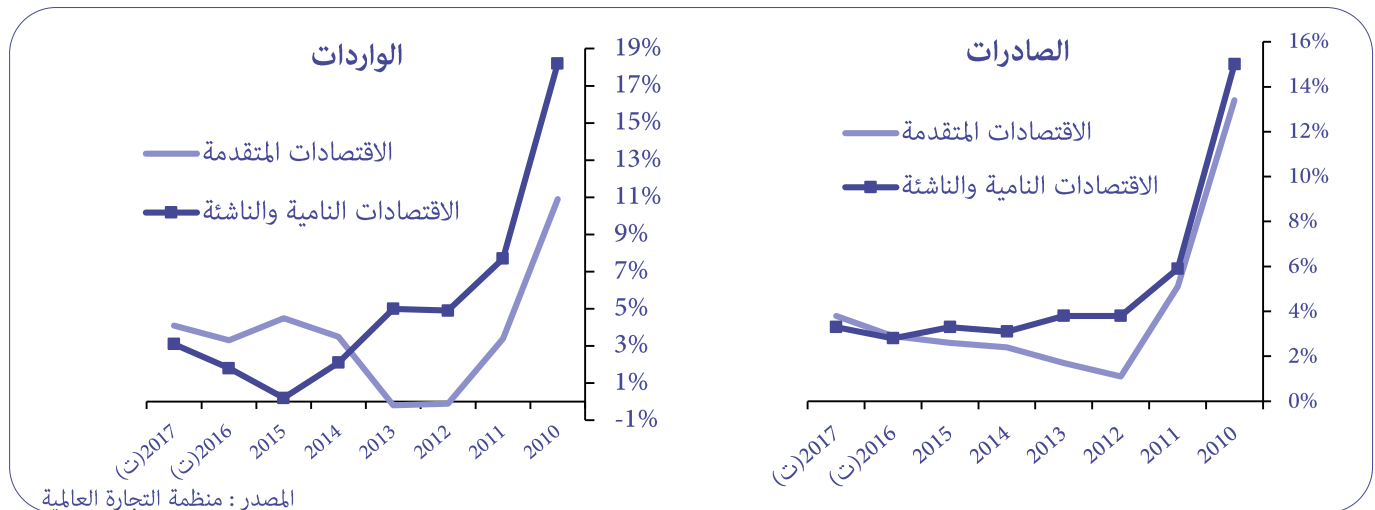
الميزان التجاري المغربي

1.2 نمو معتدل للتجارة العالمية وأثره على الطلب الموجه نحو المغرب

وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، سجل حجم مبادلات السلع خلال سنة 2015 نمواً بنسبة 2,8% (نفس معدل سنة 2014، ويفوق بقليل النمو المسجل سنة 2013 بنسبة 2,4% وسنة 2012 بنسبة 2,2%). ويعزى هذا النمو الضعيف على مستوى التجارة الدولية إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الدول الناشئة وإلى الانخفاض الحاد للمبادلات في جميع مناطق العالم خلال الفصل الثاني من السنة، قبل أن تنتعش مع نهاية السنة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا.

⁴ التقرير المشترك بين البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية، "التوقعات الاقتصادية لإفريقيا 2016".

⁵ نفس المصدر.



مبيان 2 : مقارنة تطور نسبة نمو التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والنامية

ولا زال حجم صادرات السلع يحقق نمواً أسرع في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، حيث ارتفع خلال سنة 2015 بنسبة 3,3% مقابل 2,6% في الدول المتقدمة، مع استقرار الفارق بين المجموعتين من الدول منذ السنة الماضية في 0,7% بعد أن ناهز 2,1% سنة 2013 و 2,7% سنة 2012.

وقد ارتفعت الصادرات على وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 8,6%، تلاها الاتحاد الأوروبي بنسبة 4% ثم آسيا بنسبة 3,1%، مدعومة بارتفاع صادرات الصين بحوالي 4,6% مقابل انخفاض صادرات الهند بنسبة 2,1%. وفي المقابل، حقق حجم الصادرات تقدماً ضعيفاً في أمريكا الجنوبية والوسطى (1,3%) وأمريكا الشمالية (0,8%) وإفريقيا (0,1%) نتيجة تأثرها بتراجع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0,9% والشيلي بحوالي 2,8% والأرجنتين بنسبة 4,6% وكذا نيجيريا بنسبة 4,4%. وتعد بلدان رابطة الدول المستقلة المنطقة الوحيدة التي تراجعت صادراتها بنسبة 0,6%، نظراً لتدهور صادرات أوكرانيا بحوالي 15,1%.

ومن جهته، حقق حجم واردات السلع تسارعاً في الدول المتقدمة بنسبة 4,5% بعد انتعاش قوي سنة 2014 مقابل انخفاضه خلال السنتين الفارقتين، بالموازاة مع شبه استقرار في الدول النامية بنسبة 2,0% نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي.

وقد تزايدت الواردات أساساً في أمريكا الشمالية بنسبة 6,5%، وفي الاتحاد الأوروبي بنسبة 4,5%، وبمستوى أقل في آسيا (1,8%) وإفريقيا (1,3%)، مع ارتفاع هام في الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا (6,5% لكل منهما) وكذا ألمانيا (6,9%) والبرتغال (4,7%). وفي المقابل، انخفض حجم واردات أمريكا الجنوبية والوسطى والشرق الأوسط وبلدان رابطة الدول المستقلة، على التوالي، بحوالي 1,9% و 5,8% و 21,9%، نظراً لتدهور واردات البرازيل بنسبة 15,1% على خلفية الركود الاقتصادي الحاد الذي شهدته البلاد سنة 2015⁶، وانهييار واردات روسيا بحوالي 27,6% نتيجة للحصار الاقتصادي الذي يمنع استيراد المواد الفلاحية والمواد الأولية والمواد الغذائية من الدول التي فرضت عقوبات على موسكو في ظل الأزمة الأوكرانية.

وأما بالنسبة لقيمة صادرات السلع، فقد تم تسجيل انخفاض بنسبة 13,2%، نظراً لانهييار أسعار المواد الأولية، في سياق التباطؤ الاقتصادي للصين والإنتاج المتواصل للمحروقات في الولايات المتحدة الأمريكية.

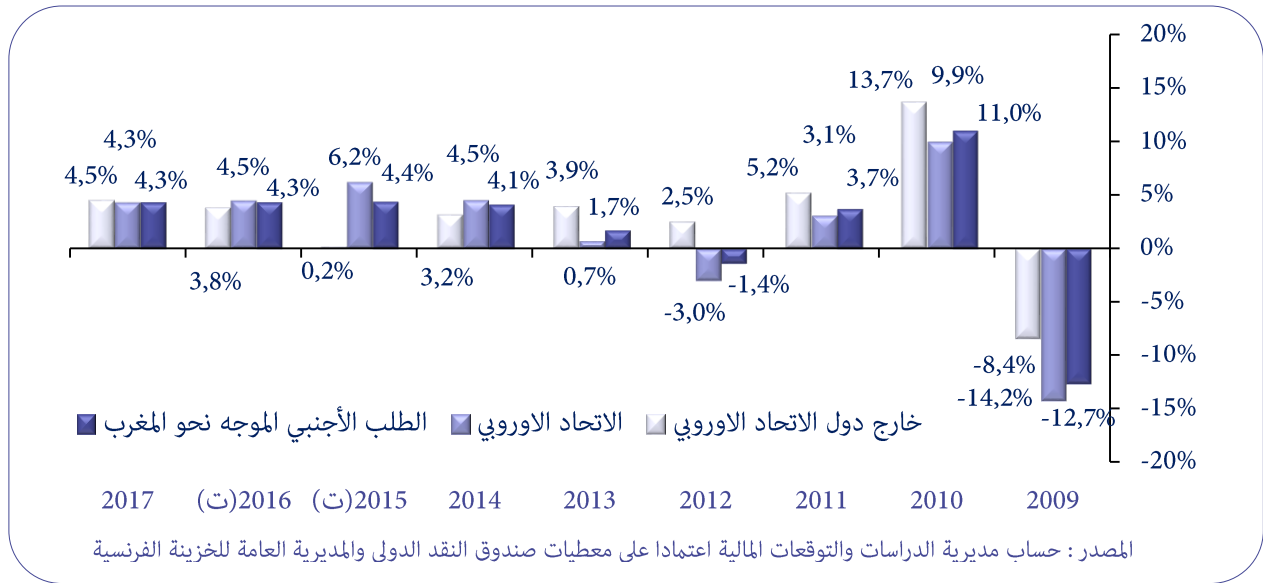
وتبين البنية الجغرافية للتجارة العالمية سنة 2015 بأن الصين حافظت على مرتبة الصدارة حسب قيمة صادرات السلع، والتي تحتلها منذ 2009، وذلك بنسبة 13,8% متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية (9,1%) وألمانيا (8,1%) واليابان (3,8%). ومن حيث الواردات، صنفت الصين في المرتبة الثانية (بحصة 10%) وراء الولايات المتحدة الأمريكية (13,8%)، في حين جاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة بنسبة 6,3% ثم اليابان بنسبة 3,9%.

⁶ حيث تراجع الناتج الداخلي الخام بنسبة 3,8%، وفقاً لصندوق النقد الدولي.

وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن ينمو حجم مبادلات السلع بحوالي 2,8% خلال سنة 2016، في إطار تحسن معتدل للإنتاج في الدول المتقدمة واندعاش طفيف في الدول النامية، خاصة في آسيا. وسيتم هذا التطور بتعزيز صادرات الدول المتقدمة، التي ستحقق نمواً أكبر من صادرات الدول النامية، وكذا باندعاش واردات الدول النامية.

وفي ظل هذه التطورات، يتوقع أن يسجل حجم الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب نمواً بحوالي 4,3% سنة 2016 و2017، بعد تسجيل نسبة 4,4% سنة 2015، وفقاً لآخر معطيات واردات الشركاء الرئيسيين للمغرب، في سياق يتميز بنمو معتدل للنشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية.

أما فيما يخص الطلب الخارجي الموجه للمغرب من طرف دول الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن ينتقل من 6,2% سنة 2015 إلى 4,5% سنة 2016 و4,3% سنة 2017. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض وتيرة نمو واردات شركائنا التجاريين الرئيسيين في الاتحاد، لاسيما إسبانيا وفرنسا.



مبيان 3 : تطور الطلب الموجه نحو المغرب

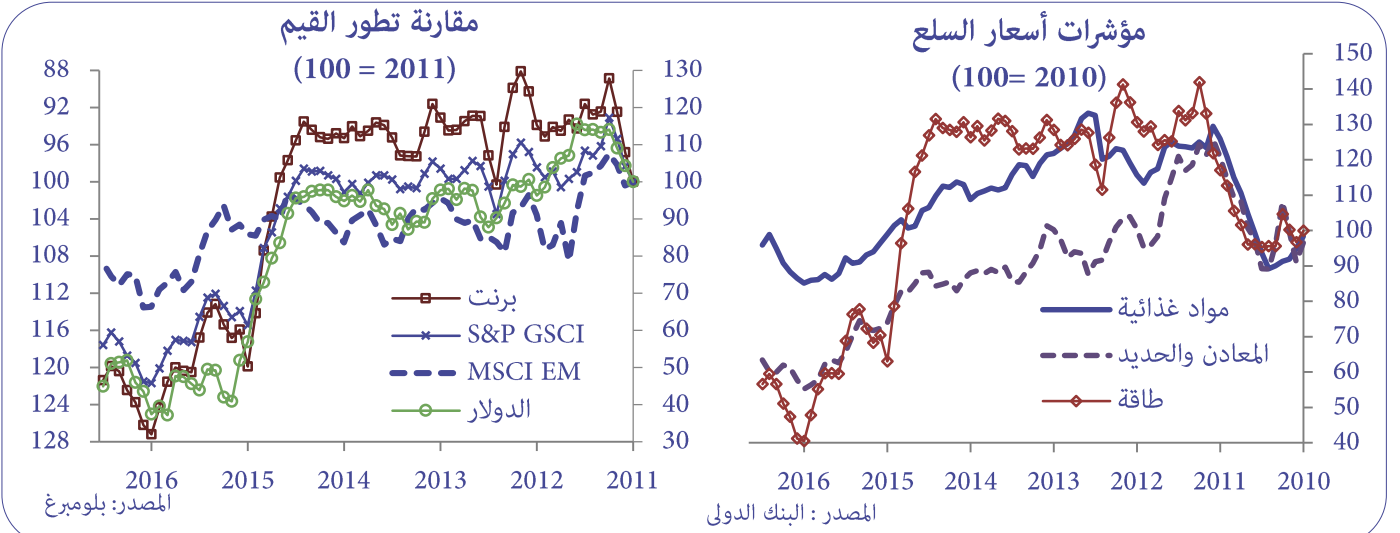
وفي المقابل، ستسجل وتيرة نمو الطلب الموجه نحو المغرب من خارج دول الاتحاد الأوروبي نمواً بنسبة 3,8% و4,5% على التوالي خلال سنتي 2016 و2017، مقابل 0,2% سنة 2015، نظراً لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الهند، الزبون الرئيسي للمغرب بالنسبة لمشتقات الفوسفات.

2.2 توقعات بارتفاع محدود لأسعار المواد الأولية بعد انخفاض كبير خلال السنوات الأخيرة

بعدما بلغت مستويات جد متدنية أوائل سنة 2016، في ظل المنحى التنافسي القوي المسجل خلال السنوات الماضية، عرفت أسعار المواد الأولية ارتفاعاً مهماً، ارتباطاً باندعاش في الطلب العالمي وبالمخاوف حول شروط عرض بعض المنتجات، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار. وقد ارتفع مؤشر S&P GSCI⁷ بنسبة 23% بين يناير ويوليوز 2016، حيث قلص خسائره إلى 12% على أساس سنوي.

وحسب البنك الدولي، ارتفع مؤشر أسعار منتجات الطاقة بنسبة 40% بين يناير ويوليوز 2016، مقلصاً بذلك خسائره إلى 18% على أساس سنوي. كما انتعش مؤشر أسعار المنتجات غير الطاقية بنسبة 10% بين يناير ويوليوز، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية (+13%) والمعادن الأساسية (+13%) والمعادن الثمينة (+25%)، على الرغم من انخفاض أسعار الأسمدة (-17%).

⁷ يضم مؤشر S&P GSCI 24 مادة أولية (الطاقة والزراعة والمعادن الصناعية والمعادن الثمينة...)، حيث يمثل النفط لوحده حوالي 50%.



مبيان 4 : تطور مؤشرات أسعار المواد الأولية وبعض الأسعار المقارنة

ومن حيث التوقعات، يرتقب أن تظل أسعار المواد الأولية معتدلة عموماً، في سياق استمرار وفرة العرض وضعف الطلب.

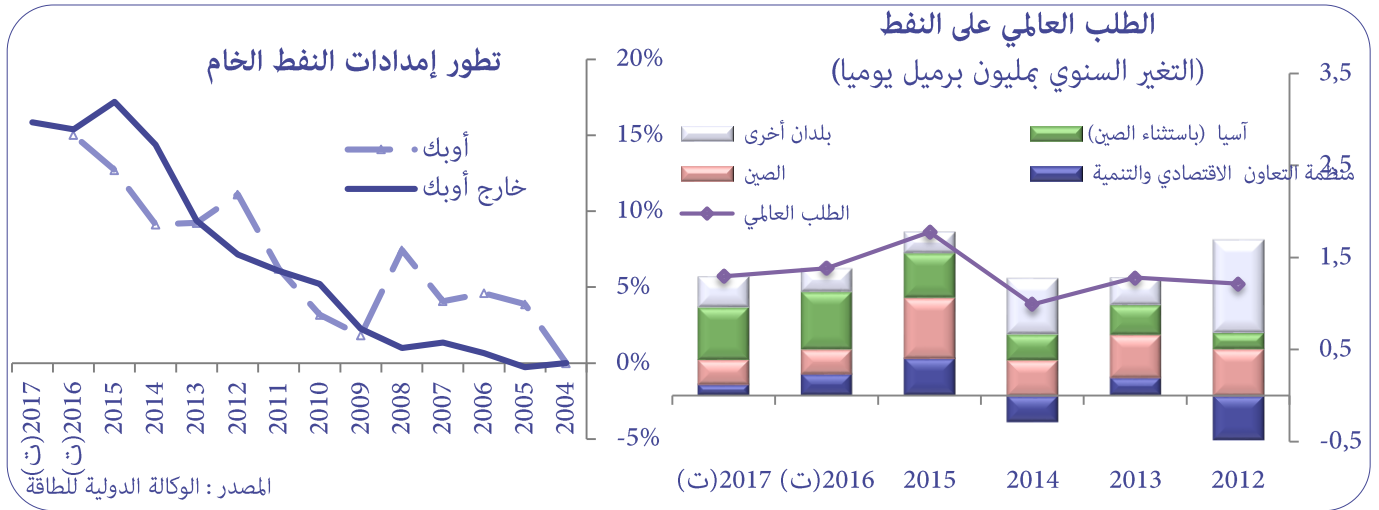
1.2.2 ارتفاع طفيف لأسعار النفط تحده الوفرة الكبيرة للعرض

وصلت أسعار النفط (برنت) 45 دولاراً في المتوسط في شهر يوليوز من سنة 2016، مرتفعة بنسبة 46% منذ يناير (عندما وصلت إلى 31 دولاراً وهو أدنى مستوى لها في 13 سنة)، وبذلك قلصت خسائرها إلى 19% على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع إلى انتعاش الطلب العالمي بشكل أقوى مما كان متوقعا، وانخفاض في الإنتاج والمخزونات في الولايات المتحدة، وكذلك إلى تعطل الإمدادات في بعض الدول المنتجة.

وبلغت إمدادات النفط العالمية ما يناهز 96,4 مليون برميل يوميا سنة 2015، بزيادة 2,7 مليون برميل يوميا مقارنة مع سنة 2014 وفقا لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، منها 1,4 مليون برميل يوميا من الإنتاج من خارج أوبك، أساسا بفضل استغلال الصخر الزيتي في الولايات المتحدة (+0,9 مليون برميل يوميا)، و1,1 مليون برميل يوميا من إنتاج النفط الخام من دول أوبك، وخاصة المملكة العربية السعودية (+0,6 مليون برميل يوميا) والعراق (+0,7 مليون برميل يوميا).

ويرتقب أن تبقى سوق النفط العالمية في حالة فائض سنة 2016، رغم الانخفاض المحتمل للإنتاج من خارج أوبك (-0,9 برميل يوميا، وفقا لوكالة الطاقة الدولية)، بسبب انخفاض إنتاج الولايات المتحدة (-0,4 مليون برميل يوميا). وفي هذا السياق، يتوقع تعزيز الطلب على النفط الخام الموجه لأوبك وللمخزون (+2,1 مليون برميل يوميا بعد +0,2 مليون برميل يوميا سنة 2015) ليلبلغ 32,7 مليون برميل يوميا.

وينتظر أن يستمر الطلب العالمي على النفط في النمو سنة 2016 ولكن بوتيرة معتدلة (+1,4 مليون برميل يوميا بعد +1,8 مليون برميل يوميا سنة 2015، ليلبلغ 96,1 مليون برميل يوميا، وفقا لوكالة الطاقة الدولية)، حيث أن ضعف الطلب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (+0,2 بعد +0,4 مليون برميل يوميا سنة 2015) يقابله استمرار للطلب القوي من الدول غير الأعضاء في المنظمة (+1,1 مليون برميل يوميا بعد +1,4 مليون برميل يوميا)، خاصة بلدان آسيا (+0,9 مليون برميل يوميا بعد +1,1 مليون برميل يوميا)، ولا سيما الصين (+0,3 مليون برميل يوميا بعد +0,7 مليون برميل يوميا) والهند (+0,3 مليون برميل يوميا بعد +0,2 مليون برميل يوميا). وفي سنة 2017، يتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بوتيرة مماثلة لسنة 2016 (+1,3 مليون برميل يوميا).

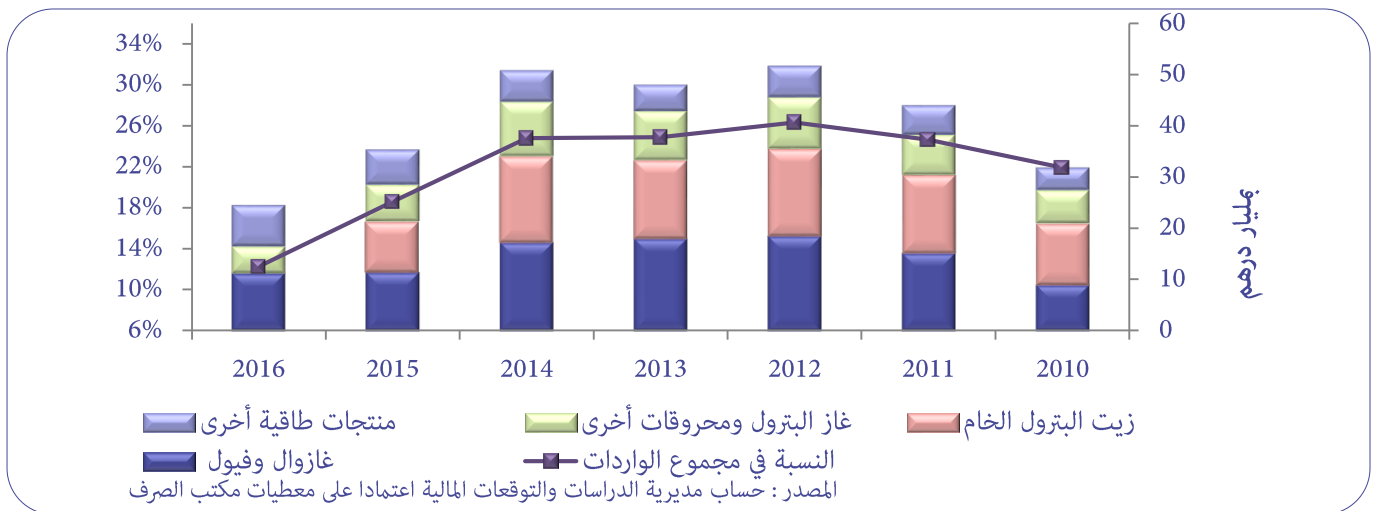


مبيان 5 : تطور العرض والطلب العالمي على النفط

وفي هذا السياق، وبعدمها عرفت انتعاشا ملحوظا مقارنة مع أدنى مستوياتها في يناير 2016، يتوقع أن تظل أسعار النفط معتدلة عموما، انسجاما مع توجهات سوق العقود الآجلة وتوقعات المحللين ذوي الاختصاص. ومن المتوقع أن يسجل متوسط سعر البرنت حوالي 44 دولارا سنة 2016 و54 دولارا سنة 2017 مقابل 52 دولارا سنة 2015. ومع ذلك، تظل آفاق سوق النفط محاطة بعدة مخاطر، خصوصا فيما يتعلق بالأوضاع الجيوسياسية في بعض الدول المنتجة.

انخفاض حاد في واردات المغرب من الطاقة

عند نهاية يونيو 2016، انخفضت قيمة واردات الطاقة بنسبة 31% على أساس سنوي لتسجل 24,6 مليار درهم، وهو ما يمثل 12% من إجمالي واردات المواد الأولية مقابل 18% سنة 2015 و25% سنة 2014.



مبيان 6 : تطور فاتورة الطاقة (عند متم شهر يونيو)

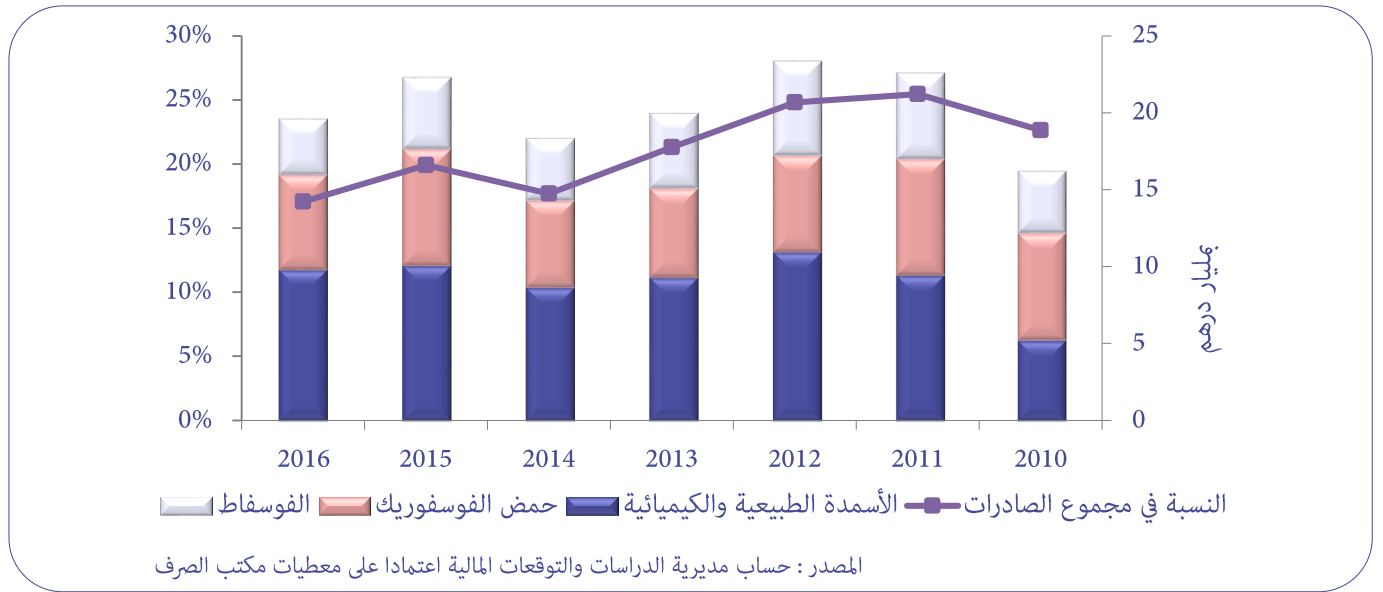
انخفضت واردات الغازواول والفيول وواردات غاز النفط على التوالي بنسب 2% و27% لتصل إلى 11,3 و5,3 مليار درهم، نتيجة انخفاض متوسط أسعار الاستيراد بنسب 36% و30% على التوالي، وذلك رغم زيادة حجم الواردات بنسب 52% و4% على التوالي. ولم تسجل أي واردات للنفط الخام، بسبب توقف نشاط التكرير من طرف شركة لاسامير التي صدر حكم قضائي بتصفيتها. وقد انعكس تراجع الأسعار الدولية للمنتجات النفطية على الأسعار الداخلية في محطات التزود بالوقود. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار النقل بنسبة 1% خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2016، على أساس سنوي، مما ساهم في الحد من التضخم، حيث عرف مؤشر أسعار استهلاك المواد غير الغذائية زيادة محدودة (0,5% فقط مقابل 1,2% في الفترة من يناير إلى يونيو 2015).

2.2.2 الفوسفات ومشتقاته: أسعار مستقرة وتوقعات بانتعاش الطلب العالمي

ظلت أسعار الفوسفات الخام مستقرة عند 115 دولار للطن للشهر الخامس على التوالي في يوليوز 2016. أما أسعار أسمدة DAP، فقد سجلت 341 دولارا للطن في يوليوز، بانخفاض قدره 1,4% مقارنة مع الشهر السابق و27% على أساس سنوي. وخلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2016، تراجعت أسعار DAP بنسبة 25% على أساس سنوي، في حين ظلت أسعار الفوسفات الخام مستقرة نسبيا (+0,4%).

وقد تأثرت السوق العالمية للأسمدة الفوسفاتية بانخفاض الطلب من الهند⁸، وذلك بسبب المستويات المرتفعة لمخزوناتها، فضلا عن ضعف الطلب من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل. غير أن الآفاق تبدو مشجعة، حيث يرتقب تسجيل انتعاش تدريجي للواردات من كل من الهند والبرازيل.

وعلى صعيد المبادلات، ورغم الزيادة الكبيرة في حجم تصدير الأسمدة، تراجعت قيمة الصادرات المغربية من الفوسفات ومشتقاته إلى 19,6 مليار درهم عند متم يونيو 2016، بانخفاض قدره 12% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015 و8% مقارنة مع متوسط السنوات الخمس الماضية. وبالتالي ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات السلع إلى 17% مقابل 20% سنة 2015.



مبيان 7: تطور صادرات الفوسفات ومشتقاته (نهاية يونيو)

وانخفضت صادرات الأسمدة الطبيعية والكيماوية بنسبة 3% لتراجع إلى 9,8 مليار درهم، نتيجة انخفاض متوسط أسعار التصدير بنسبة 25%، رغم زيادة حجم الصادرات بنسبة 30%. كما تقلصت مبيعات حمض الفوسفوريك بنسبة 18% إلى 6,2 مليار درهم، نتيجة انخفاض متوسط الأسعار بنسبة 17% وحجم التصدير بنسبة 2%. وتراجعت صادرات الفوسفات الخام بنسبة 22% إلى 3,7 مليار درهم، وذلك بسبب انخفاض متوسط الأسعار بنسبة 16% والحجم المصدر بنسبة 7%.

3.2.2 المواد الغذائية: أسعار معتدلة مع توقعات محاصيل جيدة

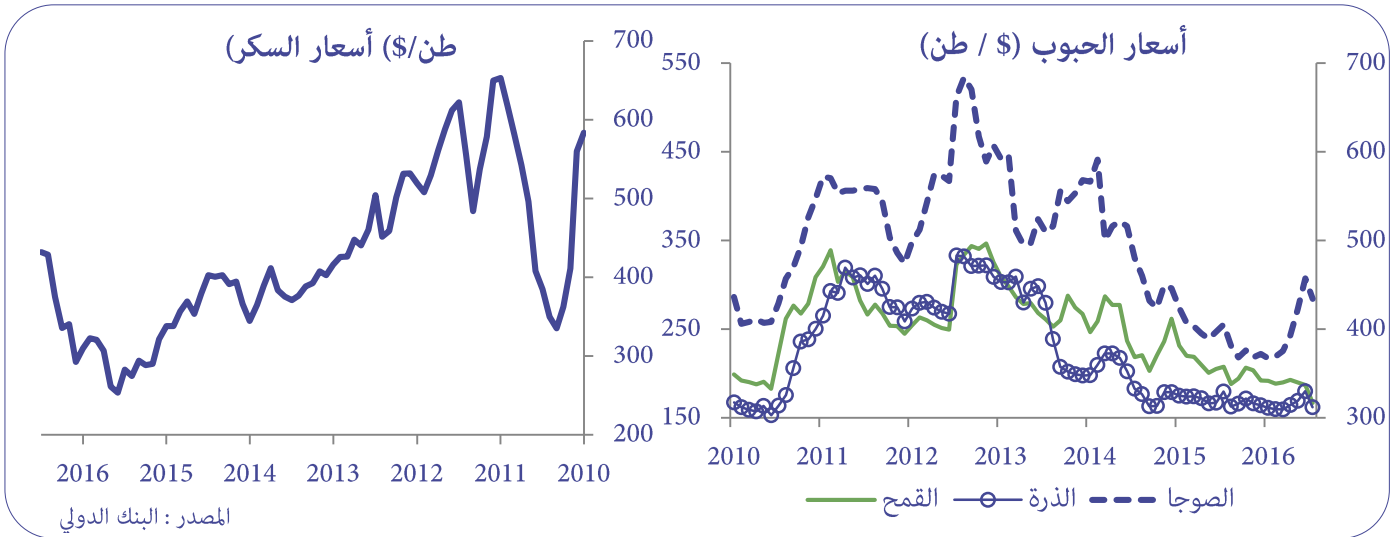
سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا ملموسا خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2016، وذلك بسبب الظروف الجوية غير المواتية في بعض المناطق.

⁸ تمثل الهند ما يقرب من نصف الواردات العالمية من DAP، مما يجعل تقلبات الطلب الهندي ذات تأثير قوي في سوق الفوسفات.

وحسب البنك الدولي، سجل مؤشر أسعار المواد الغذائية زيادة بنسبة 13% في الفترة بين يناير ويوليوز 2016. وشمل الارتفاع أسعار كل من السكر الخام وفول الصويا والذرة مقابل استمرار ضعف أسعار القمح. غير أن مؤشر أسعار المواد الغذائية عرف انخفاضا بنسبة 2,5% في المتوسط خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2016 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015.

وخلال سنة 2017، يرتقب أن تظل أسعار المواد الغذائية معتدلة عموما، في سياق توقعات بتحقيق محاصيل مهمة واستمرار ضعف وتيرة نمو الطلب. ويتوقع البنك الدولي أن يعرف متوسط أسعار الغذاء استقرارا خلال سنة 2016 (+0,3%) وانتعاشا طفيفا سنة 2017 (+1,6%) بعدما سجل انخفاضا حادا سنة 2015 (-15%). ومع ذلك، تشكل تقلبات المناخ تهديدا كبيرا لاستقرار أسواق المواد الغذائية.

وسجل سعر القمح الطري الأمريكي 187 دولارا للطن في المتوسط خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2016، بانخفاض قدره 12,5% على أساس سنوي، في سياق يتسم بوفرة المخزونات وبآفاق مشجعة للمحاصيل. ويقدر الإنتاج العالمي من القمح خلال الموسم 2016/2015 بحوالي 736 مليون طن، بزيادة قدرها 6 ملايين طن مقارنة مع الموسم السابق، وفقا للتقرير الشهري من المجلس الدولي للحبوب (الذي نشر في نهاية يوليوز 2016). ومن المتوقع أن ترتفع مخزونات القمح بما يناهز 9 مليون طن لتصل إلى 228 مليون طن في نهاية الموسم 2016/2015، وهو ما يمثل نسبة 30,5% من الاستهلاك المتوقع مقابل نسبة 28,4% في الموسم السابق.



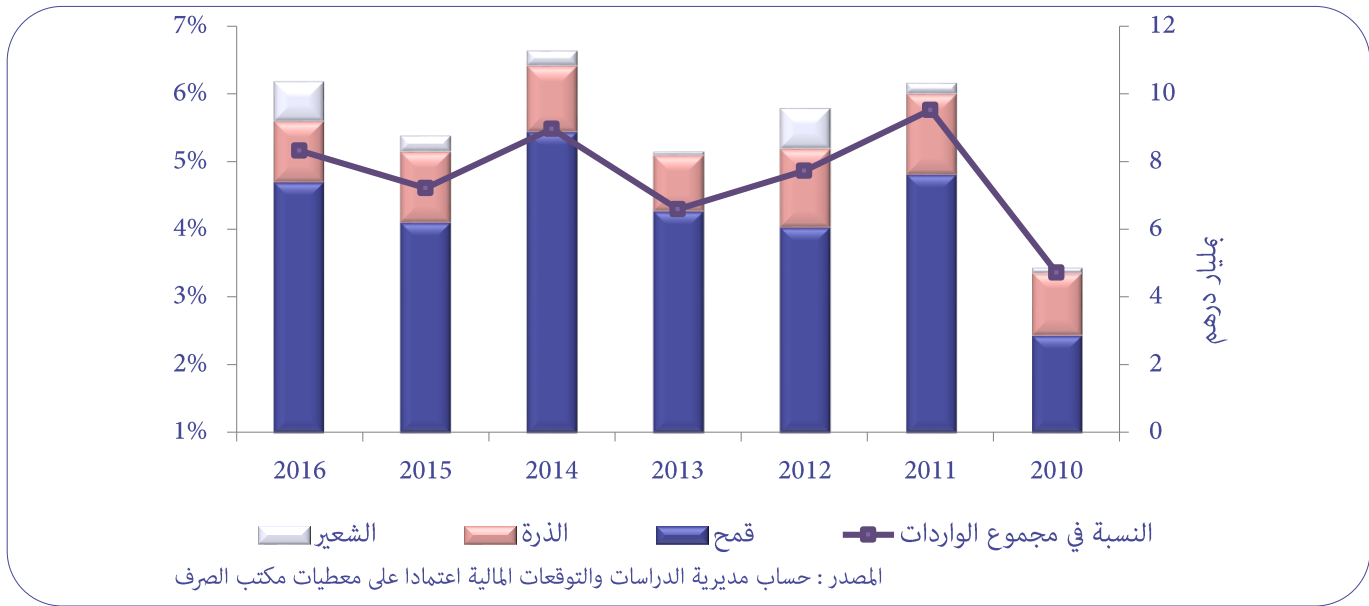
مبيان 8: تطور أسعار الحبوب والسكر (دولار/طن)

وبلغت أسعار الذرة 165 دولارا للطن في المتوسط خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2016، منخفضة بنسبة 4% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2015. وتبقى الإمدادات العالمية من الذرة كافية وتوقعات المحاصيل مهمة في الدول المصدرة الرئيسية، وخاصة الولايات المتحدة. ويقدر الإنتاج العالمي من الذرة خلال الموسم 2016/2015 بنحو 968 مليون طن، بانخفاض قدره 5% مقارنة مع الموسم السابق (1018 مليون طن)، حسب المجلس الدولي للحبوب، وهو مستوى كافٍ لتغطية الاستهلاك المتوقع (968 مليون طن، بانخفاض قدره 2,6%). ومن المتوقع أن يصل مخزون الذرة نسبة إلى الاستهلاك في نهاية الموسم 2016/2015 حوالي 21,4% مقابل 20,8% في الموسم السابق، وهو مستوى مرتفع نسبيا.

وبلغت أسعار السكر الخام 432 دولارا للطن في يوليوز 2016، وهو أعلى مستوى لها منذ سنة 2012، أي بزيادة نسبتها 70% منذ غشت 2015. وخلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2016، سجلت أسعار السكر 359 دولارا للطن في المتوسط، بزيادة قدرها 20% على أساس سنوي. وحسب منظمة السكر الدولية (ISO)، يتوقع تسجيل عجز في العرض مقارنة مع الطلب العالمي بحوالي 3,8 مليون طن في الموسم 2017/2016 بعد العجز المقدر بنحو 6,7 مليون طن في الموسم 2016/2015، حيث تبدو آفاق الإنتاج أقل مما كان متوقعا في كل من الهند (ثاني أكبر منتج) والتايلاند (ثاني أكبر مصدر). غير أن الاتجاه التصاعدي في أسعار السكر قد يتباطأ بفضل المحاصيل الوفيرة في البرازيل، أكبر منتج ومصدر للسكر في العالم.

ارتفاع فاتورة الغذاء

عند نهاية يونيو 2016، ارتفعت فاتورة الغذاء بنسبة 14% لتصل إلى 23,2 مليار درهم، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في حجم الواردات، في سياق يتسم بتحقيق محصول وطني منخفض.



مبيان 9 : تطور واردات الحبوب (عند متم يونيو)

ارتفعت قيمة واردات القمح بنسبة 19% لتصل إلى 7,4 مليار درهم، بسبب الزيادة الحادة في حجم الواردات (+53%) على الرغم من انخفاض متوسط أسعار الواردات (-22% إلى 2.027 درهم للطن). كما تزايدت مشتريات الشعير بنسبة 147% لتصل إلى 1,2 مليار درهم، نتيجة تزايد حجم الواردات بثلاثة أضعاف، وذلك رغم انخفاض متوسط أسعار الاستيراد (-19% لتصل إلى 1.768 درهم للطن). وفي المقابل، انخفضت واردات الذرة بنسبة 14% لتصل إلى 1,8 مليار درهم، نتيجة تقلص حجم الواردات (-7%) ومتوسط الأسعار (-8% إلى 1.907 درهم للطن). وارتفعت واردات السكر بنسبة 16% لتبلغ 1,9 مليار درهم، في ظل ارتفاع حجم الواردات بنسبة 19% على الرغم من انخفاض متوسط الأسعار بنسبة 2% إلى 3.737 درهم للطن.

3. تنويع شراكات المغرب مع الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية

1.3 حفاظ المغرب على شركائه في الشمال والجنوب

1.1.3 تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، بإجمالي تبادل ناهز 329,6 مليار درهم سنة 2015، وهو ما يشكل 57% من إجمالي المبادلات التجارية للمملكة. كما يعد الاتحاد الأوروبي أول زبون للمغرب بنسبة 63,4% وأول ممون بنسبة 52,7% في سنة 2015. وتحسنت نسبة التغطية لتصل إلى 70,6% سنة 2015. ومن جهة أخرى، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر أجنبي مباشر في المغرب (45,8% سنة 2015 مقابل 53,2% سنة 2014)، وأول مورد للتدفقات السياحية (3,9 مليون سائح) وأول مصدر لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (41,9 مليار درهم).

تعاون مالي كبير ومتنوع

وفيما يتعلق بالتعاون، يعد المغرب أول مستفيد من التعاون التقني والمالي للاتحاد الأوروبي في منطقة الجوار بموجب الآلية الأوروبية للجوار. وتخصص هذه الآلية للفترة الممتدة ما بين 2014 و2017 ميزانية تتراوح ما بين 728 و890 مليون أورو (حوالي 8 إلى 10 مليار درهم)، تستهدف القطاعات التي تحظى بالأولوية والمتمثلة في الولوج العادل للخدمات الصحية الأساسية بنسبة

30% من هذا الغلاف المالي، والحكامة الديمقراطية 25% ودولة القانون والتنقل 25% والتشغيل والنمو المستدام والمدمج 20%. كما خصصت نسبة 20% كدعم إضافي لخطة العمل والمجتمع المدني واتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق. وعلى نفس المنوال، تم تعزيز برنامجين بمبلغ 218 مليون أورو اعتمدا سنة 2014 وذلك بتخصيص 10 ملايين أورو لدعم إصلاح النظام الصحي 5,5 مليون أورو لإصلاح القضاء.

ويحظى المغرب بتمويل آخر من طرف الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (1,9 مليون أورو سنة 2015) أو البرنامج الموضوعاتي المخصص لجمعيات المجتمع المدني والسلطات المحلية (760.000 أورو سنة 2015). وفي مجال التعليم العالي، يستفيد المغرب من برنامج إيراسموس+، الذي تم إطلاقه سنة 2014 وبرامج التوأمة في مختلف القطاعات التي تعزز التقارب التنظيمي وتقوية القدرات، من خلال دعم خبراء الدول الأعضاء.

كما منح البنك الأوروبي للاستثمار ثلاثة تمويلات جديدة للمغرب سنة 2015. ويتعلق الأمر بتمويل بقيمة 75 مليون أورو لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تعزيز قدرة شبكات الإنتاج والتوزيع والتطهير. ويهم التمويل الثاني قرضا بقيمة 10 ملايين أورو لشركة MED للتعبئة والتغليف (مجموعة EUROPAC) بهدف إقامة وحدة متكاملة للتعبئة والتغليف في المنطقة الحرة (طنجة أوتوموتيف سيتي Tanger Automotive City). في حين يتجه التمويل الثالث، بمبلغ 5 مليون أورو، لتمويل النجاعة الطاقة (في إطار مرفق الطاقة المستدامة فيميب Femip Sustainable Energy Facility).

وتم تعزيز إطار التعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بعد حصول المغرب في نوفمبر 2013 على صفة "بلد العمليات". كما وافق البنك، في فبراير 2015، على أول "استراتيجية البلد" لفائدة المغرب للفترة 2015-2018، والتي تهدف إلى تحقيق الاستفادة من الإمكانيات المقاولاتية للبلد ودعم التنمية الاقتصادية للجهات وتشجيع التنمية المستدامة وتسويق الخدمات العمومية والبنية التحتية وتعزيز تنمية أسواق رأس المال.

وحتى نهاية يناير 2016، التزمت المؤسسة بتنفيذ 26 مشروعا بغلاف مالي قدره 930 مليون أورو، استفاد منه المغرب بحوالي 716 مليون أورو. كما شارك البنك سنة 2015، بمبلغ 200 مليون أورو، في تمويل مشروع بناء الميناء الجديد "الناظور غرب المتوسط Nador West Med" وقرض بقيمة 41,2 مليون أورو لفائدة برنامج إعادة تأهيل محطات توليد الطاقة الكهربائية التابعة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وتعتزم هذه المؤسسة منح قرض بقيمة 100 مليون أورو (كحد أقصى) لفائدة البنك المركزي الشعبي (BCP) يخصص للمقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية، وتمويل بقيمة 56 مليون أورو لفائدة مشروع الطاقة الريحية خلادي "Khalladi" قرب طنجة بقدرة إنتاج 120 ميغاواط. ويعتزم البنك أيضا إنشاء آلية لتمويل الطاقة المستدامة خاصة بالمغرب، ستسمح بتعبئة 80 مليون أورو⁹.

فرنسا وإسبانيا أهم الشركاء الأوروبيين للمغرب

تعد فرنسا أول مستثمر أجنبي وأول مقرض عمومي للمغرب وأول مانح ثنائي في إطار الدعم العمومي للتنمية. وتعتبر فرنسا، أيضا، المصدر الرئيسي لتحويلات المغاربة القاطنين بالخارج (35,9% من إجمالي التحويلات) ولمداخيل السياحة (37,5%).

يبقى العجز على مستوى الميزان التجاري بين البلدين متفاقما منذ سنة 2005، مع انخفاض ملحوظ سنة 2015، في أعقاب ارتفاع الصادرات (3,2%) وانخفاض قوي للواردات (11%-). وقد سجل العجز التجاري 3,7 مليار درهم مقابل 10,8 مليار درهم سنة 2014. وبالموازاة، تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات لتصل إلى 92% سنة 2015 مقابل 79% سنة 2014، وهو ما يمثل تحسنا بنسبة 28 نقطة مقارنة مع أدنى مستوياته سنة 2008.

⁹ سيتم تمويل خطوط الائتمان من قبل ثلاث مؤسسات مالية دولية أخرى، وهي البنك الأوروبي للاستثمار، الوكالة الفرنسية للتنمية وبنك التنمية الألماني KfW.

عرف حصة فرنسا من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب منحي تنازليا، وصل إلى 15,3% سنة 2015 مقابل 22,3% سنة 2005. وهكذا أصبحت فرنسا، سنة 2015، الزبون والممون الثاني للمغرب، بحصة 19,9% و 12,7% على التوالي، لتحتل إسبانيا المرتبة الأولى، كزبون وكمورد، بنصيب 22,7% و 13,9% على التوالي.

وتدعمت الصادرات المغربية نحو فرنسا عن طريق مبيعات الأسلاك وكابلات الكهرباء (+21%) والسيارات السياحية (+19%). وبلغت حصتهما 19,9% من إجمالي صادرات المغرب سنة 2015 بعد 20,6% سنة 2014، وتبقى هذه الحصة أقل بكثير من المستوى المسجل قبل الأزمة (29% في المتوسط خلال الفترة 2005-2007).

ويعزى تراجع واردات المغرب من فرنسا سنة 2015 (46,4 مليار درهم) إلى الانخفاض الكبير لواردات القمح (-48%) وقطع غيار المركبات الصناعية (-47%) والسيارات السياحية (-44%) والمركبات المكبسية ومحركات أخرى وقطعها (-30%) والنفط والغاز والمحروقات الأخرى (-48%). وفي المقابل، ارتفعت واردات الخيوط والأسلاك الكهربائية وغيرها من الموصلات الكهربائية (+17%)، وأجزاء الطائرات وغيرها من المركبات الجوية أو الفضائية (+27%)، والمركبات ومعدات السكك الحديدية ومثيلاتها (+124%) وأجزاء وقطع غيار السيارات (+54%) والسيارات الصناعية (+79%). وبلغت حصة فرنسا في إجمالي الواردات المغربية 12,7% فقط نتيجة تزايد حصص كل من الصين وتركيا وإسبانيا في السوق المغربية.

وعلاوة على ذلك، حافظت فرنسا على موقعها على صعيد الاستثمارات وتحويلات المغاربة، وبصفة عامة في مختلف المجالات، وخاصة في مجال التعاون المالي. فقد أظهر تطور مداخيل السياحة (37,5% من الإجمالي) وتحويلات المغاربة القاطنين بفرنسا (35,9% من الإجمالي) بعض الصمود نتيجة انتعاش الاقتصاد الفرنسي وتحسن القدرة الشرائية. وبلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفرنسية نحو المغرب 8,8 مليار درهم سنة 2015، بانخفاض 25% مقارنة مع السنة الفارطة وبعد تراجع بحوالي 17% سنة 2014. ومع ذلك، لا تزال فرنسا أهم بلد مستثمر في المملكة بحصة 23% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب سنة 2015.

أضحت إسبانيا أكبر شريك تجاري للمغرب، حيث بلغت قيمة الصادرات 48,8 مليار درهم سنة 2015 مقابل 43,9 سنة 2014، بزيادة قدرها 11,2%. وشكلت 22,7% من إجمالي الصادرات المغربية مقابل 21,9% سنة 2014. ومجموع 50,9 مليار درهم، أصبحت إسبانيا الممون الأول للمغرب سنة 2015، بنسبة 13,9% مقابل 12,7% لفرنسا. ووصلت المبادلات التجارية بين المغرب وإسبانيا سنة 2015 إلى 99,8 مليار درهم مقابل 89,1 مليار درهم مع فرنسا وبحصة 17,2% مقابل 15,3% لفرنسا. وتشكل صادراتنا نحو إسبانيا أساسا من الملابس (19,2%)، والمواد الكهربائية (18,6%) والسيارات (6,6%). أما الواردات فتتكون من الغازوال (9,2%) والمنتجات النفطية الأخرى (6,8%) والكهرباء والغاز (5,5%) وأجهزة التوزيع وأجهزة التحكم الكهربائية (4,5%).

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، تعد إسبانيا المستثمر الأوروبي الثالث في المغرب بعد فرنسا وألمانيا، حيث بلغت استثماراتها حوالي 1,9 مليار درهم سنة 2015 مقابل 1,5 مليار درهم سنة 2014 و 1,3 مليار درهم سنة 2013. وتساهم الجالية المغربية المقيمة في إسبانيا بمبلغ 5,2 مليار درهم أي بحصة 8,4% من إجمالي تحويلات المغاربة في الخارج.

التبادل مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى

من بين أهم شركاء المغرب في الاتحاد الأوروبي نجد إيطاليا وألمانيا، حيث تزايدت مبادلاتنا مع هاتين الدولتين بشكل ملحوظ لتصل إلى 29,5 و 26,8 مليار درهم على التوالي خلال سنة 2015، مسجلة ارتفاعا بنسبة 5,9% و 3,9% على التوالي. وبلغت حصة كل من إيطاليا وألمانيا في إجمالي المبادلات المغربية 5,1% و 4,6% على التوالي خلال سنة 2015، وهو مستوى مستقر عموما بالمقارنة مع السنوات الماضية.

كما سجلت مبادلاتنا التجارية مع المملكة المتحدة 14 مليار درهم سنة 2015، مرتفعة بحوالي 8% مقارنة مع سنة 2014 (2,4% من إجمالي المبادلات المغربية سنة 2015). وتعتبر المملكة المتحدة تاسع زبون للمغرب ومموله الحادي عشر. أما الاستثمارات البريطانية في المغرب فتظل ضعيفة جدا ولا تتعدى نسبة 1% من مجموع استثماراتها في الخارج. وبما أن حصة المغرب في السوق البريطانية لم تتعدى 0,14% سنة 2015، فلن يكون لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تأثير كبير على علاقتها التجارية

مع المغرب. كما ستظل المبادلات التجارية بين البلدين محكومة بالوضع الحالي طالما أن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ليس مفعلا بعد.

ويلاحظ أيضا ارتفاع ملحوظ في المبادلات التجارية بين المغرب وبعض دول أوروبا الوسطى والشرقية خلال السنوات الأخيرة، مثل بولونيا ورومانيا، خاصة على مستوى صناعة السيارات والمنتجات الفوسفاتية.

2.1.3 استمرار عجز الميزان التجاري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية

بعد عشر سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية بين البلدين، سجل التبادل التجاري بين المغرب مع الولايات المتحدة ارتفاعا كبيرا منتقلا من 11,7 مليار درهم سنة 2006 إلى 31,3 مليار درهم سنة 2015، وهو ما يمثل 5,4% من إجمالي التجارة الخارجية لبلادنا. وارتفع خلال نفس الفترة عجز الميزان التجاري بين البلدين (عجز هيكلي) ليلبلغ 16,2 مليار درهم سنة 2015 مقابل 7,2 مليار درهم سنة 2006. وفي الوقت نفسه، تحسن معدل تغطية الصادرات للواردات ليسجل 31,7% سنة 2015 مقابل 23,7% سنة 2006.

وخلال هذا العقد، سجلت الواردات المغربية من الولايات المتحدة زيادة كبيرة لتنتقل من 9,5 مليار درهم سنة 2006 إلى 23,8 مليار درهم سنة 2015، وهو ما يمثل 7,9% من إجمالي واردات المغرب. كما ارتفعت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة خلال نفس الفترة، ولكن بدرجة أقل، لتبلغ 7,5 مليار درهم سنة 2015، أي ما يعادل 2,4% من إجمالي الصادرات المغربية، مقابل 2,3 مليار درهم سنة 2006.

وتستفيد حوالي 42,4% فقط من إجمالي السلع المتبادلة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من أفضلية اتفاقية التبادل الحر (FTA). فقد بلغت الواردات المغربية من الولايات المتحدة، في إطار هذه الاتفاقية، 10,4 مليار درهم سنة 2014، أي ما يعادل 38,5% من إجمالي الواردات، في حين بلغت الصادرات 4,1 مليار درهم، وهو ما يمثل 56,7% من إجمالي الصادرات. وفي إطار اتفاقية التبادل الحر، سجل الميزان التجاري عجزا بنسبة 6,3 مليار درهم سنة 2014، وهو ما يمثل 31,9% من إجمالي العجز التجاري مع الولايات المتحدة.

وقع المغرب والولايات المتحدة، في واشنطن سنة 2012، اتفاقية تسهيل التجارة بين البلدين. وينص هذا الاتفاق على معايير جديدة من الشفافية والوضوح على مستوى المساطر الجمركية لتسهيل إجراءات التصدير من منتجات الشركات الصغرى والكبرى إلى أسواق البلدين. ويتضمن نص الاتفاق أيضا الالتزامات الجديدة التي تعكس بعض الابتكارات والممارسات الجديدة التي تطورت بعد التوقيع على اتفاقية التبادل الحر سنة 2004، وتقديم مسبق للمعلومات قبل وصول السلع المصدرة والتسديد الإلكتروني للرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من تكاليف الشحن والعبور الجمركي للسلع المصدرة.

وفي ما يخص الاستثمار، سجلت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب تحسنا ملحوظا منذ دخول اتفاقية التبادل الحر حيز التنفيذ لتبلغ 4,2 مليار درهم سنة 2015 مقابل 863,7 مليون درهم فقط سنة 2006. وهكذا، بلغت حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جلبها المغرب 10,7% سنة 2015 مقابل 3,3% فقط سنة 2006. ومع ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة في المغرب تظل محدودة جدا مقارنة بالدول الأوروبية أو بدول الخليج، كما يتضح ذلك من مجموعها المتراكم ما بين سنتي 2006 و2015 الذي لم يتجاوز 16,4 مليار درهم مقارنة مع باقي دول أوروبا والخليج.

وتعززت الاستثمارات الأمريكية في المغرب خلال السنوات الأخيرة في قطاع الصناعة الغذائية، كما تظل حاضرة في القطاع المالي، والإلكترونيات الكهربائية والهندسة والسياحة والنسيج. ومن أجل تحقيق الإمكانيات الكاملة لاتفاقية التبادل الحر، قامت الولايات المتحدة، في دجنبر 2012 بتقديم 1,5 مليون دولار كمساعدة للمغرب من أجل جذب المستثمرين الأمريكيين للمغرب، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي. وقد استقرت نحو 120 شركة أمريكية في المغرب، وهو ما يمثل استثمارا بقيمة 2,2 مليار دولار، مما سمح بخلق أكثر من 100.000 منصب شغل.

ومن حيث التعاون، تم التوقيع على البرنامج الثاني (Compact II) بين الحكومة المغربية، في 14 أبريل 2016، ومؤسسة تحدي الألفية (MCC). وبموجب هذا الاتفاق، تمنح هذه المؤسسة هبة للمغرب بمبلغ 450 مليون دولار، تنضاف إليها مساهمة الحكومة المغربية بمبلغ 67,5 مليون دولار كحد أدنى. وسيمول هذا البرنامج، على مدى خمس سنوات، مشروعين يهتمان "التعليم

والتكوين من أجل التشغيل" و"الإنتاجية العقارية"، وسيعهد تنفيذ هذا البرنامج إلى مؤسسة عمومية مغربية "Agence MCA-Morocco".

ويهدف المشروع الأول (بغلاف 220 مليون دولار) تعزيز فرص تشغيل الشباب من خلال تحسين الجودة والفعالية والمساواة في الحصول على التعليم الثانوي والتكوين المهني من أجل الاستجابة لحاجيات القطاع الخاص. وبميزانية قدرها 170,5 مليون دولار، يهدف المشروع الثاني إلى زيادة إنتاجية العقار، سواء في المناطق القروية أو الصناعية، والاستثمار الخاص. ومن حيث النتائج، يتوقع أن يستفيد من هذه الاتفاقية ما يقارب من 2,2 مليون شخص على مدى العشرين سنة المقبلة.

ومن ناحية أخرى، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين في الولايات المتحدة 3,3 مليار درهم سنة 2015. أما بالنسبة لعائدات السفر، فقد سجلت 2,4 مليار درهم سنة 2014، حيث ارتفع عدد السياح القادمين من الولايات إلى المغرب إلى حوالي 181.468 سائح سنة 2015 مقابل 167.267 سائح سنة 2014 و140.000 سائح سنة 2012.

3.1.3 المغرب-إفريقيا جنوب الصحراء: تعاون اقتصادي دائم التطور

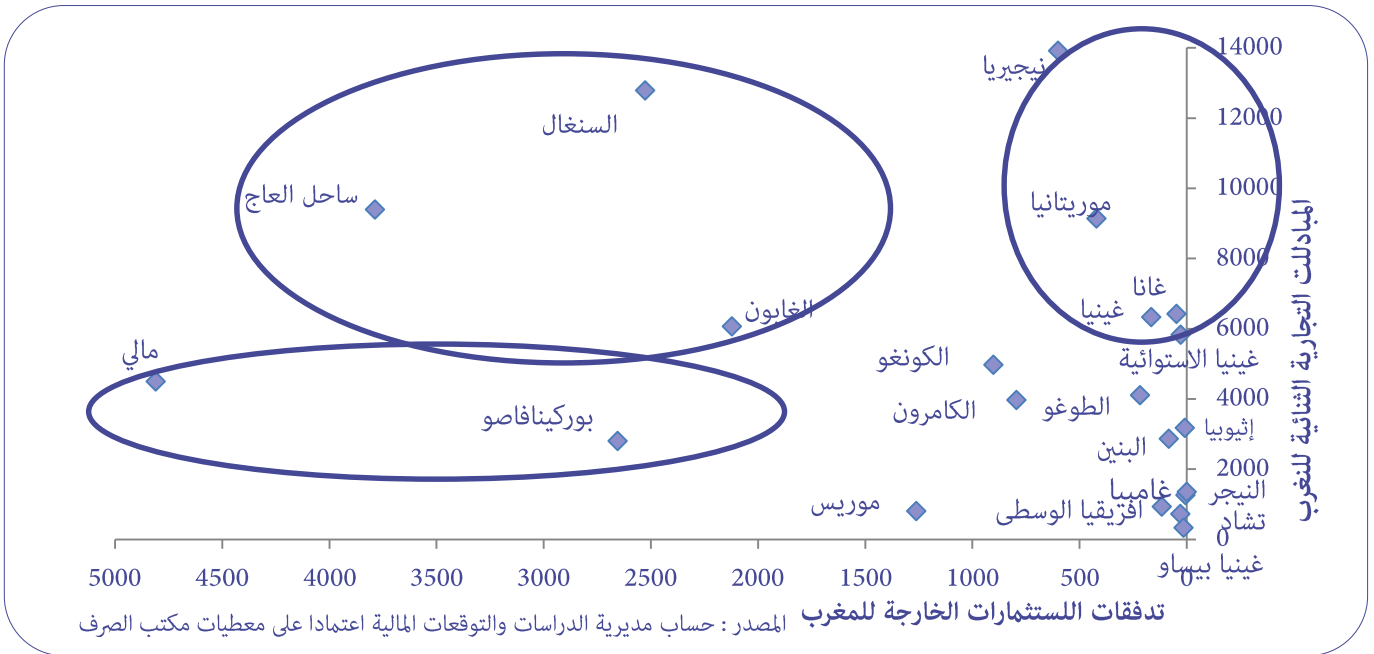
سجلت المبادلات التجارية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء تقدما ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعكس الجهود المبذولة من طرف المغرب الرامية لتنويع أسواق مبادلاته وتعزيز العلاقات التجارية مع دول الجنوب. فقد ارتفعت المبادلات التجارية للمغرب مع دول المنطقة خلال الفترة 2005-2015 بنسبة 11% سنويا لتبلغ 40 مليار درهم سنة 2015، أي ما يمثل 7% من إجمالي المبادلات المغربية مقابل 5% سنة 2005.

واستوعبت دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال سنة 2015 أكثر من نصف مبادلات المغرب مع القارة الإفريقية، حيث بلغت حصتها 51% مقابل 42% سنة 2014، متجاوزة حصة إفريقيا الشمالية (49% بعد 58% سنة 2014). وتعزى هذه النتيجة إلى الارتفاع الكبير للمبادلات المغربية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء (بحوالي 30%) التي بلغت 20,4 مليار درهم سنة 2015 مقابل تراجع التبادل التجاري مع دول أفريقيا الشمالية (-11%) الذي سجل 19,5 مليار درهم فقط.

وتظل المواد الطاقية مهيمنة على واردات المغرب من دول إفريقيا الشمالية، خاصة من الجزائر، حيث وصلت حصتها 97% من إجمالي واردات المغرب من المنطقة، في حين تظل صادراتنا نحو الجزائر قليلة التنوع، إذ بلغت 1,9 مليار درهم سنة 2015. وتحسنت مبادلات المغرب مع مصر بنسبة 9% سنة 2015 لتسجل 6,2 مليار درهم نتيجة تزايد ملحوظ للصادرات (+121%) التي ناهزت 2,5 مليار درهم وذلك رغم تراجع الواردات (-18%) التي بلغت 3,8 مليار درهم مما خفض من نسبة العجز التجاري المغربي مع مصر الذي تراجع إلى 1,3 مليار درهم سنة 2015 مقابل 3,5 مليار درهم سنة 2014. وفي السياق نفسه، ارتفعت المبادلات بين المغرب وتونس سنة 2015 بنسبة 11% لتبلغ 2,9 مليار درهم. وتزايدت صادراتنا بنحو 20% لتصل 1,1 مليار درهم، في حين ارتفعت الواردات من تونس بنسبة 7% لتبلغ 1,8 مليار درهم مما انعكس إيجابيا على عجز الميزان التجاري المغربي مع هذا البلد.

وتمثل إفريقيا جنوب الصحراء أهم وجهة للاستثمارات المغربية المباشرة بحصة تناهز 85% من التدفقات نحو إفريقيا و47% من مجموع الاستثمارات المغربية ما بين 2003 و2015.

وتمكن المقارنة بين المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة بالخارج في المنطقة خلال نفس الفترة 2003-2015 من التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول، حيث تتشكل الأولى من دول إفريقيا جنوب الصحراء ذات الأهمية في كل من التجارة الخارجية للمغرب واستثماراته المباشرة بالخارج، وتضم السنغال وساحل العاج وبمستوى أقل الغابون، بينما تتكون الثانية من دول تستقبل قدرا مهما من الاستثمارات الخارجة للمغرب ولكنها تمثل نسبة متواضعة من مبادلاته التجارية مع المنطقة، ويتعلق الأمر بمالي وبوركينا فاسو، في حين تضم المجموعة الثالثة الدول التي تحقق قيمة مبادلات تجارية مرتفعة مع المغرب لكنها تستقبل تدفقات هزيلة برسم استثماراته بالخارج، كنيجيريا وموريتانيا وغانا وغينيا.



مبيان 10 : مقارنة بين تدفقات الاستثمارات المباشرة والمبادلات التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تستقطب الاستثمارات المغربية (متوسط الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015* بملايين الدراهم)

ويرتكز حضور الاستثمارات الأجنبية للمغرب على عشرين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء. وتزعمت مالي صدارة الدول المستضيفة للاستثمارات المباشرة للمغرب في المنطقة، بحصة 23,3% من التدفقات ما بين 2003 و2015، متبوعة بساحل العاج بنسبة 18,4% وبوركينا فاسو بحوالي 12,9% والسنگال بحصة 12,3% ثم الغابون الذي يشكل 10,3% من مجموع التدفقات.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المغربي ما بين سنتي 2008 و2014، وفقا لآخر المعطيات المتوفرة، هم القطاع البنكي بحصة 52%، يليه قطاع الاتصالات بنسبة 29% والتأمين بنسبة 9% ثم قطاعي العقار والصناعة، بحصة 5% و1,3% على التوالي.

وقد برزت أهمية البنوك المغربية بشكل ملموس من خلال تغطية واسعة لدول إفريقيا جنوب الصحراء. كما أبرمت صفقات ضخمة على مستوى قطاع الاتصالات، سواء في إفريقيا الغربية أو الوسطى. وفي مجال العقار، تمكنت الشركات المغربية من الفوز بعقود مهمة في المنطقة إلى جانب تضاعف الاستثمارات في صناعة مواد البناء. ويتجلى حضور قطاع التجارة في إفريقيا جنوب الصحراء في إنشاء علامات تجارية كبرى في مجال التوزيع. أما بخصوص صناعة الأدوية، فقد تم تكثيف صادراتها بعد إنشاء فروع للمختبرات المغربية في المنطقة. وبالنسبة للصناعة الميكانيكية والمعدنية، فقد تم استهداف عدة دول في حين استثمرت الشركات التي تعمل في مجال المشاريع الكبرى، كالطرق والطرق السيارة وكذا الجسور والسدود والموانئ في عدد محدود من الدول.

وبخصوص الهجرة، تمثل الاستراتيجية التي تبناها المغرب مقارنة نموذجية للتعاون جنوب-جنوب خاصة بين الدول الإفريقية، حيث أصبح المغرب بلدا مضيفا للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في ظرفية تتسم باستمرار الأزمة الاقتصادية وتشديد قوانين الهجرة في أوروبا.

ولاستيعاب تدفقات المهاجرين، أطلقت السلطات المغربية سنة 2014 برنامجا لتسوية وضعية 30.000 مهاجر ولاجئ على صعيد التراب الوطني. ومع متم هذه السنة، تم إصدار 10.603 بطاقة من بين 22.917 طلبا.

وبذلك، عزز المغرب باستمرار علاقاته مع الدول الإفريقية حيث يشكل ثاني مستثمر في هذه القارة. وعلى الصعيد التجاري، يظهر التطور الدؤوب للمبادلات وجود إمكانيات أكثر لتنمية التجارة، كما تدل على ذلك حصة الصادرات المغربية في السوق الإفريقية التي لم تتجاوز 0,4% سنة 2014. وعلى المستوى الثقافي، ارتفع عدد الطلبة الأفارقة بالمغرب بشكل متواصل، بفضل محتوى جامعي متنوع وقيم يضم مدارس عليا للهندسة والإدارة، وشهادات معترف بها في جل الدول الإفريقية.

وفي المجال الديني، يتم ترسيخ الدبلوماسية الإسلامية بفضل توفير تكوين للأئمة في معهد محمد السادس المنشأ لهذا الغرض، من أجل ترويج مبادئ الإسلام المعتدل والحماية من التطرف. وينبثق معظم المسجلين من إفريقيا جنوب الصحراء وكذا من فرنسا. هذه التطورات وكذا اهتمام المغرب منذ فترة طويلة بموضوع الاندماج الإقليمي في إفريقيا، معززة بتعدد وتنوع المبادرات الملكية لفائدة إفريقيا، وتفتح آفاق جديدة لاستراتيجيات التعاون بين المغرب وإفريقيا في الوقت الذي تؤثر التغيرات التي يشهدها العالم على خريطة النمو والتنمية وتتطلب تعديلات واختيارات طموحة تتماشى مع المنطق الجديد لعالم متغير.

2.3 تعزيز علاقات المغرب مع الدول العربية وانفتاحه على الصين والهند وروسيا

1.2.3 المغرب ومجلس التعاون الخليجي: شراكة استراتيجية

يعتبر المغرب شريكا استراتيجيا لدول مجلس التعاون الخليجي منذ سنة 2012. وتتضمن خطة العمل المشتركة الخماسية 2012-2017 برامج تهم القطاعات الأكثر إنتاجية والاجتماعية والثقافية، وتنص على تطوير الحوار والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية...

تراجعت واردات المغرب من دول مجلس التعاون الخليجي بشكل حاد سنة 2015 لتبلغ 16,9 مليار درهم مقابل 27 مليار درهم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 37,1%، واستقرت نسبتها في 5,3% من إجمالي واردات المغرب مقابل 6,7% سنة 2014. ويعزى تراجع وارداتنا من هذه الدول إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار البترول. وتظل المملكة العربية السعودية المزود الرئيسي للمغرب في منطقة الخليج، بحوالي 9,7 مليار درهم وهو ما يعادل 57% من مجموع واردات المغرب من المنطقة، تليها الإمارات العربية المتحدة بحوالي 5,3 مليار درهم وحصة 31,1%.

وفي المقابل، سجلت صادرات المغرب نحو بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملموسا سنة 2015 بنسبة 27,6% لتبلغ 2,2 مليار درهم. وتعتبر المملكة العربية السعودية أول زبون للمغرب في هذه المنطقة بمبلغ 1,2 مليار درهم وحصة قدرها 53,4% من إجمالي صادراتنا نحو هذه الدول.

وتحسن عجز الميزان التجاري المغربي بشكل كبير حيث تراجع إلى حدود 14,7 مليار درهم سنة 2015 مقابل 25,3 مليار درهم سنة 2014. وبلغ معدل تغطية الصادرات للواردات 13,2% سنة 2015 مقابل 6,5% فقط سنة 2014.

وعلى مستوى الاستثمار، تعتبر العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي مثمرة بالنسبة للمغرب. وهكذا، بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي 10,8 مليار درهم سنة 2015، وبالتالي ارتفعت حصتها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على المغرب إلى 28% سنة 2015. وقد راكمت هذه الاستثمارات حوالي 68,9 مليار درهم بين سنتي 2005 و2015، وهو ما يمثل 19,6% من إجمالي المغرب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس الفترة. المصدر الرئيسي لهذه الاستثمارات الخليجية هي دولة الإمارات العربية المتحدة (57,4% من التدفقات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي ما بين 2005 و2015) تليها السعودية (19,2%). وتهم هذه الاستثمارات على وجه الخصوص قطاعات السياحة والعقار والطاقة.

وعلاوة على ذلك، سجلت تحويلات المغاربة المقيمين في دول الخليج زيادة بحوالي 6% سنة 2015 لتبلغ 11,1 مليار درهم مقابل 2,5 مليار درهم فقط سنة 2005، وسجلت حصتها في إجمالي تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج 18% سنة 2015 مقابل 6% بين سنتي 2001 و2007.

وارتفع عدد السياح الخليجيين الوافدين على المغرب (دون احتساب المغاربة المقيمين في هذه الدول)، خاصة من الدول الثلاث الرئيسية (السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة) بنسبة 15,6% سنة 2015 ليصل إلى ما يقارب 138.592 سائح. أما بالنسبة للعائدات السياحية من دول مجلس التعاون الخليجي الثلاثة، فقد وصلت 4,3 مليار درهم سنة 2014.

وأخيرا، فإن الموقع الجيوستراتيجي للمغرب وعلاقاته المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي وغرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي قد يشكل أساسا متينا لتطوير شكل جديد من أشكال التعاون الثلاثي، الذي يربط إفريقيا وأوروبا ومنطقة الخليج.

2.2.3 نحو إقامة شراكات جديدة مع الصين والهند

المغرب-الصين: شراكة استراتيجية جديدة

ترتكز العلاقات الثنائية المغربية-الصينية على مجموعة من الاتفاقيات التي تهتم قطاعات مختلفة كالمالية، والصحة، والفلاحة، والرياضة، وصيد الأسماك، والأشغال العمومية، والجيولوجيا والمعادن والتجهيز والسياحة. وخلال الزيارة الملكية الأخيرة لبكين في ماي 2016، وقعت الدولتان على 15 اتفاقية، تعتبر من اتفاقيات "الجيل الجديد"، تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية والاستثمار والطاقة والصناعة والسياحة.

ويشكل إعلان الشراكة الاستراتيجية بين المغرب والصين خطوة هامة في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وسوف يتيح فرصا جديدة للتعاون الثنائي في جميع المجالات. ويستند هذا البيان على ثلاثة عناصر ذات أهمية قصوى: الحوار السياسي، والشراكة الاقتصادية والتجارية والمالية والتبادلات ذات البعد الإنساني، والتعاون الثقافي والعلمي والتقني.

منذ سنة 2000، عرف حجم التبادل التجاري بين البلدين نموا مطردا، تميز أساسا بالارتفاع القوي للواردات المغربية من الصين. وخلال سنة 2015، سجل حجم المبادلات التجارية بين البلدين 33,1 مليار درهم، وبلغت حصة الصين في إجمالي مبادلات المغرب مع الخارج 5,7% سنة 2015.

وكانت دينامية التجارة بين البلدين لفائدة الصين، حيث تفاقم عجز الميزان التجاري معها بشكل مستمر ليليل 28,4 مليار درهم سنة 2015. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 7,7% خلال سنتي 2015 و2014. ونتج عن هذه الوضعية اختلال في بنية المبادلات التجارية بين البلدين، حيث بلغت واردات المغرب من الصين 30,8 مليار درهم سنة 2015، في حين وصلت صادراتنا نحو الصين 2,4 مليار درهم.

يبقى تدفق الاستثمارات المباشرة من الصين نحو المغرب ضعيفا ودون أهمية تذكر رغم ارتفاعها سنة 2015، لتصل إلى 393,6 مليون درهم. أي ما يعادل 1% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب. وتجدر الإشارة إلى تواجد 20 شركة صينية بالمغرب، بالإضافة إلى الخبراء الزراعيين من أجل تنفيذ برنامج التعاون الفلاحي بين البلدين. وتعمل غالبية الشركات الصينية الموجودة في المغرب في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما هو الشأن بالنسبة لشركات الهواوي و ZTE، كما تتواجد الشركات الصينية أيضا في مجال الصيد الساحلي، كالمشروع المشترك مع الشركة الوطنية الصينية للصيد (CNFC) التي استقرت في أكادير منذ سنة 1988، وكذلك في قطاع البنيات التحتية، حيث أنجزت العديد من المشاريع من قبل فاعلين صينيين.

ومع إطلاق الشراكة الاستراتيجية بين المغرب وجمهورية الصين من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقات الثنائية، يتوقع أن تعرف العلاقات بين المغرب والصين مرحلة جديدة تتميز بالاهتمام بإفريقيا. ويوضح البيان المشترك أن الدولتين ستعززان تعاونهما في عدة مجالات مثل قطاع النفط والتعدين والفلاحة وحماية البيئة والثروة السمكية والبنية التحتية والاتصالات الرقمية، وتوسيع التعاون في مجال الطاقات المتجددة وتطوير الشراكة على مستوى الصناعة والمعادن والإلكترونيات.

وبالفعل، فقد تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات المهمة بين الطرفين، مثل تلك المتعلقة بصناعة الحافلات الكهربائية وإنشاء منطقة صناعية بطنجة والمشروع الطموح لتحويل المياه من الشمال إلى جنوب المغرب، كما هو معمول به في الصين، مما من شأنه أن يعزز الاستثمارات الصينية بالمملكة¹⁰. وتم في هذا الشأن خلق صندوق خاص بين الصندوق الصيني لتنمية إفريقيا والتجاري وفا بنك¹¹ من أجل تمويل المشاريع الصينية المغربية.

ويجب التذكير أيضا بتوقيع الطرفين على اتفاقية لتبادل العملات بين البلدين والتي تهدف إلى تزويد الأبنك بالسيولة من العملة الصينية "اليوان" لفائدة زبنائها وتيسير ولوج الاستثمارات الصينية إلى المغرب وشمال إفريقيا.

¹⁰ يراجع في هذا الموضوع الفقرة 2.5 المتعلقة بآفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم وفي المغرب.

¹¹ تم التوقيع بين الصندوق الصيني لإنعاش الاستثمار والتجارة في إفريقيا التجاري وفا بنك على اتفاقية تعاون بين الطرفين تهدف تحديد وتمويل ومواكبة الاستثمارات الصينية في البلدان الإفريقية التي يتواجد بها التجاري وفا بنك. كما التزم الطرفان بتشجيع الاستثمارات المغربية الصينية المشتركة في القارة السمراء.

وفي مجال السياحة، وقعت الدولتان سنة 2002، بمناسبة الزيارة الملكية للصين، اتفاقية للتعاون السياحي. ونظرا للإمكانيات الكبيرة التي توفرها السوق السياحية الصينية، التي تحتل المرتبة الأولى عالميا في تصدير السياح، يعلق المغرب أهمية كبيرة على هذه السوق في سياسته لجلب السياح في إطار رؤية 2020، التي تهدف إلى جذب 100.000 سائح صيني بحلول سنة 2020. ولتفعيل ذلك، قرر جلالة الملك، منذ يونيو 2016، إلغاء التأشيرة على المواطنين الصينيين.

ومع ذلك، لا بد من التغلب على بعض الصعوبات التقنية لتعزيز التعاون، خاصة تطوير النقل بين البلدين، الذي يشكل عنصرا أساسيا في تعزيز التدفقات السياحية الصينية نحو المملكة والتبادل الاقتصادي والتجاري، وكذا الحواجز الثقافية واللغوية.

الهند: الشريك التجاري الرئيسي للمكتب الشريف للفوسفات

بدأت العلاقات بين المغرب والهند منذ سنة 1957 وتعززت بالزيارة الملكية التاريخية لنيودلهي، في فبراير 2001 التي أعطت دفعة جديدة للعلاقات الثنائية. وترتكز هذه العلاقات على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تشمل العديد من المجالات. وكان جلالة الملك ضيف شرف على القمة الثالثة لمنتدى الهند-إفريقيا 2015.

شهدت التجارة بين البلدين نموا كبيرا على مدى العقد الماضي منتقلة من 5,3 مليار درهم سنة 2005 إلى 12,5 مليار درهم سنة 2015. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت صادرات المغرب نحو الهند من 3,9 مليار درهم إلى 8,6 مليار درهم، في حين ارتفعت الواردات من هذا البلد من 1,3 مليار درهم إلى 3,9 مليار درهم.

وتشكلت صادراتنا، سنة 2015، بشكل رئيسي من الحامض الفوسفوري الذي بلغت نسبته 79,2% من إجمالي المبيعات في السوق الهندية ومن الفوسفات (16,4%) ومن الخردة وسبائك النحاس (1,3%). وفي المقابل، نجد أن بنية واردات المغرب من الهند متنوعة جدا وتتكون أساسا من ألياف النسيج (12,3% من إجمالي مشترياتنا من الهند) والأدوية (9,8%)، والمواد الكيماوية (6,4%)، وخيوط القطن (5,6%).

وبلغت الاستثمارات الهندية المباشرة في المغرب سنة 2015 حوالي 64,6 مليون درهم و720 مليون درهم خلال السبع سنوات الأخيرة، وهو ما يعادل 0,13% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جلبها المغرب خلال هذه السنة، وهي حصة ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات المتاحة بين البلدين. كما تثير اهتمام المستثمرين الهنود قطاعات أخرى مثل صناعة السيارات (طاطا هيسبوموتورز)، والسياحة (مجموعات أوبرو أو طيل & روسور، بيلرغرين و طاطا)، وترحيل الخدمات (طاطا للخدمات الاستشارية).

ويمثل معمل تصنيع الحامض الفوسفوري في منطقة الجرف الأصفر إيماسيد (IMACID)، التي قامت بخلقها مجموعة بيرلا الهندية سنة 1997، (من خلال شركتها شامبال للأسمدة والكيماويات) وبشراكة مع المكتب الشريف للفوسفات وشركة طاطا للكيماويات، نموذجا ناجحا للتعاون بين البلدين. وفي مجال صناعة الأدوية، قامت الشركة الهندية العملاقة في هذا القطاع "رانباكسي"، بإحداث وحدة للإنتاج في الدار البيضاء، بدأت نشاطها في مارس 2012 بمشروع متوسط الأمد خاص بتوزيع الأدوية الجنيسة في جميع أسواق شمال إفريقيا.

وتجدر الإشارة، إلى أنه على هامش القمة الثالثة لمنتدى الهند-إفريقيا سنة 2015، وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب واتحاد الغرف الهندية للتجارة والصناعة (FICCI) مذكرة تفاهم (يوم 26 أكتوبر 2015)، تعتبر الخطوة الأولى لإنشاء مجلس لرجال الأعمال مغاربة وهنود، وذلك بغية تقوية وتأطير العلاقات التجارية بين البلدين.

3.2.3 روسيا فرص اقتصادية مهمة

شهدت العلاقات بين المغرب وروسيا، في السنوات الأخيرة، نقلة نوعية في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية. فقد وقع البلدان سنة 2002 شراكة استراتيجية واتفاقيات تعاون ما بين 2006 و2016، بمناسبة الزيارات الملكية إلى روسيا.

يعد المغرب أول شريك تجاري لروسيا في إفريقيا والعالم العربي، وهي ثامن زبون للمغرب على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا يعكس المستوى الحالي للتجارة بين البلدين الإمكانيات القائمة. خلال سنة 2015، بلغت المبادلات التجارية بين البلدين 17,5 مليار درهم (15,8 مليار درهم كواردات و1,6 مليار درهم كصادرات). ويعزى عجز الميزان التجاري المغربي مع روسيا إلى حجم الفاتورة

النفطية التي تشكل 84% من صادرات هذا البلد نحو المملكة. وتتكون واردات المغرب من السوق الروسية سنة 2015 من الغاز والنفط بقيمة 5,9 مليار درهم (37,5% من إجمالي الواردات من روسيا)، وزيت البترول الخام بمبلغ 3,8 مليار درهم (24,2%) والكبريت الخام وغير المكرر بمبلغ 2,3 مليار درهم (14,3%).

وعلى مستوى صادرات المغرب، يعد السوق الروسي وجهة مهمة للمنتجات الفلاحية والصيد البحري، حيث تمثل مواد الصناعات الغذائية 97% من إجمالي الصادرات المغربية نحو هذا البلد. ويصدر المغرب أساسا الحوامض بقيمة 1 مليار درهم (60,8%)، والطماطم حوالي 272 مليون درهم (16,5%) ومنتجات القطاع البحري أساسا الأسماك الطرية، المملحة أو المجففة بقيمة 165 مليون درهم (10%) ودقيق السمك بحوالي 127 مليون درهم (8%). وتراجعت الصادرات المغربية نحو روسيا سنة 2015 بنسبة 6% و22% سنة 2014 نتيجة الصعوبات التي تعرفها هذه السوق والمرتبطة أساسا بالتضخم (من رقمين) ومخاطر الدفع وانخفاض قيمة الروبل وحواجز التعريفات الجمركية وضعف شفافية المراقبة الجمركية.

خلال سنة 2016، تعززت العلاقات بين المغرب وروسيا بفضل إعلان شراكة استراتيجية معمقة بين البلدين. وخلال الزيارة الملكية في مارس 2016، تم التوقيع على ثماني اتفاقيات في مختلف المجالات، وخمس مذكرات تفاهم تؤسس لدينامية جديدة للتعاون الثنائي في العديد من القطاعات. كما تم التوقيع على اتفاقية تهم حماية الاستثمارات وآلية لتسوية المنازعات. ويتجلى هذا التعاون في العديد من القطاعات، مع تحقيق مشاريع مشتركة.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، تضطلع روسيا بمركز مهم لمواكبة الاستراتيجية الوطنية للطاقة الرامية لتنويع المصادر بما في ذلك توريد الغاز الطبيعي المسال وإنشاء البنية التحتية للغاز والتنقيب عن المحروقات أو إنتاج الطاقة الكهربائية أو الطاقات المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم روسيا بدعم المغرب في المشاريع عالية التكنولوجيا: كالملاحة عبر الأقمار الصناعية، والمعدات الطبية، والصناعات الكيماوية. وفي المجال الصناعي، تم التوقيع على مذكرة تفاهم حول تطوير التعاون، خاصة في قطاع النسيج والجلد والصناعات الكيماوية، والطائرات والإلكترونيات والمعادن والأدوية، فضلا عن الآلات الفلاحية والصناعية ومعدات النقل.

وفي المجال الفلاحي، سيتم تبسيط الإجراءات الجمركية من خلال إقامة "ممر أخضر". وعلى مستوى الصيد البحري، اتفق البلدان على تشجيع خلق مشاريع مشتركة روسية-مغربية، فضلا عن تكوين المتخصصين في الصيد البحري في مؤسسات متخصصة.

أما في قطاع السياحة، فتحدد مذكرة التفاهم الموقعة تدابير ملموسة ترمي إلى تعزيز التعاون. وتبقى إمكانات استقطاب 200 ألف زائر روسي متاحة في المستقبل عن طريق تقريب المواطنين الروس من نقاط قوة السياحة المغربية.

4. اندماج المغرب في التجارة العالمية: نحو تطور هيكلي للتجارة الخارجية

ساهمت الأزمة المالية العالمية في تسريع إنشاء نظام عالمي جديد، يتميز بتحولات سريعة لتركيب التجارة وفرص الاستثمار. فقد أصبح العالم متعدد الأقطاب، مع مكانة هامة للبلدان الصاعدة والنامية. وقد أصبحت هذه الأخيرة فاعلا أكبر في التجارة العالمية، حيث تغيرت الأهمية النسبية للمناطق المختلفة في السوق العالمية في السنوات الأخيرة، لصالح بلدان آسيا وإفريقيا وذلك على حساب الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. كما تتميز التجارة العالمية بأهمية حصة السلع المصنعة ذات معدل جودة متوسط وعالي التكنولوجيا.

ولكي يتمكن من الاستفادة من هذه التطورات، فالمغرب مطالب بمواصلة جهوده على مستوى التنويع الجغرافي لوجهات التصدير، وموقعه في الأسواق المتنامية، وكذلك رفع مستوى جودة المنتجات المصدرة والتخصص في المنتجات الدينامية.

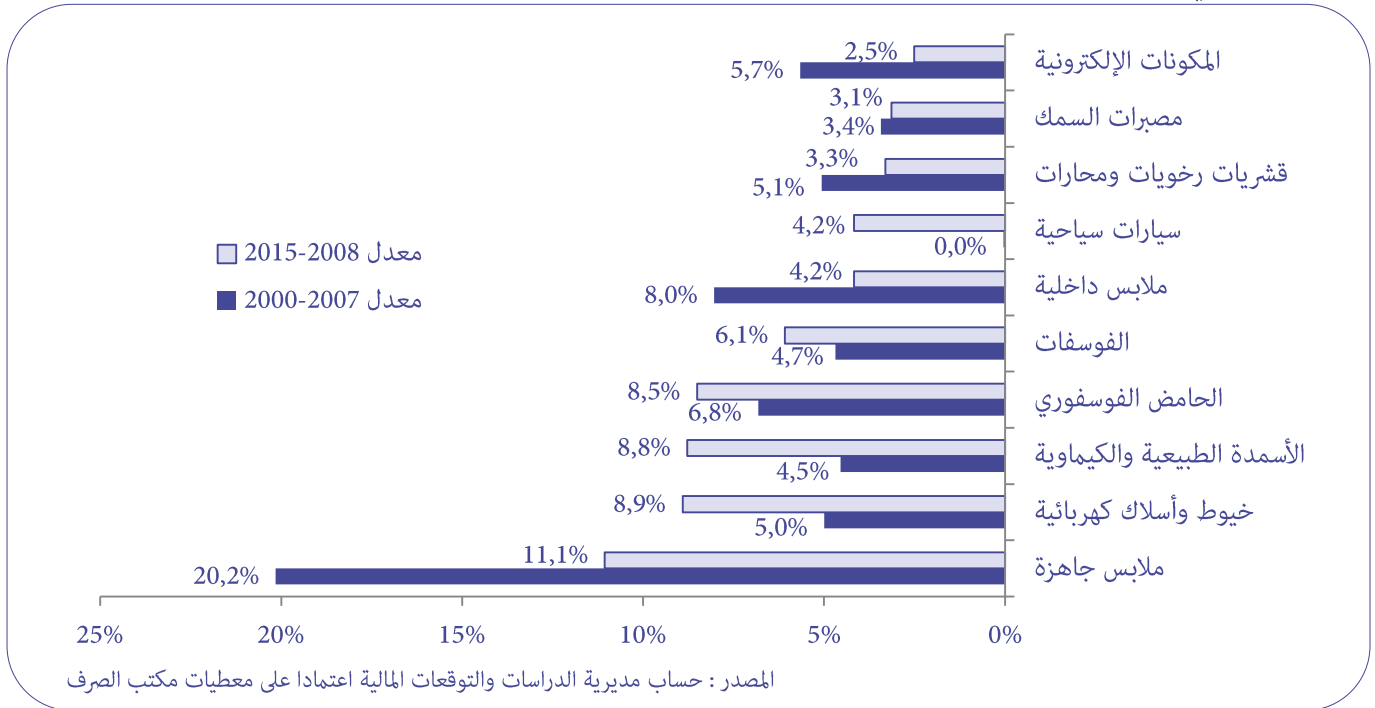
وفي هذا السياق، بدأت التجارة الخارجية للمغرب تعرف تحولا هيكليا، حيث يبين تحليل تطور التجارة الخارجية المغربية خلال الخمسة عشر سنة الماضية تغيرات على مستوى البنية الجغرافية والقطاعية، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

1.4 تنويع تدريجي للبنات القطاعية والجغرافية للصادرات المغربية

يبيّن التحليل الهيكلي للصادرات المغربية بداية تحول هيكلي بفضل ظهور صناعات تصديرية جديدة، وتحسين المحتوى التكنولوجي والتنوع الجغرافي، وخاصة نحو الأسواق الإفريقية والأمريكية.

فقد شهدت بنية الصادرات المغربية تغيرات مهمة ما بين الفترتين 2007-2000 و 2015-2008 لفائدة الصناعات الناشئة ذات القيمة المضافة العالية (صناعة السيارات، الصناعة الكهربائية والإلكترونيات...)، في حين تبحث القطاعات التقليدية عن تموقع أفضل (صناعة الملابس والمنتجات الفلاحية).

ويفسر هذا التحول خصوصا بتوجه الصناعة المغربية نحو المهن العالمية الجديدة، مما أدى إلى زيادة مهمة في صادرات بعض المنتجات مثل الخيوط والأسلاك الكهربائية وكذا المكونات الإلكترونية التي ارتفعت مبيعاتها على التوالي من 5% و 2,5% إلى 8,9% و 5,7% بين الفترتين، ويعزى هذا التحول أيضا إلى ظهور منتجات جديدة مثل السيارات السياحية، حيث بلغت صادراتها 4,2% من إجمالي مبيعات المغرب خلال الفترة الثانية.



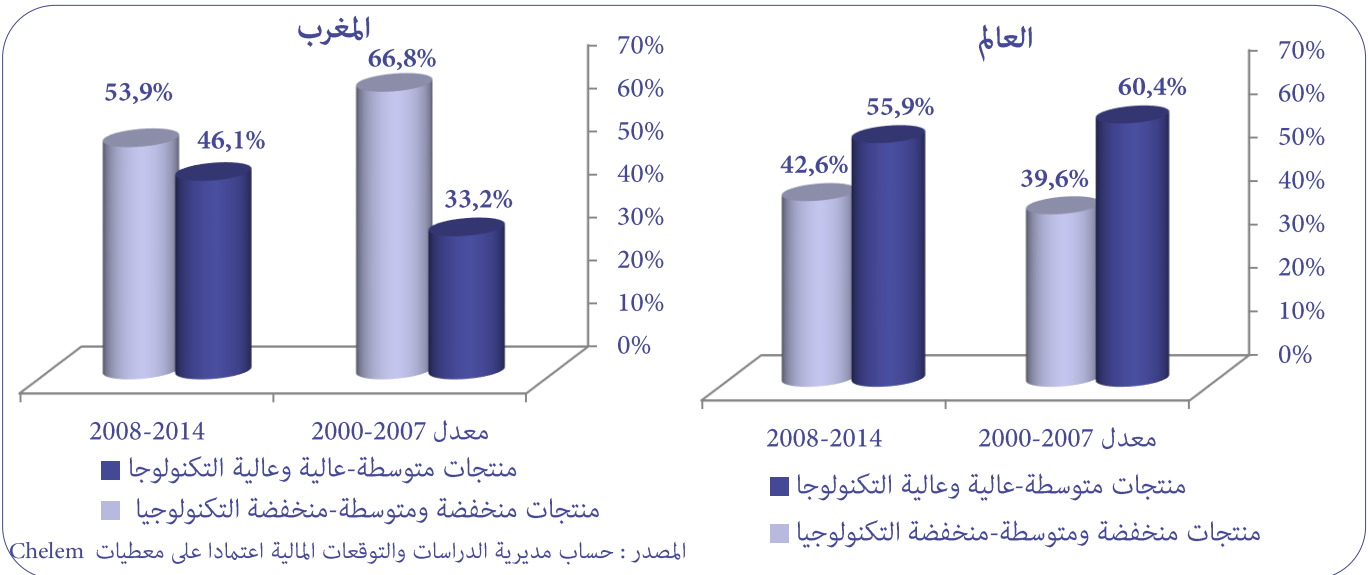
مبيان 11: تطور حصة الصادرات المغربية حسب المنتجات الرئيسية

وفي نفس السياق، تعززت حصة كل من الصناعات الاستخراجية والمواد الكيماوية خلال هذه الفترة، بفضل دينامية صادرات كل من الفوسفات الخام (من 4,7% إلى 6,1%) ومشتقات الفوسفات (من 11,4% إلى 17,3%)، بما في ذلك الأسمدة الطبيعية والكيماوية (من 4,5% إلى 8,8%) وحامض الفوسفور (من 6,8% إلى 8,5%).

وفي المقابل، شهدت حصة صادرات الملابس في الصادرات المغربية الإجمالية انخفاضا كبيرا، لا سيما صناعة الألبسة المحاكاة، حيث انتقلت حصتها من 20,2% و 8% على التوالي إلى 11,1% و 4,2% بين الفترة الممتدة بين 2007-2000 والفترة 2015-2008. كما انخفضت صادرات المنتجات الفلاحية خلال الفترة الثانية، خاصة صادرات الحوامض، التي تعد من بين المنتجات العشر الأكثر تصديرا، حيث تراجع حصتها من 2,6% إلى 1,9% والقشريات والرخويات (من 3,4% إلى 3,1%).

من ناحية أخرى، يبين تحليل المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية تطورا إيجابيا للمنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا والمنتجات عالية التكنولوجيا. فقد عرفت حصتها ارتفاعا كبيرا على مدى السنوات الماضية، مسجلة 46,1% في الفترة 2008-2014، مقتربة بذلك من المتوسط الدولي الذي سجل 55,9% خلال نفس الفترة. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى الزيادة في صادرات السيارات والأجهزة الكهربائية.

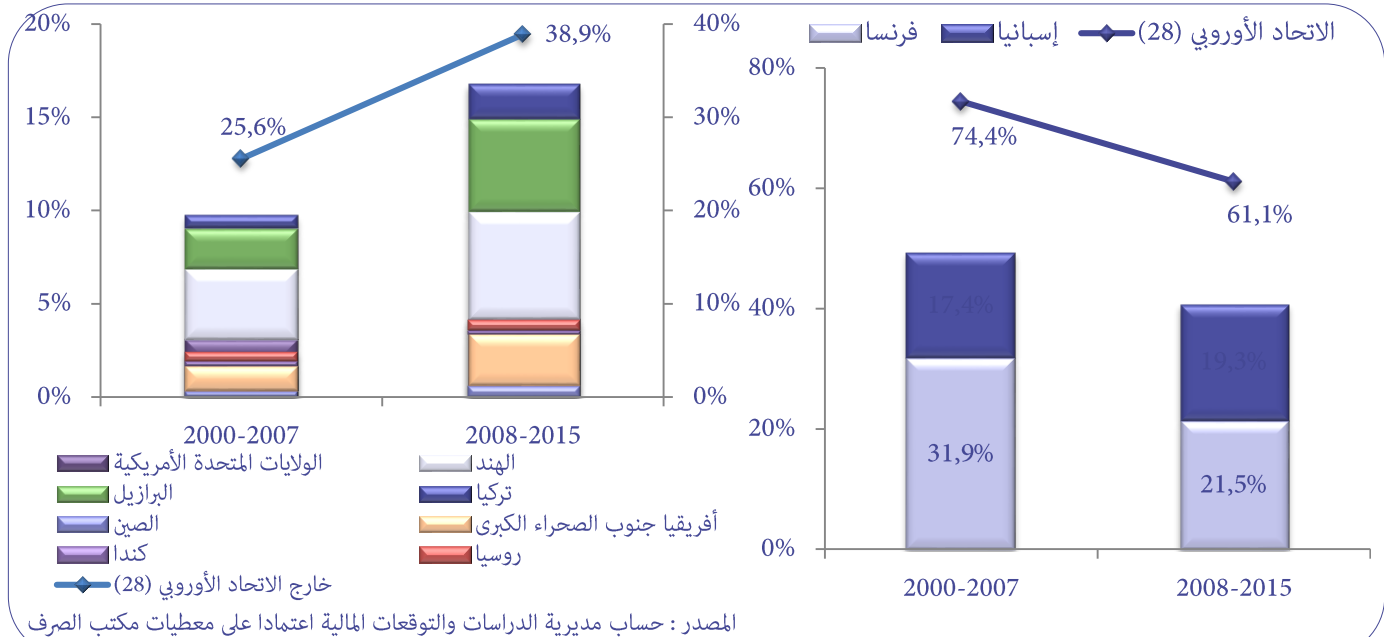
وعلى الرغم من تقلص حصتها خلال السنوات الأخيرة، تظل نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة، مرتفعة حيث وصلت إلى 53,9% في المتوسط ما بين 2008 و 2014 بالمقارنة مع 42,6% على الصعيد العالمي.



مبيان 12 : بنية المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية المصنعة

وقد اقترنت هذه التطورات بزيادة تنوع وجهات التصدير. حيث انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي من 75% من إجمالي صادرات المغرب، كمتوسط سنوي، بين سنتي 2000 و2007 إلى 61,1% بين 2008 و2015، ارتباطا بتأثير الأزمة على مستوى الدول الأوروبية. غير أنه، رغم الانخفاض النسبي لحصة كل من فرنسا وإسبانيا على مدى السنوات القليلة الماضية، لا يزال هذان البلدان يمثلان الشريكين الرئيسيين للمغرب بنسبة 21,5% و19,3% من إجمالي الصادرات المغربية على التوالي خلال الفترة 2008-2015، مقابل 31,9% و17,4% في الفترة 2000-2007.

ومن جانب آخر، عرفت الصادرات المغربية إلى خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البرازيل والهند، زيادة ملموسة في حصتها مسجلة على التوالي 5% و5,7% في الفترة 2008-2015، مقابل 2,2% و3,8% في الفترة 2000-2007، نتيجة تحسن مبيعات الفوسفات ومشتقاته. وفي نفس السياق، تزايدت الصادرات المغربية نحو سوق إفريقيا جنوب الصحراء بشكل ملموس (من 2,7% إلى 5,5%) وتركيا (من 0,7% إلى 1,9%).



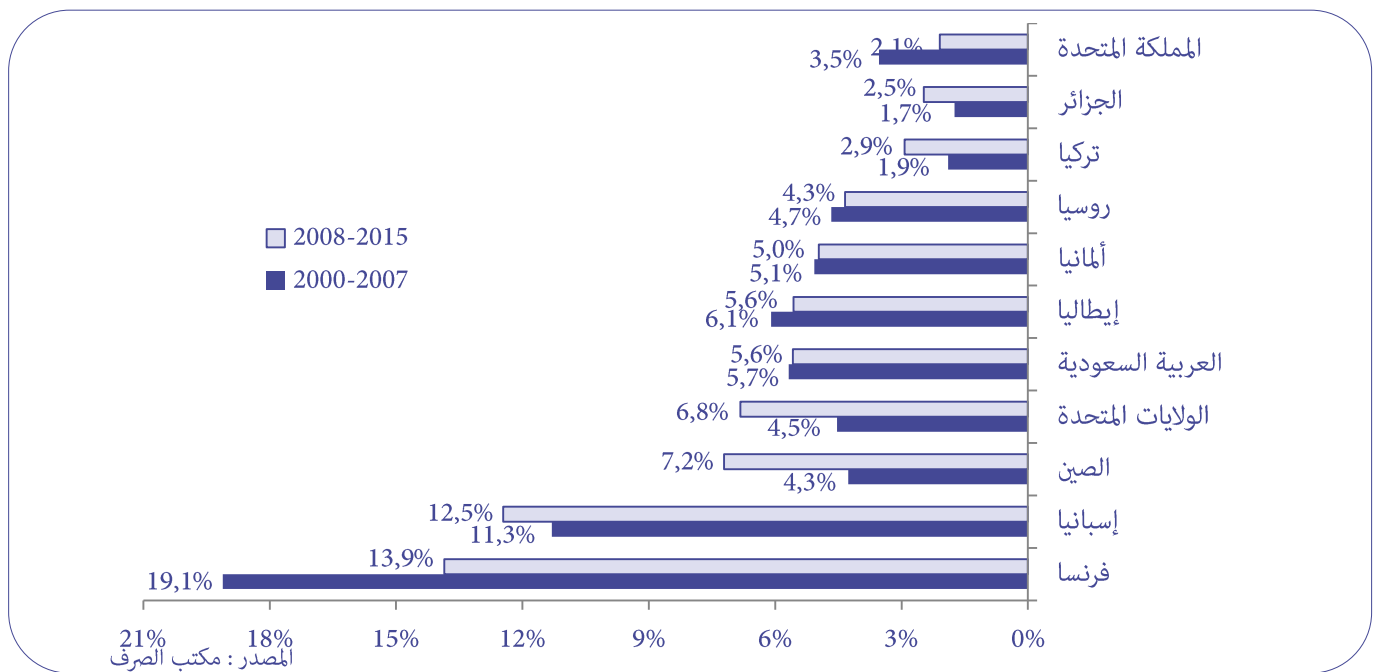
مبيان 13 : تطور صادرات المغرب نحو الشركاء التجاريين الرئيسيين

2.4 تغير تدريجي للبنية الجغرافية للواردات

بلغت قيمة الواردات خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2015 معدل 346 مليار درهم، أي ما يعادل 41% من الناتج الداخلي الخام للمغرب، حيث شكلت 67% من تجارته الخارجية.

ويوضح تطور البنية الجغرافية للواردات انخفاض حصة عدة موردين تقليديين، خاصة فرنسا، التي تدهورت حصتها من 19,1% إلى 13,9% ما بين 2007-2008 و2015-2008، بالإضافة إلى المملكة المتحدة التي شهدت حصتها تراجعاً من 3,5% إلى 2,1% وكذا إيطاليا من 6,1% إلى 5,6%. وفي المقابل، عززت الصين مركزها، حيث تزايدت حصتها من 4,3% إلى 7,2%، كما تمكنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وتركيا من الرفع من حصتها ولكن بنسبة أقل، وذلك من 4,5% إلى 6,8%، من 11,3% إلى 12,5%، من 1,9% إلى 2,9%، على التوالي.

وإلى جانب كل من فرنسا وإسبانيا، اللتان تظلان أهم موردين للمغرب، تقدمت الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي بين 2008 و2015 مقابل المرتبة الثامنة والسابعة بين 2000 و2007، تليهما السعودية وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة.



مبيان 14 : تطور حصة الموردين العشر الأوائل للمغرب

وتتشكل الواردات حسب مجموعات الاستعمال، أساساً من المواد الطاقية (بنسبة متوسطة تعادل 24% بين 2008 و2015)، يليها أنصاف المواد والمواد النهائية للتجهيز الصناعي (بنسبة 21% لكل منهما) متبوعة بالمواد النهائية الاستهلاكية (18%) ثم المواد الغذائية (10%). وتتميز هذه البنية على الخصوص بتزايد حصة المواد الطاقية بنسبة 5% وكذا حصة المواد النهائية للتجهيز الصناعي بحوالي 1% بالمقارنة مع الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، مقابل انخفاض حصة المواد النهائية الاستهلاكية بنسبة 4%، والتي شهدت وارداتها نمواً أبطأ بقليل من باقي مجموعات الاستعمال.

وتشير المقارنة بين مصدر أهم المواد المستوردة من الفترة 2007-2008 إلى الفترة 2015-2008، بأن السعودية والعراق عززتا حصتهما من واردات زيت البترول الخام لتبلغ 51% و26% على التوالي، على حساب روسيا وإيران. وبالنسبة للغاز والفيول، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مورداً جديداً يحتل المرتبة الأولى بحصة 23% متبوعة بإسبانيا بنسبة 18% وروسيا التي تزايدت حصتها من 3% إلى 16%، فيما تدهورت حصة فرنسا من 25% إلى 8% مع ظهور موردين جدد كالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5% ونيجيريا بنسبة 4%.

وبخصوص القمح، لا تزال فرنسا أهم مورد للمغرب مع ارتفاع حصتها من 29% إلى 42%، في حين تقلصت نسبة كندا وروسيا لتناهز 20% و4% على التوالي. كما تستورد المواد البلاستيكية أساسا من السعودية بحصة 29%، تليها إسبانيا بنسبة 12% ثم فرنسا بنسبة 8%، بعد أن شكلت 14% من واردات هذه المواد. وفيما يتعلق بالسيارات السياحية، فقدت فرنسا مرتبة الصدارة لصالح ألمانيا بنسبة 27%، لتحتل المرتبة الثانية بنسبة 16% مقابل 28% سابقا. وقد أضحت حصة اليابان، التي شكلت ثاني مورد بين 2000 و2007 في الرتبة السادسة، تمثل 6% فقط من واردات السيارات.

5. التوقع العالمي للمغرب في مجالي التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية

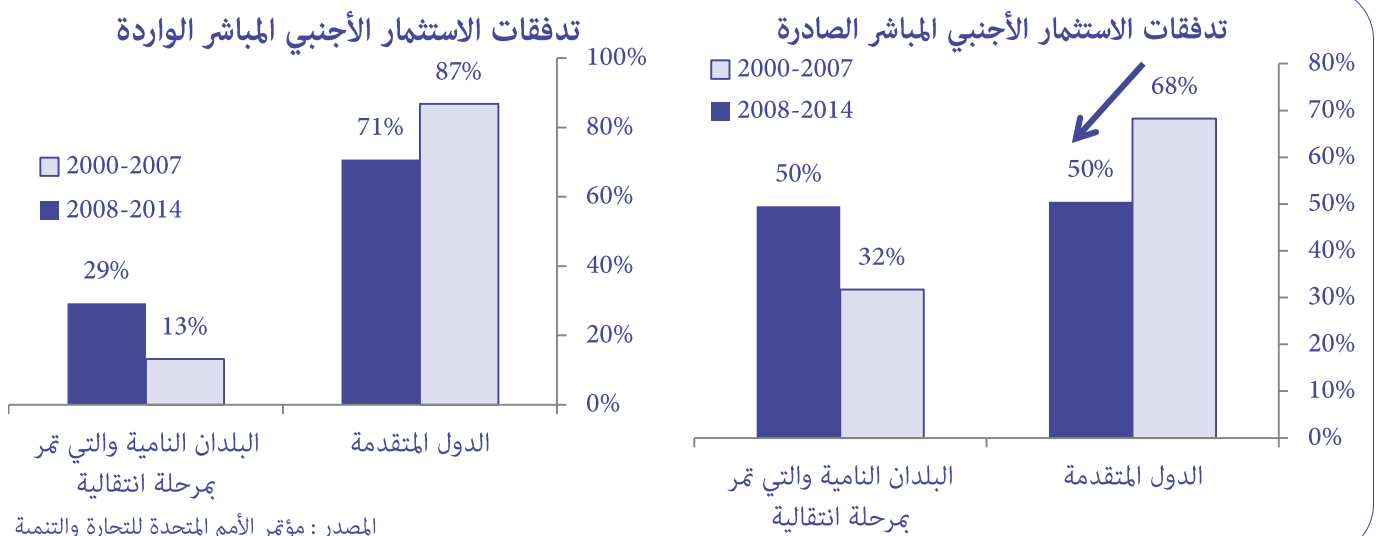
1.5 وجهة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومدى تأثيره على المغرب

عرفت دورة النمو القوي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر توقفا ملحوظا بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث تقلصت هذه التدفقات بنسبة 21% على التوالي خلال سنتي 2008 و2009، قبل أن ترتفع بنسبة 18% سنة 2010 و13% سنة 2011. وقد أدت هشاشة الاقتصاد العالمي وارتباب المستثمرين في السياسات وكذا المخاطر الجيوسياسية إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمدة ثلاث سنوات متتالية (-4% سنة 2012، و-6% سنة 2013 و-11% سنة 2014). أما خلال سنة 2015، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم انتعاشا قويا، بزيادة قدرها 38%، لتبلغ 1.760 مليار دولار.

في هذا السياق، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب نموا مهما خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، من متوسط سنوي بلغ 20,9 مليار درهم بين سنتي 2000 و2007، لمتوسط قدره 32,6 مليار درهم خلال الفترة 2008-2015. وتبلغ حصة المغرب 0,4% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البلدان النامية و5% من الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

1.1.5 التحول التدريجي للاستثمار الأجنبي المباشر لصالح البلدان النامية

وبصفة عامة، فإن النمو العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان راجعا بالأساس الى الدول المتقدمة التي ضمت، خلال الفترة 2007-2000، أهم المستثمرين (هما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، بحصة 87% من إجمالي التدفق المباشر العالمي، وكذا أهم الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، هولندا)، بحصة 68%. إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم شهدت تغييرات كبيرة عقب الأزمة المالية والاقتصادية. أما خلال الفترة 2008-2014، فإن حصة الدول النامية والدول في طور الانتقال الاقتصادي ازدادت أهمية سواء كدول مستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر (بحصة 50%)، أو كدول مستثمرة (بحصة 30% تقريبا). وتعتبر الصين وهونغ كونغ وروسيا وسنغافورة من أهم الدول النامية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي 2008 و2014.



مبيان 15: تطور حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر لكل مجموعة من الاقتصادات في العالم

وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الدول المتقدمة تضاعفت سنة 2015، لتبلغ 962 مليار دولار. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة البلدان المتقدمة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر من 41% سنة 2014 إلى 55% سنة 2015، مسجلة بذلك منحنى مغايرا للسنوات الأخيرة.

2.1.5 التوزيع التدريجي للتوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

بالإضافة إلى التحسن المستمر الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب على مدى سنوات، فإنها لم تعد مرتبطة بعمليات الخصخصة، مما عزز تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى بلادنا خصوصا في بداية العشرية 2000.

فبعد منحنى تصاعدي، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب انخفاضا خلال سنتي 2008 و2009، قبل زيادة بنسبة 28% سنة 2010، لتبلغ 32,3 مليار درهم.

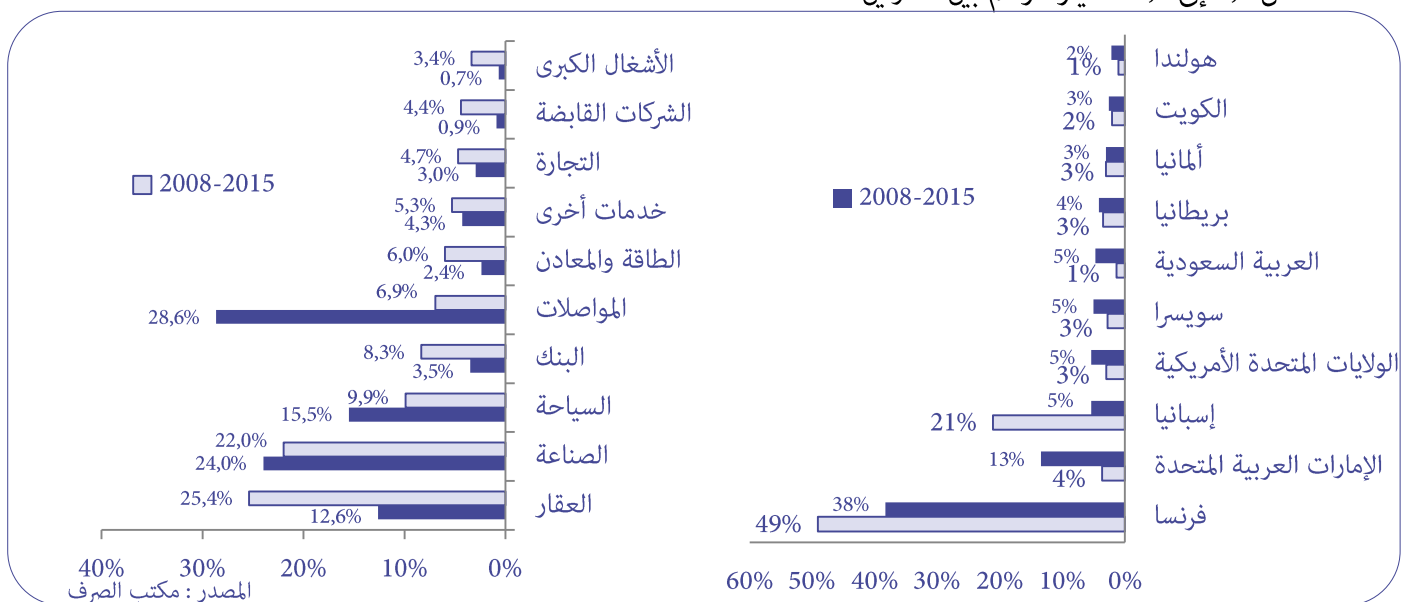
وخلال سنوات 2012 و2013 و2015، عرفت إيرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداء جيدا، بزيادة سنوية قدرها 23% و22% و7% على التوالي، وذلك على الرغم من ظرفية إقليمية صعبة، ارتباطا لا سيما "بالربيع العربي" وكذا تفاقم الأزمة الاقتصادية، خاصة في أهم الدول المستثمرة في المغرب.

وبين تحليل التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب منحى تنازليا للاستثمارات الواردة من الاتحاد الأوروبي (85% في المتوسط خلال الفترة 2007-2000 إلى 60% بين سنتي 2008 و2015) لصالح الدول العربية التي استثمرت في المتوسط 41% بين سنتي 2008 و2015، مقابل 10% فقط خلال الفترة 2007-2000.

كما تفضل فرنسا أول مستثمر في المغرب، بنسبة 38% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2008-2015، مقابل 49% خلال الفترة 2007-2000. في حين مرت إسبانيا ما بين الفترتين، من ثاني إلى ثالث مستثمر في المغرب، بحصة 5,4% في المتوسط بين سنتي 2008 و2015، مقابل 21,1% خلال الفترة 2007-2000.

من جانبها، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة المستثمر الثاني في المغرب، حيث بلغت حصتها 13,4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2008-2015، مقابل 3,6% فقط خلال الفترة الأولى. ومن بين الدول العربية، يتبع دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة الثانية كل من المملكة العربية السعودية (4,7%)، والكويت (2,6%) وقطر (1,2%).

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد مرت بين الفترتين من سابع إلى رابع مستثمر في المغرب، وهو ما يمثل 5,4% من مجموع إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي 2008 و2015، مقابل 3% خلال الفترة 2007-2000، كما ارتفعت هذه التدفقات من 4,9 إلى 13,9 مليار درهم بين الفترتين.



مبيان 16 : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

وعرف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب أيضا تغييرا مهما في السنوات الخمس عشرة الماضية. وهكذا، فإن حصة قطاع الاتصالات انخفضت من 28,6% في المتوسط خلال الفترة 2000-2007 إلى 6,9% بين سنتي 2008 و2015. كما سجل قطاع السياحة انخفاضا من 15,5% إلى 9,9% بين الفترتين. ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت حصة القطاع العقاري وقطاع البنوك وقطاع الطاقة والمعادن على التوالي من 12,6% إلى 25,4% ومن 3,5% إلى 8,3% ومن 2,4% إلى 6%. أما حصة قطاع الصناعة فقد ظلت مرتفعة (تقريبا ربع الاستثمارات في المتوسط خلال الفترتين).

2.5 آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستويين العالمي والوطني

وفقا لآخر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنحو 10% إلى 15% سنة 2016، نظرا لهشاشة الاقتصاد العالمي، وضعف الطلب الكلي، وانخفاض النمو في بعض الدول المصدرة للمواد الأولية وانخفاض أرباح الشركات متعددة الجنسيات سنة 2015 إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008. كما أن المخاطر الجيو-سياسية والتوترات الإقليمية يمكن أن تزيد من تضخيم التباطؤ المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 و2018.

وبالنسبة للمغرب، تبقى الآفاق واعدة لاستقطاب استثمارات أجنبية جديدة خلال السنوات المقبلة، خاصة في المجال الصناعي. وهكذا، من المتوقع أن يستفيد المغرب من عدة مشاريع استثمار في إطار الشراكة الاستراتيجية التي تربط المغرب بالصين. ونذكر على وجه الخصوص، إحداث منطقة صناعية وسكنية في جهة طنجة من طرف المجموعة الصينية "هايتي" (Haite)، والتي يشكل فيها النسيج وصناعة السيارات والطائرات قطاعات استراتيجية.

وفي إطار هذه الشراكة، تم توقيع اتفاقيات استثمارية أخرى سنة 2016، خاصة مع "هاريون سولار" Hareo Solar Energy (شركة صينية متخصصة في إنتاج الخلايا واللاقطات الشمسية)، وصانع الحافلات الكهربائية "يانغتسي" Yangtse، ومجموعة LINUO Paradigma (الرائدة على مستوى العالم في مجال تصنيع سخانات الماء بالطاقة الشمسية)، ومجموعة Huatie Hi-Tech Construction Engineering (المتخصصة في إنتاج مكونات السكك الحديدية والسيارات والطيران).

ومن ناحية أخرى، وعلى هامش الدورة الخامسة للمعرض الدولي لصناعة الطيران والفضاء، تم التوقيع على أربع اتفاقيات شراكة بين المجموعة المغربية للصناعات الفضائية والطائرات "جيماس" وعدة مجموعات فرنسية متخصصة في صناعة الطيران والفضاء (مجموعة "طاليس" ومجموعة "تيكاملت أيروسباس" ومجموعة "مغرب حلول" ومجموعة "أيرو سباس فالي").

وعلاوة على ذلك، تم تعيين شركة APM، من قبل الوكالة الخاصة طنجة المتوسط (TMSA)، مشغلا للمحطة الجديدة لإعادة الشحن في المرفأ المينائي لطنجة المتوسط 2. وسيتم إنجاز هذا المشروع بغلاف استثماري قدره 8,3 مليار درهم (758 مليون أورو). وسيتم توسيع قدرة العبور للمجمع طنجة-ميد المحطة عن طريق المحطة الجديدة حيث ستصبح ثاني أكبر ميناء في القارة الإفريقية بعد بور سعيد في مصر.

وبمناسبة إطلاق المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار، تم التوقيع على 30 عقدا استثماريا سيحدث 39 ألف منصب شغل و7,5 مليار درهم من الاستثمارات. ويتعلق الأمر خاصة بقطاع السيارات (المجموعة الأمريكية DELPHI والمجموعة الكندية LINAMAR ومجموعة Simoldes، ...) وقطاع النسيج (شركة DECATHLON، ...) وقطاع الطيران.

3.5 تحسين تصنيف المغرب، خاصة عن طريق التقدم في مجال مناخ الأعمال

يعتبر تنفيذ الإصلاحات اللازمة لمواجهة تحديات التنافسية والجاذبية أولوية وطنية. وقد مكن استمرار هذه الجهود من تعزيز تصنيف المغرب من طرف أبرز التقارير الدولية سنة 2015. ويعزى هذا التطور بشكل خاص إلى الأداء الجيد للمغرب في مجال الاستقرار الماكرو اقتصادي والمؤسسات ومناخ الأعمال.

شهدت سنة 2015 إنجاز العديد من المشاريع والإصلاحات الهامة. في مجال ريادة الأعمال والاستثمار، تم إطلاق نظام التعريف الموحد للمقولة بالنسبة للشركات الجديدة التي تم إنشاؤها ابتداء من شهر مارس 2015. وفيما يخص تبسيط المساطر الإدارية، فقد تم تحديد وتبسيط 20 مسطرة، 2 منها متعلقة بالضرائب و18 متعلقة بقطاع النقل.

فيما يخص نقل الملكية والتعمير، فإن تفعيل مقتضيات ضابط البناء العام عرف تقدما يتعلق بالخصوص بإنشاء 98 شباكا وحيدا و121 لجنة إقليمية للتعمير، وكذا إحداث منصة إلكترونية (CASA-URBA) مخصصة للإجراءات اللامادية المتعلقة برخص التعمير على مستوى الدار البيضاء.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد تم، في يونيو 2015، إصدار قرار من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية لتحديد إجراءات التبادل الإلكتروني لرخص الاستيراد والتصدير. وهكذا، فقد دخل التبادل الإلكتروني لرخص الاستيراد حيز التنفيذ ابتداء من شهر يونيو 2015 ولرخص التصدير ابتداء من فبراير 2016.

وفيما يتعلق بقانون الأعمال، فقد تمت المصادقة على القانون المتعلق بالشركات المساهمة من قبل غرفتي البرلمان وتم إصدار القانون الجديد رقم 78-12 بالجريدة الرسمية رقم 6390، بتاريخ 28 غشت 2015.

وفي إطار التنسيق والشراكة الدولية، فقد تم التنسيق بين اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال واللجنة الجهوية لمناخ الأعمال بالدار البيضاء لتفعيل مجموعة من المشاريع على مستوى الجهة في إطار برنامج عملها الأول برسم سنة 2015.

ومن جهة أخرى، فإن برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA) لسنة 2016 يضم 16 مشروعا موزعا على 4 أورش استراتيجية تتمثل في :

1. الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال التجارية (4 مشاريع): اعتماد مشروع القانون الخاص بالضمانات المنقولة، اعتماد مشروع تعديل الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بالمقاولات في وضعية صعبة، اعتماد مشروع إصلاح ميثاق الاستثمار، اعتماد الإطار القانوني المتعلق بتوطين المقاولات.
2. رقمنة المساطر وتحديث إطار الأعمال (4 مشاريع) : تفعيل البوابة الوطنية لنشر وتيسير الولوج للمساطر الإدارية المبسطة، إحداث السجل الوطني للرهون الحيازية، تفعيل إنشاء مرصد المقاولات الصغرى والمتوسطة، حذف المسطرة الورقية لرخستي التصدير والاستيراد.
3. نظام الشباك الوحيد (3 مشاريع) : تطوير آلية لإنشاء المقاولات عبر الأنترنت، تفعيل مقتضيات ضابط البناء العام، تفعيل نظام التبادل الإلكتروني للمعلومات بين الموثقين والإدارات المعنية.
4. الدراسات المستقبلية وتطوير عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (5 مشاريع): دراسة فرص تحسين ولوج المقاولات للصفقات العمومية، دراسة حول تطوير نظام الضمانات المنقولة، تطوير منصة إلكترونية لتتبع صورة المغرب في الخارج، دراسة حول معوقات ريادة الأعمال في المغرب، دراسة آفاق تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي للجنة الوطنية لمناخ الأعمال وشركائها.

وفي هذا السياق، تم إطلاق مخطط جديد لإصلاح الاستثمار في 4 يوليوز 2016 يقوم على ستة محاور رئيسية، هي إعادة تقويم ميثاق الاستثمار وإعادة تحديد مضامينه، وتبني تدابير جديدة لدعم وتحفيز الاستثمار، وإعادة هيكلة هيئات النهوض بالاستثمار، وإحداث مديرية عامة للصناعة وأخرى للتجارة، وإعادة صياغة الاستراتيجية الرقمية.

كما تم إطلاق خمس إجراءات من أجل تطوير الاستثمار، يتعلق الأمر بإعفاء الشركات الصناعية حديثة النشأة من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات الأولى من تأسيسها، وإنشاء منطقة حرة في كل جهة من جهات المغرب، ومنح وضعية المنطقة الحرة للصناعات المصدرة الكبرى، والحصول على وضعية مصدر غير مباشر بالنسبة للمناولين، وإيجاد صيغ دعم متقدمة للجهات الأقل دعما.

كما تم الإعلان عن دمج كل من مكتب المغرب للتصدير والوكالة المغربية لإنعاش الصادرات ومكتب المعارض بالدار البيضاء، وتجميعها في مؤسسة واحدة هي الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والصادرات.

وتم إحداث وكالة أنيط بها الاقتصاد الرقمي وحكومة إلكترونية من أجل تطوير الخدمات الإدارية غير المادية لفائدة المواطن، والهدف من ذلك هو إنجاز 50% من المساطر الإدارية بالأنترنت والحفاظ على موقع المملكة بصفحتها أول محور رقمي في إفريقيا.

4.5 تحسن موقع الاقتصاد المغربي من منظور بعض التقارير الدولية

كان للإصلاحات المختلفة التي يقوم بها المغرب تأثير ملحوظ على جاذبيته وقدرته على المنافسة. وهكذا، فقد أحرز المغرب تقدماً بخمسة مراكز، وفقاً لتقرير البنك الدولي حول "ممارسة أنشطة الأعمال 2016"، محتلاً بذلك المرتبة 75 من بين 189 دولة والمرتبة 6 من بين الدول العشرين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تحسن تصنيف المغرب على مستوى أربع مؤشرات، وهي نقل الملكية (المركز 76)، وبدء النشاط التجاري (المركز 43)، ودفع الضرائب (المركز 62) والحصول على الكهرباء (المركز 55)، حيث تقدم ب 27 و 9 و 3 و 1 مرتبة على التوالي مقارنة بالسنة الماضية.

وتتعلق الإصلاحات التنظيمية المأخوذة بعين الاعتبار في هذا التقرير حول المغرب أساساً ببدء النشاط التجاري من خلال القضاء على الحاجة لتقديم إعلان تأسيس الشركة التجارية إلى وزارة الشغل، ونقل الملكية عبر إنشاء شبكة إلكترونية تصل بين السلطات الضريبية المختلفة. ومن جهة أخرى، فقد تراجع تصنيف المغرب فيما يخص المؤشرات الأخرى بما في ذلك "الحصول على الائتمان" و"استخراج تراخيص البناء" و"التجارة عبر الحدود" و"حماية المستثمرين".

وفيما يخص الحرية الاقتصادية، فقد أحرز المغرب تقدماً ب 4 مراتب مقارنة بالسنة الماضية حسب تقرير 2016 لمؤسسة "هيريتاج"، ليحتل المرتبة 85 على المستوى العالمي والمرتبة 9 من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما استعاد المغرب مكانته ضمن فئة الدول "الحرّة نسبياً"، مسجلاً معدل 61,3%. ويعزى هذا التقدم إلى أخذ مؤسسة "هيريتاج" بعين الاعتبار التقدم الذي أحرزه المغرب، لاسيما في مجال الحرية التجارية والنفقات العمومية ومحاربة الرشوة، والحرية النقدية وحرية العمل.

من جهة أخرى، فقد احتل المغرب الرتبة 72 من ضمن 140 دولة حسب تقرير التنافسية العالمية 2015-2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، محافظاً بذلك على نفس الرتبة التي حصل عليها في النسخة السابقة. ويظهر تحليل تصنيف المغرب من حيث الدعائم الرئيسية أن بلادنا قد تمكنت من تحسين ترتيبها على مستوى "المتطلبات الأساسية" بمركزين، نظراً للتقدم الذي سجلته على مستوى مؤشري الاقتصاد الكلي (+8 مراكز) والمؤسسات (+2). ويعزى هذا إلى تراجع عجز الميزانية والتحكم في مستوى التضخم. بالمقابل، عرفت بلادنا تراجعاً ب 4 و 10 مراكز على التوالي على مستوى "محسنات الفعالية" و"عوامل الابتكار والتطور". ويهم هذا التراجع خاصة مؤشرات توفر العلماء والمهندسين ونوعية مؤسسات البحث العلمي.

الجزء الثاني : تعزيز النموذج التنموي الوطني: نحو نمو مدمج ومنتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق الاجتماعية والمجالية

إن الزخم الواعد الذي منحه دستور 2011 لتقدم البلاد قد عزز بالتأكيد التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلقتته الاستراتيجيات القطاعية والشاملة للتنمية في سياق دولي وإقليمي غير مساعد وفي تحول مستمر.

إضافة إلى ذلك، استمر تطعيم السياسات العمومية بتوجهات جديدة ومقاربات متجددة على ضوء الخطابات الملكية السامية التي ضخت نفسا جديدا لفعل عمومي حريص على الأخذ بمنطق القرب ومستحضر لمقتضيات تنمية مستدامة ومدمجة وأكثر عدالة، بحيث يتم من خلالها إدماج مستمر لمحركات جديدة للنمو، وعلى الخصوص منها المحركات اللامادية.

وفي هذا السياق، أبان النموذج التنموي المغربي عن قوته وقدرته على مواجهة الصدمات وعن إمكانات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بفضل مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تم اتخاذها خلال السنوات الأخيرة، والهادفة إلى دعم الاقتصاد الوطني عبر تحديث قاعدته الإنتاجية والتخصص في الأنشطة ذات قيمة مضافة عالية وموجهة نحو التصدير.

كما مكن التحول البنوي للقطاع الفلاحي، مدعوما بمخطط المغرب الأخضر، من تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة الفلاحية والحد من تقلباتها نتيجة الارتفاع المهم لمساهمة الأنشطة الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية والأكثر صمودا أمام التقلبات المناخية.

وموازا مع ذلك، مكن ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا على مستوى القطاع الصناعي، من تحديث القاعدة الإنتاجية ومن اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية من أجل إعادة التوازنات الخارجية للبلاد وخلق مناصب شغل لائقة.

ويعد التزايد المتواصل لحصة قطاع الخدمات من أبرز مظاهر التحول التدريجي للاقتصاد المغربي، حيث بلغت 56% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة سنة 2015 مقابل 52% في المتوسط خلال الثمانينيات، أي بفارق 4 نقاط، وذلك بفضل الإصلاحات الكبرى، خصوصا على مستوى قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال والقطاع البنكي والخدمات المقدمة للشركات ...

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها مسلسل تحديث الاقتصاد الوطني فإنه لا يزال يواجه محدودية قدرات سياساته القطاعية والشاملة في تحسين محتوى النمو من حيث خلق فرص الشغل اللائق وتقليص الفوارق وتحقيق المساواة بين الأجيال وبين الجنسين وبين مختلف المناطق، وذلك تبعا للتوجهات الملكية السامية الواردة بخطاب عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2014: "إننا نعتقد أن النموذج التنموي المغربي، قد بلغ درجة من النضج، تؤهلنا لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة، لتحديد جدوى السياسات العمومية، والوقوف على درجة تأثيرها الملموس على حياة المواطنين".

إن إدماج البعد المجالي في السياسات العمومية الذي يقتضيه تفعيل الجهوية الموسعة، موازا مع أهمية التمسك بالانفتاح المستمر على سلاسل القيم العالمية يطرح تحديات جديدة من أجل انخراط المغرب في اقتصاد المعرفة بما يستلزمه من إنعاش للتكوين والبحث، ودعم لخلق الثروات وحرص على توزيعها العادل في إطار يؤمن استدامتها وحفاظها على البيئة، وهي عوامل كلها تزداد أهمية وتطرح نفسها كروافد لا محيد عنها في صياغة أجندة لجيل جديد من الإصلاحات تيسر ولوج المواطنين والمواطنات إلى الحقوق الأساسية المتعارف عليها دوليا بمختلف مكوناتها.

1. التحليل الهيكلي للاقتصاد الوطني

كشف الأداء المسجل للاقتصاد الوطني منذ سنة 2000 عن بداية إيجابية لعملية التحول الهيكلي. ويرجع هذا التحول التدريجي أساسا إلى انخفاض حصة القطاع الأول من إجمالي القيمة المضافة (بنسبة 3,3 نقطة مقارنة بالتسعينيات لتحقيق نسبة 14,5% سنة 2015)، وكذا إلى تحسن حصة قطاع الخدمات لتصل إلى 57,1% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 مقابل 52,7% في المتوسط خلال التسعينيات، أي بزيادة قدرها 4,4 نقطة. وتعزى هذه الإنجازات إلى استراتيجيات قطاعية طموحة كمخطط المغرب الأخضر - الذي مكن من تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة الفلاحية والحد من

تقبلاتها- وإلى الإصلاحات الكبرى، خصوصا، على مستوى قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال والقطاع البنكي والخدمات المقدمة للشركات.

وموازاة مع ذلك، مكن ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا على مستوى القطاع الصناعي، من تحديث القاعدة الإنتاجية. ويتضح ذلك من خلال المساهمة المتزايدة للصناعات التحويلية في الصادرات وخلق مناصب شغل ذات جودة عالية ومن خلال تعزيز الوضعية الخارجية للمغرب.

ويتجلى نجاح النموذج التنموي الاقتصادي المغربي في التحسن الملحوظ للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد سجل معدل البطالة انخفاضا تدريجيا ليصل إلى أقل من 10% خلال سنة 2015 مقابل أكثر من 13% سنة 1999. بالإضافة إلى ذلك، مكنت المبادرات والتدابير الرامية إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية من تحقيق معدلات تنفيذ بعض أهداف الألفية للتنمية تجاوزت المستوى المحدد لسنة 2015. كما تم القضاء، خلال سنة 2014، بشكل كلي على معدل الفقر لأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم لكل شخص، وتقليص معدل الفقر النسبي من 16,3% سنة 1998 إلى 4,2% سنة 2014. وبالموازاة مع ذلك، انتقل معدل الهشاشة من 22,8% سنة 2001 إلى 11,5% سنة 2014، في حين انتقل مؤشر التنمية البشرية من 0,456 في المتوسط خلال الفترة 1990-1999 إلى 0,544 ما بين 2000 و2010، ثم إلى 0,628 سنة 2014.

وقد مكنت مكتسبات وإنجازات النموذج التنموي المغربي من تحقيق مستوى من النضج يؤهله للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. ومع ذلك، فإنه يجب التغلب على مجموعة من التحديات، لا سيما على مستوى محتوى النمو الاقتصادي من الشغل ونجاعة الاستثمار والعدالة الاجتماعية والمجالية والمساواة بين الجنسين.

1.1 التطور الهيكلي للاقتصاد الوطني

تمكن الاقتصاد الوطني، خلال الفترة 2008-2015، من الحفاظ على وتيرة نمو في مستوى قريب من إمكاناته مسجلا نسبة 4,2% بالأسعار الثابتة في المتوسط السنوي. ويرجع هذا الأداء جزئيا إلى القطاع الفلاحي الذي أصبح أكثر فعالية منذ إطلاق مخطط المغرب الأخضر. فقد مكن هذا الأخير من تغيير تركيبة نمو القيمة المضافة الفلاحية والحد من تقلباتها نظرا لتعزيز مساهمة السلاسل المتعلقة بتربية المواشي والأشجار المثمرة وزراعة الخضراوات. وقد عرفت القيمة المضافة الفلاحية تزايدا بمعدل سنوي قدره 8,4% ما بين سنتي 2008 و2015، في حين بلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 13% في المتوسط.

ويعزى أداء الاقتصاد الوطني، المسجل خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز القيمة المضافة غير الفلاحية، حيث سجلت نمو قدره 3,4% في المتوسط السنوي. وقد مكنت مختلف الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة من إحداث تغيرات حقيقية في النسيج الإنتاجي الوطني ومن انتعاش الأنشطة الموجهة للتصدير ذات محتوى عالي من الشغل المؤهل واللائق، خاصة المهن العالمية للمغرب.

وعرفت القيمة المضافة للقطاع الثاني نموًا بنسبة 2,8% في المتوسط السنوي، حيث تصل حصتها المتوسطة في إجمالي القيمة المضافة حوالي 28,8%. ويعزى هذا التطور، أساسا، إلى الأداء الجيد للصناعات الغذائية والتبغ وكذا الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية اللتان تمثلان على التوالي 5,9% و3,9% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، مسجلة نسب نمو سنوية بلغت في المتوسط 4,4% و6% على التوالي. كما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يمثل نحو 6,1% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، نسبة نمو قدرها 3,1% في المتوسط السنوي.

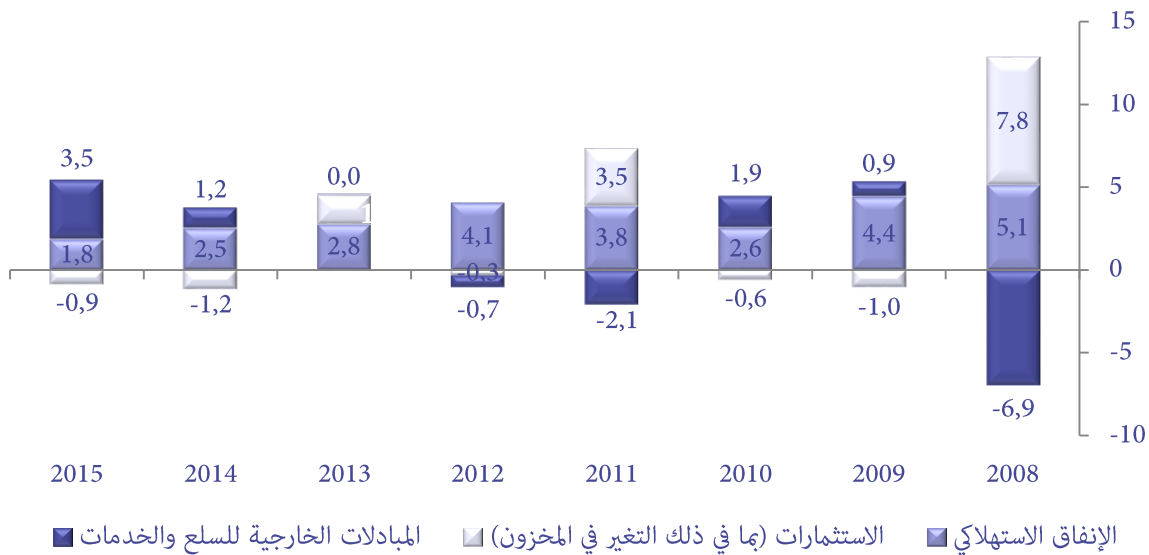
ومن جهته، سجل قطاع الخدمات، الذي بلغت حصته 57,2% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة ما بين 2008 و2015، نموًا قدره 3,6% في المتوسط السنوي. ومن بين فروع هذا القطاع، تستأثر الخدمات المتعلقة "بالعقار والكرام والخدمات المقدمة للمقاولات" بحصة 11,8% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، مسجلة نسبة نمو بلغت 2,9% في المتوسط السنوي. وسجلت الخدمات المتعلقة بالإدارة العمومية والضمان الاجتماعي وكذا الأنشطة المرتبطة بالتجارة نسب نمو قدرها 5% و2,3% على التوالي، وبلغت حصتها 9,8% و9,7% على التوالي في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة. وعرفت القيمة المضافة لقطاع البريد والمواصلات، الذي بلغت حصته 3,4% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة، نموًا مهما قدره 8,4% في المتوسط السنوي.

2.1 مساهمة إيجابية لعناصر الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الخام

يستمر الطلب الداخلي، من خلال الاستثمار والاستهلاك النهائي، في دعم النشاط الاقتصادي الوطني. وقد سجل الاستهلاك النهائي للأسر، والذي يمثل حوالي 58,8% من الناتج الداخلي الخام، نموا قدره 4,3% بالأسعار الثابتة في المتوسط خلال الفترة 2008-2015، مساهما بذلك بنحو 2,5 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى تحسن الدخل الخام المتاح للأسر من حيث القدرة الشرائية بنسبة 5,5%، في المتوسط ما بين 2008 و2014، مستفيدا من الآثار الإيجابية للتدابير المتخذة كرفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والرفع من دينامية سوق الشغل بالإضافة إلى التحكم في مستوى الأسعار.

وبالموازاة مع ذلك، بلغت مساهمة الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية 0,8 نقطة في المتوسط نتيجة تزايد معدل سنوي بلغ 4,6%.

ومن جهته، حقق التكوين الخام للرأسمال الثابت، الذي يمثل 31,2% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، نموا قدره 2,5% في المتوسط السنوي مسجلا بذلك مساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام قدرها 0,8 نقطة في المتوسط. وحسب أصناف المنتجات، يتعلق الاستثمار بشكل رئيسي بأنشطة البناء والأشغال العمومية والصناعة التي شكلت في المتوسط 48,2% و36,4% على التوالي من إجمالي تكوين الرأسمال الثابت. ومن جهتها، سجلت الاستثمارات في قطاع الخدمات، التي شكلت 13,3% في المتوسط من إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، نسبة نمو بلغت 2,3% في المتوسط السنوي ما بين 2008 و2015.



المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 17 : مساهمة عناصر الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام (بعدد نقط النمو)

وتعزى المساهمة الإيجابية لعناصر الطلب النهائي، خلال السنوات الأخيرة، إلى التحسن المستمر للمبادلات التجارية التي سجلت مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي قدرها 1,6 نقطة في المتوسط ما بين 2013 و2015 مقابل مساهمة سلبية قدرها 1,4 نقطة خلال الفترة 2008-2012. وتجدر الإشارة إلى أن المبادلات التجارية الصافية سجلت خلال سنة 2015 مساهمة إيجابية مهمة في نمو الناتج الداخلي الخام بلغت 3,5 نقطة بعد 1,2 نقطة سنة 2014. ويرجع ذلك إلى تحسن صادرات السلع والخدمات بنسبة 6% مقابل انخفاض الواردات بنسبة 3,1% وذلك بعد أن عرفت ارتفاعا يقدر بـ 3,3% سنة 2014.

تحسن متواصل على مستوى حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني

تطور الاقتصادي الوطني بشكل عام في مناخ يتسم بالتحكم المستمر في الأسعار كما يتبين من خلال تطور المستوى العام للأسعار، الذي يقاس بمؤشر سعر الناتج الداخلي الخام، بنسبة 0,7% في المتوسط ما بين 2010 و2015.

وتزايد الدخل الوطني الخام المتاح بمعدل سنوي قدره 4,9% خلال الفترة 2008-2015، مستفيدا من ارتفاع الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية بنسبة 5,3% في المتوسط السنوي، ومن تعزيز المداخيل الصافية من باقي دول العالم، ارتباطا بالانتعاش المستمر لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,3%، في المتوسط، ما بين 2014 و2015 بعد انخفاض بنسبة 0,6%، في المتوسط، ما بين 2012 و2013.

ومن جهته، مثل الادخار الوطني الخام 28,5% من الناتج الداخلي الخام، في المتوسط ما بين 2008 و2015، مقابل أكثر من 34,5% بالنسبة للاستثمار الخام (بما في ذلك تغير المخزون). ووفقا لهذه التطورات، شكلت الحاجيات من التمويل 6% من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة إلى التحسن الملحوظ الذي شهده هذا الرصيد خلال السنوات الأخيرة مسجلا - 1,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 مقابل - 9,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012.

2. الاستراتيجيات القطاعية ورهان التحول الهيكلي: المكتسبات والإشكالات المطروحة وسبل التطوير

1.2 نحو تسريع التحول الهيكلي للنسيج الإنتاجي الوطني

ساهمت مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تم إطلاقها على مدى العقد الأخير في تحديث نسيجنا الإنتاجي من خلال تسريع وتيرة التحول الهيكلي للقطاعات الاستراتيجية على غرار الفلاحة، وانبثاق تخصصات صناعية جديدة مكنت من تعزيز تموقع المغرب في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز ريادة المغرب في السوق العالمية للفوسفات ومشتقاته.... وبالرغم من التقدم المحرز، لا زالت هناك تحديات كبرى ينبغي رفعها بغية تعزيز دور نسيجنا الإنتاجي كدعامة أساسية لنموذج تنموي شامل ومستدام ومنصف.

1.1.2 القطاع الفلاحي ومسار التحولات الهيكلية : إنجازات مهمة وتحديات كبرى

باعتباره استراتيجية مهيكلية للنسيج الاقتصادي المغربي، أعطى مخطط المغرب الأخضر منذ انطلاسته سنة 2008 دينامية جديدة للقطاع الفلاحي وجعلت منه قاطرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والمجالي من خلال تعزيز إنتاجيته ومقاومته للتغيرات المناخية. ولتحقيق ذلك، ركز هذا المخطط، بالخصوص، على تشجيع الاستثمارات وتحسين الإطار التنظيمي للقطاع كرافعات أساسية لتحقيق الأهداف المرتبطة بالتحول الهيكلي للقطاع وجعله قطاعا مدرا للثروة وللشغل. وفي هذا الإطار، أعطيت الانطلاقة لمجموعة من المشاريع المهيكلية والمتعلقة أساسا بترشيد تدبير الموارد المائية وتكثيف نظم إنتاج السلاسل الحيوانية والنباتية الرئيسية وتشجيع الصادرات وكذا تنظيم السلاسل الإنتاجية. ومع ذلك، فإذا كانت الإجراءات الاستراتيجية المعتمدة قد أظهرت في مجملها نتائج إيجابية، فلا تزال هناك تحديات كبرى يجب مواجهتها، نذكر منها على وجه الخصوص الاندماج بين قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية وملاءمة نظم توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية وكذا التحدي الهام الخاص بعصرنة المنظومة الاجتماعية للقطاع.

تحقيق تقدم إيجابي على مدى الفترة 2008-2015

منذ اعتماد مخطط المغرب الأخضر، تضاعفت وتيرة الاستثمارات في القطاع بنحو 1,8 مرة بين 2008 و2015 لتنتقل من حوالي 7 إلى 13 مليار درهم، ساهم فيها القطاع الخاص بحصة ناهزت 32%. وقد مكن هذا المجهود الاستثماري، بعد مرور نصف مدة تنزيل الاستراتيجية الفلاحية، إلى تحسن ملحوظ في القيمة المضافة للقطاع حيث بلغ متوسط نموها السنوي حوالي 8,9% خلال الفترة 2008-2015 مقابل 3,4% بالنسبة للقطاع غير الفلاحي.

ويظهر تحليل أداء السلاسل الإنتاجية للقطاع الفلاحي تحقيق نتائج إيجابية خلال الفترة 2009-2015، حيث سجلت سلسلة الحبوب متوسط إنتاج يقدر بحوالي 85 مليون قنطار خلال هذه الفترة، أي بنحو 21% أكثر من الهدف المسطر في عقد- البرنامج الخاص بتطوير هذه السلسلة. ويشار إلى أن تفعيل هذا العقد متواصل من أجل تأهيل السلسلة لتأمين إنتاجها، لا سيما من خلال اتخاذ إجراءات لتحسين الإنتاجية (تحسين الأصناف وتكثيف الإنتاج في مناطق البور الملائم) وتحويل مساحات الحبوب في مناطق البور غير الملائم إلى زراعات أكثر مقاومة لقلّة الأمطار (الزيتون واللوز). ومن جهتها، فقد شهدت السلاسل الفلاحية الأخرى نموا مهما في الإنتاج، مما ساهم في إحداث تغيرات حقيقية على مستوى بنية النسيج الإنتاجي للقطاع. وهكذا، حققت

زراعات الأشجار نتاجا واعدة من حيث الإنتاج بمعدل نمو سنوي بلغ ما يقارب 7% بالنسبة للحوامض و5% للزيتون خلال نفس الفترة، لتصل معدلات تحقيق أهداف الإنتاج في أفق 2020 لهذين المنتجين حوالي 65% و46% على التوالي. وبالنسبة للقطاع الحيواني، تجاوز إنتاج اللحوم الحمراء سنة 2014 بحوالي 11% الهدف المسطر في العقد-البرنامج الأول الخاص بهذه السلسلة والبالغ حوالي 450 ألف طن، مما ساهم في الزيادة في استهلاك الفرد للحوم الحمراء بحوالي 6,5% ليرتفع من 14,2 إلى 15 كلغ في السنة بين سنتي 2009 و2015.

وبالموازاة مع ذلك، أعطى مخطط المغرب الأخضر دفعة قوية للقدرة التنافسية الخارجية لإنتاج قطاع الصناعة الغذائية الوطنية. وتبعاً لذلك، وباستثناء الحبوب، أظهر الميزان التجاري لهذا القطاع، بعد عدة سنوات من العجز الهيكلي، بوادر تطور إيجابي منذ سنة 2013، وذلك من خلال انخفاض كبير في معدل العجز قارب 34% بفضل نمو ملحوظ في الصادرات الغذائية بلغ زهاء 7% في المتوسط خلال الفترة 2009-2015. وقد ساعدت هذه الدينامية على الرفع من تصنيف المملكة بين المصدرين الرئيسيين للمنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المركز الثالث) وإفريقيا (المركز الرابع). وحسب المنتج، يعد المغرب من بين الدول الرائدة عالمياً في مجال تصدير الزيتون المعلب (المركز الثالث سنة 2014) والطماطم (المركز الرابع).

من ناحية أخرى، ومن أجل تدبير أمثل للموارد المائية، عزز مخطط المغرب الأخضر الحوافز الموجهة للفلاحين بغرض اعتماد تقنيات الري المقتصدة في الماء مما مكن من مضاعفة المساحات المجهزة بنظام الري بالتنقيط بين سنتي 2008 و2015 وساهم، بالتالي، في التثمين الأمثل للموارد المائية المستعملة في الفلاحة بالدوائر السقوية. وقد تم تحقيق هذه المنجزات في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري الرامي إلى تحويل مساحة تقدر بنحو 550 ألف هكتار لنظام الري بالتنقيط في أفق سنة 2020، حيث تم تحويل ما يعادل 450 ألف هكتار إلى حدود سنة 2015، أي 81% من الهدف المسطر للبرنامج.

وعلاوة على ذلك، فإذا كان مخطط المغرب الأخضر قد ساهم منذ انطلاقتها في الارتقاء بالفلاحة الوطنية بتحويلها تدريجياً إلى قطاع اقتصادي عصري وفعال من خلال دعم الاستثمار في تكثيف الإنتاج الفلاحي، فلا بد من الإشارة كذلك إلى سعي هذا المخطط لتحقيق سياسة نمو شاملة لمكونات القطاع عبر وضع آليات لضمان استهداف كافة فئات الفاعلين. وفي هذا الصدد، ساهمت الإجراءات المتكاملة للدعم الثانية للمخطط والموجهة للفلاحة التضامنية في الرفع من أداء الفلاحة الصغيرة من خلال مشاريع خاصة تهدف إلى تحسين دخل العامل بها خاصة ودخل الساكنة القروية بشكل عام. وهكذا، وبعد تسع سنوات من انطلاقتها، مكن المخطط من استفادة أكثر من 730 ألف فلاح صغير من إجراءات الدعم والمواكبة المالية والتقنية همت ما يناهز 282 ألف هكتار زرعت في إطار مشاريع الدعم الثانية، الأمر الذي ساهم في تعزيز الدخل الفلاحي بالوسط القروي.

التحديات الرئيسية الواجب رفعها في أفق سنة 2020

يشير تطور مؤشرات القطاع الفلاحي منذ بداية تنفيذ مشاريع مخطط المغرب الأخضر، بما في ذلك تلك المتعلقة بدينامية وهيكل القيمة المضافة للقطاع وبأداء المبادلات التجارية الفلاحية، إلى تحول عميق في نموذج التنمية الفلاحية نحو المزيد من الإنتاجية الفلاحية. وللاستفادة من هذا التوجه الذي يميز حلقة الإنتاج الفلاحي، أضحت من الواجب تحسين فعالية باقي المكونات الممركزة في نهاية سلسلة القيمة لقطاع الصناعة الغذائية. ومن هذا المنظور، يندرج التوجه الجديد لأجراً مخطط المغرب الأخضر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2015 و2020 والتي تروم تثميناً أفضل للمنتجات الفلاحية خاصة في إطار الدعم الأولي للمخطط، وكذا تحديث نظم توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية.

وفيما يتعلق بتثمين المنتجات الفلاحية، فقد تبين أن اندماج قطاعي الصناعات الغذائية والفلاحة لا يزال غير كاف حيث أن مؤشر هذا الاندماج والذي يقاس بحصة القيمة المضافة في الإنتاج، انخفض من 23,4% في المتوسط خلال الفترة 2000-2008 إلى 22% في 2008-2013. وعلاوة على ذلك، تراجع أداء الاستثمار في الصناعات الغذائية حيث انخفضت نسبته مقارنة مع رقم معاملات القطاع إلى 4% سنة 2013 مقابل 5,5% سنة 2008. ويستوجب هذا الوضع المثير للقلق تسريع مسار اعتماد الاستراتيجية الجديدة الموجودة في طور التحضير من أجل تعزيز اندماج عالي للصناعة الغذائية بالرفع من التنسيق بين مخطط المغرب الأخضر واستراتيجية التسريع الصناعي حول الصناعات الغذائية وذلك من خلال استهداف أفضل للدعم الموجه للموارد الفلاحية باستهداف الصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية والتي تتوفر على إمكانيات للتصدير، كزيت الزيتون واللحوم والفواكه والخضر والعصير ومشتقات الحليب. ويرتبط تحقيق هذه الرؤية التي تدرج أساساً في إطار الدعم الأولي لمخطط المغرب

الأخضر بتسريع أجرة الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعات الغذائية ومضاعفتها في أفق سنة 2020. ومن شأن هذه الاستثمارات، على وجه الخصوص، تسريع إرساء الهياكل الكبرى لتثمين المنتجات الفلاحية على غرار الأقطاب الفلاحية المبرمجة والتي توجد حالياً إما في مرحلة متقدمة من الأجرة (قطبي مكناس وبركان) أو في طور الإنشاء (تادلة وسوس) أو في مرحلة إطلاق المشاريع (الغرب واللوكوس والحوز).

وبخصوص منظومة التسويق والتوزيع الداخلي للمنتجات الفلاحية النباتية، فيعتبر تحسين فعاليتها من أجل استثمار أمثل للتقدم المحرز في إطار الرفع من الإنتاجية الفلاحية، ضرورة ملحة تتطلب الإسراع في تفعيل إصلاح أسواق الجملة. ويستفيد هذا الإصلاح من البنود الجديدة للميثاق الجماعي التي تمهد الطريق لإبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير هذه الأسواق وإنهاء انفراد الجماعات مما ستتيح، من جهة، إنشاء منصات تسويق من الجيل الحديث توفر لجميع المنتجات الفلاحية الخدمات ذات الصلة (اللوجستيك وتجارة الجملة والمصالح الإدارية...) ومن جهة أخرى، وضع الأسس لنظام توزيع فعال ومنصف يمكن من توزيع عادل للدخل على طول سلسلة القيمة. وفيما يخص الإنتاج الحيواني، فلا تزال منظومة توزيعه تعاني من العدد الكبير لوحات المذابح غير المعتمدة والبالغ عددها 182 في المجال الحضري و540 في المجال القروي. وتبين هذه الوضعية مدى استعجالية الإسراع في تفعيل مقتضيات العقد-برنامج المعتمد في إطار مخطط المغرب الأخضر والذي يركز على إشراك أكبر للقطاع الخاص في إطار شراكات مع القطاع العام للإسهام في تأهيل المذابح الموجودة وإنشاء أخرى جديدة تحترم المعايير الدولية. وقد أسفرت الإجراءات المتخذة عن إنشاء ثلاثة مذابح خاصة معتمدة ووفق مقارنة التدبير المفوض في كل من مكناس وبني ملال وتارودانت مما من شأنه الإعداد الأمثل لسلسلة اللحم الحمراء لعملية تصدير منتجاتها.

ومن ناحية أخرى، وبخصوص التسويق الخارجي للمنتجات الفلاحية، فإن المغرب مطالب بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية الوطنية وتنويع أسواقها مما سيمكن من دعم المنجزات المحققة بما فيها الرفع من حصة المغرب في السوق العالمية للطماطم بين سنتي 2002 و2014 من 2,7% إلى 5,9% ومعلبات الزيتون (9,6% سنة 2014). وفي ذات السياق، لا تزال هنالك العديد من التحديات التي يجب رفعها تتعلق أساساً بالتركز المزدوج للصادرات الفلاحية الغذائية حيث تمثل ثلاث منتجات منها في المتوسط 78% من الصادرات وتحتكر سوق الاتحاد الأوروبي نسبة 77% منها. وتبعاً لذلك، سيكون من الضروري التلاؤم مع متطلبات الأسواق الخارجية من حيث معايير الجودة (بالخصوص بالنسبة لزيت الزيتون)، وكذا تطوير الخدمات اللوجستية الخاصة بالتصدير (إنشاء منصات لوجستية) من أجل اغتنام الفرص التي توفرها الأسواق التي تزخر بأفاق واعدة، خاصة في البلدان العربية بالشرق الأوسط وإفريقيا.

وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من التقدم الملموس في تحسين الإنتاج منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر، فإن استدامة النموذج التنموي للقطاع الفلاحي وتحقيقه تنمية بشرية مستدامة، يتطلب إعادة تأهيل جانبه الاجتماعي المتسم بمجموعة من أوجه القصور التي من المحتمل أن تعرقل التطور الشامل للقطاع. وتعكس مجموعة من المؤشرات هذه الضرورة الملحة حيث أن ما يقارب 94,5% من السكان النشيطين المشتغلين في الوسط القروي، والذين يعملون في القطاع الفلاحي بنسبة 80%، لا يستفيدون من التغطية الصحية، ويبلغ هذا المعدل حوالي 83% لدى الأجراء القرويين. وفي ذات السياق، يظهر تطور الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي معدل نمو سنوي متوسط قدره 4,2% خلال الفترة 2008-2015 مقابل تطور للقيمة المضافة للقطاع بنسبة تناهز 9% خلال نفس الفترة. وللتذكير، فإن هذه الوتيرة لا تمكن من تدارك الفارق المسجل بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي ونظيره في باقي القطاعات. في هذا الإطار، لم يمثل الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي سوى 64% من الحد الأدنى للأجور في باقي القطاعات برسم سنة 2015. كما ينبغي تحسين ظروف عمل المرأة في القطاع الفلاحي والذي مثل في المتوسط 39% من اليد العاملة الفلاحية خلال الفترة 2000-2013. وفي هذا الصدد، يجب على الرؤية الشمولية لتطوير القطاع أن تحتوي على آليات تمكن من ضمان إطار لائق للعمل وذلك من خلال ملائمة والسهر على تطبيق الإجراءات والقوانين الخاصة بمنظومة الأجور وبتأمين الشغل ومعايير السلامة.

2.1.2 ضرورة معالجة اختلالات قطاع الصيد البحري واستكشاف سبل جديدة للتنمية

بتوفره على رصيد زاخر من الثروة السمكية، يطمح المغرب أن يجعل من قطاع الصيد البحري من ضمن أهم محركات التحول الهيكلي لاقتصاده. ويلعب هذا القطاع دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية للبلاد وذلك بالنظر لمساهمته بمعدل 2,3% في الناتج الداخلي الخام خلال العشر السنوات الأخيرة ولخلقه لحوالي 170 ألف منصب شغل مباشر و500 ألف

منصب شغل غير مباشر. كما تجاوزت صادرات المغرب من الأسماك 15 مليار درهم في سنة 2014، مما مكن المغرب من احتلال المرتبة الأولى في مجال تصدير المنتجات البحرية على الصعيد الإفريقي والمرتبة 25 على الصعيد العالمي. وبالرغم من ذلك، يبقى استغلال المخزون السمكي غير المعقلن، والعواقب الناجمة عنه من تدهور للنظم الإيكولوجية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، من أهم التحديات لتنمية مستدامة للقطاع ومساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومن جهة أخرى، ولما كسبت الطلب المتزايد والمستمر على الأسماك، أصبح قطاع تربية الأحياء المائية واحداً من أهم قطاعات الإنتاج الغذائي بتوفيره حالياً أكثر من نصف إنتاج الأسماك المستهلكة في العالم.

إنجازات استراتيجية تنمية قطاع الصيد البحري

حظي قطاع الصيد البحري، منذ سنة 2009، باعتماد استراتيجية آليوتيس التي تتميز بكونها خطة طموحة وشاملة لتطوير القطاع في أفق 2020 مع استنادها لأهداف تروم تحقيق صيد مستدام وتنافسي مع ضمان تثمين المخزون السمكي الوطني. ومن بين أهم منجزات هذه الاستراتيجية، تلك المتعلقة بأهداف التدبير والاستدامة والتي حققت بنسبة تقدر بنحو 93% إثر العمل بمخططات تهيئة المصايد وتعزيز تدابير المراقبة بمنظومة رصد السفن عبر الأقمار الاصطناعية (VMS) وتحيين الإطار القانوني، فضلا عن اعتماد علامة الترميز للاستدامة لمجلس التدبير البحري (MSC).

ومن ناحية أخرى، ومن أجل هيكلة نشاط الصيد وتجهيز القطاع بمواقع تفريغ حديثة، عمل المغرب على تهيئة 22 ميناء للصيد على طول شريطه الساحلي. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تهيئة 40 نقطة استقبال منتوجات الصيد التقليدي، من بينها 18 قرية للصيادين و22 نقطة تفريغ مهيأة، مع العلم أن قطاع الصيد التقليدي شكل محورا أساسيا في برنامج تحدي الألفية حيث استفاد من غلاف مالي يقارب 1.367 مليون درهم خصص لإجراءات همت مختلف مستويات سلسلة القيمة من الصيد إلى التسويق. ومن جانبها، همت الإنجازات المتعلقة بالبنيات التحتية للتسويق، أساسا، إنشاء 22 قاعة لتسويق السمك وثمانية مرافق لمراقبة الأسماك الموجهة للتصنيع وكذا خمسة أسواق للبيع بالجملة للسمك.

وقد تحققت إنجازات أخرى في القطاع همت إحراز تقدم ملموس على مستوى أوراش ذات أهمية قصوى خصوصا فيما يتعلق بإنشاء الأقطاب التنافسية (في كل من طنجة وأكادير) وتحديث وتأهيل السفن في إطار برنامج إبحار، فضلا عن انطلاقة تربية الأحياء المائية البحرية من خلال خلق الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية. وفي هذا الصدد، عملت هذه الوكالة، منذ سنة 2012، على إطلاق مجموعة من الأوراش تتعلق أساسا بتصميم الإطار القانوني والتخطيط لتهيئة المناطق الملائمة لتربية الأحياء المائية من خلال وضع المخططات المديرية والإقليمية لهذا النشاط (الداخلية-وادي الذهب وكلميم-بوجدور وإيميسوان-سيدي إفني والجديدة-الصويرة والقنيطرة-كاب سبارتيل والواجهة المتوسطية)، وكذا إعطاء الانطلاقة لمشاريع نموذجية لتشجيع الاستثمار بالقطاع نخص بالذكر منها تعاونية تربية الطحالب ببحيرة مرشيكيا ومشروع تربية المحار بكلإريس وتعاونية تربية الصدفيات براس الماء، بالإضافة إلى افتتاح حوض وطني للأسماك في منطقة تاهدارت.

الإكراهات الواجب تداركها وسبل التقدم المتاحة

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه قطاع الصيد البحري، تتطلب بعض أوراش تنمية وتحديث القطاع المزيد من الدعم. ويتعلق الأمر أساسا بهيكلة قطاع الصيد التقليدي بغية النهوض بالأوضاع الاجتماعية للقطاع (التأمين على المرض وسلامة البحارة وتنظيم التعاونيات...). وعلاوة على ذلك، لم يتم تحقيق بعض الأهداف المسطرة في إطار مخطط آليوتيس خصوصا فيما يتعلق بالرفع من مستوى استهلاك الأسماك على الصعيد الوطني (11 كلغ للفرد في السنة في المتوسط) على الرغم من أن المنتجات البحرية المغربية استفادت من حملة ترويجية ومن عملية ترميز الجودة من خلال العلامات المؤسسية "حوت بلادي" الموجهة للمستهلك المغربي و"المأكولات البحرية المغربية" على الصعيد الدولي.

ومن ناحية أخرى، يجب ترسيخ التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري، التي تمثل أحد الأوجه الأساسية لتدبيره وذلك من خلال الالتزام، من جهة، ببذل جهود إضافية للحد من تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية جراء التلوث والصيد الغير القانوني، ومن جهة أخرى، بدعم الدراسات لتحسين المعارف العلمية الخاصة بالبيئة البحرية والتنوع البيولوجي.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تسريع إنجاز مخطط تنمية قطاع تربية الأحياء المائية، علما أن استراتيجية آليوتيس تهدف، في أفق 2020، إلى تحقيق رقم معاملات يفوق 2مليار درهم وإنتاج 200 ألف طن عوض 700 طن في السنة ك معدل مسجل على مدى العشر سنوات الأخيرة. ولا شك أن هذا القطاع يشكل نشاطا استراتيجيا واعداء، خصوصا وأن المغرب يحظى بمزايا متينة وملائمة لتنميته ويتوفر على فرص مهمة متاحة على الصعيد الدولي لتسويق أصناف المنتجات المستهدفة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتربية الأحياء المائية. وعلى الرغم من ذلك، لا زالت عملية تنفيذ التدابير الاستراتيجية المخصصة لهذا القطاع في بدايتها وقيمة إنتاج تربية الأحياء المائية البحرية لا تتجاوز 20 مليون درهم سنة 2014.

وعلاوة على ذلك، يبقى تعزيز نمو قطاع الصيد البحري رهينا بتحسين قدرته التنافسية، خصوصا من خلال تنويع وجهات الصادرات المغربية التي تظل، في الوقت الراهن، مقتصرة في غالبيتها على السوق الأوروبية (بنسبة تتجاوز 70% من مجمل صادرات الأسماك المغربية)، في حين، توجد وجهات أخرى في العالم، مثل إفريقيا وآسيا ودول الخليج، تتميز بنمو قوي لاستهلاك المنتجات البحرية. وفي هذا الصدد، تتوفر الصادرات المغربية من المنتجات البحرية على هامش هام للنمو على مستوى السوق الإفريقية يجب استثمارها بالنظر إلى كون إفريقيا تستورد في المتوسط ما يقارب 3,9 مليار دولار سنويا من هذه المنتجات، 5,6% منها فقط من أصل مغربي. كما تشكل بلدان الخليج، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، سوقا واعدة للنمو حيث سجلت وارداتها من الأسماك معدل نمو سنوي بنسبة قاربت 15% ما بين سنتي 2009 و2014 لتبلغ قيمتها ملياري دولار برسم سنة 2014، فيما احتل المغرب الرتبة 34 من بين مصدري الأسماك للسوق الخليجية لهذه المنتجات بحصة لا تتجاوز 0,3%.

كما يتطلب استثمار هذه الفرص المتاحة تعزيز الإجراءات الرامية لتحسين فعالية مختلف حلقات سلسلة القيمة المضافة لهذا القطاع مما يمكن من تطوير قدرة الشركات على مواجهة التنافسية المتزايدة. وتشمل الإجراءات الرئيسية الواجب اتخاذها، دعم الطاقة الإنتاجية عن طريق مواصلة تنمية سلسلة تربية الأحياء المائية المغربية، ومعالجة ضعف فعالية التنسيق بين السياسات الوطنية فيما يتعلق باتفاقيات الصيد على الصعيد الإقليمي (خاصة على مستوى إفريقيا) وكذا ملاءمة العرض المغربي الموجه للتصدير مع متطلبات الأسواق عبر تعزيز الاستثمار في دراسات السوق وفي الابتكار (لتنويع العرض من خلال منتجات الأحياء المائية والمنتجات المعلبة، وكذا الأطباق الجاهزة والمخللات...). كما تعد إجراءات أخرى ذات أولوية قصوى وتهتم تحسين البنية التحتية التجارية من خلال إنشاء شبكات نقل جديدة (بالنسبة لإفريقيا على وجه الخصوص) ولا سيما خطوط بحرية بين المغرب وشركائه، فضلا عن تعزيز جهود الحملات التسويقية خاصة اتجاه دول الخليج بالنسبة للمنتجات المغربية ذات جودة والتي لا تزال نسبيا غير معروفة بشكل جيد على مستوى هذه المنطقة.

3.1.2 تسريع التحول الهيكلي للصناعة المغربية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية

إدراكا منه بأهمية التصنيع كخطوة حاسمة للحاق بمصاف البلدان الناشئة، شرع المغرب منذ سنة 2005، وذلك بمناسبة إطلاق المخطط الأول للإقلاع الصناعي والذي تم تعديله سنة 2009 لينبثق منه ميثاق الإقلاع الصناعي، في مسلسل التحول الهيكلي لنسيجه الصناعي بهدف تحديث الصناعات التقليدية وخصوصا تطوير تخصصات صناعية جديدة ومبتكرة وقادرة على إنتاج قيمة مضافة أكبر وخلق المزيد من مناصب للشغل اللائق. وترتكز المقاربة الجديدة للعمل على الانتقال من الموقع الطبيعي للمغرب المعتمد على القرب الجغرافي واليد العاملة أقل تكلفة إلى موقع استراتيجي يبنّي أساسا على عرض تنافسي متكامل (اللوجستية التنافسية، اليد العاملة المؤهلة، مناطق صناعية مخصصة، الحوافز الاستثمارية...).

ويبرز تحليل التطور البنوي لمجموعة من المؤشرات أن طفرات واعدة بدأت في الظهور مع مرور الوقت لصالح التحول الهيكلي للنسيج الصناعي الوطني. وفي هذا الاتجاه، شهدت الصناعات ذات القيمة المضافة العالية كصناعات السيارات والطيران والإلكترونيات نموا مضطربا لصادراتها بنسبة 15,6% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2008-2015، أي ما يعادل 40 مليار درهم كصادرات إضافية، وفي المقابل تم تسجيل نمو ضعيف بنسبة 3% سنويا في المتوسط بالنسبة للصناعات التقليدية، وهي النسيج والملابس والمواد الغذائية. ويشهد أيضا على هذا التحديث الذي ما فتئ يعرفه القطاع الصناعي، النمو الذي سجله الشغل المؤهل والعالي التأهيل بمعدلات سنوية تناهز 13% و11%، على التوالي، بالنسبة لقطاعي السيارات والطيران خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2015، لتبلغ على التوالي حوالي 90.000 و11.500 منصب شغل. وبالإضافة إلى ما سبق، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي 55,5 مليار درهم خلال الفترة 2009-2015، بمتوسط نمو سنوي يناهز 20%، محتلا بذلك المركز الأول سنتي 2012 و2013، ومتقدما بذلك على بعض القطاعات التقليدية التي كانت تستأثر بحصة هامة من الاستثمار الأجنبي كقطاعي

العقار والسياحة. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى التطور الإيجابي للمحتوى التكنولوجي لصادرات المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة، والعالية، والعالية جدا، بحيث تزايدت حصتها بشكل كبير في السنوات الأخيرة لتبلغ 46,1% خلال الفترة 2008-2014 مقتربة تدريجيا من المعدل العالمي البالغ 55,9% خلال نفس الفترة.

وتماشيا مع هذا الطموح، فقد اعتمد مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 مقاربات جديدة لتعزيز اندماج صناعتنا محليا وعلى صعيد سلاسل القيمة العالمية، وذلك من أجل تمكين مختلف المكتسبات وتعزيز الدينامية التي بدأ يشهدها القطاع. وفي هذا الإطار، تم اعتماد تدابير مهمة نذكر منها على وجه الخصوص، إحداث المنظومات الصناعية، وتشجيع المقاصة الصناعية (compensation industrielle) وإنشاء صندوق التنمية الصناعية بتمويل يقدر بـ 20 مليار درهم في أفق سنة 2020.

إلا أن هذا الطموح في تسريع مسلسل الانبثاق والتحول الصناعي بالمغرب يستدعي حتما رفع مجموعة من التحديات خصوصا المتعلقة بالاندماج المحلي، وتوفير تكوين أكثر ملاءمة لمتطلبات الإنتاجية والتنافسية، وضروة انخراط الشركات الوطنية في هذه الدينامية الصناعية، وكذا إلزامية التقائية السياسات العمومية المهيكلة (السكن والنقل والتكوين ...).

صناعة السيارات: قاطرة حقيقية للانبثاق الصناعي

شرعت صناعة السيارات المحلية في الاستفادة من التغيرات التي ميزت نظم الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم بانتقال مركزها نحو البلدان الناشئة. وإدراكا منه بأهمية هذا التحول والذي يعتبر فرصة هامة للمغرب لإيجاد موطئ قدم على الخريطة العالمية لتصنيع السيارات، لم يدخر بلدا أي جهد لتوفير كل الظروف الضرورية لتطوير صناعة سيارات وطنية مندمجة على الصعيدين المحلي وفي سلاسل القيمة العالمية.

وعليه، وإثر استقرار أول مصنع للسيارات ومنظوماته الصناعية بالمملكة، ارتقت صناعة السيارات الوطنية لتحتل رتبة أول قطاع مصدر سنتي 2014 و2015، بمجموع ناهز على التوالي 40 و48,5 مليار درهم، أي ما يعادل 20% و22,7% من مجموع الصادرات الوطنية وتسجيل تطور ملحوظ تجاوز 21% خلال الفترة 2008-2015. وكما عرف التشغيل بالقطاع، وخصوصا المتعلق منه باليد العاملة ذات الكفاءات العالية نمو متزايدا بنسبة 13% تقريبا في المتوسط خلال الفترة 2008-2015، لتصل إلى أكثر من 90.000 منصب شغل سنة 2015. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى تعزيز وتيرة إنتاج السيارات لتفوق أكثر من 288.000 سيارة مصنعة سنة 2015 (مقابل إنتاج 227.579 سيارة سنة 2014 و167.450 سيارة سنة 2013)، وذلك بفضل الإنتاج المضطرد لمشروع رونو طنجة والذي ناهز 229.025 سيارة.

ومن المنتظر أن يتعزز هذا الأداء الجيد، على المدى القصير، بفضل الزيادة المرتقبة في الإنتاج بمصنع رونو طنجة لبلوغ الطاقة الإنتاجية القصوى والمتمثلة في 400.000 سيارة، وبفضل الشروع المنتظر في الإنتاج، في أفق سنة 2019، بمصنع بوجو بالقنيطرة، باستثمار يناهز 557 مليون أورو، وبسعة إنتاجية تصل إلى 200.000 سيارة و200.000 محرك، وبذلك سيبلغ لاحقا إجمالي إنتاج البلاد 600.000 سيارة (بما في ذلك رونو-طنجة وصوماكا). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع سيبدأ بمعدل اندماج محلي يناهز 60% ليصل فيما بعد إلى 80% مما سيمكن من خلق 4.500 منصب شغل مباشر (1.500 مهندسا وتقنيا) و20.000 منصب شغل غير مباشر في قطاعات توريد المكونات والهندسة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن التوقيع مؤخرا على الاتفاق الإطار الثاني مع رونو "منظومات رونو" من شأنه، أيضا، أن يعزز من أداء صناعة السيارات الوطنية. وستمكن هذه المنظومة الذي رصد لها استثمار يصل إلى 10 ملايين درهم، من مضاعفة مناصب الشغل المحدثة من طرف رونو بثلاث مرات، وذلك من خلال إحداث 50.000 منصب شغل جديد ودائم، وإحداث رقم معاملات إضافي قيمته 20 مليار درهم في السنة، مما سيضاعف ثلاث مرات مبلغ مقتنيات مصنع رونو من القطع المصنعة على التراب المغربي، وبالتالي، بلوغ معدل اندماج محلي يصل إلى 65%. ويؤكد هذا المشروع الثاني لرونو نجاح استقرارها بالمغرب، مما سيكون له، بدون شك، الأثر الإيجابي على جذب مصنعي سيارات آخرين.

وأخيرا، فمن المرتقب أن تستفيد الصناعة الوطنية من تنامي المناولة بعلاقة مع تزايد المشتريات من طرف مشروع رونو ومن مشروع بيجو لاحقا. وقد بدأ بالفعل مصنعو سيارات آخرين في مناولة بعض قطع غيار السيارات إلى مصنعين محليين مثل فورد.

ووفقا للجمعية المغربية لصناعة وتجارة السيارات، فمن المتوقع أن يصل توريد المصنعين بقطع الغيار من السوق المحلية إلى أكثر من 3 مليارات أورو في أفق سنة 2020.

صناعة الطيران: رافعة لتحديث الصناعة الوطنية

تحظى صناعة الطيران بآفاق واعدة على المستوى العالمي بالنظر للطلب المتزايد على النقل الجوي، ولا سيما الصادر من آسيا والهند والشرق الأوسط. ولتلبية الطلب المتزايد خصوصا على الطائرات متوسطة المدى، يتجه معظم المصنعين العالميين الكبار إلى التعاقد، أكثر فأكثر، مع ممولين خارجيين من الدول التي توفر عروضاً تنافسية.

وفي هذا السياق، يعطي المغرب اهتماما خاصا لتطوير صناعة الطيران الوطنية للاستفادة من هذه الفرص من خلال توفير عرض شامل تنافسي (القطب الخاص بصناعات الطيران بالنواصر والمنطقة الصناعية المندمجة " MidParc، ومعاهد التكوين ...). وهكذا، شرع المغرب في تعزيز تموقعه في خريطة الطيران العالمية واندماجه في سلاسل القيمة العالمية، ويشهد على هذا استقرار شركات عالمية رائدة في صناعة الطيران (كبوينغ وإيرباص وبومباردييه، وسافران، ...). وكما يشهد على هذا التطور الواعد الأداء الجيد الذي تعرفه الصناعة الوطنية للطيران، حيث سجل رقم المعاملات عند التصدير ارتفاعا بنسبة 16,5% كمتوسط سنوي خلال العشر سنوات الماضية، بانتقاله من 1,6 مليار درهم سنة 2005 إلى 7,3 مليار درهم سنة 2015. ويشغل قطاع الصناعة الوطنية للطيران حاليا ما يقرب من 11.500 شخص مقابل 5.769 فقط سنة 2008، أي بزيادة سنوية متوسطة بلغت 10,4%.

ولتعزيز هذا الأداء، تم إطلاق أربع منظومات صناعية في مجال الطيران سنة 2015، والتي تتطلع لتحقيق أهداف واعدة (1 : مضاعفة ثلاثة مرات أعداد اليد العاملة بالقطاع بإحداث 23 ألف فرصة عمل جديدة في أفق سنة 2020 ؛ 2) مضاعفة قيمة الصادرات لتصل إلى 16 مليار درهم ؛ 3) بلوغ نسبة اندماج محلي بنسبة 35% عوض 18% حاليا ؛ 4) واستقطاب أزيد من 100 فاعل جديد. وقد بدأت تتجلى، بالفعل، البوادر الأولى لتحقيق هذه الأهداف عقب الإعلان عن الشروع في الاستقرار بالمغرب لمجموعة من الفاعلين العالميين في مجال الطيران كالعلاق الأمريكي Hexcel، والمجموعة الصناعية الفرنسية Thales، وكذا Stelia Aerospace (إحدى الشركات التابعة لمجموعة إيرباص) وكذا Latécoère.

وبالإضافة إلى هذا، ومن أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة على الموارد البشرية، فقد تم إيلاء اهتمام خاص للتكوين كعامل محدد لجاذبية العرض المغربي. وعليه، وبعد التجربة الناجحة للمعهد المتخصص في مهن معدات الطيران والتي تم إنجازها في إطار المقاربة التشاركية قطاع عام- قطاع خاص، سيتمكن مشروع توسيع هذا المعهد، حاليا في طور الإنجاز، من الرفع من عدد المتدربين من 500 إلى 1.000 سنويا وكذا إلى 1.200 متدرب مكون في التخصصات الأساسية مثل chaudronnerie، والأسلاك والمكونات، مع التطلع لفتح تخصصات أخرى لا سيما تلك المتعلقة بصيانة الطائرات. وبالمثل، فقد تقرر، أيضا، إنشاء مركز للتكوين في مجال التسيير والإدارة الوسطى middle management لمواجهة الخصائص في الموارد البشرية في هذا المجال. وكما هو الحال بالنسبة للمعهد المتخصص في مهن معدات الطيران، سيمول هذا المركز من طرف الدولة ويعهد بإدارته للفاعلين في صناعة الطيران.

صناعة النسيج والألبسة: ضرورة تسريع إعادة التموقع في سلاسل القيمة العالمية

ما زالت صناعة النسيج والألبسة تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني نظرا لمساهمتها على الخصوص في الصادرات برقم معاملات تجاوز 33 مليار درهم سنة 2015 أي ما يناهز 10,4% من إجمالي الصادرات، وكذا في التشغيل بتوفيرها 175 ألف منصب شغل قار سنة 2013. ومما لا شك فيه، فإن نهاية العمل بالاتفاقية المتعددة الألياف سنة 2005 وضع الصناعة الوطنية للنسيج والألبسة أمام منافسة أجنبية شديدة خلفت آثارا سلبية كما يشهد على ذلك التراجع المستمر للقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة 2005-2014 بمعدل -1,25% سنويا وإغلاق 1.099 مقالة وفقدان أكثر من 31 ألف منصب شغل في القطاع المنظم خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى تدهور حصة القطاع الوطني في السوق الأوروبية منتقلة من 4% خلال الفترة 2000-2006 إلى 2,7% خلال الفترة 2007-2014. وأخيرا، شهدت الصادرات تطورا متذبذبا تحت تأثير الظرفية الاقتصادية العالمية وخصوصا الأوروبية منها.

ومع ذلك، فإن فرصا جديدة تلوح في الأفق بارتباط مع التحولات التي تطبع حاليا سلاسل القيمة العالمية لقطاع النسيج والألبسة. وعليه، أضحت الصناعة الوطنية للنسيج والألبسة مطالبة بتسريع إعادة تموقعها من أجل الاستفادة من الفرص المرتبطة، على

سبيل الذكر، بالتركيز المتزايد للصين على سوقها الداخلية. وتعتبر هذه الفرص جد هامة بالنظر لأهمية حصة الصين في السوق العالمية والتي تقدر حاليا بـ 35,5% بالنسبة للنسيج و 38,6% بالنسبة للألبسة.

ويتطلب هذا التمويع الضروري للصناعة الوطنية للنسيج والألبسة تسخير مجهودات هامة لتجاوز التحديات وتقويم مكانم الضعف والتي تكبح بشكل كبير دينامية القطاع. فبالإضافة إلى النسبة العالية لتركز الصادرات حسب المنتج والسوق¹²، فقد عرف الميزان التجاري للقطاع تدهورا مستمرا ليسجل فائضا في حدود 6,2 مليار درهم فقط سنة 2014 مقابل 10,1 مليار درهم سنة 1998، أي بانخفاض يعادل 38%، وذلك راجع إلى هيمنة نظام إعادة التصدير المؤقت بدون أداء، وهذا يكشف عن موطن ضعف آخر يتعلق بهيمنة المناولة والتي تمثل ما يناهز 70% من رقم معاملات القطاع مما يؤدي إلى ضعف الاستفادة من القيمة المضافة المنجزة وكذلك الاعتماد على عدد محدود من الربناء الأجانب. وتشكل النسبة الكبيرة لليد العاملة الغير المؤهلة للقطاع والتي تهيم عليها اليد العاملة النسوية عائقا كبيرا للترقى نحو تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وكما ساهمت مواطن ضعف أخرى في تباطؤ أداء الصناعة الوطنية للنسيج والألبسة مثل ضعف اندماج القطاع وضعف الابتكار وكذلك عدم وجود تمويلات خاصة.

ومن أجل رفع هذه التحديات، تم وضع خارطة طريق في إطار برنامج التسريع الصناعي 2014-2020 والتي حددت أهدافا عامة تتمثل في إحداث 100 ألف منصب شغل قار والرفع من قيمة الصادرات بخمس مليارات درهم وذلك بعد أجراً ست منظومات صناعية مبرمجة ذات أولوية من بينها ثلاث نظم تم اختيارها في المرحلة الأولى وحظيت بتوقيع اتفاق إطار ما بين الحكومية والجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة سنة 2015. ويتعلق الأمر بالمنظومة الصناعية للدينم والمنظومة الصناعية للموا السريعة والمنظومة الصناعية للموزعين المحليين.

وتجدر الإشارة إلى أن حسيطة تفعيل المنظومات الصناعية الثلاث برسم سنة 2016 تميزت بإبرام 32 اتفاقية استثمار، من بينها 22 اتفاقية متعلقة بتنفيذ برامج الاستثمار من أجل النمو و 10 اتفاقيات تتعلق بالشركات القاطرة "Entreprises locomotives". وستمكن هذه المشاريع الاستثمارية المتعاقد عليها من إحداث 14,6% من 100 ألف منصب شغل مبرمجة في استراتيجية القطاع في أفق 2020 وكما تمثل هذه المشاريع 35% من 5 مليار درهم كصادرات إجمالية مبرمجة للمنظومات الصناعية الثلاث المعنية.

ويبرز الانطلاق الفعلي لهذه المنظومات الصناعية عن حرص مختلف المتدخلين على رفع التحديات من أجل تموقع جديد للصناعة الوطنية للنسيج والألبسة يوازيه الرفع من مستوى المنتجات في سلسلة القيمة العالمية. إلا أنه يتحتم وضع البحث العلمي والابتكار كدعامة أساسية لإنجاح الرؤية الجديدة لتطوير هذا القطاع، والتي ستمكن القطاع من الانتقال إلى نموذج صناعي جديد تنافسي يرتكز على الإبداع والتفاعلية والتنافسية التجارية، مع تعزيز المناولة المشتركة وتطوير المنتجات النهائية ذات القيمة المضافة العالية (ملابس الموضة، النسيج التقني والذكي...).

وستكون هذه الاستراتيجية أكثر نجاعة من خلال إرساء يقظة تنافسية حول التطورات الظرفية والهيكلية للأسواق وذلك للاستفادة من الفرص المتاحة وكذلك لتموقع جيد في الأسواق التقليدية أو لولوج أسواق جديدة واعدة. هذا بالإضافة إلى شروط أخرى لا تقل أهمية، نذكر منها، على وجه الخصوص، تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى مختلف البرامج المسطرة وإدماجها في قنوات التوزيع الدولية وكذا إرساء آليات تغطية المخاطر...

حتمية رفع التحديات لإنجاح التحول الهيكلي للقطاع الصناعي

تستعد الصناعة المحلية لتحقيق تقدم هام في مسلسل انتقالها إلى تصنيع شامل وذو قيمة مضافة عالية، كما تشهد على ذلك النتائج الإيجابية لتنفيذ مخطط التسريع الصناعي الذي مكن، بعد إطلاق 51 منظومة صناعية تغطي 12 قطاع صناعي، من تحديد مؤهلات واعدة في مجال التصدير تناهز 132 مليار درهم و 427.000 فرصة شغل. وإلى متم غشت 2016، تم في إطار اتفاقيات فعلية تحديد 160.000 منصب شغل. ومن المتوقع تعزيز هذه المنجزات بعد إرساء مختلف التدابير المبرمجة في الميثاق الجديد للاستثمار، بما في ذلك الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات بالنسبة للصناعات في طور الإحداث،

¹² 85% من الصادرات تتركز في أربعة أسواق أوروبية، وهي إسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة وألمانيا.

وإحداث منطقة حرة على الأقل بكل جهة من المملكة، ومنح الوضعية القانونية للمنطقة الحرة للصناعات التصديرية الرئيسية، والحصول على صفة مصدر غير مباشر بالنسبة للمناولين، وإعطاء دعم أكبر للمناطق غير المستفيدة من المشاريع في المجال الصناعي. وتتضاف هذه التدابير لمختلف أشكال الدعم الأخرى منها خصوصا، تعبئة العقار بأسعار تنافسية (1.147 هكتار)، وإنشاء صندوق الدعم الصناعي (20 مليار درهم)، تم الالتزام بها يناهز 13,7 مليار درهم منها.

وبالرغم مما سبق ولإنجاح مسلسل التحول البنيوي الصناعي، لا زالت هناك تحديات كبرى يجب رفعها للانتقال إلى مصاف الدول المتميزة بالإقلاع الصناعي. وفي هذا السياق، يشكل الاعتماد الكبير للاستثمارات الصناعية المنجزة إلى حد الآن على الرأس المال الأجنبي، ولا سيما الأوروبي، تحديا لاندماج النسيج الصناعي الوطني في هذه الدينامية الصناعية. ففي الواقع، وبغض النظر عن مسألة تحويل أرباح هذه الاستثمارات الأجنبية إلى بلدانها الأصلية، ينبغي للرأس المال الأجنبي، لا محالة، أن يكون وسيلة هامة لنقل المعرفة التكنولوجية والتدبيرية. وفي هذا الصدد، وبالرغم من كون الصناعات المغربية الجديدة، وخاصة صناعة السيارات والطيران تنتقل تدريجيا إلى مرحلة جديدة من الاندماج المحلي، إلا أن الآثار المترتبة عنها على النسيج الوطني للمقاولات الصغرى والمتوسطة لا تزال غير كافية.

ولاستقطاب حصص متزايدة من القيمة المضافة المحصلة من الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي الوطني، ينبغي التركيز على رافعتين أساسيتين. أولا، ينبغي تشجيع وجود رأس المال الخاص الوطني في هذه الاستثمارات، وبالتالي ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز اندماجها في هذه الدينامية الصناعية من خلال نسج أشكال جديدة من الشراكات الرابطة بين الفاعلين المحليين والأجانب. وتكمن الرافعة الثانية لتحصيل أكبر قدر من هذه القيمة المضافة، على المدى القصير، في مواكبة أفضل لنسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال دعم أكثر فعالية وانسجاما بين مختلف الفاعلين المؤسسيين المعنيين (الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الصندوق المركزي للضمان ...)، وتيسير الإجراءات الإدارية والضريبية. وعلى المدى المتوسط والطويل، يبقى من الأجدر، إزالة العقبات الرئيسية لتطوير ريادة الأعمال في المغرب وذلك بتكريس ثقافة ريادة الأعمال في المناهج التعليم والتكوين.

كما تهم هذه التحديات كذلك، تعزيز القدرات وتوفير مسالك تكوينية دقيقة متخصصة لمواكبة الصناعات ذات التقنية العالية التي تتطلب يد عاملة ذات كفاءات عالية والتي ترتكز على الابتكار كعامل حاسم في التنافسية. وعليه يبقى من الأجدى، نهج مقاربة استباقية لتحديد الاحتياجات من المهارات الخاصة عبر فتح فروع ومسالك جديدة في نظامنا التعليمي العالي (مدارس ومعاهد الهندسة وكليات، ...) ومضاعفة الشراكات بين القطاع العام وأرباب المصانع لإحداث مراكز التكوين المتخصصة على غرار نماذج الشراكات الناجحة في صناعة السيارات والطيران.

وعلاوة على ذلك، يمثل تنويع أسواق التصدير تحديا يستوجب رفعه لتفادي المخاطر المترتبة عن الارتباط بعدد محدود من الأسواق. ويتطلب، كذلك، نجاح هذا التحول الصناعي المرتكز حول مفهوم النظم الصناعية المتكاملة، التقائية أفضل لمختلف السياسات القطاعية المعنية، ومزيديا من التنسيق بين الفاعلين بالقطاعين العام والخاص وكذا رصد مستمر ومتابعة وتقييم منتظم بهدف إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى ضمان توزيع أكثر فعالية للموارد العمومية المعبئة في إطار هذه الدينامية الصناعية الجديدة.

4.1.2 تعزيز الموقع الاستراتيجي لقطاع الفوسفاط ومشتقاته

نظرا لمساهمة الهامة في صادرات البلاد بحصة تناهز 22% من إجمالي صادرات السلع خلال السنوات الخمس الماضية ولدوره الفعال في تعزيز الدينامية السوسيو الاقتصادية على المستوى الجهوي بفضل الزخم الذي شهده الاستثمار والذي سجل نموا بنسبة 22,7% سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2013، يلعب قطاع الفوسفاط ومشتقاته دورا أساسيا في تحديث القطاع الإنتاجي الوطني وتعزيز ريادة المغرب على الساحة الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ففي الواقع وبفضل الاستراتيجية الناجعة التي تم اعتمادها والتي تتميز بمرونة في الإنتاج والتسويق وكذا بترشيد أكبر لتكلفة الإنتاج، أصبح المغرب من خلال مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط فاعلا حقيقيا في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته على مر السنين. ولهذا وبالرغم من الظرفية الصعبة التي طبعت السنوات الأخيرة، برهن المكتب الشريف على مقاومة كبيرة لتقلبات السوق بفضل الميزات التنافسية القوية التي يتوفر عليها خصوصا الاحتياطات المهمة من الفوسفاط والمستوى الأدنى لكلفة الإنتاج

خاصة بعد تفعيل مجموعة من المشاريع المهيكلية (أنبوب نقل لباب الفوسفات slurry pipeline) وتنوع كبير لأسواق التصدير مع الانفتاح المتزايد على القارة الإفريقية باقتراح منتوجات ملائمة لخصوصيات التربة والمناخ الإفريقيين وكذا لنوعية الزراعات بالأراضي الإفريقية...

وعليه، نجحت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات في تحسين رقم معاملاتها ب 13% سنة 2015 ليصل إلى 55,3 مليار درهم مقابل 48,9 مليار درهم سنة 2014، وقد مثلت السوق الإفريقية سنة 2015 ما يقارب 24% من إجمالي صادرات الأسمدة مقابل 13% فقط خلال السنة الفارطة وأقل من 7% في السنوات السابقة. وفي إطار إعادة التموقع الاستراتيجي للمكتب الشريف على المستوى الإفريقي بالنظر لتعدد الفرص الممنوحة (متوسط استهلاك لا يتعدى 15 كلغ من الأسمدة للهكتار الواحد مقابل أكثر من 100 كلغ كمتوسط عالمي، استغلال 20% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة...)، أطلق المكتب الشريف للفوسفات مجمع Africa fertilizer complex باستثمار يقدر ب 5,3 مليار درهم. وتتكون هذه الوحدة المخصصة حصريا للدول الإفريقية من وحدة للحامض الكبريتي (1,4 مليون طن في السنة) ووحدة للحامض الفوسفوري (450.000 طن في السنة) ووحدة للأسمدة (1 مليون طن من الفوسفات ثنائي الأمونيوم في السنة) بالإضافة إلى مرافق للتخزين لاستيعاب 200.000 طن من الأسمدة أي ما يعادل شهرين من الاكتفاء الذاتي.

وسوف يتم تعزيز هذا التموقع ابتداء من سنة 2018 بتشغيل مصنعين لإنتاج الأسمدة في المغرب وفي الغابون، في إطار عقد اتفاق بين البلدين الموقع سنة 2014، لإنتاج 2 مليون طن من الأسمدة الفوسفاتية من المنتجات المناسبة. وتجدر الإشارة إلى إحداث شركات فرعية جديدة سنة 2016 للمكتب الشريف للفوسفات على غرار OCP Africa من أجل مواكبة المجموعة في تحقيق طموحاتها للتوسع في السوق الإفريقية وشركة Saftco للمتاجرة في المواد الأولية بما في ذلك الفوسفات والأسمدة والمواد الكيماوية.

وتخطط هذه المشاريع في إطار المخطط الصناعي للمكتب الشريف للفوسفات والذي يهدف إلى مضاعفة قدرة الاستخراج المعدني ليصل إلى 50 مليون طن سنويا في أفق سنة 2020 ومضاعفة 3 مرات الطاقة الإنتاجية للأسمدة بهدف الوصول إلى 12 مليون طن في أفق سنة 2017 ورفع حصته في السوق العالمية لتبلغ 40% عن طريق إنشاء 10 وحدات جديدة للأسمدة في محطة الفوسفات لجرف Jorf Phosphate Hub.

ومن المرتقب أن تمكن كل هذه الإنجازات المشجعة من توسيع النسيج الصناعي حول مجموعة المكتب الشريف للفوسفات وخصوصا بعد إبرام اتفاقية شراكة مهمة مع الدولة، في يوليوز 2016، لإرساء وتطوير المنظومة الصناعية للمكتب الشريف والمكونة من الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى المناولة.

وبالرغم من الأداء الجيد والإنجازات المحرزة في قطاع الفوسفات ومشتقاته، إلا أن هناك تحديات يجب رفعها تهم بالأساس تعبئة الجهود في مجال البحث والتطوير والابتكار للحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد عمليات استغلالها والتكيف مع المعايير الجديدة المرتبطة بالتنمية المستدامة. وادراكا منه لهذه التحديات جعل المكتب الشريف للفوسفات البحث والتطوير والابتكار من بين أولوياته الاستراتيجية حيث تم اعتماد استراتيجية جديدة خاصة بالبحث والتطوير استلزمت تعبئة 200 باحث بميزانية إجمالية تقدر ب 400 مليون درهم. وتتضمن هذه الاستراتيجية إحداث مركز كبير للبحث ومحطة تجريبية في الجرف الأصفر ومختبر بمدينة آسفي بالإضافة إلى مراكز أخرى للبحث والتطوير في مدن خريبكة وبن جرير واليوسفية. كما ينبغي التذكير بالأهمية التي يوليها المكتب الشريف للبعد البيئي من خلال إنجاز مشاريع مهيكلية للحد من استعمال المياه الجوفية المستخرجة وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية (إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي، محطات تحلية المياه...) وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة وإعادة التدوير الطاقية بالإضافة إلى التقليل من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري لاسيما من خلال أنبوب نقل لباب الفوسفات (slurry pipeline) ما بين خريبكة والجرف الأصفر (التخلص من انبعاث 900.000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا).

5.1.2 القطاع العقاري: الزامية معالجة الاختلالات لإقلاع متين

بالنظر للأسس القوية المرتبطة أساسا بالطلب على السكن وبالتزام السلطات العمومية على إعطاء الدعم والقيام بالإصلاحات اللازمة، أضحي من اللازم انخراط قطاع العقار في مرحلة جديدة من الانتعاش مبنية على أسس متينة بعد فترة الركود التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة. ومن المفترض أن تتميز هذه المرحلة الجديدة بتقارب أفضل بين العرض والطلب، وبالحكامة الجيدة، وبترشيد الدعم العمومي. وبالفعل، وبالإضافة للخصائص السكنية المتراكم والمقدر بحوالي 585.000 وحدة سكنية سنة 2015 وكذا الطلب السنوي الإضافي الذي يقدر بأكثر من 125.000 وحدة، كشفت نتائج البحث الوطني الأخير حول الطلب على السكن، احتياجات إضافية من السكن من طرف الأسر التي تمتلك مسكنا. ووفقا لهذه النتائج، فهناك أكثر من 1,5 مليون أسرة في طور البحث لاقتناء مسكن جديد، منهم أكثر من 1,2 مليون طلب على المدى القصير وما يناهز 350.000 طلب على المدى المتوسط (5 سنوات القادمة).

وستمكن نتائج هذه الدراسة، والتي توفر خريطة لواقع الطلب على السكن حسب الصنف، على تحسين استهداف الاستثمارات المستقبلية في هذا القطاع بملاءمة أمثل بين العرض والطلب، وبالتالي تجنب تراكم أعداد المساكن غير المباعة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنه. وحسب الصنف، يبقى السكن الاجتماعي إحدى الركائز الهامة بهذا القطاع، إذ يطمح أكثر من 51% من طالبي السكن على المدى القصير، وفقا للبحث المذكور أعلاه، إلى اقتناء سكن لا يتجاوز سعره 250.000 درهم.

وهنا ينبغي التذكير بمواصلة السلطات العمومية لدعمها لمختلف برامج الحصول على السكن بأسعار في متناول الطبقات ذات الدخل المحدود. وفي إطار منظومة الامتيازات المخصصة للسكن الاجتماعي المقدر ب 250.000 درهم، وإلى متم يونيو 2016، انطلقت بداية الأشغال ب 686 مشروعا لإنجاز 475.297 وحدة¹³. وبالنسبة لبرنامج بناء 130.00 وحدة سكنية منخفضة التكلفة (140.000 درهم)¹⁴، بلغ عدد المساكن التي عرفت بداية الأشغال 52.644 وحدة إلى متم يونيو 2016، مقابل انتهاء الأشغال ب 35.508 وحدة. أما بالنسبة للسكن المخصص للطبقات المتوسطة ومنذ انطلاقه سنة 2015، تمت المصادقة على 23 اتفاقية تهم إنجاز 8.605 مسكنا.

ومن المنتظر أن تمكن هذه الإجراءات المتخذة من إعطاء دفعة جديدة لقطاع السكن بجميع أصنافه، وبالتالي تعزيزها لبوادر خروج القطاع من الركود الذي يعاني منه منذ فترة. ويتضح ذلك من خلال، التطور الإيجابي لمختلف مؤشرات القطاع. وعليه، أنهى المؤشر المتعلق باستهلاك الإسمنت سنة 2015 على وقع ارتفاع ب 1,4%، وذلك بعد سنتين من الانخفاض ب 6,3% سنة 2013 و 5,4% سنة 2014. وبالمثل، سجلت القروض الموجهة للسكن زيادة بنحو 5,5% متم دجنبر 2015. وكما، احتل القطاع العقاري، سنة 2015، المرتبة الأولى من حيث جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بلغ 10,5 مليار درهم (10,7 مليار درهم سنة 2014 و 7,5 مليار درهم سنة 2013).

وستتميز هذه المرحلة الجديدة، أيضا، بنمط جديد من الحكامة تم وضع أسسه الأولى. بدءا بإرساء الأدلة المرجعية لأثمان العقارات ب 18 مدينة بالمملكة والشروع في تحيين الدليل المرجعي لأثمان العقارات بمدينة الدار البيضاء خلال السنة الجارية). وتجدر الإشارة كذلك إلى الاستمرار في تحسين الإطار القانوني من خلال اعتماد مجموعة من النصوص، ولا سيما الضابط العام للبناء، وقانون البيع في طور الإنجاز، وقانون الملكية المشتركة ... ومن جهة أخرى، يشكل اعتماد مشروع مرسوم 2-16-263 لإحداث اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية، من طرف مجلس الحكومة، خطوة كبيرة في اتجاه تحسين الحكامة العقارية. وللتذكير، ينخرط هذا المشروع في إطار إرساء توصيات المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة والمنظمة نهاية سنة 2015. وتطمح اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية إلى أن تكون آلية حكومية لتنسيق تدخلات القطاعات المسؤولة عن إدارة العقار في شقيه العام والخاص، وضمان التقائية السياسات العمومية في هذا المجال.

¹³ وللتذكير فإن هذه المنظومة التحفيزية شهدت إلى حدود يونيو 2016 إبرام 969 اتفاقية لبناء أكثر من 1,5 مليون وحدة.

¹⁴ للإشارة فقد تم التوقيع على 63 اتفاقية بين الدولة والاتحاد الوطني للمنشئين العقاريين الصغار (UNPPI) لبناء ما يقرب من 80.000 مسكن منخفض التكلفة.

وكما اتخذت تدابير أخرى لضبط أفضل لهذا القطاع ومحاربة كل أشكال المضاربة، وخصوصا رفع معدل الضريبة على الأرباح العقارية بعد بيع الأراضي العارية في المداوات الحضرية، والتدقيق في منح الاستثناءات الحضرية بجعلها تحمل أسماء المستفيدين ومنحها فقط لفائدة المشاريع الاستثمارية (لا تعطى أي استثناءات للأراضي المخصصة للمرافق العمومية أو المساحات الخضراء، أو الطرق، أو المداوات المسقية، أو المناطق المعرضة للفيضانات أو لمخاطر أخرى، أو المحميات) وكذا تسريع المصادقة على وثائق التعمير، ...

وأخيرا، ينبغي للقطاع أن ينتقل إلى نموذج جديد للنمو مبني على أساس الاحترافية والمنافسة العادلة، الأمر الذي يتطلب التخلي عن كل أشكال الريع في القطاع العقاري. وتجدر الإشارة إلى اتخاذ المديرية العامة للضرائب لبعض التدابير، مؤخرا، لتحسين حكمة المنظومة التحفيزية لفائدة السكن الاجتماعي وذلك لزر كل الانزلاقات وتحسين الاستهداف.

غير أن معالجة الصعوبات تبقى شرطا أساسيا لدينامية جديدة وقوية...

غالبا ما ينعت القطاع العقاري بكونه قطاع ريع يمارس نوعا من الاقصاء الاقتصادي بالنسبة للقطاعات الإنتاجية. وبالرغم من التحسن الكبير الذي تم تحقيقه بهذا القطاع لجعله أكثر احترافية، لا زال هذا القطاع يواجه العديد من المعوقات. ويتعلق الأمر خصوصا ب :

(1) استمرار التعتيم بالسوق العقارية وكذا الاحتفاظ بالأراضي في المناطق الحضرية دون بيعها أو استغلالها، مما ينتج عنه ولوج غير متكافئ وتثمين غير أمثل للوعاء العقاري، (2) هيمنة القطاع غير المنظم والمرتبط خصوصا بأهمية البناء الذاتي، (3) الخصائص في التقائية عمليات التدخل العمومي خاصة في المدن والمناطق الحضرية الجديدة، (4) عدم تحديد واضح لمسؤولية كل متدخل في مجال البناء، (5) استمرار صعوبة المساطر الإدارية في بعض المناطق ...

ومن جهة أخرى، يمثل تمويل القطاع، أيضا، إحدى التحديات الشائكة، لا سيما المرتبطة بالنضوب الملحوظ في مصادر التمويل التقليدية والخصائص الكبيرة في الابتكار بخصوص الهندسة المالية والتي من شأنها التغلب على العوائق المالية لتنفيذ توجيهات مخططات التهيئة. وبالمثل، لم تستطع النفقات الضريبية، والتي تمثل آلية غير مباشرة للتمويل، تحقيق كل الأهداف المنوطة بها من حيث النجاعة، الاستهداف الأمثل... وتبقى تحديات أخرى ينبغي مواجهتها، تهم هيمنة اليد العاملة غير المؤهلة، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير الجديدة للبناء (مضاد للزلازل، والنجاعة الطاقية، ومحاربة الحرائق...)، والنقص الملحوظ في تنظيم المهنة المرتبطة بالبناء، وكذا الخلل المسجل في العمل بمعايير مراقبة الجودة والسلامة ...

2.2 تعزيز أداء قطاع الخدمات وتقوية قطاعات الدعم

ترتبط الحاجة في خلق قطاع للخدمات أكثر نشاطا وحيوية أساسا بوزنه المتزايد في الاقتصاد الوطني ودوره الجوهرية في مواكبة التحول الهيكلي للنسيج الإنتاجي من خلال تكامل أوسع بين هذين الرافدين من الاقتصاد. وفي هذا الإطار، أضحت من اللازم تعزيز دينامية وتنافسية مناخ الأعمال من أجل تشجيع شركات الخدمات لتحسين إنتاجيتها، وتقديم خدمات جديدة وتوفير فرص شغل جديدة لائقة. ويتعلق الأمر كذلك بتسريع ودعم الإصلاحات الهيكلية بسياسات فعالة للابتكار ونشر التكنولوجيا مما من شأنه التغلب على معوقات الابتكار والتقدم التكنولوجي للاقتصاد ككل.

1.2.2 ضرورة إنعاش قطاع الاتصالات واستكشاف بدائل جديدة للنمو

تماشيا مع الرقمنة المتسارعة للاقتصاد العالمي، شهد قطاع الاتصالات الوطني، منذ 1999، إصلاحات جوهرية همت تحريره وارساء تحولات عميقة سواء على المستوى المؤسسي، من خلال إنهاء احتكار الدولة وفتح القطاع للمنافسة¹⁵، أو على المستوى التكنولوجي حيث مكن من الانتشار الفعلي للمنظومات الجديدة للإعلام والاتصالات. ومكنت هذه التحولات العميقة من تعزيز دور القطاع باعتباره رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا عاملا أساسيا لتحسين الجاذبية والتنافسية.

¹⁵ يعد المغرب من بين الدول الرائدة في مجال فتح الإنترنت والاتصالات للمنافسة. «التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2016: الابتكار في الاقتصاد الرقمي»، المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعة إنسياد، يوليو 2016.

وعرف القطاع، منذ تحريره، دينامية نمو قوية تبينت أساسا من خلال مؤشرات الاستخدام وعدد المشتركين والأسعار. فقد شهد القطاع نموا لرقم معاملاته بمعدل 3,9% سنويا بين 2008 و2011 بحيث بلغ 36,9 مليار درهم نهاية 2011 قبل أن يسجل انخفاضا بنسبة 2,5% سنويا ليستقر في حدود 33,5 مليار درهم سنة 2015.

وقد أبان سوق الهاتف النقال، بدوره، عن دينامية نمو مضطربة لعدد المشتركين ما بين 2004 و2015 لينتقل من 9,34 إلى 43,08 مليون مشترك (94% في خدمة الأداء المسبق و6% في خدمة الأداء اللاحق)، أي 15% كمعدل نمو متوسط سنوي. وانتقل العائد المتوسط للدقيقة من 1,27 درهم للدقيقة دون احتساب الرسوم سنة 2008 إلى 0,27 درهم للدقيقة دون احتساب الرسوم سنة 2015، مسجلا انخفاضا متوسطا سنويا قدره 19,8%¹⁶ وذلك نتيجة تأثير شدة المنافسة.

ومن جانبه، شهد معدل النمو المتوسط السنوي لعدد مستخدمي الهاتف الثابت نسبة تناهز 5,2% بين 2005 و2015 وذلك بعد اعتماد خدمة التنقل المحدود سنة 2007. غير أن عدد مستخدمي الهاتف الثابت انخفض بنسبة 11,1% بين سنتي 2011 و2015، منتقلا من 3,6 إلى 2,22 مليون مشترك وهو ما أدى إلى انخفاض معدل استخدام الهاتف الثابت من 11,08% سنة 2011 إلى 6,57% سنة 2015. كما شهد متوسط استخدام الهاتف الثابت انخفاضا نسبيا من 136 دقيقة شهريا للمشارك سنة 2010 إلى 123 دقيقة شهريا للمشارك سنة 2015.

أما بالنسبة لشبكة الإنترنت، فقد بلغ عدد المشتركين بها حوالي 14,47 مليون مشترك في سنة 2015، مسجلا متوسط نمو سنوي يقدر بنحو 49,3% خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2015. كما يشكل الإنترنت النقال أعلى نسبة في الحظيرة الإجمالية للإنترنت (92,16% سنة 2015 مقابل 7,82% بالنسبة للإنترنت بالصبب العالي ADSL)، مسجلا دينامية قوية حيث بلغ عدد المشتركين 13,33 مليون سنة 2015 مقابل 2,59 مليون سنة 2005، أي بمعدل نمو متوسط سنوي قدره 17,8% خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2015.

شهد النموذج الاقتصادي للقطاع خلال 15 سنة الأخيرة، نموا مضطربا بفضل الخدمات الصوتية والبيانات. إلا أن هذا النموذج بلغ مرحلة الذروة كما يتضح من خلال معدل استخدام الهاتف النقال الذي بلغ 127,27% سنة 2015 متجاوزا مستوى الدول المتقدمة (120,6% سنة 2015)، وكذا من خلال الانخفاض الطفيف في عدد مستخدمي الهاتف النقال (-2,34% مقارنة مع 2014) بعد عملية إلغاء الرقائات الهاتفية المجهولة الهوية. بالإضافة إلى ذلك، سجلت المكالمات الصادرة لهذا القطاع نموا بحوالي 15% فقط في 2015 مقارنة مع 2014، مما يشكل تباطؤا مقارنة بالنمو المسجل خلال السنوات الأربع الأخيرة (+22%). كما يتجلى هذا التباطؤ النسبي من خلال انخفاض عائدات القطاع بمتوسط سنوي قدره 2,5% ما بين 2011 و2015.

وتبعاً لذلك، أضحت من الضروري استكشاف محركات نمو جديدة تمكن القطاع من الولوج إلى دورة نمو جديدة أكثر طموحا، لا سيما في سياق الانخفاض الكبير لمستوى العائد المتوسط للدقيقة للهاتف النقال (-63% بين سنتي 2011 و2015). وتروم استراتيجية المغرب الرقمي 2020 الجديدة وكذا مذكرة التوجهات العامة في أفق 2018، الانخراط في هذا الطموح الجديد.

الخطوط العريضة لاستراتيجية المغرب الرقمي 2020

لمواكبة هذه الطموحات، تم إطلاق استراتيجية المغرب الرقمي 2020 في يوليوز 2016 من أجل تسريع عملية التحول الرقمي للبلاد وذلك بهدف رقمنة نصف الإجراءات الإدارية، وتقليص الفجوة الرقمية بنحو 50% وربط 20% من المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية بالإنترنت. وتهدف الاستراتيجية، كذلك، لجعل المغرب أول مركز رقمي إفريقيا وذلك بالارتكاز على البنية التحتية المحدثة وعلى مضاعفة وتيرة التكوين في تخصصات تكنولوجيات المعلومات. ولإنجاح تفعيل "استراتيجية المغرب الرقمي"، تم إحداث وكالة خاصة بالاقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية.

¹⁶ يتبوء المغرب المرتبة 37 (من أصل 139 دولة) من حيث تكلفة الهاتف النقال بالأداء المسبق والمرتبة 45 من حيث تكلفة الإنترنت الثابت بالصبب العالي. «التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2016: الابتكار في الاقتصاد الرقمي»، المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعة إنسياد، يوليوز 2016.

التوجهات الاستراتيجية للقطاع في أفق 2018

تهدف مذكرة التوجهات العامة إلى ضمان تطوير هذا القطاع وتمكينه من الولوج إلى دورة جديدة من النمو الإيجابي لتعزيز دوره كقاطرة تنموية للقطاعات الأخرى. وهكذا، تهدف المذكرة لبلوغ رقم معاملات القطاع 34 مليار درهم في أفق 2018، أي بمعدل نمو سنوي متوسط في حدود 0,7% بين 2014 و2018 وذلك بسبب بلوغ القطاع مرحلة الذروة وانخفاض الأسعار. كما تتوقع مذكرة التوجهات العامة لسنة 2018 انخفاضاً في عدد مشتركى الهاتف الثابت ليلغ مليوني مشترك، مما يشكل انخفاضاً بمعدل سنوي قدره 5,3% بين 2014 و2018. وبالمقابل، من المتوقع أن يصل عدد مشتركى الهاتف النقال إلى أكثر من 50 مليون مشترك، مما يشكل ارتفاعاً سنوياً قدره 3,2% في المتوسط بين 2014 و2018. أما بالنسبة للإنترنت، فمن المتوقع أن يتجاوز مشتركوه 22 مليون بنسبة نمو عالية (+21,9%)، بفضل توسيع خدمات الجيل الرابع وكذا قرار تفكيك الحلقة المحلية والحلقة المحلية الفرعية للفاعل التاريخي من قبل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والذي اتخذ في أكتوبر 2015.

البدايل الجديدة لنمو القطاع

بالرغم من تسجيل القطاع لمؤشرات تباطؤ راجعة بالأساس إلى دخول الهاتف النقال مرحلة الذروة، مازالت لديه هوامش ملموسة للنمو ينبغي تطويرها للاستفادة أكثر من الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للاتصالات عامة وللإنترنت خاصة.

وفي هذا الإطار، ينبغي تعزيز معدل استخدام الساكنة لشبكة الإنترنت، الذي ناهز 42,75% فقط سنة 2015، وذلك عن طريق التخفيض من أسعار الإنترنت وأجهزة الإنترنت الإلكترونية (الكمبيوتر واللوحات الرقمية والهواتف الذكية...) في أفق تعميم استخدامها. كما يتجلى التأثير الإيجابي للإنترنت من خلال ارتفاع عائدات الاستهلاك وتعزيز مساهمة الإنترنت في الناتج الداخلي الخام التي تم تقييمها سنة 2010 في حوالي 0,9%¹⁷ من الناتج الداخلي الخام.

كما يرتبط تعزيز استخدام الإنترنت بتطوير محتويات وخدمات الإنترنت القابلة للتسويق على شكل خدمات وتطبيقات الهاتف النقال، بما في ذلك عل الخصوص الخدمات العمومية والتجارية والبنكية وكذا خدمات القرب. وستمكن هذه المنتجات ذات القيمة المضافة العالية من تعزيز النمو والقدرة التنافسية للقطاع ومواكبة تطور عادات المستهلك من خلال الاستفادة من البحث والتطوير والابتكار الذين يعرفون حضوراً متزايداً في هذا القطاع.

كما يجب تعزيز الآليات المؤسسية المتعلقة بتقنين تقاسم البنية التحتية من أجل ترشيد التكاليف وضمان منافسة حقيقية على مستوى قطاع الهاتف الثابت والإنترنت بالصبيب العالي.

وأخيراً، تمثل إفريقيا سوقاً هاماً لتنويع مصادر نمو القطاع نظراً للآثار الإيجابية لذلك على الاقتصاد الوطني من حيث المساهمة في ميزان الأداءات المتعلقة بتحويل الأرباح وتعزيز القدرة على الاستثمار المحلي لفاعلي القطاع وتنويع محافظهم الاستثمارية. وتتميز هذه القارة حالياً بإمكانات نمو عالية نظراً لحجم ساكنتها¹⁸ وسرعة الامتداد الحضاري وظهور طبقة متوسطة كبيرة تعزز الطلب الداخلي، وكذا ضعف معدل استخدام الهاتف النقال الذي لا يتجاوز 71% على مستوى 23 بلداً إفريقياً سنة 2014.

ووعياً منه بأهمية هذه السوق الواعدة، وسع الفاعل الوطني "اتصالات المغرب" من نطاق تواجده بمجموعة من الدول الإفريقية (بوركينا فاسو والغابون ومالي وبنين وساحل العاج والنيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى والطوغو) والتي تغطي 9% من الساكنة الإفريقية سنة 2014 وتساهم بـ 4% من ناتجها الداخلي الخام. بالإضافة إلى ذلك، تتميز البلدان المستهدفة من قبل اتصالات المغرب بدينامية سكانها التي سجلت على العموم أقوى معدلات النمو في القارة (على سبيل المثال، تحتل النيجر المركز الثاني بحوالي 3,93% ومالي المركز العاشر بنحو 3,20%). وعلاوة على ذلك، وباستثناء الغابون ومالي، تتميز مجمل البلدان التي تتواجد

¹⁷ تم تقديره من قبل ماكينزي من خلال مؤشر مساهمة الإنترنت في الناتج الداخلي الخام. ويتعلق الأمر بالحصّة في الناتج الداخلي الخام الناجمة عن قطاع الإنترنت من حيث الاستهلاك الخاص والإنفاق العمومي والاستثمار الخاص والتجارة. وتبلغ هذه النسبة 1,9% في 30 دولة ناشئة (بما في ذلك المغرب). في المقابل، يساهم الإنترنت في البلدان المتقدمة في المتوسط بنحو 3,4% من الناتج الداخلي الخام.

¹⁸ أكثر من 1,15 مليار نسمة ويرتقب أن يصل إلى 2 مليار في 2050.

فيها اتصالات المغرب بضعف معدلات استخدام الاتصالات حيث يرتقب أن يتوسع الفاعل الوطني أكثر في المستقبل الشيء الذي من شأنه أن يخفف من تراجع السوق المحلي للاتصالات.

2.2.2 إنعاش قطاع ترحيل الخدمات واستغلال قدراته على النمو

إدراكا منه للأهمية الاستراتيجية لقطاع ترحيل الخدمات على اقتصاده، أطلق المغرب عرضا خاصا بالقطاع سنة 2007 لتنشيط وتعزيز قدرته التنافسية. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تنفيذ سياسة دعم حكومية تستند، على الخصوص، على إنشاء بنى تحتية مخصصة، وخفض تكاليف الاتصالات، ووضع مخططات للتكوين بالإضافة إلى إجراءات تحفيزية.

ولكن، تبقى النتائج المحققة للاستراتيجية، دون مستوى الأهداف المسطرة. فقد بلغ عدد مناصب الشغل بالقطاع¹⁹ 65.000 سنة 2015 (+7,5% سنويا) بفارق 35% عن هدف 100.000 منصب شغل الذي تم تحديده في عرض المغرب لترحيل الخدمات في أفق 2015. كما ناهزت عائدات صادرات القطاع 7,46 مليار درهم سنة 2015 (+7,2% سنويا) مسجلة نسبة لا تتجاوز 37,3% من الهدف الذي سطرته الاستراتيجية (20 مليار درهم).

وعلاوة على ذلك، يظل تموقع قطاع ترحيل الخدمات ضعيفا فيما يرتبط بالخدمات ذات القيمة المضافة العالية، بحيث لم تشكل حصة عائدات خدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة²⁰ (ITO) سوى 26,2% سنة 2015، مقابل 65,6% بالنسبة لأنشطة مراكز الاتصال وخدمات المعاملات المنقولة المناولة²¹ (BPO) فيما انحصرت حصة عائدات خدمات المعاملات المنقولة التي تملكها الشركة الأم في 8,2% من إجمالي العائدات. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض التحديات تعيق القطاع وتهم خاصة ضعف تنوع أسواق ترحيل الخدمات (ساهم الاتحاد الأوروبي بنسبة 90% من عائدات القطاع سنة 2013) والخصائص في الكفاءات ذات التأهيل العالي التي تمكن من التمتع على مستوى الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

ونظرا لهذه الإكراهات والمستويات المنخفضة لمعدلات إنجاز عرض المغرب لترحيل الخدمات 2009-2015، أصبح ضروريا مراجعة آليات استراتيجية القطاع، لا سيما وأن القدرة التنافسية للقطاع أصبحت مهددة بحدة بسبب المنافسة القوية للدول ذات التكلفة المنخفضة، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا السياق، تم التوقيع على مخطط فعالية 2016-2020 في 5 ماي 2016 والذي يروم إحداث 60.000 فرصة عمل جديدة في أفق 2020، و18 مليار درهم كرقم معاملات إضافي و13,6 مليار درهم كقيمة مضافة واستقطاب 1,5 مليار درهم من الاستثمارات. وتتضمن المواكبة المرتقبة من طرف الدولة عدة إجراءات تحفيزية لفائدة خمس منظومات تهم قطاع ترحيل الخدمات. ويتعلق الأمر بتدبير العلاقات مع الزبناء، وخدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة، وخدمات المعاملات المنقولة، وترحيل معالجة المعطيات الاستراتيجية، وترحيل خدمات الهندسة والبحث والابتكار. وتتضمن هذه الإجراءات:

- مساهمة الدولة بحيث لا يتجاوز العبء الضريبي، المرتبط بالضريبة على الدخل بالنسبة إلى رقم معاملات الصادرات، 20% من مبلغ الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة للفرد وقد يصل إلى 10% في المجمعات الجهوية لطنجة ووجدة وتطوان أو أي منصة صناعية مدمجة لترحيل الخدمات خارج الرباط والدار البيضاء، وذلك خلال الفترة 2016-2020.
- مساهمة الدولة، بحيث لا يتجاوز العبء الضريبي، الذي يهم الضريبة على الشركات المتعلق برقم معاملات صادرات الخدمات المتداول بالعملة الأجنبية، 8,75% بعد الخمس سنوات الأولى من الإعفاء مقابل 17,5% كمعدل سابق.
- إعطاء منحة على النمو لشركات قطاع ترحيل الخدمات التي تستقر خارج المجمعات، قدرها 10% من معدل نمو أنشطة الشركة.
- دعم الاستثمار من أجل تنمية جهوية متوازنة وعادلة بنحو 20% من المبلغ المستثمر مخصصة للمقاولات التي توجد بالدار البيضاء و30% بالنسبة للجهات الأخرى.
- منح مساعدة للتكوين الأولي عند التوظيف وكذا للتكوين المستمر خلال السنة الثانية والثالثة.

¹⁹ معطيات الجمعية المغربية للعلاقات مع الزبناء.

²⁰ ترحيل الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات (تطوير التطبيقات، وإدارة البنى التحتية).

²¹ ترحيل عمليات الشركات أو المهن.

وعلى ضوء التدابير المتخذة في إطار المخطط الجديد لتحسين القدرة التنافسية لمنظومات ترحيل الخدمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المنقولة وخدمات المعاملات المنقولة وتدبير العلاقات مع الزبناء وكذا التمتع في التخصصات الجديدة، لاسيما، ترحيل معالجة المعطيات الاستراتيجية وترحيل الخدمات الهندسية، يتعين اتخاذ إجراءات تكميلية كدعم تنويع الشركاء لتخفيف التركيز على أوروبا والتوجه نحو أسواق جديدة، خاصة، الناطقة باللغة الإسبانية والإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين التوجه نحو أسواق فرنكفونية أخرى، كسويسرا وبلجيكا وكندا وغيرها من البلدان الناطقة بالفرنسية، بما في ذلك تلك الموجودة في إفريقيا جنوب الصحراء²². ومن المناسب التمتع في السوق الأوروبية الفرنكفونية لخدمات ترحيل معالجة المعطيات الاستراتيجية (KPO)، والتي يتمتع فيها المغرب بميزة اللغة الفرنسية مقارنة مع المراكز الرئيسية لهذه الخدمات المتواجدة بالهند والفلبين.

بالإضافة إلى ذلك، يتوجب إنشاء نظام يقظة يضمن تتبع دائم لتوجهات القطاع. وسيتمكن هذا الإجراء من الحفاظ على تنافسية القطاع وتبعية وتقييم التدابير الحكومية لدعم القطاع واستشراف التوجهات العالمية الجديدة وكذا استكشاف الفرص المتاحة من خلال مواصلة البحث عن مكامن القوة مقارنة مع المنافسين.

من ناحية أخرى، يستحسن تعزيز تواجد الشركات الوطنية لقطاع ترحيل الخدمات بالخارج لتعزيز مصادر نمو القطاع خصوصا في ظل الركود الذي يشهده القطاع. وهو ما من شأنه تقريب الشركات من المناولين واستقطاب الأسواق الخارجية من خلال تقديم حلول على المستوى المحلي والاستفادة من توسع الشركات المغربية، خاصة في إفريقيا (البنوك والتأمينات والاتصالات...). كما سيؤثر هذا التواجد للشركات في الخارج إيجابيا على الاقتصاد الوطني من حيث المساهمة في ميزان الأداءات المتعلقة بتحويل الأرباح، وتعزيز القدرة الاستثمارية للشركات وتنويع محافظتها الاستثمارية.

3.2.2 ضرورة تقويم استراتيجية السياحة واستكشاف سبل جديدة للتنمية

يلعب قطاع السياحة دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية من خلال مساهمته في خلق الثروة (6,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014)، والتشغيل (حوالي 507.000 منصب سنة 2015 أو ما يعادل 4,7% من السكان النشيطين المشتغلين) وجلب العملات (42% من صادرات الخدمات سنة 2015).

ومع ذلك، وفي ظل الظرفية العالمية والأوضاع التي تشهدها المنطقة، يكشف تقييم الجهود المبذولة على المستوى الوطني لدعم تنمية هذا القطاع نتائج متباينة لتفعيل رؤية 2020. فبالرغم من التقدم المحرز على مستوى الطاقة الاستيعابية للفنادق المستهدفة في أفق 2020 (توفير 194.300 سرير جديد لبلوغ 372.300 سرير)، حيث بلغت 230.000 سرير سنة 2015 مقابل هدف مرحلي يقدر بنحو 252.220 سرير (91% كنسبة إنجاز مرحلية)، يتعين تسليط الضوء على التأخر الكبير الذي يشهده تحقيق باقي أهداف الاستراتيجية. فقد بات هدف مضاعفة عدد السياح الوافدين بعيد المنال حيث بلغ عددهم 10,2 مليون سائح سنة 2015 مقابل هدف مرحلي من 13,1 مليون سائح (77% كنسبة إنجاز). وكذلك، أصبح من المستبعد تحقيق هدف رفع عدد السياح الأجانب إلى ثلاثة أضعاف حيث تم استقطاب 5,2 مليون سائح أجنبي عند متم سنة 2015، مقابل 8,5 مليون كهدف مرحلي (61% كنسبة إنجاز). وبالإضافة إلى ذلك، استشرفت رؤية 2020 جلب 140 مليار درهم من عائدات السفر، في حين لم تتجاوز هذه العائدات 57,6 مليار درهم سنة 2015 مقابل هدف مرحلي قدره 88,9 مليار درهم (65% كنسبة إنجاز).

وبغض النظر عن الإكراهات الظرفية (ارتفاع ضئيل لكل من عدد السياح الوافدين بنسبة 0,1% وليالي المبيت بنسبة 0,9% عند متم يوليو 2016)، أبان القطاع السياحي الوطني سنة 2016 عن مؤهلات مشجعة، كما يبرز ذلك ارتفاع عائدات السفر (+2,5% عند متم يوليو 2016)، واستمرار ثقة المغاربة المقيمين بالخارج (+4,7% بحصة 52% من إجمالي عدد السياح الوافدين) ودينامية السياحة الداخلية (+11,8% بحصة 33% من إجمالي ليالي المبيت) إلى جانب المنحى الإيجابي الذي سجل في بعض الأسواق المصدرة للسياح كما هو الشأن بالنسبة للمملكة المتحدة (+6% بحصة 10% من إجمالي ليالي المبيت) والدول العربية

²² بلغ عدد سكان العالم الناطقين بالفرنسية 274 مليون سنة 2014، يتواجد 54,7% منهم في إفريقيا حيث يسجل أكبر نمو في إفريقيا جنوب الصحراء (+15% مقابل معدل عالمي نسبته 7% بين سنتي 2010 و2014). ويصرح 50% من الأفارقة بأن الفرنسية ميزة (التعليم، والمستقبل المهني، والوصول إلى المعلومات...). المصدر: "اللغة الفرنسية في العالم"، المنظمة الدولية للفرانكفونية، 2014.

(+15% بحصة 6% من ليالي المبيت)، مما مكن من تعويض التراجع المسجل على مستوى الأسواق الرئيسية مثل فرنسا (-9% بما يعادل 19% من إجمالي ليالي المبيت).

تنفيذ المشاريع الكبرى ل "رؤية 2020": إنجازات وتعديلات يجب إعمالها

ناهز مجموع الاستثمارات المسجلة منذ انطلاق "رؤية 2020" 122,2 مليار درهم عند متم 2015، أي ما يمثل حوالي 87,3% من الغلاف المالي الإجمالي المستهدف في إطار هذه الاستراتيجية (140 مليار درهم). وقد عرف المخطط الأزرق من جانبه تعديلا يهدف إلى تركيز جهود الاستثمار، خاصة على المستوى المؤسسي، على ثلاث محطات ساحلية وهي تاغزوت والسعيدية وليكسوس، وذلك جراء انسحاب العديد من المستثمرين المغاربة والأجانب. كما تم إنشاء صندوق ضمان²³ بقيمة 400 مليون درهم²⁴ في يناير 2016 يروم تشجيع الاستثمار الخاص في المنتجعات الشاطئية من خلال تحفيز القطاع البنكي الذي لا يتجاوز تمويله للمشاريع السياحية 2,4% من إجمالي القروض البنكية لسنة 2014. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تعبئة ما بين 2,2 و 2,4 مليار درهم بشراكة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية لتطوير الشق الخاص ب"الثقافة والطبيعة". وستنعكس هذه المبالغ المرصودة إيجابيا على جاذبية المناطق السياحية مما من شأنه توليد استثمارات بقيمة 5 مليارات درهم ستمكن من توفير ما يقارب 200.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في أفق 2020.

وبخصوص السياحة الداخلية، عرف مخطط بلادي (استثمار مليار درهم منذ 2010) افتتاح محطتين بإفران وبإمي ودار بأكادير وكذا الوحدات الترفيهية لمحطة المهديّة. وبالإضافة إلى ذلك، تم، ابتداء من السنة الدراسية 2015-2016، ترتيب العطل المدرسية وفقا لمقاربة جهوية (ثلاث جهات كبرى).

وفي الشق المتعلق بالتسويق، يواصل المكتب الوطني المغربي للسياحة حملته التسويقية بهدف تعزيز الأسواق التقليدية المصدرة للسياح موازاة مع الانفتاح على الأسواق الجديدة الواعدة خاصة الهند وتركيا (فتح مندوبية للمكتب بكلا البلدين سنة 2016) والصين. وارتباطا بالسوق الصينية، اتخذت خطوات تتعلق أساسا بالإعفاء من تأشيرة الدخول وتكوين مرشدين متقنين للغة الصينية ودعم الوكالات السياحية الوطنية في ولوجها هذا السوق. وتهدف هذه الإجراءات إلى جذب 100.000 سائح صيني سنة 2020 مقابل 10.515 سنة 2015. وعلى مستوى التكوين، تم التوقيع على اتفاقية لتطوير التكوين المهني في مجال السياحة والفندقة في مارس 2016 في إطار الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021. وبغية تعزيز الربط الجوي، يرتقب فتح 57 وجهة جديدة سنة 2016 لتعزيز ربط المغرب بالأسواق الواعدة بإفريقيا وأوروبا الوسطى والولايات المتحدة والدول الاسكندنافية.

ويعكس مؤشر التنافسية للسفر والسياحة «The Travel & Tourism Competitiveness Index (TTCI)» لسنة 2015²⁵ بشكل جلي التقدم المحرز من طرف قطاع السياحة بالمغرب، حيث احتل هذا الأخير الرتبة 62²⁶ على الصعيد الدولي (الرتبة الرابعة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متقدما بـ 5 درجات)، وهو ما يمثل ارتفاعا بحوالي 9 رتب مقارنة مع سنة 2013 (الرتبة 71)²⁷، وذلك بفضل تحقيق مجموعة من المنجزات تهم مجالات الأمن (الرتبة 37) ومناخ الأعمال (الرتبة 42) والأولوية الممنوحة من طرف الدولة (الرتبة 26) والموارد الثقافية والطبيعية (الرتبة 45) وكذا تنافسية الأسعار (الرتبة 47). بالمقابل، يظل ترتيب السياحة المغربية متأخرا نسبيا فيما يرتبط بالموارد البشرية وسوق الشغل (الرتبة 107). وعلى مستوى الموارد الثقافية، يؤكد تصنيف منظمة اليونسكو تنافسية المغرب، الذي يتوفر على تسعة مواقع تدخل في نطاق التراث العالمي مما يخوله احتلال المرتبة 18 على المستوى الدولي والمرتبة الأولى على مستوى إفريقيا (مناصفة مع إثيوبيا) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

²³ أحدث بمبادرة مشتركة بين الصندوق المركزي للضمان والشركة المغربية للهندسة السياحية، يهدف ضمان 60% من القرض الرئيسي للمشاريع التي تقع في المنتجعات الساحلية المندرجة في "المخطط الأزرق 2020" و50% بالنسبة للمشاريع المتواجدة خارجها.

²⁴ منها 300 مليون درهم من الميزانية العامة للدولة و100 مليون درهم من صندوق الحسن الثاني.

²⁵ تقرير سنة 2015 حول تنافسية السفر والسياحة، المنتدى الاقتصادي العالمي، إصدار 2015.

²⁶ من أصل 141 بلدا.

²⁷ من أصل 140 بلدا.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف المسطرة في إطار رؤية 2020 يبقى رهينا برفع العديد من التحديات. وفي هذا الإطار، تطرح إشكالية التمويل البنكي بحدّة، خصوصا بالنظر للهدف الذي حددته الاستراتيجية السياحية الوطنية والمتمثل في تعبئة 24 مليار درهم من القروض البنكية.

من جانبها، تلعب السياحة الداخلية دورا محوريا في الحد من التداعيات الناجمة عن الظرفية الاقتصادية الدولية. وتجدر الإشارة هنا إلى وقع استقطاب السياحة الخارجية لحوالي 2,3 مليون سائح مغربي²⁸ خاصة من قبل فرنسا (27,4%) وكوستا ديل سول بإسبانيا (21,6%) والمملكة العربية السعودية (الحج والعمرة، 4%) وتركيا (3,4%). ولذلك، يتعين على الفاعلين السياحيين المغاربة تقديم عروض ترقى للمعايير الدولية بما يكفل استقطاب الطبقة المتوسطة المغربية. وتبعا لذلك، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكر منها، على الخصوص، إخراج مشروع الدعم المالي لسفر السياح المقيمين (نظام شيكات العطل) إلى حيز الوجود وتكثيف حملة تسويق العرض السياحي الموجه لهم بالاعتماد على برنامج "كنوز بلادي"، وتنمية السوق المتعلقة بالإقامات السياحية التي تتلاءم مع عادات السياح الداخليين، وكذا استهداف الشباب بواسطة برنامج "العطلة للجميع" الذي اقتصر منذ انطلاقتها على الأطفال.

كما يبقى نجاح استراتيجية السياحة الوطنية رهينا بتعزيز الربط الجوي للمدن السياحية الرئيسية في المملكة، وتطوير خطوط جديدة لمواكبة المناطق ذات الإمكانيات السياحية الواعدة وكذا توسيع وتعزيز شبكة الرحلات الجوية الداخلية للانفتاح على المناطق النائية.

وفي الشق المؤسسي، تطرح التهيئة المجالية للسياحة إشكالتين على مستوى الحكامة. تتعلق الأولى بتنظيم المجالس الجهوية للسياحة والثانية تهم الجهات الإدارية والهيئات المرتبطة بها (خاصة المجالس الجهوية²⁹ والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع) والتي لا تتماشى والتقسيم الحالي للمناطق السياحية. علاوة على ذلك، لم يتم بعد إنشاء وكالات التنمية السياحية التي كان من المفترض أن تحل هذه المشكلة ولو جزئيا. كما لم يتم إحداث الهيئة العليا للسياحة والتي كان من شأنها الرفع من فعالية عمليات تتبع وتعديل والتحكيم في رؤية 2020.

وأخيرا، وبالإضافة إلى الأنشطة الأخرى الناشئة (السياحة الطبية، والسياحة الموجهة لكبار السن...)، يجب تعزيز مكانة السياحة المستدامة في العرض الوطني لما تزخر به من إمكانات واعدة في إنعاش وتنويع العرض السياحي، والحد من الآثار السلبية للمشاريع السياحية على بيئة تواجدتها. وعلاوة على ذلك، يجب مواكبة ترويج الوجهة المغربية بتواجد رقمي مكثف للعروض السياحية الوطنية نظرا للتغيير الملحوظ في سلوك السياح الذين يفضلون تنظيم رحلاتهم عبر الوسائل الحديثة للاتصال.

4.2.2 تعزيز أداء الخدمات اللوجستية لدعم جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني

يلعب قطاع الخدمات اللوجستية دورا استراتيجيا وحاسما في دعم التحول الهيكلي للمنظومة الإنتاجية الوطنية وفي تحسين القدرة التنافسية للصناعات وكذا في تعزيز جاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي المباشر. في هذا الإطار، حظي هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة باهتمام خاص تجلّى في وضع الاستراتيجية الوطنية للتنافسية اللوجستية في أفق 2030 منذ سنة 2010 والرامية إلى مضاعفة الجهود من أجل تعزيز البنيات التحتية للنقل ومواكبة تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي أطلقتها الدولة على مدى العقد الأخير.

التوجهات الاستراتيجية لتطوير منظومة لوجستية متكاملة وفعالة في المغرب

هدفت الاستراتيجية اللوجستية في أفق 2015 إلى خفض التكاليف اللوجستية إلى حدود 15%، وإلى رفع الناتج الداخلي الخام بنحو 3 إلى 5 نقاط أو ما يعادل زيادة في القيمة المضافة تتراوح بين 15 و20 مليار درهم (زيادة سنوية تتراوح ما بين 0,5 و0,7

²⁸ مزيد من التفاصيل في "السياحة الداخلية كرافعة لنمو القطاع"، وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، يوليو 2014.

²⁹ وفقا للقانون 111-14، تدخل السياحة ضمن المهام الخاصة بالجهة (التنمية الاقتصادية...، إنشاء الطرق والمسالك السياحية في المناطق القروية...) والمهام المشتركة (السياحة: الترويج السياحي؛ الثقافة: الحفاظ على تراث الجهة والثقافة المحلية، والحفاظ على الموروث التاريخي وتوطيد الخصوصيات الجهوية).

نقطة من الناتج الداخلي الخام). وتسعى هذه الاستراتيجية أيضا إلى الحد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون بنسبة 35% بفضل العمل على خفض عدد الأطنان/كلم بنسبة 30%. وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، شهدت سوق الخدمات اللوجستية والنقل الطرقي للبضائع نموا ملحوظا بين 2010 و2014 بحيث ارتفع رقم المعاملات من 17 إلى حوالي 21 مليار درهم، بمتوسط نمو سنوي قدره 5,2% أي ما يعادل أكثر من نقطة واحدة من نمو الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على المحاور الرئيسية الخمس التالية:

- إحداث وتفعيل شبكة وطنية مندمجة تضم المناطق اللوجستية المتعددة الأروجة بحيث من المتوقع، في أفق 2030، إحداث 70 منطقة لوجستية في 28 مدينة على مساحة 3.300 هكتار منها 1.080 هكتار على المدى المتوسط. ولقد بلغت مساحة المناطق اللوجستية المهيأة، عند متم يونيو 2016، ما يناهز 600 هكتار مقابل بضع عشرات الهكتارات في سنة 2010. وقد أدى هذا إلى انخفاض أسعار إيجار العقار اللوجستي الجاهز للاستعمال بحوالي 35% على مدى السنوات الأربع الماضية، وإلى الزيادة في عرض العقار اللوجستي العصري بأكثر من ثلاثة أضعاف في الدار البيضاء ليصل إلى 700 ألف متر مربع مغطاة سنة 2014.
- تعزيز تدفقات السلع عن طريق اتخاذ إجراءات ترمي إلى تحسين أداء السلسلة اللوجستية في مجالي التوزيع الداخلي والاستيراد/التصدير.
- تأهيل وتشجيع ظهور لوجستيين مندمجين وفعالين.
- تنمية الكفاءات من خلال وضع خطة وطنية للتكوين في المهن المرتبطة باللوجستيك، مما نتج عنه ارتفاع عرض التكوين بثلاثة أضعاف تقريبا بحيث بلغ 7.300 مقعد سنة 2015 عوض 2.500 سنة 2010.
- إرساء وتفعيل آليات الحكامة وكذا التدابير التنظيمية المناسبة للقطاع من خلال إحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستية، والمرصد المغربي للتنافسية اللوجستية، واللجنة الوطنية للمعايرة في قطاع اللوجستيك، واللجنة الوطنية لتنسيق التكوين في قطاع اللوجستيك.

تعزيز مكانة المغرب في سوق اللوجستيك العالمية

ساهمت الجهود المبذولة في تحسين ترتيب المغرب بخصوص أداء القطاع اللوجستي بحيث حل في المركز 70 من بين 167 بلدا خلال الفترة 2010-2016، وفقا لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية³⁰، محققا بذلك المركز الخامس إفريقيا بعد جنوب إفريقيا (المركز 25) ومصر (المركز 55) وكينيا (المركز 59) وأوغندا (المركز 63). رغم ذلك، ظل المغرب متأخرا عن كثير من منافسيه (على سبيل المثال احتلت إسبانيا المركز 22 وتركيا المركز 34). وعلاوة على ذلك، تراجع المغرب بثمانية مراكز بين 2014 و2016 (الرتبة 86 من أصل 160 بلدا)، على الخصوص بسبب حصوله على ترتيب متأخر بالنسبة لمؤشري نجاعة الإجراءات الجمركية وإدارة الحدود (المركز 124)، والقدرة على رصد وتتبع الحمولات (المركز 122)، بينما تمكن من إحراز أداء جيد فيما يتعلق بمؤشر سهولة تنظيم الشحنات الدولية بأسعار تنافسية (المركز 54).

وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز أداء الخدمات اللوجستية في المغرب بفضل الاستراتيجيات المتعلقة بقطاع النقل. إذ من شأن الاستراتيجية المينائية 2030، والتي تهدف إلى ضمان تنمية منسجمة ومندمجة لموانئ المملكة، أن تزيد من جودة البنيات التحتية والخدمات المينائية. وفي نفس السياق، سيكون للاستراتيجية البحرية التي من المقرر انطلاقتها قريبا بالإضافة لفتح رأسمال شركة مرسى المغرب للخواص وقعا إيجابيا على تنمية خدمات بحرية فعالة وتنافسية.

من جانبه، انخرط المكتب الوطني للسكك الحديدية في جوهر الاستراتيجية اللوجستية من خلال وضع استراتيجية نقل البضائع الرامية إلى تطوير منصات الخدمات اللوجستية بالقرب من المناطق الصناعية وتهيئة موانئ جافة بها تكون مرتبطة مباشرة بمينائي طنجة المتوسط والدار البيضاء. وتجدر الإشارة إلى حذو النقل الجوي مؤخرا نفس التوجه، إذ تم التوقيع في ماي 2016 على اتفاقية شراكة لتعزيز النقل الجوي للبضائع في المغرب خلال الفترة 2016-2020 وذلك بهدف بلوغ 100 ألف طن سنة 2020

³⁰ " إقامة روابط من أجل المنافسة 2016 : الخدمات اللوجستية التجارية في الاقتصاد العالمي"، البنك الدولي، يونيو 2016.

و182 ألف طن في أفق 2035. وأخيرا، ساهم تعزيز شبكة الطرق والطرق السيارة بشكل كبير في تطوير قطاع اللوجستيك بالمغرب. ويبلغ طول شبكة الطرق 57.334 كلم، 72% منها معبدة، فيما يصل طول شبكة الطرق السيارة إلى 1.773 كلم.

من أجل جعل المغرب من أكبر مراكز اللوجستيك بإفريقيا

أدى تحسن أداء اللوجستيك بالمغرب إلى تقوية ثقة المستثمرين الدوليين في اللوجستيك والاقتصاد المغربي. وقد زادت التجربة والخبرة المكتسبتين من طرف الفاعلين المغاربة من استعداد اللوجستيك المغربي للانفتاح على أسواق أخرى، خاصة الإفريقية والتي يخصصها المغرب باهتمام كبير. ويؤكد تنظيم المغرب للمؤتمر الإفريقي الأول للنقل واللوجستيك في نوفمبر 2015 مدى التزامه القوي بتعزيز علاقات التعاون مع الشركاء الأفارقة على أساس نموذج متكامل من المنظومات اللوجستية الإقليمية تقوم على تركيز التدفقات حول منصات الخدمات اللوجستية المتعددة الوسائط، وعلى مبدأ اقتصادات الحجم من خلال رفع الكميات المخزنة والمنقولة، وأخيرا على تكثيف الاستعمال المشترك للبنيات التحتية من أجل خفض التكاليف.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نجاح التجربة المغربية يمكن أن يكون مصدر إلهام لبلدان إفريقية أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن للمركب المينائي طنجة المتوسط، الذي يعد منصة صناعية ومينائية مرتبطة داخليا (الطرق السيارة وخطوط السكك الحديدية) وخارجيا (الطرق البحرية وإعادة الشحن)، أن يلعب دورا رئيسيا كنقطة وصل بين إفريقيا، خاصة الغربية، وأوروبا وباقي دول العالم. بالإضافة إلى ذلك، يهدف برنامج التنمية للمناطق الجنوبية في أفق 2025، والذي أعطى انطلاقته جلالة الملك بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، إلى تعزيز مكانتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لا سيما من خلال تعزيز الربط الترابي للمناطق الجنوبية بباقي مناطق المملكة عبر إنشاء الطريق الأطلسي السريع تزيت - الداخلة (بتكلفة تقدر بحوالي 8,5 مليار درهم في مرحلة أولى)، وبناء ميناء الداخلة الأطلسي (6 مليارات درهم)، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية (1,7 مليار درهم)، وتعزيز وتوسيع نطاق تغطية خدمات الهواتف النقالة (الجيل الثاني والثالث والرابع) في المناطق الجنوبية الثلاث (مليار درهم).

3.2 اقتصاد المعرفة في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب

يكتسي اقتصاد المعرفة حاليا بعدا هاما نظرا للدور الذي تلعبه المعرفة في النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. وتؤكد التغييرات التي تطرأ في جميع أنحاء العالم ضرورة إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية الحالية وتبني نموذج جديد يركز على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والتي من شأنها أن تحقق نمو مستداما وشاملا وأن توفر فرص شغل مؤهلة. وتستند نماذج النمو الجديدة هاته على تحول أساسه الابتكار والمعرفة كمعالم للاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية. وترتكز هذه النماذج على أربعة دعائم وهي: نظام اقتصادي ومؤسسي محفز ومنظومة تعليمية فعالة ونظام للابتكار كفؤ وبنية تحتية مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد دفع الوعي بالفرص المتاحة بفضل الاقتصاد القائم على المعرفة المغرب إلى إرساء بعض جوانب هذا الاقتصاد دون أن يتبنى مسبقا مخططا خاصا بذلك. وعليه، فقد تم وضع مخططات وظيفية تستهدف بشكل مباشر الدعائم الثلاثة الرئيسية لاقتصاد المعرفة، أي الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم. ويتعلق الأمر بمبادرة المغرب ابتكار 2013 والمغرب الرقمي 2013 والرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030). كما تم إرساء مخططات قطاعية أخرى تتضمن إجراءات مرتبطة باقتصاد المعرفة، ونخص بالذكر مخطط الإقلاع الصناعي، ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط أليوتس، ورؤية 2020 للسياسة. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع مخططات خاصة بالمجالات الترابية لتنفيذ الاستراتيجيات على المستوى المحلي.

وبالرغم من بذل كل هذه الجهود، يظل تصنيف المغرب ضمن الدول المتوسطة في اقتصاد المعرفة (KEI) بمعدل قدره 3,61 سنة 2012 رغم التقدم الطفيف مقارنة مع سنة 2009 (3,54). وتبقى هذه النتيجة دون المعدل المتوسط لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (4,74) ليحتل بذلك المغرب المرتبة 102 عالميا. ويظهر تحليل المعدلات المتعلقة بالدعائم الأربعة لاقتصاد المعرفة مستويات متباينة من النمو وتبقى الدعامة الأقل تقدما هي تلك المتعلقة بالتعليم والتكوين والابتكار.

وفيما يخص مؤشر النظم الاقتصادية المؤسسية (REI)، حصل المغرب على معدل قدره 4,66 سنة 2012 مسجلا بذلك تطورا بالمقارنة مع سنة 2009 (4,14)، إلا أنه يبقى دون معدل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (5,41). ويرجع التقدم المحرز في

مؤشر النظم الاقتصادية والمؤسساتية إلى تحسين الاستقرار الماكرو اقتصادي والسياسي (من حيث التضخم، والتمويل السليم لعجز الميزانية، والقدرة على مواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008) وكذا التحسن المسجل في تيسير الإجراءات الإدارية. وبالرغم من ذلك، لازالت بعض الإكراهات مستعصية والمرتبطة بمناخ الأعمال وتهمة الرشوة والضرائب والإطار القانوني. ويعمل المغرب على رفع هذه الإكراهات كما يشهد على ذلك احتلال بلدا للمرتبة 75 من بين 189 بلدا سنة 2016 (المرتبة 6 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال³¹ مع التقدم ب 5 مقاعد مقارنة مع سنة 2015.

وسجلت دعامة التعليم معدل 2,07، وهو ثاني أقل أداء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2012، بالرغم من النفقات العمومية المرتفعة المرصدة للقطاع. وبالرغم من أن المؤشرات تظهر تقدما حقيقيا على مستوى الكم في التعليم الابتدائي والثانوي، لا يزال معدل جودة التعليم منخفضا مقارنة بمتطلبات اقتصاد المعرفة. كما سجل أداء التعليم العالي حسب الفئات العمرية معدلا من بين أدنى المعدلات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2012. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشاكل تتعلق، من جهة، بجودة التعليم ومعدل بطالة حاملي الشهادات والتي تبين عدم ملاءمة التكوين في التعليم العالي لاحتياجات سوق الشغل، ومن جهة أخرى بضعف البحث العلمي في الجامعات. ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم في إصلاح نظام التعليم بإعطاء استقلالية أكثر للجامعات، واعتماد مقاربة التقييم والمنهجية القائمة على الجودة وكذا معادلة الشواهد والدبلومات.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال تعليم المرأة، خصوصا في التعليم العالي، لا زال هناك تمييز قائم بين تدرس الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي (نسبة الفتيات / فتيان قدرها 90% سنة 2015) والثانوي (نسبة 82% و 91% على التوالي للإعدادي والتأهيلي). ويترتب عنه تراجعاً في ترتيب المغرب في مؤشر المساواة بين الجنسين. أما بالنسبة للتعليم عن بعد، فلا زال يواجه مجموعة من التحديات بالرغم من التقدم المحرز، لا سيما، من خلال كومبوس المغرب Campus Maroc.

وفيما يتعلق بدعامة الابتكار، يبقى أداء المغرب بمعدل 3,67 أقل من معدل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (6,14). ومن بين نقاط ضعف دعامة الابتكار، يسجل ضعف التواصل بين الجامعة والمقاولات، وذلك بسبب انعدام الثقة بين الطرفين، وانخفاض عدد براءات الاختراع سواء على المستوى المحلي أو على مستوى منظومة المكتب الأميري لبراءات الاختراع والعلامات التجارية USPTO. ومع ذلك يحتل المغرب مركز الريادة في الصادرات ذات التكنولوجيا العالية مقارنة مع الدول العربية. وفي هذا الصدد، يشغل المغرب المرتبة 72 سنة 2016 (من بين 128 بلدا مقابل المركز 78 سنة 2015 من بين 141 بلدا) والمرتبة 12 من بين دول شمال إفريقيا وغرب آسيا على مستوى مؤشر الابتكار العالمي (GII)³² مع تسجيل تأخر ملحوظ من حيث تطوير الأعمال (المرتبة 125) وذلك بسبب ضعف روابط الابتكار أساسا (المرتبة 118)، والموارد البشرية المؤهلة للمعرفة (المرتبة 113) واستيعاب المعرفة (المرتبة 120).

وفيما يتعلق بدعامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أحرز المغرب معدلا قدره 4,02، والذي يبقى أعلى من معدل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3,92)، مما يعكس الجهود المتميزة المبذولة من أجل تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما، الإصلاحات المتعلقة بتحرير قطاع الاتصالات وفتح مجال المنافسة والاستراتيجيات المتبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المغرب الإلكتروني والمغرب الرقمي). وقد عززت هذه الإصلاحات من استخدام الهاتف النقال وولوج الساكنة للإنترنت. ومع ذلك، تشكل الفوارق المجالية من حيث التجهيز بالمعدات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات، تحديا هاما خاصة بين المناطق القروية والحضرية. فقد بلغ سنة 2014 معدل تجهيز الأسر بالحاسوب الشخصي 65% في المجال الحضري مقابل 24% في المجال القروي المزود بالكهرباء. وبذلك، احتل المغرب المرتبة 99 سنة 2015 (من بين 167 دولة والمرتبة 10 من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل المرتبة 96 سنة 2010 من بين 166 دولة) على مستوى مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات³³. وقد سجل، على وجه الخصوص، تأخرا ملحوظا من حيث المهارات (المرتبة 126). وفي مجال الحكومة الإلكترونية، وعلى الرغم من توفير العديد من الخدمات الإلكترونية، لا يزال ترتيب المغرب منخفضا (المرتبة 85 سنة 2016) على

³¹ "ممارسة أنشطة الأعمال 2016 : قياس الجودة والفعالية التنظيمية"، البنك الدولي، أكتوبر 2015.

³² "مؤشر الابتكار العالمي 2016: الفوز مع الابتكار العالمي"، جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، غشت 2016.

³³ "تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015"، الاتحاد الدولي للاتصالات، نوفمبر 2015.

مستوى مؤشر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة³⁴. إلا أن المغرب احتل المرتبة 17 في مؤشر المشاركة الإلكترونية محافظا على مكانة متقدمة بين الدول ذات الدخل المرتفع.

4.2 القطاع المالي كرافعة لتمويل الاقتصاد

يحتل القطاع المالي مكانة أساسية في الاقتصاد، حيث يلعب دورا حاسما في عملية تراكم رأس المال وتحسين الإنتاجية. فبعد أن أكد مساهمته المباشرة والقوية في خلق فرص الشغل والنمو الاقتصادي خلال عشرية 2000، عرف القطاع المالي تباطؤا ملحوظا منذ سنة 2009 كما تدل على ذلك مجموعة من مؤشرات القطاع. ويتبين من معطيات المحاسبة الوطنية أن القيمة المضافة بالسعر الثابت لقطاع الأنشطة المالية والتأمين قد حققت نموا سنويا وصل في المتوسط إلى 4% ما بين 2009 و2015 مقابل 9,5% ما بين 2004-2008، يفوق بكثير معدل نمو مجموع القيمة المضافة (3,7%). وبالرغم من تراجع القيمة المضافة للأنشطة المالية سنة 2015، سجلت حصتها في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد نسبة 5,4% ما بين 2009 و2015 مقابل 5% خلال الفترة 2004-2008.

وقد تزامن تراجع النشاط المالي مع الطموح القوي للمغرب في إنجاح انتقال اقتصاده إلى نظام جديد للنمو يلعب فيه القطاع المالي دورا محوريا في تمويل الاستثمارات المنتجة. ويتطلب هذا الانتقال تعبئة وتوجيه الادخار إلى تمويل تنافسية القطاع الصناعي والشركات التصديرية وكذلك إنشاء وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة وتمويل الابتكار والرأسمال الامادي بغية تطوير القطاعات ذات الإنتاجية العالية. إلا أن القطاع المالي في المغرب لا زال يواجه حاليا بعض المفارقات المتمثلة في بعض النواقص على مستوى التوزيع الرشيد للموارد. وعلى الرغم من توسيع الشبكة البنكية وتحسين شروط تمويل الاقتصاد خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة، لازالت وتيرة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد متباطئة، نتيجة التراجع المستمر للقروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة.

وعلى الرغم من هذا التراجع، نجحت المقاولات الصغرى والمتوسطة في الحصول على ما يناهز ثلث القروض الصغرى الممنوحة للشركات غير المالية والمستفيدة من التدابير الهادفة لتسهيل الحصول على القروض البنكية (دعم الصندوق المركزي للضمان والتدابير الغير التقليدية التي تم وضعها من طرف بنك المغرب). ومع ذلك، لا زال تمويل إحداث المقاولات ونمو الشركات الصغرى والمتوسطة يواجه سلوكا محافظا من لدن المستثمرين خصوصا فيما يتعلق بمستوى المخاطرة، خاصة تجاه البنوك وشركات التأمين، مما يؤدي إلى إحداث استراتيجيات في توظيف الأموال بعيدة عن احتياجات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة. في هذا الصدد، تبقى هوامش تحسين السوق المالية في تمويل الشركات وتعبئة الادخار على المدى الطويل ذات أهمية بالغة، كما تكتسي ضرورة تطوير أساليب التمويل البديلة والمتطورة طابعا استعجاليا.

1.4.2 سياسة نقدية تيسيرية في سياق انخفاض عجز السيولة البنكية

ساهمت العوامل المستقلة للسيولة البنكية، عند متم سنة 2015، في إحداث أثر توسعي على خزينة البنوك بلغ حجمه 24,1 مليار درهم، وذلك ارتباطا بارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك المغرب بـ 40,1 مليار درهم وتحسين حساب الخزينة إزاء بنك المغرب بـ 400 مليون درهم. وأخذا بعين الاعتبار الارتفاع السنوي لحجم الاحتياطي النقدي الإلزامي الذي لم يتعد 422 مليون درهم، فقد بلغت حاجيات السوق من السيولة نحو 16,5 مليار درهم مقابل 40,6 مليار درهم سنة 2014 و68,4 مليار درهم عند متم سنة 2013.

في ظل هذه الظروف، انخفض سعر الفائدة المرجح بين البنوك إلى 2,51% مقابل 2,64% سنة 2014 و3,05% سنة 2013. تماشيا مع ذلك، ظل سعر الفائدة اليومي بين البنوك يتأرجح بين 2,5% و2,53%، أي في مستويات قريبة من معدل الفائدة الرئيسي لبنك المغرب. وقد بلغت تقلبات معدل الفائدة بين البنوك، كما يقيسها مؤشر الانحراف المعياري، 0,02 مقابل 0,15 سنة 2014. ويرجع

³⁴ "تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2016: الحكومة الإلكترونية لدعم التنمية المستدامة"، يوليو 2016، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

الانفراج الذي ميز السوق النقدية خلال سنة 2015 بالأساس إلى التأثير الإيجابي لارتفاع تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج وكذا إلى انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولتزويد السوق النقدية بالسيولة اللازمة، ومن تم ضبط سعر الفائدة بين البنوك في مستويات قريبة من السعر الرئيسي، اعتمدت تدخلات بنك المغرب سنة 2015، على غرار باقي السنوات، على التسبيقات لمدة 7 أيام عبر طلبات العروض. فقد بلغ العرض برسم هذه العمليات ما يقارب 19 مليار درهم كمتوسط أسبوعي مقابل 61,8 مليار درهم بالنسبة للطلب، أي بمعدل استجابة قدره 31% مقابل 47% سنة 2014، حيث بلغ العرض آنذاك 35,8 مليار درهم كمتوسط أسبوعي.

ويظل ارتفاع حجم الديون غير المؤداة وكذا تعزيز القواعد الاحترازية من طرف بنك المغرب وتشديد شروط الحصول على القروض، من أبرز العوائق أمام ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة للقروض البنكية³⁵. في هذا الإطار، وضع بنك المغرب منذ نهاية 2012، آليات تهدف في مجملها إلى تمكين هذه الشريحة من المقاولات من فرص التمويل، وذلك عن طريق منح القروض المضمونة لمدة سنة واحدة. فخلال سنة 2015، بلغ حجم هذه القروض 15,4 مليار درهم كمتوسط أسبوعي مقابل 12,8 مليار درهم سنة 2014 و 4,7 مليار درهم سنة 2013. وللإشارة، فقد بلغ المتوسط الأسبوعي للقروض المضمونة خلال الفصل الأول من سنة 2016 ما يناهز 9,4 مليار درهم.

في حين، ظلت المبالغ المتعلقة بالتسبيقات لمدة 24 ساعة جد هامشية، إذ لم تتعد في مجملها السنوي 142 مليون درهم. كما تميزت سنة 2015 بعدم لجوء بنك المغرب لتقنية اتفاقيات إعادة الشراء، والتي همت حوالي 6,2 مليار درهم كمتوسط أسبوعي خلال سنة 2014.

في السياق نفسه، قرر بنك المغرب خلال أول مجلس من سنة 2015 (23/03/2015) خفض سعره الرئيسي ب 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,25%. وجاء هذا التخفيض بفضل غياب الضغوط التضخمية. وسيترجم هذا القرار، المتزامن مع تراجع معدلات سندات الخزينة، بارتفاع مداخيل البنوك وذلك من خلال تحسين هامش الوساطة خصوصا وأن أسعار الفائدة المدينة ظلت نسبيا مستقرة. وفي أعقاب تحسن حالة السيولة لدى البنوك، قرر بنك المغرب، في اجتماع مجلس إدارته المنعقد يوم 21 يونيو 2016، رفع معدل الاحتياط النقدي الإجباري من 2% إلى 5% مع تخصيص معدل فائدة نسبته 0,75% من هذه الاحتياطات للبنوك التي تبذل مجهودات في منح القروض.

2.4.2 استمرار تباطؤ القروض البنكية بالرغم من التوجه الإيجابي للشروط النقدية والمالية للاقتصاد

خلال سنة 2015، وصل المبلغ الجاري للقروض البنكية المقدمة للاقتصاد ما يقارب 785 مليار درهم مقابل 763,4 مليار درهم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 3,4% أو 21,6 مليار درهم كقروض إضافية، مقابل 2,2% أو 16,4 مليار درهم سنة 2014. وتعزى هذه الزيادة، أساسا، إلى عملية مالية خلال شهر دجنبر 2015 (14,9 مليار درهم). لذلك يبقى حجم القروض البنكية، دون اعتبار القروض ذات الطابع المالي جد ضئيل سنة 2015، حيث لم يتعد معدل تطورها 0,4% أو 2,4 مليار درهم، مقابل 4,2% أو 26,8 مليار درهم سنة 2014. وتشكل القروض البنكية حوالي 79,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 مقابل 82,6% سنة 2014.

وقد هم هذا التباطؤ بالأساس القروض المدينة والتسهيلات المقدمة للخزينة التي ناهز مبلغها الجاري 172 مليار درهم سنة 2015 مقابل 180,7 مليار درهم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 4,9% متبوعة في ذلك بقروض التجهيز التي وصل مبلغها الجاري 141,9 مليار درهم سنة 2015 مقابل 141,7 مليار درهم سنة 2014، بارتفاع طفيف نسبته 0,1%.

في المقابل وصل المبلغ الجاري لقروض العقار إلى 241 مليار درهم سنة 2015 مقابل 236,8 مليار درهم سنة 2014، أي بارتفاع قدره 1,7%. ويعزى هذا الوضع إلى ارتفاع القروض الممنوحة للسكن بنسبة 5,5%، بينما تراجعت القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين بنسبة 10,2% وذلك بسبب تخفيض الديون وإعادة هيكلة شركات بعض المنعشين العقاريين الكبار الذين واجهتهم بعض الصعوبات.

³⁵ دورية بنك المغرب عدد 12/DOMC/2013 المتعلقة ببرنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة.

من جهته، سجل المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك 46,3 مليار درهم، محققا بذلك زيادة سنوية قدرها 4,9% بدل 9,2% سنة 2014. أما بخصوص القروض المعلقة الأداء، فقد وصل مبلغها الجاري 57,4 مليار مقابل 52,5 مليار درهم سنة 2014، بارتفاع قدره 9,3% سنة 2015 مقابل 20,2% سنة 2014. وبذلك ارتفعت حصة هذه القروض من مجموع القروض البنكية من 6,9% سنة 2014 إلى 7,3% سنة 2015.

وحسب القطاعات المؤسساتية، يعكس تباطؤ القروض البنكية خلال سنة 2015، انخفاض وتيرة نمو القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 3,8%، ليصل مبلغها الجاري إلى 315 مليار درهم. بينما سجلت القروض الممنوحة للمقاولات المالية ارتفاعا سنويا قدره 18,9% ليصل مبلغها الجاري إلى 115,4 مليار درهم. في نفس السياق، ارتفع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للمقاولات غير المالية العمومية إلى 38 مليار درهم سنة 2015 مقابل 35 مليار درهم سنة 2014، أي بارتفاع نسبته 7,4% بعد 9,8% سنة 2014. أما بخصوص القروض الممنوحة للأسر والتي استفادت من التطور الإيجابي لقروض السكن، فقد ناهز مبلغها الجاري 233 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 5,5% لتشكّل بذلك 30% من مجموع القروض البنكية.

3.4.2 ركوز نسبة القروض الإضافية الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة من مجموع قروض المقاولات غير المالية رغم تحسن ظروف منح القروض والتدخل المستدام لنظام الضمان

وفقا للبحث المنجز من طرف بنك المغرب والمتعلق بشروط منح القروض بالنسبة لسنة 2015، نجحت المقاولات الصغرى والمتوسطة في الحصول على ما يناهز ثلث القروض الممنوحة إلى كافة المقاولات غير المالية مقابل 36% سنة 2014 و 33% سنة 2012. ففي نهاية سنة 2015، تراجعت القروض الإضافية الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بما يناهز 17 مليار درهم بعدما ارتفعت ب 2,6 مليار درهم سنة 2014 و 13,4 مليار درهم سنة 2013 و 18,5 مليار درهم في المتوسط فيما بين 2006 و 2012.

ويأتي هذا التراجع في وقت سجلت فيه وتيرة نمو القروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة تراجعاً بنسبة 3,8% بعدما ارتفعت بنسبة 3,3% سنة 2014 رغم انخفاض متوسط سعر الفائدة المطبق على القروض ب 54 نقطة أساس، حيث بلغت هذه الأسعار 5,49% خلال الفصل الأخير من سنة 2015 مقابل 6,03% خلال نفس الفترة من سنة 2014.

وقد حدث هذا التراجع على الرغم من استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من مجموعة من التدابير المصاحبة لتسهيل حصولها على القروض البنكية. فقد مكن صندوق الدعم المالي، الذي تم وضعه من طرف البنوك لضمان التمويل المشترك للمقاولات التي تتوفر على هيكلية مالية سليمة ولكن تواجه صعوبات مؤقتة بسبب الوضع الاقتصادي، من تمويل 183 مقالة والتي استفادت من غلاف مالي قدره 1,2 مليار درهم مكنها من الحفاظ على ما يقارب 24.000 منصب شغل. وبالموازاة مع ذلك، مكن صندوق الضمان المركزي المقاولات الصغرى والمتوسطة من الحصول على ما يناهز 10 مليار درهم كقروض جديدة مضمونة سنة 2015، حيث ارتفعت قيمة ضماناتها إلى 5,4 مليار درهم (أي بارتفاع قدره 51% مقارنة مع سنة 2014)، مقابل 7 مليار درهم سنة 2014. وقد مكنت هذه القروض من تمويل مشاريع في طور الإنشاء والتطوير وكذلك من تغطية الحاجيات التمويلية لفائدة 5.000 مقالة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة مقابل 3.100 مقالة سنة 2014 و 2.046 مقالة سنة 2013. وقد ساهم جزء من هذه القروض في تمويل الاستثمار بمبلغ 4,2 مليار درهم. وتعود هذه الدينامية إلى نجاعة منتوجات الضمان، والتي يمكن حصرها في "ضمان استغلال"، الذي يهدف إلى ضمان مختلف قروض التسيير، والتي وصل حجمها إلى أكثر من 6 مليار درهم كقروض مضمونة، أي بارتفاع بلغ 56% مقارنة مع سنة 2014. وأخيرا "ضمان الإنشاء (Création)"، الذي يهدف إلى ضمان قروض الاستثمار الممنوحة لتمويل إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة. وقد مكن هذا المنتج من تعبئة ما يقارب 1 مليار درهم، أي بارتفاع ناهز 60% مقارنة مع سنة 2014. ثم "ضمان إكسبريس" والذي يهدف إلى تغطية القروض البنكية الموجهة إلى المقاولات الصغرى، والذي مكن من ضمان 950 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 45% مقارنة مع السنة الفارطة. أما فيما يتعلق بأنشطة التمويل المشترك لصندوق الضمان المركزي للمشاريع الاستثمارية أو إعادة الهيكلة المالية، فقد ناهز حجم القروض المضمونة 1,3 مليار درهم سنة 2015، أي بزيادة فاقت 350% مقارنة مع سنة 2014.

4.4.2 الحفاظ على تمويل بنكي سليم للاقتصاد في ظل تدبير للمخاطر وفق المعايير الجديدة لبازل III

في ظل ظرفية اقتصادية وطنية اتسمت بتحسين ملموس مقارنة مع سنة 2014، لم تتمكن البنوك المغربية من تحسين جودة حصيلتها على الرغم من تباطؤ معدل نمو حجم القروض المعلقة الأداء من 20,2% سنة 2014 إلى 9,3% سنة 2015. إلا أن حصة القروض المعلقة الأداء من مجموع القروض الممنوحة ارتفعت من 6% سنة 2013 إلى 6,9% سنة 2014 ثم إلى 7,3% سنة 2015. خلال السنتين الأخيرتين، فاق الخطر المتعلق بالشركات، الذي يقاس بحصة المبلغ الجاري الخام للقروض المعلقة الأداء الممنوحة للشركات من مجمل القروض المقدمة للاقتصاد، الخطر المتعلق بالخواص، حيث بلغ نسبة 4,3% بعد 3,8% أواخر 2014. في حين، لم يتجاوز الخطر المتعلق بالأسر 3% خلال نفس الفترة.

وبالرغم من التراجع المسجل على مستوى حصيلة البنوك، تبقى كل من نسبة السيولة ونسبة الملاءة المعمول بها من طرف البنوك المغربية متماشية مع المساطر الاحترازية المنصوص عليها في بازل III الذي دخل حيز التطبيق في المغرب سنة 2014. فقد بلغ متوسط نسبة الملاءة لدى البنوك 13,7% سنة 2015 وهي تقريبا نفس النسبة التي تم تسجيلها سنة 2014، متجاوزا بذلك الحد الأدنى المنصوص عليه في المساطر الاحترازية الدولية (12%). من جهتها، بلغت نسبة السيولة على المدى القريب، والمتماشية مع معايير بازل III، 168% عند نهاية 2015، مقابل 130% سنة 2014، متجاوزة هي الأخرى في ذلك الحد الأدنى المطلوب (60%) المحددة لسنة 2015 و100% كحد أدنى مستهدف إلى غاية نهاية 2018). ومنذ يوليو 2015، بدأ الأخذ بعين الاعتبار نسبة السيولة على المدى القريب، حيث فرض على البنوك، انطلاقا من هذا التاريخ، توفرها على السيولة الكافية وذات الجودة العالية لتجاوز أي أزمة طارئة للسيولة خلال 30 يوم.

5.4.2 تباطؤ طفيف للودائع البنكية في سياق انكماش القروض

ارتفع المبلغ الجاري للودائع البنكية عند متم سنة 2015 بنسبة 6,1% مقابل 6,8% سنة 2014، منتقلا بذلك من 767,7 مليار درهم إلى ما يناهز 814,2 مليار درهم. ويرجع هذا التطور إلى التأثير البعدي لعملية المساهمة الإبرائية برسم الأصول المملوكة للمقيمين بالخارج والتي انتهت سنة 2014، ثم إلى الانتعاش المتواضع للطرفية الاقتصادية العالمية والتي ساهمت بشكل كبير في تحسن تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج من 2,3% سنة 2014 إلى 3% سنة 2015. وقد نتج عن تحسن مستوى المبلغ الجاري للودائع البنكية انخفاض متوسط معامل الاستعمالات³⁶ من 99,4% إلى 96,4%.

وفي ظل هذه الظروف، سجلت كل من الودائع تحت الطلب والحسابات لأجل تسارعا ملحوظا بلغت نسبته السنوية 6,3% و8,4% على التوالي، ليصل مبلغها الجاري إلى 468,5 و176,4 مليار درهم على التوالي. ومن جانبها سجلت حسابات التوفير ارتفاعا بنسبة 6,4% مقابل 8,2% سنة 2014، ليصل مبلغها الجاري إلى قرابة 137 مليار درهم.

وقد بلغ حجم الودائع المقومة بالدرهم 801 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 6,2% مقابل 5,8% سنة 2014. في حين، ظلت نسبة حجم الودائع بالعملة الأجنبية جد محدودة، حيث لم تتعد نسبة 2,2% وبارتفاع قدره 17,9% مقابل 63% سنة 2014 تماشيا مع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والقاضية بإعفاء أصحاب الأموال المهربة إلى الخارج من العقوبات والغرامات مقابل إعادة أموالهم إلى الوطن.

على الرغم من الانتعاش المتفاوت لجل مكونات الودائع البنكية، إلا أن هذا التطور لم يواكبه أي تغيير على مستوى البنية الإجمالية للودائع. فقد ظلت هذه الأخيرة، إجمالا، مستقرة مقارنة مع سنة 2014، حيث تستحوذ الودائع تحت الطلب لوحدها على 58% من مجموع الودائع، متبوعة بالودائع لأجل بحصة 22% ثم حسابات التوفير التي لم تتجاوز 17% من مجموع الودائع البنكية.

كما أن الاستقرار النسبي لبنية الودائع البنكية سنة 2015، مقارنة مع سنة 2014، صاحبه انخفاض لمتوسط كلفة الموارد من 1,94% إلى 1,59%³⁷. ويعزى هذا التراجع بالأساس، إلى أهمية نسبة حجم الودائع تحت الطلب في بنية الودائع البنكية وكذلك

³⁶نسبة القروض من الودائع.

³⁷عند نهاية يونيو 2015.

إلى الانخفاض العام لأسعار الفائدة على الودائع (انخفاض بـ 104 نقطة أساس على الحسابات على الدفتر لدى البنوك، 10 نقط أساس على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة، 7 نقط أساس على الودائع لمدة سنة و 5 نقط أساس على الودائع لمدة 6 أشهر). إلا أن انخفاض متوسط كلفة موارد البنوك بـ 35 نقطة أساس، لم يواكبه أي تحسن على مستوى الهامش الإجمالي للوساطة البنكية الذي تراجع من 3,55% سنة 2014 إلى 3,13% سنة 2015، وذلك بسبب انخفاض معدل مردودية الاستعمالات بحوالي 67 نقطة أساس ليصل إلى 4,82%.

وحسب الفاعلين الاقتصاديين، ظلت ودائع الأسر تهيمن على الجزء الأكبر من الودائع البنكية، إذ ارتفعت حصتها إلى 70% من مجموع الودائع ليصل بذلك مبلغها الجاري إلى 571,2 مليار درهم، أي بارتفاع نسبته 6,7%. وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة لانتعاش ودائع المغاربة القاطنين بالخارج وودائع الخواص. فقد ارتفع المبلغ الجاري لودائع المغاربة القاطنين بالخارج بـ 5,7% ليصل إلى 163,7 مليار درهم، أو ما يعادل 20% من مجموع الودائع البنكية. في حين ارتفعت ودائع الخواص بـ 7% لتصل إلى 407,4 مليار درهم، أو ما يعادل 50% من مجموع الودائع البنكية. وتستحوذ الودائع تحت الطلب على بنية ودائع الأسر وذلك بنسبة 46%، حيث بلغ حجمها 320 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 7% مقارنة مع سنة 2014. في المقابل، بلغت حسابات التوفير، والتي تمثل 24% من ودائع الأسر، 135 مليار درهم، أي بنسبة زيادة بلغت 6,6% وهو ما يعكس التباطؤ النسبي في وتيرة الارتفاع مقارنة مع سنة 2014. أما فيما يخص الودائع لأجل، والتي تستحوذ على 19% من مجموع ودائع الأسر، فقد بلغت 108 مليار درهم، مسجلة بذلك تراجعا من 7,1% سنة 2014 إلى 4,6% سنة 2015.

في نفس السياق، وصل المبلغ الجاري لودائع الوكلاء غير الماليين سنة 2015 ما يناهز 213 مليار درهم، أي بنسبة ارتفاع قدرها 9,4% مقابل 4,5% سنة 2014، وهو ما يشكل نقطة تحول للمنحى التنازلي الملاحظ منذ 2010. ومن بين ما يعكس هذا التطور تحسن قدرة الادخار لدى المقاولات.

في حين، سجلت ودائع الوكلاء الماليين انخفاضا بنسبة 20% مقابل ارتفاع بنسبة 23% سنة 2014.

6.4.2 رأسمال الاستثمار : سوق تستفيد منه على الخصوص المقاولات في طور التوسع

يمثل تطوير سوق رأسمال الاستثمار، الذي يشكل آلية لتحسين الإنتاجية ودعم النمو، محور انشغالات الحكومة فيما يتعلق بتعميق القطاع المالي وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد. من هذا المنظور، سمحت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على القانون 41-05 المتعلق بهيئات الاستثمار في رأسمال المخاطر (OPCR) من توسيع محفظة أوراقها المالية لتشمل رأسمال وشبه رأسمال الشركات غير المدرجة في البورصة، بدلا من الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط، وذلك لتحسين أداء ودينامية القطاع.

وبالموازاة مع تنزيل هذا الإصلاح، واصل قطاع رأسمال الاستثمار تطوره، حيث ارتفعت المبالغ المحصل عليها منذ تأسيس هذه الصناديق إلى 16,4 مليار درهم سنة 2015 مقابل 15,7 مليار درهم سنة 2014. وبلغ الحجم التراكمي لمجموع الاستثمارات المنجزة 5,5 مليار درهم سنة 2015، مقابل 4,9 مليار درهم سنة 2014، أي ما يمثل 34% من مجموع المبالغ المحصل عليها. كما تجدر الإشارة إلى أن المبلغ السنوي المحصل عليه سنة 2015 ناهز 712 مليون درهم مقابل 423 مليون درهم سنة 2014، أي بزيادة قدرها 68,3%.

وبنسبة ولوج لرأسمال الاستثمار بلغت 0,06% سنة 2015، من خلال تمويل 155 مقالة، استطاع المغرب أن يتفوق على جميع بلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (Mena) (0,03%) وتركيا التي سجلت نسبة نفاذ بلغت 0,01%. ويعتبر قطاع الصناعة من أهم المستفيدين من تمويلات رأسمال الاستثمار، إذ عزز حصته من مجموع الاستثمارات لتصل إلى 48% منذ سنة 2011 مقابل 32% ما بين 2006 و 2010.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تبقى هوامش التحسن مهمة لتمكين قطاع رأسمال الاستثمار من تمويل المزيد من الابتكار وإنشاء المقاولات، إذ أن المبالغ المخصصة لإقلاع المقاولات لا تزال منخفضة جدا (10% منذ سنة 2011 مقابل 90% لعمليات النقل والتنمية).

وعلاوة على ذلك، اتسم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانسحاب تدريجي من الاستثمار في رأسمال المخاطر (1% من الأموال المستثمرة سنة 2015 مقابل 5% بين سنتين 2006 و2010). ويمثل هذا القطاع أكثر من 40% من الاستثمارات في البلدان التي تتميز فيها صناعة رأسمال المخاطر بتقدم كبير.

ولتدارك هذا النقص، وضعت الحكومة صندوقاً جديداً (INNOV INVEST) لتعزيز تمويل الشركات المبتدئة وحاملي المشاريع المتعلقة بمجال الابتكار، وذلك بغلاف مالي حدد في 500 مليون درهم. وسيمكن هذا الصندوق من تمويل حوالي 100 مقالة من خلال المساهمة في الرأسمال وأزيد من 300 مشروع ومقالة من خلال "التسبيقات والديون" و"المساعدة التقنية". ومن المتوقع كذلك أن يساهم الصندوق بشكل مباشر وغير مباشر في خلق مناصب شغل جديدة، كما سيكون له تأثيرات ملموسة فيما يخص تطوير البنية التحتية المتعلقة بالمراحل الأولى من نمو المقاولات المبتكرة. ومن شأن هذا الإصلاح أن يدعم إنجازات القطاع لتفوق حصته 1% من التكوين الخام للرأسمال الثابت (0,3% نهاية 2015)، مما قد يمكن المغرب من أن يصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين المؤسساتيين والأفراد مقارنة مع دول أخرى كمصر وتركيا. وللإشارة، فإن رأسمال الاستثمار في المغرب يوفر نسب أرباح عالية ويمثل بديلاً للمنتجات الاستثمارية التقليدية، حيث حقق هذا القطاع مردودية فاقت أداء بورصة الدار البيضاء، بمعدل عائد داخلي خام (TRI Brut) قدره 15% مقابل 5,5% لمؤشر مازي (MASI).

7.4.2 بورصة الدار البيضاء : لجوء ضعيف للسوق الأولية للأسهم مع هيمنة الشركات المالية

تميزت السوق الأولية سنة 2015 بإدراج مقاولتين عن طريق الرفع من الرأسمال تخص شركة طوطال المغرب³⁸ بقيمة 719 مليون درهم وشركة أفما³⁹ بقيمة 180 مليون درهم والمنتميتان على التوالي لقطاعي "النفط والغاز" و"التأمين".

وبصرف النظر عن هاتين العمليتين، تبقى البنوك وشركات القطاع العقاري مهيمنة على تعاملات السوق الأولية والتي شهدت تحسناً ملحوظاً في نشاطها. وقد لجأت خمس شركات للسوق الأولية للزيادة في الرأسمال بقيمة إجمالية بلغت 2,1 مليار درهم، تمت منها 1,9 مليار درهم عن طريق اكتتابات نقدية، مقابل 425 مليون درهم فقط سنة 2014 و3,2 مليار درهم سنة 2015. وفيما يتعلق بسندات الدين، تم إصدار 810 مليون درهم سنة 2015 مقابل 184 مليون درهم سنة 2014.

وقد تميزت السوق الأولية لبورصة الدار البيضاء بضعف وندرة عمليات إدراج الشركات. ومثلت عمليات الرفع من الرأسمال سنة 2015 باكتتابات نقدية في السوق الأولية نسبة 95% من المبالغ المحصل عليها، والتي يمكن اعتبارها بمثابة ضخ رؤوس أموال جديدة ببورصة الدار البيضاء. وأصدرت الشركات غير المالية 25 مليون درهم، أي 1% من عمليات الرفع من الرأسمال التي سجلت في السوق، مقابل 99% أو 2,2 مليار درهم بالنسبة للشركات المالية.

وقد أجرى كل من البنك الشعبي ومصرف المغرب عمليتين للرفع من الرأسمال بقيمة إجمالية بلغت 1,78 مليار درهم. وتعتبر عملية رفع الرأسمال للبنك الشعبي الأكبر سنة 2015 بمبلغ 1,67 مليار درهم، بإصدار 9.112.733 سهم.

8.4.2 تراجع إصدارات السندات الخاصة للشركات غير المالية

تراجع حجم الإصدارات في سوق الدين الخاص، خلال سنة 2015، بنسبة 31,3% ليبلغ 56,8 مليار درهم مقابل 83 مليار درهم سنة 2014. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص حجم إصدارات البنوك فيما يتعلق بشهادات الإيداع بـ 26,3 مليار درهم بينما ارتفعت إصداراتها من السندات بـ 2,8 مليار درهم سنة 2015. أما المقاولات غير المالية، فقد ارتفع حجم إصداراتها إلى 22,7 مليار درهم سنة 2015 مقابل 23,3 مليار درهم سنة 2014، منها 32% تم إصدارها في سوق السندات (7,3 مليار درهم) و68% على شكل أوراق الخزينة (15,5 مليار درهم).

وأخذاً بعين الاعتبار مبلغ التسديدات، فقد وصل المبلغ الجاري للديون الخاصة للشركات غير المالية إلى 68 مليار درهم سنة 2015 مقابل 71,8 مليار درهم سنة 2014، أي بانخفاض قدره 5,3%. ويعكس هذا التطور تراجع المبلغ الجاري لأوراق الخزينة بـ 53% إلى 2,3 مليار درهم وكذلك السندات بـ 1,8% إلى 65,7 مليار درهم. وقد حدث هذا التراجع بالرغم من التطور

³⁸ بالنسبة لثمن إدماج يقدر بـ 535 درهم.

³⁹ ثمن إدماج يقدر بـ 720 درهم.

الإيجابي لشروط التمويل الذي عرفته سوق السندات بعد انخفاض أسعار الفائدة على السندات سنة 2015 (انخفاض أسعار الفائدة بالنسبة لإصدارات الخزينة ب 50 نقطة أساس على السندات التي يمتد أجلها إلى 13 أسبوع وب 115 نقطة أساس بالنسبة للسندات التي يمتد أجلها إلى 20 سنة). وفي سياق ظرفية تميزت بانخفاض مستمر للمديونية البنكية للشركات غير المالية الخاصة (1,6% سنة 2014)، فقد أدى ضعف لجوء المقاولات إلى سوق السندات لتمويل مشاريعهم إلى تراجع حصة سندات الدين إلى 9% من الدين المالي للمقاولات غير المالية مقابل 10% سنة 2014.

9.4.2 تأكيد الدور الفعال لقطاع التأمين في تمويل النشاط الاقتصادي

يعتبر قطاع التأمين من بين الركائز الأساسية للاقتصاد، إذ يلعب دورا مهما في تعبئة وتوجيه الادخار لتمويل الأنشطة الاقتصادية، لا سيما وأن أهم مؤشرات القطاع سجلت، خلال السنوات الأخيرة، أداء إيجابيا. وقد تعزز هذا الوضع بتقوية مؤشرات المردودية لدى المقاولات العاملة في القطاع في ظرفية اتسمت بأسعار فائدة منخفضة وبمعدلات تضخم ضعيفة.

فخلال سنة 2015، سجلت سوق التأمين تطورا مهما فيما يخص حجم الأقساط المصدرة، والتي انتقلت من 28,4 مليار درهم إلى 30,4 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 7% مقابل 6,3% سنة 2014. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى التطور الذي سجله كل من تأمين الحياة والرسملة (12,4%) وتأمين غير الحياة (4,4%).

وتعود الدينامية التي شهدتها قطاع تأمين الحياة والرسملة خلال السنوات الأخيرة بالأساس إلى متانة الأسس الاقتصادية وتطوير وتحسين النظم القانونية والضريبية⁴⁰ التي منحت للادخار الطويل الأمد مكانة تفضيلية، بالإضافة إلى تطوير المنتوجات بوحدة الحساب وانتعاش سوق العقار وكذا تعدد قنوات التسويق، بما في ذلك النجاح المتزايد لعروض التأمين المصري.

في أعقاب التطورات المذكورة أعلاه، سجلت نسبة ولوج قطاع التأمين منحنى تصاعديا منذ سنة 2004، منتقلة من 2,3% إلى 3,2% سنة 2015، أي بارتفاع قدره 80 نقطة أساس. ويعزى هذا المنحنى التصاعدي إلى وتيرة نمو الأقساط المصدرة والتي فاقت وتيرة النمو الاقتصادي الإسمي بفارق 2,1 نقطة في المتوسط. وبذلك، يحتل المغرب مرتبة الصدارة على صعيد دول شمال إفريقيا من حيث نسبة ولوج هذا القطاع. في حين تحتل تونس المرتبة الثانية بنسبة ولوج تقدر ب 1,9%، فيما لم تتعد هذه النسبة 0,8% و 0,7% بالجزائر ومصر على التوالي. وللإشارة، بلغت نسبة الولوج على الصعيد العالمي 6,2% سنة 2015.

أما فيما يخص معدل الإنفاق الفردي على التأمين، فيبقى ضعيفا، حيث لم يتعد عتبة 91 دولار سنة 2015 مقابل 102 دولار سنة 2014. بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا، يحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث معدل إنفاق الفرد على التأمين، متبوعا بتونس التي سجلت بدورها بعض التراجع، حيث انتقل هذا المعدل من 80 دولار سنة 2014 إلى 73 دولار سنة 2015. أما في الجزائر ومصر، فقد ظل معدل إنفاق الفرد على التأمين دون المستوى المرجو، حيث لم يتعد 32 دولار و 23 دولار على التوالي سنة 2015 (مقابل 40 دولار سنة 2014 بالنسبة لمصر).

وقد ارتفع المبلغ الإجمالي للتوظيفات المرصدة لعمليات التأمين سنة 2015 إلى ما يناهز 127 مليار درهم، أي بزيادة سنوية قدرها 4,6%. كما أن نسبة ارتفاع حجم هذه التوظيفات من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت تدل على أهمية مساهمة القطاع في الاستثمار، حيث بلغت هذه النسبة 2% سنة 2015 مقابل 2,7% سنة 2014.

3. فرص نمو جديدة من أجل نموذج تنموي مستدام ومدمج

1.3 التنمية الاقتصادية والإدماج المجالي : إمكانيات واعدة للتقدم

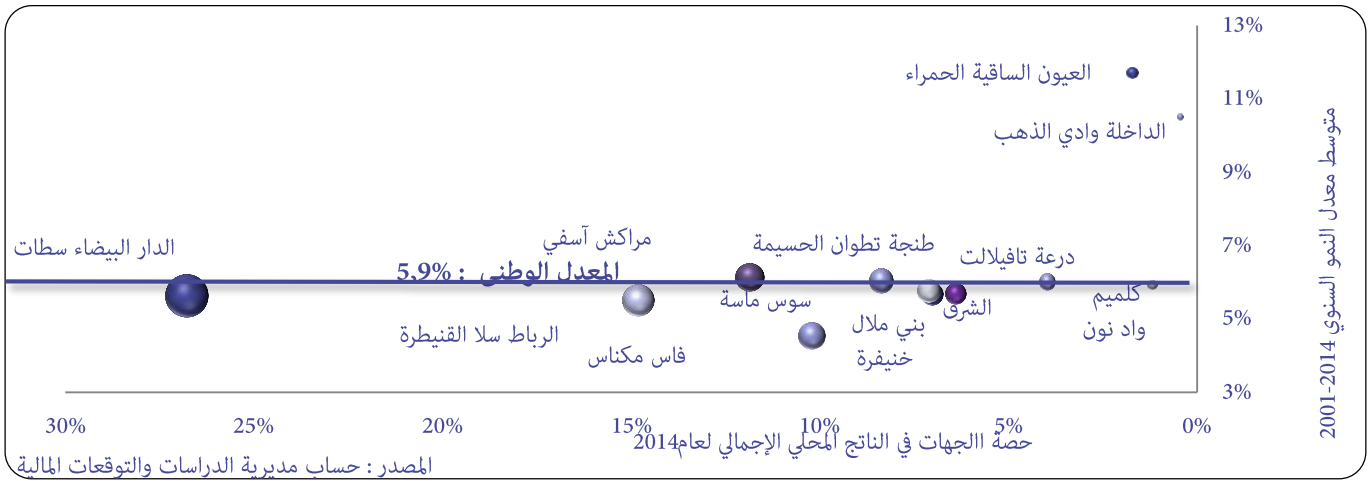
نهج المغرب إصلاحات قطاعية ومؤسسية، انطلاقا من طموحه لبناء دولة حديثة ومتضامنة وقادرة على المنافسة، من أجل الاستفادة بشكل أفضل من إمكانياته البشرية والطبيعية والمجالية. وإذا كانت بعض التحديات لا زالت قائمة، فإن ذلك لا يتعارض

⁴⁰ قامت الحكومة، منذ سنة 2011، بالإعفاء من الضريبة على عقود التأمين لعمليات الرسملة، والتي كانت نسبتها إلى غاية هذا التاريخ محددة في 3,5%. بالموازاة مع ذلك، شمل قرار خفض مدة عقود التأمين من 10 إلى 8 سنوات، انطلاقا من سنة 2012، كلا من عقود التأمين الفردية والجماعية وعقود التأمين على الحياة والرسملة المبرمة قبل سنة 2009.

مع انخراط المغرب في مسلسل التنمية البشرية الشاملة مجاليا على ضوء التنمية الاقتصادية للجهات، وذلك نتيجة لتحولات قطاعية ولولوج أفضل للحقوق الأساسية. ولا يمكن لهذه المكتسبات إلا أن تتعزز بتوزيع ناجح على المستوى المجالي يركز على نموذج متناسق يضمن بنية متوازنة بين مختلف جوانب أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية المستدامة.

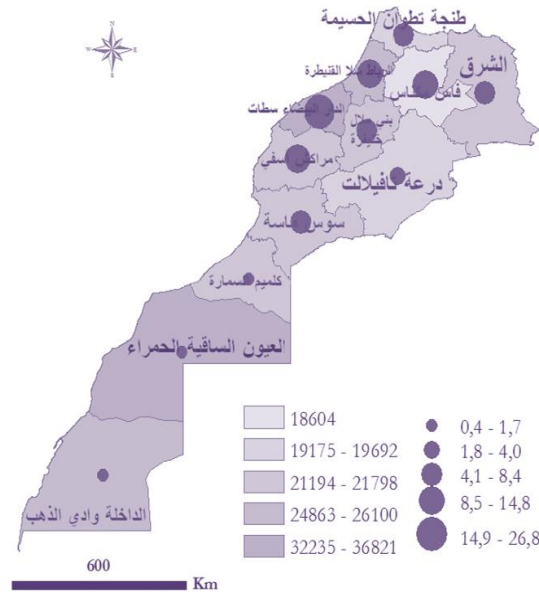
1.1.3 نحو انبثاق أقطاب جهوية جديدة

حققت جهة الدار البيضاء- سطات أهم حصة في المساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني المتوسط خلال الفترة 2001-2014 وذلك بنسبة 26,8% متبوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة (14,8%)، ومراكش-آسفي (11,9%) ثم فاس-مكناس (10,2%). وتستحوذ هذه الجهات الأربع على 63,7% من الناتج الداخلي الخام، مما يعكس تركيزا كبيرا من حيث المساهمة في خلق النمو الشيء الذي يجب تجاوزه من خلال الدينامية الحالية، والتنزيل المجالي للاستراتيجيات القطاعية (مخطط المغرب الأخضر، رؤية 2020 للسياحة،...) والاستراتيجيات الوظيفية لصالح الإدماج المجالي (اللوجستيك، المنصات الصناعية المندمجة، الأقطاب الجامعية،...) أو عن طريق مسارات أخرى يمكن أن تدعمها الحكامة الجهوية الجديدة.



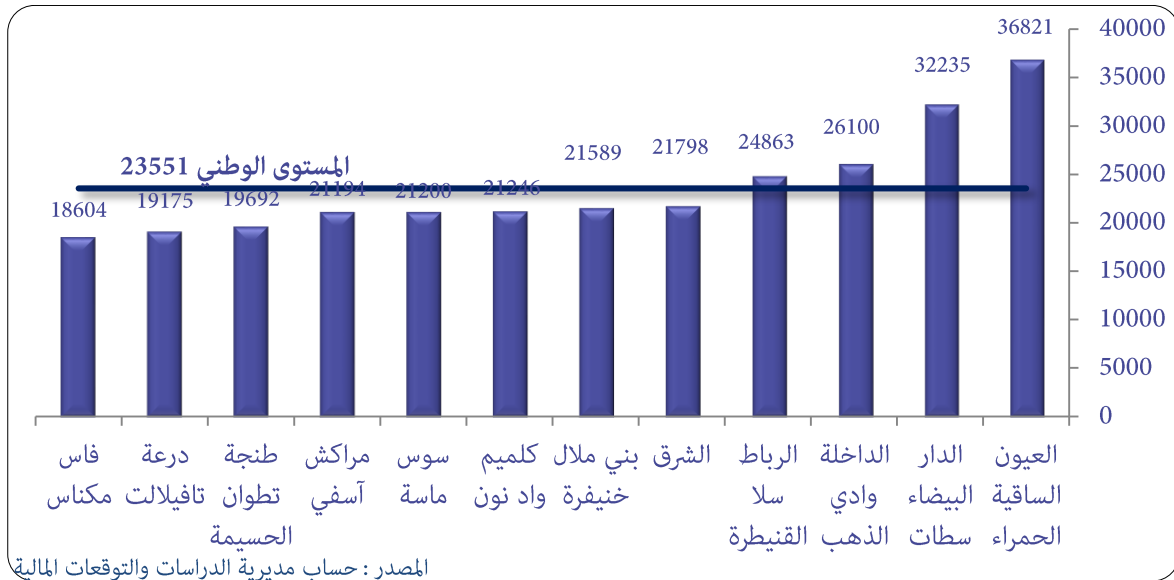
مبيان 18 : مساهمة ودينامية الجهات خلال الفترة 2001-2014

ويتأكد ذلك عبر انبثاق الجهات التي تساهم بشكل ملموس في النمو الاقتصادي، حيث أن تحليل وتيرة النمو للجهات، يبين أن الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني هي التي تحقق مسارات نمو أكثر دينامية، مسجلة بذلك معدلات نمو تتجاوز معدل النمو الوطني (5,8%)، وهي جهة العيون-الساقية الحمراء بمعدل 11,7%، متبوعة بجهة الداخلة-وادي الذهب (10,5%) ودرعة-تافيلالت (6%). وبالإضافة إلى هذه الجهات، فإن كلا من كلميم-وادي نون (5,9%) وسوس-ماسة (5,8%) ثم الشرق وبنو ملال-خنيفرة (5,7% لكل منهما) سجلت معدلات نمو مهمة.



خريطة 1 : بنية الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام المحتاح لكل فرد خلال 2001-2014

سيمكن هذا التوزيع المجالي الجديد من تقليص فوارق توزيع الثروة، حيث أن 4 جهات من أصل 12 حققت ناتجا داخليا خاما لكل فرد يتجاوز المستوى الوطني (23.551 درهم للفرد). ويتعلق الأمر بكل من جهات العيون- الساقية الحمراء (36.821 درهم للفرد)، والدار البيضاء- سطات (32.235 درهم للفرد)، والداخلة- وادي الذهب (26.100 درهم للفرد) والرباط- سلا- القنيطرة (24.863 درهم للفرد).



مبيان 19 : الناتج الداخلي الخام للفرد بالدرهم حسب الجهات (2001-2014)

وبتحليل دينامية الجهات، حسب مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد، يتضح أن جهة العيون- الساقية الحمراء عرفت نموا مطردا حيث سجلت معدل نمو سنوي بلغ 8,9%، متبوعة بجهات درعة- تافيلالت (5,8%)، ثم مراكش- آسفي والشرق (4,9% لكلتيهما)، وكلميم- واد نون (4,8%). في حين، كان تطور هذا المؤشر أقل أهمية من المعدل الوطني (4,6%) في جهات فاس- مكناس (3,6%) والداخلة-وادي الذهب (1,9%). وهذا ما يوضح أن النمو يساعد على تطور الجهات نحو منحى تقارب فيما

بينها في إطار مسلسل الاستدراك الذي انخرطت فيه الجهات الأكثر دينامية واختناق الأقطاب التقليدية التي تجذب النمو الاقتصادي.

إن تحليل بنية القيمة المضافة حسب القطاعات، يبرز أن جهة فاس-مكناس قد حققت أهم حصة في متوسط القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال الفترة 2001-2014 حيث ساهمت فيها بحوالي 15,3%. وتأتي جهة مراكش-آسفي في الصف الثاني بحصة 14% في المتوسط، متبوعة بجهات سوس-ماسة (12,3%) والرباط-سلا-القنيطرة (12,1%)، والدار البيضاء-سطات (11,6%)، ثم بني ملال-خنيفرة (10,5%). وتساهم هذه الجهات مجتمعة بما يناهز 75,7% من القيمة المضافة للقطاع الأولي على الصعيد الوطني.

وبالنسبة للقطاع الثانوي، فقد حققت جهة الدار البيضاء-سطات أكبر حصة من متوسط القيمة المضافة الوطنية لهذا القطاع خلال الفترة 2001-2014، حيث ساهمت فيها بحوالي 44,4%. وبعيدا عنها نجد في الصف الثاني جهة مراكش-آسفي بحصة 10,1%، متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (9,4%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (9%) ثم بني ملال-خنيفرة (7,5%).

تعود كذلك أهم مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الثالث خلال الفترة 2001-2014، إلى جهة الدار البيضاء-سطات بحصة 21,7% من مجموع هذه القيمة المضافة على الصعيد الوطني، متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (18,2%)، وجهة مراكش-آسفي (12,2%) وفاس-مكناس (11,1%). ويظل قطاع الخدمات القابلة للتداول، دون احتساب فرع الفنادق والمطاعم، أهم مصدر للقيمة المضافة بالقطاع الثالث بجميع الجهات تصدرها جهة الدار البيضاء-سطات (73,4%) ما بين 2001 و2014.

2.1.3. التفاوتات الجهوية من خلال منظور الولوج للحقوق الأساسية

إن هذه التركيبة القطاعية التي تركز على إمكانات الجهات مع الانفتاح الموجه أكثر فأكثر إلى الفرص المخولة على الصعيد الدولي، تسائل قدرتها على المساهمة في تقليص الفوارق القائمة في توزيع الثروة. غير أنه، في سياق عالمي يطرح إشكالية استدامة نماذج التنمية القائمة من حيث شموليتها وقدرتها على احترام كرامة الإنسان، فإن أجندة أهداف التنمية المستدامة التي تبناها المنتظم الدولي في شتنبر 2015، تجعل من جديد قضية حقوق الإنسان في صلب تحديد نماذج جديدة للتنمية.

لذلك، يجب تسخير نموذج التنمية المغربي في شقيه الوطني والجهوي للولوج إلى الحقوق الأساسية، بالاعتماد على الإمكانيات اللامادية "... كمعيار أساسي خلال صياغة السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم"⁴¹.

ويكشف تقييم ولوج جهات المملكة للحقوق الأساسية عن فوارق، يمكن استخلاصها من خلال مؤشر مركب للولوج إلى الحقوق الأساسية⁴²، حيث تتمتع أربع جهات بولوج أفضل إلى الحقوق الأساسية مقارنة بالمعدل الوطني سنة 2014. حيث تحتل جهة العيون-الساقية الحمراء المرتبة الأولى، متبوعة بجهات كلميم-واد نون والرباط-سلا-القنيطرة، ثم الدار البيضاء-سطات، فيما تحتل جهة درعة-تافيلالت المرتبة الأخيرة. ويعد هذا الترتيب نتيجة لولوج متفاوت وفقا لطبيعة الحقوق الأساسية المكونة لهذا المؤشر.

وتحتل جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء صدارة الترتيب استنادا للمؤشر العام وكذا لمعظم فروع، خاصة المعرفة والتكوين والتنمية الثقافية، وحماية الطفل، والحوار الاجتماعي والمدني والشراكات المبتكرة. إلا أن الجهة تحتل المرتبة السابعة فيما يتعلق بالحكمة المسؤولة، والتنمية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية، خاصة على مستوى نسبة الاستثمار الصناعي الذي بلغ 3,5% مقابل 24% على الصعيد الوطني، ومعدل التصدير الصناعي (13% مقابل 30%).

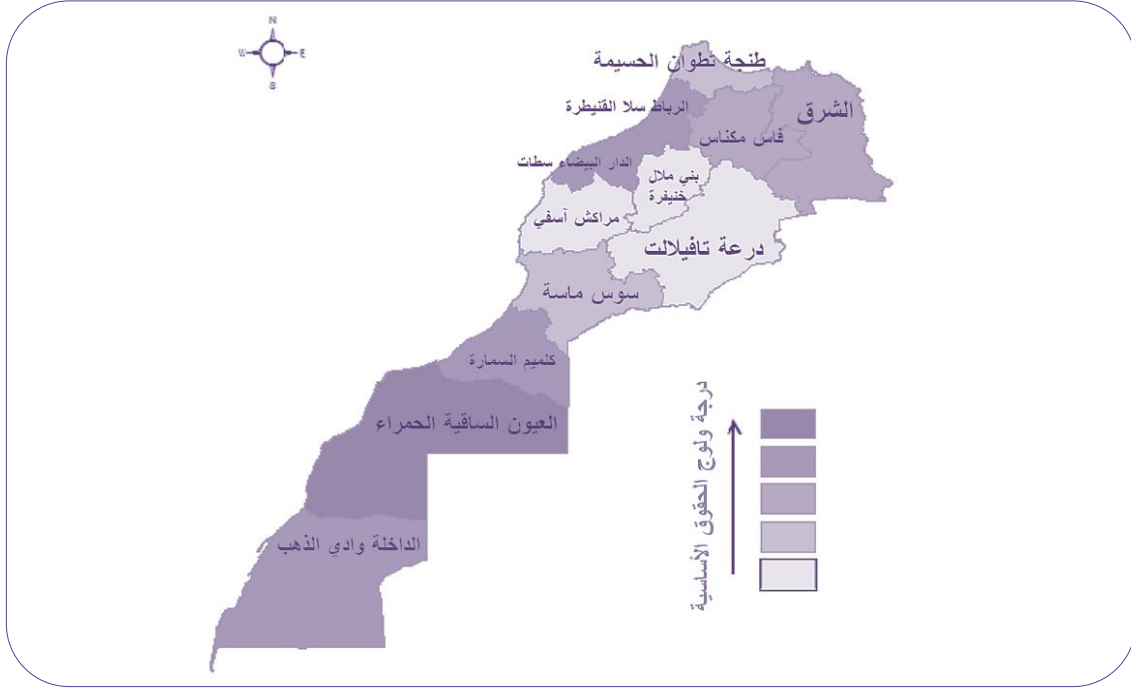
كما هو الحال بالنسبة لجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، فإن ترتيب جهة كلميم-واد نون في الصف الثاني باعتماد المؤشر العام، يعود إلى ولوج مهم نسبيا للمعرفة والتكوين والتنمية الثقافية (المرتبة الثانية) واحتلالها للمرتبة الثانية بالنسبة للفصل

⁴¹ الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2014.

⁴² تم حساب هذا المؤشر كمتوسط مرجح لمعدلات مختلف فروع حقوق الإنسان. وتحسب هذه الأخيرة كمتوسط لمعدلات مؤشرات الحقوق الأساسية والتي بدورها هي حصيللة متوسط معدلات المؤشرات الأولية المندرجة فيها (على مقياس من 0 إلى 10 لكل جهة حسب أدائها).

المرتبط بالحكمة المسؤولة، والتنمية الاقتصادية والديمقراطية الاجتماعية، في حين تتواجد الجهة في الصف الثامن بالنسبة لمؤشر الإدماج والتضامن. في حين سجلت الجهة حصيلة منخفضة نسبيا من حيث عدم التمييز وتشجيع المساواة بين الجنسين (المرتبة 12 سنة 2014)، خاصة على مستوى المساواة بين الجنسين في سوق الشغل.

أما بالنسبة لجهتي الرباط-سلا-القنيطرة الدار البيضاء-سطات، فبالرغم من احتلالهما للمرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، على مستوى الترتيب العام، وتميزهما بولوج يعد الأفضل على الصعيد الوطني إلى المعرفة، والتكوين والتنمية الثقافية، فإن هاتين الجهتين تحتلان المراتب الأخيرة (11 و 12 على التوالي) فيما يتعلق بمؤشرات الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة (نجد على سبيل المثال 94 و 96 منخرطا بالتعاونيات لكل 10.000 شخص بهاتين الجهتين على التوالي مقابل 136 على الصعيد الوطني).



خريطة 2 : درجة ولوج المغاربة للحقوق الأساسية حسب الجهات (2014)

في مقابل ذلك، ورغم احتلال جهة درعة-تافيلالت للمرتبة الأخيرة في المؤشر العام للولوج للحقوق الأساسية، فإنها تعد متقدمة نسبيا فيما يخص حماية الطفولة (المرتبة الأولى). وضمن هذا الفصل، تتبوأ الجهة الرتبة الأولى على مستوى حق الحماية الصحية للأم والطفل (خاصة تحقيقها لأفضل معدل خام لتلقيح للأطفال ضد داء السل (BCG) وأعلى معدل من الفحوصات للنساء الحوامل (179% مقابل 137% على الصعيد الوطني و 19,6 فحسا لكل 1.000 نسمة مقابل 14,4 فحسا على الصعيد الوطني على التوالي).

ومن حيث الدينامية، تمكنت كل من جهة كلميم-واد نون والجهة الشرقية من تحقيق أفضل النتائج بتحسينهما لمرتبتيهما بست وخمس مراتب على التوالي مقارنة مع سنة 2004 لتتمركزا في الرتبتين الثانية والخامسة سنة 2014. ويعود التطور المحقق في الجهة الشرقية بالأساس إلى تحسن فرص الولوج للخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (ربح 5 مراتب وتحقيقها للرتبة الخامسة سنة 2014). أما بالنسبة لجهة كلميم-واد نون، فيعود بالخصوص تحسن مرتبتها إلى تحسن فرص الولوج للخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (ربح 7 مراتب لتحتل الرتبة الثانية سنة 2014) وإلى الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة (ربح 7 مراتب لتحتل الرتبة الثالثة سنة 2014).

في المقابل، يعود التراجع النسبي لجهة فاس-مكناس على مستوى المؤشر العام (مراجعة بثلاث رتب، محتلة بذلك المرتبة السابعة خلال 2014) إلى انخفاض فرص الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي (تراجع بثلاث رتب لتحتل المرتبة 7 خلال

(2014). وفيما يتعلق بهذا الفصل، يرجع هذا الترتيب إلى المستوى المنخفض في الولوج إلى العمل والعدالة (تراجع بأربع رتب، محتملة بذلك المرتبة 7 خلال 2014، مقابل الرتبة الثالثة سنة 2004، وبمعدل للبطالة قدر بنسبة 16,5% مقابل 16% على المستوى الوطني حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014)، والحق في الولوج إلى الماء والكهرباء والتطهير السائل (مراجعة بخمس رتب، أي في المرتبة التاسعة خلال 2014)، وذلك بنسبة 70% من المساكن المجهزة بالماء مقابل 73% على المستوى الوطني و84% بجهتي سوس-ماسة والداخلية وادي الذهب.

وهكذا يتبين جليا أن التقدم الحاصل في مجال ولوج الجهات إلى الأجيال المختلفة من حقوق الإنسان، لم يعرف فقط ديناميات متباينة حسب الجهات وحسب طبيعة الحقوق، بل يستدعي أيضا تبني مقاربة متناسقة تنعكس إيجابا على الساكنة المستهدفة وتساهم، في نهاية المطاف، في ترسيخ مبدأ عدم تجزئة الحقوق في الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات. وفي هذا السياق، يحتل اقتصاد المعرفة الآن مكانة هامة لجعل نموذج التنمية الوطني أكثر إدماجا وإنصافا.

2.3 التنمية المستدامة : حتمية نمو مدمج ومستدام

وعيا منه بالآثار السلبية لتغير المناخ وضرورة مكافحتها، انخرط المغرب منذ مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 في مسلسل الارتقاء بالبيئة الذي يهدف إلى التوفيق بين التنمية السوسيو اقتصادية وضرورة استدامة الموارد والحد من المخاطر البيئية.

وفي هذا السياق، اتخذت عدة إجراءات لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك وضع إطار تنظيمي وقانوني ومؤسسي واستراتيجي يهدف إلى الحفاظ على البيئة ومكافحة آثار تغير المناخ. كما عزز المغرب التزامه الدولي بالحفاظ على البيئة، بإطلاق "نداء طنجة" من أجل مبادرة تضامنية قوية لفائدة المناخ وذلك برئاسة جلالة الملك محمد السادس ورئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا هولاند يوم الأحد 20 شتنبر 2015. ويحث هذا النداء المجتمع الدولي على إيجاد إجابات مناسبة وناجعة لإشكالية التغير المناخي. وهكذا فإن المغرب بتنظيمه لكوب 22 شهر نونبر 2016 يؤكد عزمه على المساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، وتسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد عالمي أخضر.

1.2.3 التزام المغرب في مجال الحفاظ على البيئة ومكافحة آثار تغير المناخ

عزز المغرب التزامه بالحفاظ على البيئة من خلال التوقيع والمصادقة على العديد من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (الموقعة سنة 1992 والمصادق عليها سنة 1995)، وبروتوكول كيوتو بشأن التغيرات المناخية (المصادق عليه سنة 2002) واتفاقية مكافحة التصحر (الموقعة سنة 1994 والمصادق عليها سنة 1996) والبروتوكول المتعلق بالمحميات والتنوع البيولوجي في حوض البحر الأبيض المتوسط (الموقع سنة 1995 والمصادق عليه سنة 2009) وكذا اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

كما شكلت دسترة الحق في البيئة واستحداث أدوات جديدة للحكامة الجيدة خطوة إضافية عزز المغرب، من خلالها، التزامه الجاد من أجل الحفاظ على البيئة.

وقد بذل المغرب جهودا كبيرة لوضع إطار قانوني ومؤسسي ملائم لحماية البيئة. فعلى المستوى المؤسسي، تتوفر بلادنا على نظام حكمة بيئية ملائم للتشاور والأجراً يتضمن مجموعة من الهيئات المسؤولة عن مختلف جوانب السياسة البيئية، بما في ذلك الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، اللجنة الوطنية لتغير المناخ، اللجنة الوطنية العلمية والتقنية لتغير المناخ، الهيئة الوطنية لآليات التنمية النظيفة، اللجنة الوطنية لتتبع ومراقبة جودة الهواء، الهيئة الوطنية المسؤولة عن صندوق المناخ الأخضر وكذا اللجنة بين وزارية للرصد.

وعلى المستوى التشريعي، صادق المغرب على مجموعة من النصوص القانونية لحماية البيئة أهمها القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء الصادر بظهير 1-95-154 بتاريخ 16 غشت 1995، والقانون رقم 03-11 (سنة 2003) المتعلق بحماية وتأهيل البيئة، والقانون رقم 03-12 (سنة 2003) المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، والقانون رقم 03-13 (سنة 2003) الخاص بمكافحة تلوث الهواء، والقانون رقم 12-81 المتعلق بالساحل، والقانون رقم 13-27 المتعلق باستغلال المقالع. وتوج هذا الإطار التشريعي بإصدار

القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة⁴³ والذي يعكس التزام المغرب بتوجيه جهوده للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في إطار التنمية المستدامة وإدماج البعد البيئي في جميع برامج وسياسات التنمية.

ولقد تم دمج البعد البيئي ومبادئ التنمية المستدامة أيضا في الاستراتيجيات القطاعية وذلك بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للفترة الممتدة ما بين 2015 و2020 انطلاقا من مقتضيات القانون الإطار رقم 12-99. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع إطار استراتيجي لتنسيق البرامج والمخططات والسياسات القطاعية في إطار رؤية تهدف إلى التطوير المستمر ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة. وتراعي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة بما في ذلك أجرائها وبلورتها على المستوى الجهوي كالاتراتيجية الوطنية للماء، واستراتيجية الطاقة، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، والتي تساهم كلها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمغرب.

وإلى جانب هذه الجهود، يتوفر المغرب على برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة، والطاقة الشمسية والطاقة الريحية، واستراتيجية وطنية للنجاعة الطاقة كما تم إحداث مركز الكفاءات للتغير المناخي.

آليات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

في إطار التزاماته الدولية اتجه تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، انخرط المغرب في الجهود الدولية لمحاربة التغير المناخي وإيجاد حلول مستدامة لآثار تغير المناخ. ولهذا قدم المغرب كأول بلد عربي مساهمته للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتحديد احتياجاته للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ.

ولقد تم إعداد المساهمة الوطنية في مجال تغير المناخ في إطار مسلسل تشاوري واسع ضم جميع الأطراف المعنية، انطلاقا من الإطار المؤسسي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وتضم هذه المساهمة خمسين إجراء للتكيف مع تغير المناخ تتعلق خصوصا بقطاعات الطاقة والفلاحة والنفائات والصناعة والغابات.

وفي هذا السياق، يلتزم المغرب بتقليص انبعاثاته من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 32% مع حلول سنة 2030 مقارنة بحجم انبعاثات الغازات المتوقع لنفس السنة (حوالي 401 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون)، وهو ما يتطلب دعما ماليا دوليا إضافيا مقارنة بالدعم المتوصل به خلال السنوات الماضية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف استثمارات إجمالية تقدر بحوالي 45 مليار دولار، حيث أن الحصول على 35 مليار دولار مشروط بدعم دولي من خلال الآليات الجديدة لتمويل المناخ.

تمويل المناخ: عامل أساسي لاحترام الالتزامات البيئية في المغرب في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

يتطلب تحقيق الأهداف المحددة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خصوصا تلك التي تم تحديدها في المساهمة الوطنية في مجال تغير المناخ، تعبئة موارد مالية هامة تتجاوز قدرة التمويل على المستوى الوطني. ولهذا، على المغرب مضاعفة جهوده لتعبئة المزيد من الموارد المالية عبر الصناديق الدولية لتمويل التغيرات المناخية.

وتتضمن مصادر تمويل المناخ صناديق دولية متعددة الأطراف تحت إشراف المنظمات الدولية، وصناديق ثنائية وكذا صناديق مناخية إقليمية ووطنية في البلدان المستفيدة.

لقد بلغ تمويل التغيرات المناخية في المغرب إلى حدود 30 أبريل 2015، 814 مليون دولار⁴⁴، حيث تمثل المنح 9,8% أي ما يعادل 80 مليون دولار فقط في حين أن 90,2% عبارة عن قروض تفضيلية.

وقد مولت هذه الصناديق 21 مشروعا، من بينها 13 مشروع للتخفيف من آثار التغيرات المناخية بقيمة 769,9 مليون دولار أي ما يعادل 94,6%، و7 مشاريع للتكيف مع التغيرات المناخية بقيمة 41,2 مليون دولار أي ما يعادل 5,1%، ومشروع للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية بقيمة 2,8 مليون دولار أي ما يعادل 0,3%. وتشير هذه الأرقام إلى التأخر الملحوظ الذي يعرفه

⁴³ الصادر في أبريل 2014 (جريدة رسمية رقم 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى الموافق 20 مارس 2014).

⁴⁴ البلاغ الوطني الثالث للمغرب، 2016.

المغرب من حيث تمويل التكيف بالمقارنة مع تمويل التخفيف من آثار التغيرات المناخية. وهو ما يفسر صعوبة تقديم مقترحات مشاريع للتكيف تتماشى مع متطلبات المؤسسات المانحة.

وإلى غاية 30 أبريل 2015، استفاد المغرب في هذا الإطار من تمويلات مهمة تمت تعبئتها من لدن الصندوق العالمي للبيئة كأول صندوق ممول للمشاريع المغربية، متبوعا بصندوق التكنولوجيا النظيفة، ثم المبادرة الدولية لحماية المناخ والصندوق الخاص بالتغيرات المناخية إضافة إلى المبادرة اليابانية للتمويل.

ولهذا يواصل المغرب تعزيز إطاره المؤسسي والتشريعي وكذا الإجراءات المبتكرة لحماية البيئة والتي تهدف إلى انخراط المغرب في اقتصاد منخفض الكربون وأكثر قدرة على التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

التزامات المغرب بخصوص تنظيم المؤتمر الدولي حول المناخ "كوب 22"

بعد تنظيمه للمؤتمر الدولي حول المناخ "كوب 7" سنة 2001، يعمل المغرب جاهدا وبشكل مستمر لإنجاح تنظيم "كوب 22"، الذي ستحتضنه مراكش في الفترة ما بين 7 و18 نونبر 2016. وتأتي دورة "كوب 22" لتكملة دورة "كوب 21" التي أحرزت تقدما مهما باعتماد اتفاق باريس حول المناخ. وينتظر أن تندرج هذه الدورة في إطار الجهود المبذولة لتفعيل مختلف المحاور المنصوص عليها باتفاق باريس، خاصة تلك المتعلقة بالملاءمة، والشفافية، ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى تعزيز القدرات لتفادي الخسائر والأضرار. يشكل هذا المؤتمر فرصة للبلدان الأكثر هشاشة ولا سيما البلدان الإفريقية والدول الجزرية، لرفع التحديات بشأن مواجهة التغيرات المناخية.

ويلتزم المغرب في خارطة الطريق للمؤتمر الدولي حول المناخ "كوب 22" بتحقيق الأهداف التالية :

- مواكبة ودعم الرئاسة الفرنسية من خلال تشجيع عدد أكبر من الأطراف من أجل الانضمام إلى اتفاق باريس والمصادقة عليه قبل انعقاد الدورة المقبلة "كوب 22".
- المحافظة على جهود التعبئة من أجل دفع الدول المتقدمة إلى مراجعة الطموحات التي تتضمنها المساهمات المحددة وطنيا وتقليص انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بحلول سنة 2020.
- تعزيز تعبئة الفاعلين غير الحكوميين والحكومات المنخرطة في مخطط عمل ليما-باريس، المندرج ضمن قرارات اتفاق باريس. ويشكل هذا البرنامج رافعة أساسية للعمل والابتكار خلال الفترة ما قبل 2020، كما أن الرئاسة المقبلة للمغرب ستعمل على تمديد ومأسسة هذا البرنامج كأجندة عمل عالمية حول المناخ بغية ضمان استدامته، وذلك من خلال اتخاذ مبادرات ملموسة.
- تحديد خارطة طريق واضحة ومفصلة من أجل تعبئة 100 مليار دولار بحلول سنة 2020، فضلا عن صناديق لتمويل المشاريع من خلال إعطاء الأولوية لجهود التكيف مع التحولات المناخية وإنجاز تحليلات للمشاريع حسب الدول.
- اعتماد أولويات جدول الأعمال بحلول سنة 2020 تخص تسريع عملية المصادقة على تعديل بروتوكول كيوتو، ومواكبة البلدان النامية في إعداد مخططات التكيف الوطنية خلال "كوب 22"، وتعميم أنظمة الإنذار المبكر، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان المعرضة لخطر تغير المناخ من أجل تسهيل حصولها على التمويل، ودعم مبادرات الطاقة المتجددة في إفريقيا وتيسير نقل التكنولوجيا.

وبالإضافة إلى هذه الأولويات، تمت بلورة مبادرات خاصة لتسريع النتائج. وتتعلق المبادرة الأولى بالتزام المغرب بتحفيز تمويل المناخ وذلك بضمان تسريع وتسهيل منح تمويل مشاريع التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، ولا سيما لفائدة البلدان والأقاليم الأكثر هشاشة. وفي هذا الصدد، يجب على المؤسسات المالية العمومية والخاصة إنشاء "آلية للتمويل السريع". وتتعلق المبادرة الثانية بتكثيف الفلاحة في إفريقيا والتي تهدف إلى زيادة تمويل التكيف في إفريقيا ودعم البرامج الرائدة، مثل دفن الكربون تحت الأرض. وتركز المبادرة الأخيرة على قدرة تكيف مناطق الواحات في العالم ووسائل الحفاظ على هذا التراث الهش ذي البعد الحيوي.

2.2.3 السياسة المائية أمام التحديات المتعلقة بندرة المياه والتنمية المستدامة

تظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بالمغرب، رهينة بالتدبير الجيد للمياه والذي سيشكل التحدي الكبير لبلادنا خلال السنوات القادمة. كما تظل المؤهلات المائية للبلاد محدودة وتتميز بتوزيع مجالي غير متساو. وهكذا، يكتسي التدبير الجيد

للموارد المائية أهمية كبرى بالمغرب، بالأخص في سياق يتسم بالتغيرات المناخية وندرة المياه، وكذا ارتفاع تكاليف تعبئة الموارد المائية والارتفاع المستمر للطلب بفعل النمو الديمغرافي، وضعف تأمين المياه المعبأة واستنزاف المياه الجوفية، وكذا النقص الحاصل على مستوى الحكامة بالقطاع. ولمواجهة مختلف هذه التحديات وضمان تدبير متوازن للعرض والطلب على الماء، انخرطت بلادنا في مسلسل التدبير المستدام للموارد المائية، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء (2009-2030) والمخطط الوطني للماء وكذا الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2015-2020) ومخطط المغرب الأخضر.

تعدد التحديات بقطاع الماء

تتمثل التحديات الرئيسية لتدبير الماء بالمغرب، في ندرة المياه والولوج للماء وكذا الحفاظ على الموارد المائية وتأمينها، حيث تبلغ هذه الأخيرة ببلادنا ما يقارب 700 متر مكعب سنويا للفرد الواحد، أي بمعدل أقل من عتبة 1000 متر مكعب سنويا للفرد الواحد، مما يجعل المغرب من بين البلدان التي تعاني من ندرة المياه. كما أن تزايد الطلب على الماء من شأنه أن يفاقم هذا الخصاص في المياه، حيث سيصل إجمالي النقص الحاصل في المياه 5 ملايين متر مكعب سنويا في أفق 2030 مقابل مليارين حاليا.

ومن بين العوامل التي ستساهم في تفاقم ندرة المياه المرتقبة خلال العقود القادمة، نذكر بالأخص التغيرات المناخية وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي، وكذا التمدن المتزايد والنمو الديمغرافي. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يعد من بين 33 دولة الأكثر عرضة لندرة المياه في أفق 2040⁴⁵ حيث يحتل المرتبة 19 قبل الجزائر (المرتبة 30) وتونس (المرتبة 33). كما أنه من المرتقب أن يناهز سحب الموارد المائية ببلادنا ما يقارب 80% من موارد مياهه السطحية المتجددة، كما سيكون الحال بالنسبة لأغلب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (كدولة فلسطين والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وكذا لبنان).

كما يعزى النقص الحاصل في الموارد المائية بالمغرب إلى الاستعمال المفرط لهذه الموارد وطرح النفايات وتراجع مستوى المياه الجوفية، وكذا تزايد الطلب على الماء وضعف تأمين الموارد المائية بالنظر إلى ضعف فعالية نظام السقي على مستوى الضيعات الفلاحية (تقريبا 40%)، ثم كذلك التأخر الحاصل في تجهيز الأراضي القابلة للسقي الخاضعة ل 17 سدا مشغلا أو في طور الإنجاز، حيث أن أكثر من ثلثي هذا التأخر يعود لسد الوحدة.

ومن جهة أخرى، يعاني التدبير المندمج للموارد المائية من تعدد المتدخلين وضعف التنسيق والنقص الحاصل في الموارد البشرية والمالية لوكالات الأحواض المائية، وكذا من الصعوبات المتعلقة بتطبيق قانون الماء 95-10 الذي تظل بعض مقتضياته غير كافية، بالأخص فيما يتعلق بحماية الموارد المائية. ومن بين المعوقات التي تواجه تمويل قطاع الماء، نذكر محدودية التمويلات العمومية وضعف إشراك القطاع الخاص مقارنة مع حجم الاستثمارات بالقطاع، وكذا ارتفاع تكاليف إنتاج الماء الشروب والتطهير السائل، وأيضا ضعف الإتاوات المخصصة لوكالات الأحواض المائية من أجل ضمان تدبير فعال للموارد المائية ومحاربة التلوث.

الإجراءات الاستراتيجية للتدبير المستدام للموارد المائية

من أجل مواجهة التحديات الكبرى التي يعرفها قطاع الماء ببلادنا، تم القيام بمجهودات عديدة في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء والمخطط الوطني للماء، وكذا مخطط المغرب الأخضر والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وذلك من أجل ضمان تدبير رشيد للطلب وتنويع العرض المائي، وكذا تأمين وحماية الموارد المائية وتدبيرها بطريقة مستدامة في إطار تنظيمي مناسب.

وفيما يخص تنمية العرض المائي وحتى يتأتى تلبية الطلب المتزايد على الماء تمت، في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء، برمجة إنجاز 59 سدا جديدا منها 28 سدا كبيرا في أفق 2030، هذا بالإضافة إلى انطلاق مشروع نقل المياه بحجم إجمالي يقدر ب 860 مليون متر مكعب سنويا انطلاقا من أحواض الشمال ذات الفائض المائي في اتجاه أحواض الجنوب ذات خصائص مائي. كما مكنت سياسة تدبير العرض المائي من إنجاز 139 سدا كبيرا إلى متم 2015، وذلك بقدرة تخزين للمياه تقدر ب 17,6 مليار متر مكعب، كما يوجد 16 سدا كبيرا في طور الإنجاز.

⁴⁵ المصدر، معهد الموارد العالمية، تقرير المعهد الأمريكي المتخصص في مجال البيئة (2015).

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى ضعف الموارد المائية المتاحة، أصبح من الضروري اللجوء إلى إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وكذا تحلية مياه البحر. وفي هذا الصدد، يهدف المخطط الوطني لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والذي هو في طور الانطلاق، إلى إعادة استعمال 325 مليون متر مكعب في أفق 2030، أي ما يعادل 100% كمعدل لمعالجة المياه العادمة. كما شهدت معالجة المياه العادمة تطورا ملحوظا وذلك ببلوغ نسبة 41,8% متم سنة 2015 مقابل 8% سنة 2005. وبالنسبة لتحلية مياه البحر، تم إنجاز وإعداد عدة مشاريع (محطة لتحلية المياه ببن جرير تعمل بالطاقة الشمسية ووحدة لتحلية مياه البحر بالداخل، ثم محطة بالجرف الأصفر ومحطة أخرى بأكادير).

وهكذا، مكنت مختلف التدابير المتخذة بخصوص تقوية العرض المائي، من تحسين مستوى ولوج خدمة الماء الشروب خاصة بالمجال القروي. وفي هذا الصدد، مكنت إنجازات برنامج تعميم التزود بالماء الشروب بالوسط القروي، من بلوغ نسبة 95% إلى متم 2015 منها 40% مزودة بالربط الفردي. كما تهدف مواصلة المجهودات بخصوص تعميم التزود بالماء الشروب بالوسط القروي، إلى بلوغ نسبة 96,5% سنة 2017. ولقد تمت مصاحبة هذه الإنجازات باتخاذ تدابير أخرى تهم خدمة التطهير في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل الذي يروم بلوغ معدل إجمالي للربط بالشبكة يقدر ب 80% سنة 2020 و 90% سنة 2030. وكما يقدر المعدل الإجمالي للربط بالشبكة بالوسط الحضري ما يقارب 74% وذلك إلى متم 2015 فيما لا يتجاوز 10% بالوسط القروي. إلا أن البرنامج الوطني للتطهير السائل بالوسط القروي، والذي يهدف إلى تزويد كل منطقة قروية بخدمة التطهير حسب نوعية التجمعات السكنية (سكن متفرق أو متجمع أو شبه متجمع)، يوجد قيد الإنجاز من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء بشراكة مع وزارة الداخلية والاتحاد الأوروبي.

وموازة مع ذلك، وفيما يتعلق بتدبير الطلب على الماء، تم اتخاذ عدة إجراءات استراتيجية كانت لها نتائج إيجابية. وهكذا، وفي إطار البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، تمت مضاعفة المساحة المجهزة بالسقي الموضعي بأربع مرات منذ سنة 2002، وذلك ببلوغ مساحة تقدر ب 450.000 هكتار متم 2015 علما أن هذه المساحة لم تكن تتجاوز 160.000 هكتار قبل انطلاق مخطط المغرب الأخضر. كما سيمكن هذا البرنامج من اقتصاد الماء بنسبة 2,3 مليار متر مكعب سنويا في أفق 2030. ومن جهة أخرى، يسعى البرنامج المتعلق بتوسيع السقي والممتد إلى سنة 2018، من تدارك الفارق الذي يقارب 160.000 هكتار ما بين المساحات الخاضعة للسدود المشغلة أو التي في طور الإنجاز وبين المساحات المجهزة، مما سيمكن من التثمين المسبق للمنشآت المنجزة.

ومن جهة أخرى، تتم مواصلة تكييف الإطار التنظيمي لتدبير الموارد المائية، تزامنا مع دخول قانون الماء 15-36 حيز التنفيذ. ويرمي هذا القانون إلى تقوية الإطار القانوني لشرطة المياه وسن مقتضيات جديدة تتعلق بتحلية مياه البحر وعقود المياه الجوفية وتدبير مياه التساقطات، ثم كذلك تصريف المياه العادمة بالبحر وإعادة استعمالها، وكذا الشروط المتعلقة بالوقاية من الجفاف والفيضانات. كما يهدف هذا القانون الجديد إلى تعزيز الإطار المؤسسي عن طريق تعزيز وتوضيح مهام المجلس الأعلى للماء والمناخ ووكالات الأحواض المائية، وكذا إنشاء مجالس للأحواض المائية.

وأخيرا، وفي إطار التزامات المغرب بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، تولي بلادنا أهمية كبرى لتدبير الموارد المائية بطريقة مستدامة، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، وحتى يتأتى تقارب السياسات القطاعية في مجال تدبير الماء، تسعى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى التوفيق بين عصرنة القطاع الفلاحي ومتطلبات التنمية المستدامة، وذلك عن طريق دمج الطاقات المتجددة بالبرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، وكذا تعزيز التدبير المندمج للنفايات المنزلية.

3.2.3 تسريع وتيرة الانتقال الطاقى نحو نموذج نظيف ومستدام

يقتررب مسلسل الانتقال الطاقى الذي تم الشروع فيه سنة 2009 من المرور إلى مرحلة جديدة بفضل الدفعة القوية التي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي COP21 والذي أعلن فيه عن الإرادة الحقيقية للمغرب للرفع من حصة الطاقات المتجددة لتصل 52% في أفق 2030 (بدلا من نسبة 42% المقررة سابقا في أفق 2020) والذي سيمكن من تقليص التبعية الطاقية لتستقر في حدود 82%. كما التزم المغرب كذلك بالحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بالاعتماد على تدابير ملموسة تقوم على تطوير الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية واستخدام الغاز الطبيعي على نطاق واسع. وتشكل هذه الالتزامات، بالفعل، دفعة حقيقية لإنجاز المرحلة الثانية في مسلسل إرساء

الاستراتيجية الطاقية والممتدة على الفترة 2015-2030. وتوقع هذه المرحلة تعبئة استثمارات تقدر ب 40 مليار دولار تخصص 30 مليار دولار منها لمشاريع الإنتاج الكهربائي من مصادر متجددة في أفق 2030 وذلك في إطار سعي المغرب للوفاء بالتزاماته المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي COP21.

الطاقات المتجددة : قاطرة حقيقية لنموذج طاقي نظيف ومستدام

لتحقيق الأهداف المسطرة في مجال الطاقة الخضراء، ينبغي للمغرب خلال الفترة 2016-2030 تطوير قدرة إضافية لإنتاج الكهرباء من مصادر طاقة متجددة تقدر ب 10.000 ميكاواط، 4.500 ميكاواط منها من الطاقة الشمسية و 4.200 ميكاواط من الطاقة الريحية و 1.330 ميكاواط من الطاقة الكهرومائية. وبذلك من المرتقب أن ترتفع حصتا الطاقة الريحية والشمسية في إنتاج الكهرباء إلى 20% لكل منهما في أفق 2030، مقابل 12% كحصة للطاقة الكهرومائية.

وللإشارة، يحظى تحقيق هذه القدرات الجديدة لإنتاج الكهرباء من مصادر طاقة متجددة بآفاق واعدة بالنظر للانخفاض المستمر في تكلفة الإنتاج المسجلة على المستوى العالمي. بالفعل، تتوقع وكالة الطاقة العالمية انخفاض معدل تكلفة الإنتاج الكهربائي في أفق 2025 بنسبة 59% بالنسبة للطاقة الشمسية الضوئية وبنسبة 35% بالنسبة للطاقة الريحية بالبحار (offshore) وب 26% بالنسبة للطاقة الريحية باليابسة مقارنة مع سنة 2015. ومن المحتمل، كذلك، أن يعرف سعر الكهرباء المولد من الطاقة الشمسية المركزة انخفاضا قد يصل إلى نسبة 43% وذلك حسب صنف التكنولوجيا المستعملة.

وفيما يتعلق بأهم الإنجازات في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى إحراز تقدم مهم في مختلف برامج الطاقات المتجددة بدءا بالبرنامج الشمسي نور 2000 ميكاواط، والمزمع إتمام إنجازها في أفق سنة 2020 بتكلفة إجمالية تقدر ب 9 مليار دولار وإنتاج سنوي يقدر ب 4500 جيكاواط في الساعة في مختلف المناطق بالمملكة⁴⁶. وقد تم تشغيل المحطة الأولى نور 1 بالمنطقة الأولى لورزازات ذات قدرة إنتاجية تبلغ 160 ميكاواط والتي تعتبر أكبر محطة شمسية مركزة بالعالم، فيما يجري حاليا إنجاز المحطتين الشمسيتين نور 2 ونور 3 ذوا قدرة إنتاجية إجمالية تصل إلى 350 ميكاواط. أما بالنسبة للمحطة الشمسية نور 4، فقد بدأت عملية التأهيل الأولى للشركات المهتمة بإنجاز المشروع والذي من المرتقب تسليمه السنة المقبلة. وفيما يخص المجمع الشمسي نور ميدلت والذي يعد أكبر مشروع للمخطط الشمسي نور بقدرة إنتاج تناهز 800 ميكاواط، فقد تم إبرام اتفاقية لتمويل المشروع بقيمة 400 مليون أورو في فبراير 2016 بين الحكومة الألمانية والوكالة المغربية للطاقة الشمسية.

كما عرف تحقيق برنامج الطاقة الريحية 2000 ميكاواط⁴⁷ تقدما جديرا بالتنويه بعد ربط المحطة الريحية لطرفاية بقدرة إنتاجية إجمالية تصل إلى 300 ميكاواط بالشبكة الوطنية سنة 2015، مما مكن من رفع القدرة الاجمالية المشغلة من الطاقة الريحية لتبلغ 780 ميكاواط، 200 ميكاواط منها يتم تشغيلها وتديرها من طرف القطاع الخاص⁴⁸ فيما توجد حاليا قدرة إجمالية إضافية تصل إلى 370 ميكاواط قيد الإنشاء والتطوير. أما بالنسبة لبرنامج 850 ميكاواط والذي تم إطلاقه من طرف المكتب الوطني للماء والكهرباء، فقد تم تفويت إنجازها إلى المجموعة المكونة من الشركة القابضة المغربية Navera والفاعل الألماني Siemens Wind Power والشركة الإيطالية Enel Green Power.

وفيما يتعلق ببرنامج توليد الطاقة الكهرومائية، فقد بلغت القدرة المنجزة لحد الآن 1.771 ميكاواط. ويرتقب في أفق 2020، أن يتم إنجاز المركب الكهرومائي للمنزل بقدرة 125 ميكاواط وكذا محطة نقل الطاقة بواسطة الضخ (STEP) لعبد المومن بقدرة 350 ميكاواط، هذا بالإضافة إلى بعض المحطات الكهرومائية الصغيرة بقدرة طاقة إجمالية قدرها 400 ميكاواط حيث توجد 100 ميكاواط منها قيد التطوير من طرف القطاع الخاص بينما توجد 300 ميكاواط المتبقية قيد الدراسة.

⁴⁶ نور ورزازات (580 ميكاواط من الطاقة الشمسية والكهروضوئية)، نور تافيلالت وأطلس (300 ميكاواط من الطاقة الكهروضوئية)، نور ميدلت (أكثر من 600 ميكاواط)، نور العيون وبوجدور (100 ميكاواط من الطاقة الكهروضوئية) ونور طاطا (450 ميكاواط من الطاقة الشمسية و 80 ميكاواط من الطاقة الكهروضوئية) وكذلك محطات شمسية في المناطق الاقتصادية (150 ميكاواط من الطاقة الكهروضوئية).

⁴⁷ يتوقع هذا البرنامج إنتاج 6.600 جيكاواط ساعة سنويا بتكلفة تقدر ب 3,5 مليار دولار.

⁴⁸ في إطار القانون 09-13 الخاص بالطاقات المتجددة.

مخطط استخدام الغاز الطبيعي : الشروع في إنجاز المرحلة الأولى

يعد ارتفاع مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء وانتهاء صلاحية عقود تزويد محطاتنا الكهربائية بالغاز الطبيعي بحلول سنة 2021 بالإضافة إلى تزايد احتياجاتنا من الكهرباء... من العوامل التي أدت إلى تسريع إرساء المخطط الوطني لاستخدام الغاز الطبيعي. وللتذكير، يطمح هذا المخطط للرفع من حصة الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء من 10% حاليا إلى 30% في أفق 2025، أي ما يعادل 3,5 مليار متر مكعب علما أن مجموع احتياجات البلاد تعادل 5 مليار متر مكعب. ولهذا، فقد اجتاز هذا المخطط خطوته الأولى نحو التنفيذ والتي أطلق عليها اسم « Gas to Power » وذلك إثر إطلاق إعلان عن طلب إبداء الاهتمام للتأهيل المسبق للشركات. وسوف تعرف هذه الخطوة أيضا إنجاز بنيات تحتية غازية وكهربائية باستثمار يقدر ب 4,6 مليار دولار بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم الانتهاء من إعداد مشروع القانون المنظم لاستخدام الغاز الطبيعي والذي سوف يتم تقديمه قريبا إلى الأمانة العامة للحكومة للشروع في مسلسل المصادقة عليه. ويهدف هذا المشروع أساسا إلى تنظيم قطاع الغاز الطبيعي المسال والذي يشمل أنشطة إعادة التحويل إلى غاز والنقل والتخزين والاستيراد والتصدير والتسويق في ربوع التراب الوطني لفائدة القطاع الصناعي.

وتروم المرحلة الثانية من المخطط والمسماة « gas to industry » إلى توسيع دائرة استعمالات الغاز الطبيعي لتشمل القطاع الصناعي عن طريق إنشاء بنيات تحتية للتوزيع و ذلك لربط الصناعة الوطنية وتطوير صناعة غازية غير تلك الموجهة لإنتاج الكهرباء قادرة على ضمان تزويد المستهلكين الصناعيين بما في ذلك صناعة تكرير البترول وكذا صناعة الفوسفات.

النجاعة الطاقية : رافعة ضرورية لانتقال طاقي ناجح

باعتبارها كذلك مصدرا للطاقة، تشكل النجاعة الطاقية أولوية أساسية في الاستراتيجية الطاقية التي تطمح إلى الاقتصاد في استهلاك الطاقة بنسبة 12% في أفق سنة 2020 و 15% بحلول سنة 2030. وسيتمكن تحقيق هذا الهدف لا محالة من تمكين المغرب من الوفاء بالتزامه في الحد بنسبة 13% من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أفق سنة 2030 بمجهود مالي يقدر ب 10 مليار دولار ستتحملها المملكة كليا.

وعلاوة على ذلك وبعد إرساء مجموعة من التدابير في مجال النجاعة الطاقية، تجدر الإشارة كذلك إلى أن التقنين الحراري في البنيات قد دخل حيز التطبيق منذ نونبر 2015، بالإضافة إلى مراسيم تطبيق القانون 09-47 الخاص بالنجاعة الطاقية. وعلى المستوى المؤسسي، يهدف الإصلاح الجاري للوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتي ستركز مهامها من الآن فصاعدا وحصريا على النجاعة الطاقية، إلى ضخ دينامية جديدة في هذا المجال.

إطار قانوني ومؤسسي من أجل حكمة جيدة وتنظيم أحسن للقطاع

تعد المصادقة على القانون 15-58 مرحلة جديدة في مسلسل تحرير سوق الكهرباء إثر تبني تعديلات مهمة للقانون 09-13 نذكر منها على الخصوص، مراعاة الجانب التشريعي في تحرير قطاع الكهرباء ذو مصادر طاقية متجددة ذات الجهد المنخفض، والرفع من عتبة القدرة المنجزة من 12 إلى 30 ميكاواط بالنسبة لمشاريع إنتاج الطاقة الكهرمائية، بالإضافة إلى إمكانية بيع فائض الإنتاج الذي لم يتم استخدامه من طرف المستغل للمكتب الوطني للماء والكهرباء. ويجب التذكير كذلك إلى إعداد نصوص قانونية أخرى على غرار مشروع المرسوم الذي يحدد شروط وطرق ولوج الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط من مصادر طاقية متجددة. كما توج مسلسل تحرير قطاع الكهرباء بالإحداث الرسمي للهيئة الوطنية لتقنين الكهرباء بعد المصادقة على القانون 15-48.

وفي إطار هذه المقاربة التي تهدف بالأساس إلى تحسين الحكة في قطاع الكهرباء، اعتمد مجلس الحكومة مشروع قانون لتنظيم الوضع المؤسسي للوكالة المغربية للطاقة الشمسية والمكتب الوطني للماء والكهرباء. فبموجب المشروع الأول للقانون 09-57، سوف تتحول الوكالة المذكورة إلى "الوكالة المغربية للطاقة المستدامة" حيث سيتم من الآن فصاعدا توسيع نطاق مهامها لتشمل تدبير جميع مكونات قطاع الطاقات المتجددة بما في ذلك قطاع الطاقة الشمسية والريحية والكهرمائية. أما المشروع الثاني 16-38 فيهدف إلى رصد جميع الجوانب المتعلقة بتحويل الأنشطة المتعلقة بوسائل إنتاج الطاقة المتجددة من المكتب الوطني للماء والكهرباء إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة.

الشروط الأساسية لإنجاح الانتقال نحو نموذج طاقي مستدام

يتطلب الانتقال نحو نموذج طاقي مستدام، والذي يتميز بعرض طاقي يهيمن عليه الطابع الأخضر وطلب معقلن ومتوجس بالتأثيرات البيئية، توحيد الجهود وتعبئة مختلف الفاعلين من أجل مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتعددة المتاحة.

ونظرا لحجم الأوراش الطاقية المفتوحة حاليا، والتي تتطلب تمويلات ضخمة تقدر بنحو 40 مليار دولار، يعد تأمين هذه التمويلات تحديا كبيرا لبلادنا. وعليه، يبقى من الأرجح اللجوء إلى مختلف أنواع الشراكات على غرار برنامج نور مع دعم هذه المقاربة التشاركية بالاعتماد على صناديق استثمارية مخصصة كصندوق الاستثمار الذي تديره شركة الاستثمار الطاقوي (SIE) وكذا الاستفادة من آليات الدعم المتوفرة على المستوى العالمي.

كما يعتبر من الضروري تعزيز الاندماج المحلي ودعم تطوير نسيج صناعي وطني مبتكر ومتخصص في الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وذلك من أجل الاستفادة من الفرص والامكانيات الطاقية المتاحة على المستوى الوطني والجهوي (إفريقيا). وكما يجب رفع تحديات أخرى نذكر منها على الخصوص، تأهيل الموارد البشرية المتخصصة في تنفيذ وتتبع ومراقبة مدى احترام معايير النجاعة الطاقية، بالإضافة إلى ضرورة توفير أدوات تمويل مبتكرة لتقليل التكلفة الإضافية التي تنجم عن إرساء مبادئ النجاعة الطاقية وكذا والعمل على تحقيق الملاءمة بين التشريعات والقوانين المؤطرة لمجال الطاقة بين المغرب وأوروبا...

4.2.3 التمدن بالمغرب في مواجهة تحدي التنمية المستدامة والمدمجة

يلعب التمدن دورا جوهريا في خلق الثروة والمساهمة بشكل كبير في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستويين الترابي والوطني، ويشكل في نفس الوقت مصدرا للشحاشة والفوارق الاجتماعية، وللإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد شهدت حواضر المغرب تمدا غير مسبوق خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1960 و2014، حيث تزايد عدد سكان المغرب بثلاث مرات، بينما ازداد عدد السكان الحضريين ب 6 مرات ليتجاوز 20 مليون نسمة في الوسط الحضري حسب آخر إحصاء للسكان والسكنى سنة 2014. وقد خلفت ظاهرة التمدن المتزايد هذه آثارا متباينة. من المؤكد أن خلق الثروة يتم أساسا في المدن بنسبة 80% من النشاط الإنتاجي (الصناعة والخدمات) وتوفر 4/3 من فرص الشغل، إلا أن، العديد من التحديات تهدد حسن اشتغال هذا المحرك الهام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المحتمل أن تتفاقم هذه التحديات في المستقبل، إذا ما استمر الوضع الراهن على ما هو عليه، بالنظر إلى التزايد المرتقب لعدد سكان مدن المملكة بأكثر من 5 مليون شخص في السنوات الخمس عشرة القادمة.

وتعاني مدننا من مشاكل عديدة، لها تداعيات أكيدة على جاذبيتها وتنافسيتها. ويعد الفقر الذي يعاني منه ما يناهز مليون شخص من الحضريين إحدى التحديات الكبرى لأنه يشكل إحدى مظهرات الخصائص فيما يتعلق بالسياسات الحضرية الشمولية. ويرتّب عنه تحديات أخرى مثل الحصول على سكن لائق (يقدر العجز السكني ب 585.000 وحدة، ينضاف إليه 125.000 وحدة كطلب سنوي إضافي)، وكذا الولوج للعلاجات والخدمات الصحية والتعليم... وترتبط كل هذه التحديات بمدى قدرة المدن على خلق عدد كاف من مناصب الشغل اللائق، وخصوصا للشباب (ضرورة خلق 250.000 منصب شغل غير فلاحى سنويا). ويبقى خلق فرص شغل جديدة رهينا بتعزيز القدرة التنافسية لمدننا لجذب استثمارات منتجة جديدة. في هذا الإطار، تستند هذه الأخيرة على عدة ركائز نذكر منها جاذبية الاقتصاد والرأسمال البشري والبنية التحتية والترسانة القانونية والمؤسسية... بيد أن، البعد البيئي من حيث استدامة نظم الإنتاج والاستهلاك، والاستخدام المعقلن للموارد، يشكل أكثر فأكثر مكونا رئيسيا لتنافسية أي مدينة أو مجال ترابي.

تواجه المدن المغربية تحديات بيئية كبرى : 6 مليون طن من النفايات الصلبة المنزلية وأكثر من 975.000 طن من النفايات الصناعية تنتهي سنويا في مطارح نفايات عشوائية. ينضاف إلى هذا، ما يقدر ب 500 مليون متر مكعب من المياه العادمة الغير معالجة سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم انتشار مطارح النفايات العشوائية حول المدن (300 وحدة) في تلوث المياه الجوفية ومجري المياه المجاورة. وبسبب العجز المسجل في معالجة النفايات، يتلقى البحر ما يقرب من 98% من النفايات السائلة الصناعية و52% من المياه العادمة المنزلية. وبالمثل، فقد تم تسجيل مستويات مقلقة من تلوث الهواء في المدن الكبيرة والتي من

المتوقع أن تتزايد ارتباطا بالزيادة المرتقبة في استهلاك الطاقة⁴⁹. ومن جهة أخرى، فإن اجتثاث الغابات والذي يهم مساحات غابوية كبيرة (يتم إتلاف أكثر من 31.000 هكتار من الغابات سنويا) من شأنه أن يفاقم الهشاشة البيئية للضواحي الحضرية وبالتالي استدامة المدن.

وقد تم تسجيل تقدم بطيء في صياغة الحلول المناسبة لهذه التحديات التي تعتبر أساسا من مسؤولية المدن، والتي تتفاقم أحيانا بفعل ضعف التخطيط الحضري. وفي هذا الصدد، فإن هناك اختلالات أخرى تحول دون انبثاق تخطيط فعال للمجال الحضري كالخصاص في الموارد المالية لتزويد جميع المجالات الحضرية بجميع وثائق التخطيط وخصوصا تنفيذها على أرض الواقع، وغياب التتبع والتقييم وكذا الرقابة الفعالة للتدبير...

وتؤثر كل هذه التحديات سلبا على تنمية مستدامة وشمولية للمدن المغربية، ويحتمل أن يكون لها آثارا سلبية أيضا على النظم الإيكولوجية (تبقى وضعية الساحل الشمالي الغربي مقلقة بشكل خاص) وكذا على رفاهية الساكنة الحضرية. وتتطلب هذه الوضعية من مختلف المتدخلين إعادة التفكير ومراجعة شروط إنجاز البنيات التحتية، وتوفير الخدمات، وإشراك المواطنين والتنسيق بين مختلف نظم الحكامة لتصبح مدنا مواطن عيش أكثر استدامة وشمولية.

الشروط الأساسية لمدن مستدامة ومدمجة

يتطلب الانتقال إلى نموذج المدن المستدامة والمدمجة عددا من الشروط الأساسية، بالإضافة إلى الشروط اللازمة لتدبير المدن، وخاصة من حيث دعم النظم والممارسات لحكامة حضرية جيدة، والتي تشكل خصاضا كبيرا بالنسبة للمغرب، يستلزم التحول إلى مدن مستدامة ومدمجة متطلبات أخرى. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص، بضرورة تطوير مدن صديقة للبيئة وخالية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولهذا، فإن الجماعات المحلية مطالبة بالأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في إطار استراتيجياتها التنموية، وفي تخطيطاتها الحضرية وفي كل تدخلاتها، بهدف جعل التمدن الحاصل في الوقت الراهن أكثر استدامة من خلال تعزيز قدرة المدن على استيعاب هذه التغيرات، وكذا تعزيز مرونة البنيات التحتية الحضرية. وتجدر الإشارة إلى وجود رافعات عديدة لتحويل مدنا إلى أماكن عيش بآثار ضعيفة على البيئة منها: الحد من الزحف العمراني وتطوير المباني الذكية، والتدبير الفعال للنفايات وللصرف الصحي، والمحافظة على فضاءات طبيعية في المدينة وفي ضواحيها، واستخدام تقنيات جديدة لترشيد استخدام الموارد الطبيعية من خلال إرساء شبكات ذكية (smart grids) للماء والطاقة، وشبكات نقل نظيف وذكي....

ويتطلب كل ما سبق، ضرورة، تعبئة مبالغ مالية كبيرة لتنفيذ هذه التوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن هنا كانت الحاجة إلى البحث عن أدوات تمويلية جديدة ومبتكرة وفعالة للاستفادة من الموارد التي تتوفر عليها الجماعات الترابية، وكذلك استغلال الفرص الجديدة المتاحة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالتمويل الأخضر. وهكذا، فإن الفاعلين المحليين مطالبون بالاستثمار في الموارد البشرية، أولا، لضمان تدبير عقلائي للمجال الترابي وللبنيات التحتية والخدمات العمومية، وكذا للتوفر على المؤهلات الضرورية للاستفادة من مختلف الأدوات المالية الموجودة أو للابتكار في الهندسة المالية.

وكما لا تقل أهمية متطلبات أساسية أخرى لتطوير مدن مستدامة ومدمجة، خصوصا منها، ضرورة تقديم الدعم لتنمية القطاع الخاص، والذي يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية الحضرية، من خلال مواصلة تعزيز مناخ أعمال ملائم وتقوية القدرات البشرية مع التركيز بشكل خاص على المقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية. ومن هذه المتطلبات أيضا، الأخذ بعين الاعتبار تطور احتياجات الساكنة والمستفيدين من الخدمات العمومية عن طريق إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد السياسات الحضرية لتكون أكثر ادماجاً.

3.3 تعزيز المؤسسات والخدمات العمومية

في أعقاب تنزيل دستور 2011، تميزت السنوات الأخيرة بالعديد من التطورات خاصة فيما يتعلق بمتابعة إصلاح منظومة العدالة وتعزيز حكامة الخدمات العمومية من خلال اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد 2016-2025، وتحسين الحكامة الترابية.

⁴⁹ ومن المرتقب أن يتضاعف استهلاك الطاقة بحوالي 4 مرات في أفق 2030.

1.3.3 احترام سيادة القانون والعدالة

من بين المستجدات الرئيسية للدستور الجديد نجد انتقال السلطة القضائية إلى رتبة سلطة حقيقية إلى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبالتالي إقامة توازن حقيقي للسلط. كما يساهم هذا الوضع الجديد الممنوح للسلطة القضائية في تعزيز استقلالها بشكل مباشر. وقد تم تعيين لجنة عليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة في 8 ماي 2012 من قبل جلالة الملك، والتي أوكل إليها مهمة النظر بصفة شاملة ومعمقة في وضع العدالة بالمغرب.

وبعد سنة من تنصيب هذه اللجنة، خرج ميثاق إصلاح العدالة إلى الوجود والذي يمثل خارطة طريق واضحة لتفعيل جميع إصلاحات العدالة والنظام القضائي. ويهدف هذا الميثاق إلى تعزيز استقلال السلطة القضائية، وتخليق نظام العدالة، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات، وتحسين فعالية وكفاءة القضاء، وتوسيع القدرات المؤسسية للسلطة القضائية، وكذا تحديث الإدارة القضائية.

ويرتكز تنفيذ هذا الميثاق على ثلاثة أسس، وهي العدالة المستقلة والنزيهة والفعالة وتوفير بنایات مناسبة وقادرة على خدمة المواطن، إضافة إلى الموارد البشرية اللازمة والمختصة.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لضمان سلطة قضائية مستقلة ونزيهة وفعالة، تمت المصادقة على قوانين تنظيمية متعلقة بالمحكمة الدستورية⁵⁰، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية وهيئة القضاة.

القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية

تطبيقا لمقتضيات الدستور المغربي الجديد، تم تنصيب المحكمة الدستورية رسميا عوض المجلس الدستوري مع إعطائها مزيدا من الصلاحيات الموسعة. وينص القانون الجديد المتعلق بالمحكمة الدستورية على احترام تمثيلية النساء، وإمكانية تقديم الشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية ونتائج انتخابات أعضاء المحكمة الدستورية المنتخبة خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلان النتائج.

وبخصوص حالة التعارض، وكما هو الحال بالنسبة لمهام أعضاء المجلس الدستوري الحالي، تعد مهام أعضاء المحكمة الدستورية في حالة تعارض مع مهام أعضاء الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يعتبر في حالة تعارض كل ممارسة للمهن الحرة أو أي وظيفة عمومية أو مهنة عمومية انتخابية وكذلك أي عمل مأجور في الشركات التجارية.

القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

ترتكز الخطوط العريضة لهذا النص القانوني حول استقلال المجلس الأعلى للقضاء، وتنظيم آليات انتخاب ممثلي القضاة، وضمان تمثيل النساء القاضيات، وإدارة وعمل المجلس وتعزيز ضمانات القضاة فيما يتعلق بتسيير المجلس لوضعياتهم المهنية.

ويتضمن هذا القانون أحكاما لتعزيز ضمانات بشأن إجراءات الانضباط وتعزيز دور المجلس في تخليق العدالة وحماية استقلالية القضاة وكذا مساهمة هذه الهيئة في تحسين وضعية القضاة والنظام القضائي.

القانون التنظيمي المتعلق بهيئة رجال القضاء

ينص هذا القانون التنظيمي على التصريح بممتلكات القضاة. كما ينص على أن أي إخلال من طرف القضاة بواجب الاستقلالية والحيادية والنزاهة والاستقامة وأي انتهاك واضح لقاعدة إجرائية التي تعتبر الضامن الأساسي للحقوق والحريات وأي انتهاك واضح لهذا القانون يعد خطأ جسيما.

⁵⁰ الظهير الشريف رقم 1-14-139 / 16 شوال 1435 (13 غشت 2014) المتعلق بالقانون التنظيمي للقانون رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية (الجريدة الرسمية، 4 شتنبر 2014).

وفي إطار ضمان نزاهة القضاء، تم اتخاذ تدابير أخرى تتعلق بزيادة رواتب القضاة وكتاب الضبط وخلق تعويضات لفائدة إدارة القضاء لأول مرة وإحداث المداومة ولجان الإنابة القضائية، بالإضافة إلى نشر مرسوم متعلق بالمساعدة القانونية للمحامين والزيادة المهمة في تعريف الإجراءات لصالح المحررين القضائيين...

وعلى مستوى المراقبة والانضباط، تهدف المنهجية المتبناة لتحويل جميع الشكاوى الموجهة إلى وزارة العدل والحريات فيما يتعلق بمزاعم الرشوة ضد القضاة وكتاب الضبط إلى المفتشية العامة للوزارة لبدء التحقيقات المطلوبة بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية والعقوبات المتخذة ضد موظفي الوزارة والمحامين والموثقين والمحررين القضائيين والعدول والخبراء. كما تم وضع برنامج يهدف إلى تحسين بنى المحاكم التي تبين أن حالتها غير ملائمة أو متوسطة في أفق 2018.

وبخصوص محور الموارد البشرية، يحظى المغرب بمتوسط 12,10 قاضي لكل 100.000 مواطن، حيث تستجيب هذه النسبة للمعايير المعتمدة من قبل المفوضية الأوروبية لنجاعة العدالة (من 10 إلى 15 قاضي لكل 100.000 مواطن). أما بالنسبة لنسبة الموظفين مقارنة بنسبة القضاة، فتمثل نحو 3,6 موظف لكل قاضي، حيث تتوافق هذه النسبة مع نسبة المفوضية الأوروبية.

وفي إطار إصلاح القضاء، تم توسيع خدمات الدفاع والموثقين لصالح المواطن، حيث تم تسجيل زيادة في عدد المرشحين المقبولين في امتحانات نيل شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة، وزيادة في عدد الموثقين بنسبة 83% بين سنتي 2011 و2015.

وفيما يتعلق بتأهيل الموارد البشرية، تركزت الأولوية على ضمان شفافية ونزاهة مباريات التوظيف وتحسين إجراءات اختيار مسؤولي جميع المصالح الإدارية وتعميم التكوين المستمر والمتخصص لجميع القضاة والمحامين وكتاب الضبط في انتظار تعميم هذا التكوين قريبا ليشمل المهن القضائية الأخرى، بما في ذلك المحررين القضائيين والعدول والموثقين والخبراء.

غير أن هناك تحديات أخرى لا تزال مطروحة والتي تستدعي مواجهتها مشاركة جميع الفئات المتدخلة من أجل إنجاح ورش إصلاح العدالة بالمغرب. وكل ذلك يروم تعزيز الثقة والمصادقية في وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة وفعالة، وتعزيز دورها في ضمان حقوق وحريات المواطنين.

2.3.3 حكاية الخدمات العمومية

ينص الدستور الجديد للمملكة على حق المواطنين في خدمات عمومية فعالة والحق في الحصول على المعلومات وكذا المساواة في الحصول على هذه الخدمات احتراماً للكرامة. وفي هذا الصدد، عملت السلطات العمومية على تحسين حكاية الخدمات العمومية على المستويين الوطني والتراحي.

تحسين الحكاية على المستوى الوطني : مكافحة الرشوة

تعد مكافحة الرشوة والوقاية منها أولوية وطنية بالنظر للعواقب الوخيمة لهذه الآفة وآثارها السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا، بذل المغرب جهوداً كبيرة لمحاربة هذه الظاهرة والتي ترجمت من خلال إعداد برامج وطنية لمكافحة الرشوة سنة 2005 و2010، بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة سنة 2007 وكذا القيام بعدة إصلاحات قانونية ومؤسسية.

كما أعطى دستور المغرب لسنة 2011 دفعة نوعية لمكافحة الرشوة عبر دعم حقوق الإنسان وتقوية دور المجتمع المدني ومبدأ الحكامة الجيدة. كما تمت دسترة الحق في الحصول على المعلومات وتجريم تنازع المصالح واستغلال التسيريات المخلة بالتنافس النزيه واستغلال مواقع النفوذ والامتياز وكذا وضعيات الاحتكار والهيمنة.

الجهود المبذولة لمكافحة الرشوة والوقاية منها

في إطار تعزيز الإطار المعياري لمكافحة الرشوة، شرع المغرب في عملية مقارنة إطاره مع المعايير والممارسات الدولية، وذلك من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة سنة 2007 والانضمام لعدد من آليات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بما في ذلك إعلان منظمة التعاون والتنمية حول الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات سنة 2009، والإعلان حول النزاهة والشفافية في إدارة الأعمال والتمويل الدولي سنة 2012. كما انضم المغرب إلى شراكة الحكومة المفتوحة التي تلزم

الحكومات على تشجيع الشفافية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الحكامة، وكذا الانخراط في المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالنزاهة ومكافحة الرشوة في القطاع الخاص بالدول العربية.

وعلى المستوى القانوني، تمت المصادقة على عدة نصوص نذكر منها خصوصا، المرسوم الجديد للصفقات العمومية، والميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العمومية، ومرسوم المفتشيات العامة للوزارات، والقانون التنظيمي المتعلق بمعايير التعيين في المناصب العليا. إضافة إلى ذلك، تم تعزيز تطبيق النصوص المتعلقة بحماية ضحايا الرشوة والمبلغين عنها والشهود عليه، والقانون رقم 54-06 الذي ينص على وجوب تصريح المسؤولين بامتلاكاتهم، وقانون الولوج لمناصب المسؤولية، وكذا صياغة ميثاق وطني لإصلاح منظومة العدالة بناء على حوار وطني شاركت فيه كل الفعاليات الوطنية. كما صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، والذي يضمن نشر المعلومات من أجل تعزيز الحق في الوصول إليها.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، عمل المغرب على تعزيز مؤسسات مكافحة الرشوة لا سيما من خلال دسترة مؤسسات الحكامة الجيدة، ويتعلق الأمر بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والتي سوف تحل محل الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومجلس المنافسة الذي يضمن احترام المنافسة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016-2025

إذا كانت الإجراءات المتخذة في المغرب قد عززت الأدوات القانونية لمكافحة الفساد، فإن المغرب بحاجة لبذل مجهودات أكثر لتحسين تصنيفه الدولي. فوفقا لمؤشر ملامسة الرشوة الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية⁵¹، احتل المغرب سنة 2015 المركز 88 من أصل 168 دولة مع حصوله على 36 نقطة من أصل 100. وتبين نتائج هذا المؤشر استقرارا لظاهرة الرشوة في المغرب على مدى السنوات الماضية.

وفيما يتعلق بنتائج مقياس الرشوة العالمي⁵² الخاصة بالمغرب لسنة 2016، فإن ظاهرة الرشوة في المغرب تمس القطاعات الرئيسية ببلادنا، حيث سجلت أربعة منها نسب مرتفعة، وهي القضاء 49% والشرطة 39% والصحة 38% والمصالح التي لها علاقة بالخدمات والرخص لدى الإدارات 33%.

وبناء على ذلك، اعتمد المغرب استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد والتي حددت هدفان رئيسيان وهما تعزيز ثقة المواطنين وتحسين نزاهة مناخ الأعمال وتموقع المغرب دوليا. وقد تم تبني هذه الاستراتيجية وفق مقاربة مدمجة وتشاركية تقمحل جمل الفاعلين في هذا المجال، وترتكز على أربع مرجعيات وهي التوجهات الملكية السامية والمقتضيات الدستورية والبرنامج الحكومي والالتزامات الدولية.

فبخصوص الهدف الأول الذي يروم إلى تعزيز ثقة المواطنين، ستعمل الاستراتيجية على تدعيم النزاهة وخفض مستوى الرشوة في المغرب بشكل ملموس في أفق سنة 2025، وذلك من خلال خفض معدل الرشوة الذي تحدده الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ب 30% ليصل إلى 45%، وتحقيق نتيجة 100/60 لمؤشر ملامسة الرشوة لمنظمة الشفافية الدولية سنة 2025. ويسعى المغرب كذلك لخفض نسب مؤشرين آخرين لنفس المنظمة والمتعلقان بقياس ثقة المواطنين، وذلك بالعمل على خفض نسبة الاعتقاد بتدهور الوضعية إلى أقل من 20% سنة 2025 مقابل 89% حاليا، ونسبة عدم الرضا على عمل الحكومة في مكافحة الرشوة إلى أقل من 30% سنة 2025 مقابل 72% حاليا.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني وهو تحسين نزاهة مناخ الأعمال وتموقع المغرب دوليا، تهدف الاستراتيجية لتحسين تصنيف المغرب بأكثر من 20 رتبة في أفق سنة 2025 وفقا لمؤشرات مناخ الأعمال ومشروع العدل العالمي من خلال التقدم بأكثر من 20 رتبة سنة

⁵¹ يصنف هذا المؤشر الدول وفقا لدرجة ملامسة الرشوة في المؤسسات العمومية والطبقة السياسية. وهو مؤشر مركب يعتمد على معطيات حول ظاهرة الرشوة توفرها منظمات مستقلة مختلفة.

⁵² استهدف مقياس الرشوة العالمي لسنة 2016 في المغرب 1.200 شخص، نصفهم من النساء و60% منهن يمثلن الوسط الحضري.

2025. وستعمل الاستراتيجية كذلك على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 100% الذي يبلغ حاليا 38,7 مليار درهم.

إضافة إلى ذلك، فقد تم تحديد 10 برامج رئيسية في إطار الاستراتيجية لضمان الأفقية المطلوبة، والموزعة على 239 مشروع وتهتم 17 قطاع. كما تم إحداث لجنة وطنية لمكافحة الفساد وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة، لاتخاذ الإجراءات المواءمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية والمتعلقة بالموارد البشرية والمالية وخطة التواصل في هذا المشروع والانفتاح على التعاون الدولي واعتماد مبدأ التعاقدية.

وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر ثلاث مراحل (أواخر سنة 2016 و2017-2020 و2021-2025)، وفي نهاية كل مرحلة سيتم تقييم مدى تقدم المشاريع وتحقيق النتائج المتوخاة. كما أن تحقيق الأهداف المحددة في إطار هذه الاستراتيجية يعتمد على منهجية تعطي الأولوية للقطاعات الأكثر عرضة للفساد، وهي قطاع الصحة والأمن والعدل والجماعات المحلية، مع العلم أن التركيز سيكون على التدابير العملية ذات الأثر المباشر على الفساد.

كما تقوم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على خمسة أركان تنقسم إلى عدة محاور استراتيجية وتتعلق بالحكمة والوقاية والزجر والتواصل والتوعية والتكوين والتربية.

ولإحاطة بجميع المحاور الاستراتيجية، تم تحديد 10 برامج تهدف إلى تحسين خدمة المواطن وتعزيز الإدارة الإلكترونية والشفافية والوصول إلى المعلومات والسلوك والأخلاقيات، وتحسين المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتدعيم المتابعات القضائية والزجر وتعزيز الحكمة الجيدة في الصفقات العمومية وتحسين نزاهة مناخ الأعمال.

تحسين الحكمة الترابية

تشكل الجهوية المتقدمة مرحلة مهمة في مسلسل الإصلاحات المؤسساتية التي نهجها المغرب، حيث تعد طفرة نوعية نحو شكل جديد للحكمة الترابية، يركز على تدعيم الديمقراطية المحلية، والتنمية الجهوية المندمجة والمستدامة ثم المساهمة في تحديث طرق تدبير مؤسسات الدولة وتحسين فعالية ونجاعة عملها.

وتأتي الجهوية المتقدمة في خضم الدفعة القوية التي أعطتها دستور 2011 لمسلسل اللامركزية وتدبير الشأن المحلي. حيث أرسى الإصلاح الدستوري لسنة 2011 دعائم اللامركزية التي تمنح للمنتخبين المحليين الوسائل والآليات التي تمكنهم من تحسين تدبير الجماعات الترابية. وفي هذا الإطار، عمل الإصلاح الترابي لسنة 2015، ومراسيم تنزيل القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية التي صادقت عليها الحكومة سنة 2016، على تدعيم الموارد المالية لهذه الجماعات وتوسيع اختصاصاتها في مجال تدبير الشأن المحلي. وتدل كل هذه الإصلاحات المؤسساتية على الإرادة القوية لتحسين وترشيد الحكمة الترابية في أبعادها الإدارية والاقتصادية والمالية.

وفي هذا الصدد، يعتبر النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة بتاريخ 6 نونبر 2015، بمثابة إطار أساسي ومقاربة ملائمة يمكن اتخاذها كمرجع بالنسبة للجهات الأخرى للشروع في الشكل الجديد للحكمة الترابية وفي صياغة استراتيجيتها التنموية مع تكيف هذا النموذج مع خصوصيات وقدرات كل جهة على حدة.

وفي هذا الإطار، تم إصدار ثلاثة قوانين تنظيمية حول الجهات في يوليوز 2015، والعمالات والأقاليم والجماعات، بمثابة بنية قانونية ومؤسسية وأساس قوي كذلك من أجل تفعيل مسلسل الجهوية المتقدمة. ويتعلق الأمر بالقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 112.14 الخاص بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 113.14 الخاص بالجماعات. وتستند هذه القوانين إلى مقتضيات المادة 146 من الدستور، وتم الاعتماد في إعدادها على خلاصات اللجنة الاستشارية حول الجهوية. كما تضع الجهة في قلب النسيج المؤسسي لبلادنا وتعزز مكانة العمالات والأقاليم عبر فصلها عن مصالح الإدارة الترابية التابعة للدولة ومنحها العديد من الاختصاصات لتحقيق التنمية والنجاعة. وهكذا، فإن هذه الجماعات الترابية مدعوة لأن تصبح أقطابا للتنمية وللشراكة في مجال اتخاذ القرار.

وتتضمن هذه القوانين الثلاثة عدة مستجدات، أبرزها اعتماد التصويت العلني كقاعدة لانتخاب أجهزة المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات، وكذا لاتخاذ قرارات هذه المجالس، وتكريس مبدأ التدبير الحر في التسيير الذي يخول

بمقتضاه لهذه الجماعات الترابية، في حدود اختصاصاتها، سلطة التداول بكيفية ديمقراطية وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها، بالإضافة إلى تشجيع حضور ومساهمة النساء.

كما تمكن هذه القوانين التنظيمية، الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات من اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، مع اعتماد مبدأي التدرج والتمايز⁵³ لبلورة الاختصاصات المشتركة والمنقولة واعتماد التعاقد كقاعدة لممارستها. وتنص هذه القوانين أيضا على أن للقضاء وحده اختصاص عزل رؤساء مجالس الجهات ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم ورؤساء مجالس وأعضاء هذه المجالس وكذا إلغاء مقررات هذه المجالس أو حلها.

كما تنص هذه القوانين على تمكين المجالس من آليات الاشتغال عبر إحداث وكالات جهوية لتنفيذ المشاريع، وتخول للجماعات الترابية إمكانية إحداث شركات للتنمية، كما تخول للجماعات في المدن الكبرى أن تحدث وكالات جماعية لتنفيذ المشاريع.

وتبرز هذه النصوص القانونية، التي تحدد الموارد المالية للجماعات الترابية، أن رئيس المجلس هو الأمر بالصرف لميزانية الجهة والعمالة أو الإقليم والجماعة. وعلى أنه يتم تبويب الميزانية وفق برامج ومشاريع وذلك على أساس ثلاث سنوات. كما تنص على تفعيل كل من صندوق التأهيل الاجتماعي⁵⁴ وصندوق التضامن بين الجهات⁵⁵ الذي يهدف إلى تقليص التفاوتات بين الجهات، مع إقرار قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر لشؤون الجهة ومراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة.

وفيما يتعلق بالقانون التنظيمي للجهات، فإنه يحدد خصوصا كيفية تدبير الجهات لشؤونها بشكل ديمقراطي، وطريقة تنفيذ الرئيس لمداولات وقرارات مجلس الجهة وكذا كيفية تقديم العرائض من قبل المواطنين والجهات.

كما يحدد القانون الاختصاصات الذاتية للجهة والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة وكذا الاختصاصات المنقولة إليها من قبل هذه الأخيرة. وهكذا، تناط بالجهة داخل دائرتها الترابية مهام "تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتحسين تنافسيتها الاقتصادية وتأمين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها واعتماد التدابير والإجراءات المشجعة للمقاولة ومحيطها والعمل على تيسير خلق الأنشطة المنتجة للثروة والشغل". كما تناط بالجهة "مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة، وكذا العمل على تحسين القدرات التديرية للموارد البشرية وتكوينها".

ويحدد القانون التنظيمي للجهات الموارد المالية للجهة، كما يحدد آليات تدبير صندوق التأهيل الاجتماعي للجهات وصندوق التضامن بين الجهات، وشروط وكيفية تأسيس الجهات لمجموعات ترابية، والتعاون فيما بينها. كما يحدد قواعد الحكامة بهدف التطبيق الأمثل لمبدأ التدبير الحر لشؤون الجهة، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الإنجازات ومساطر المحاسبة.

ويشكل المرسوم رقم 40-15-2 والذي يحدد عدد جهات المملكة في 12 جهة مع تسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها، خطوة مهمة في تنزيل الجهوية المتقدمة. فقد اعتمد هذا التقسيم معايير تتمثل في الفعالية والنجاعة كمفتاح أساسي للتحديد الجغرافي يسمح بالبناء على التراكم القائم، وتقليص الفوارق داخل الجهة خصوصا تلك المرتبطة بنمو المجالات الترابية والفوارق الجغرافية والديموغرافية بين الجهات، مع الاستجابة قدر الإمكان لمتطلبات سهولة الولوجية والتنقل داخل الجهة. وتتوقع هذه المعايير أيضا، ضمان التوفر على الحد الأدنى من الموارد الطبيعية والبشرية والعمرائية والاقتصادية القابلة للثمين والتي تمكن الوحدات الترابية من تحقيق تنميتها، وأيضا تكريس سياسة القرب التي باتت خيارا استراتيجيا من شأنه تقوية التأطير وفعالية الإدارة الترابية.

⁵³ وفق مفهوم التدرج، تلقى مسؤولية تدبير الشأن المحلي على عاتق أصغر وحدة ترابية يمكنها حل المشكل بإمكانياتها الذاتية، وهو نفس الأمر بالنسبة لمبدأ التمايز الذي يعني أنه في حالة تجاوز المشاكل لقدرات الوحدة الصغيرة، فإن الوحدة الأعلى ملزمة بالتدخل لموازنتها وذلك في حدود تطبيق مبدأ التدرج.

⁵⁴ يهدف هذا الصندوق إلى تغطية العجز المسجل على مستوى التنمية البشرية والبنيات التحتية والتجهيزات.

⁵⁵ يروم هذا الصندوق ضمان توزيع عادل للموارد بهدف تقليص الفوارق بين الجهات.

وفي إطار أجراً هذه القوانين التنظيمية، صادقت الحكومة يوم 16 يونيو 2016 على 22 مرسوماً توضح بعض فصول هذه القوانين على مستوى الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات، حيث خصصت نصوص المراسيم الثلاثة الأولى لإجراءات إعداد مخطط التنمية وتبعية وتقييمه وكذلك أدوات الحوار والتشاور من أجل إعداده.

أما المرسوم الرابع، فقد تناول إجراءات تنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة أعضاء مجالس الجماعات الترابية، ومدتها، وشروط الأهلية وكذلك مساهمة الجماعات الترابية لتغطية المصاريف المترتبة عنها. فيما حدد كل من المرسوم الخامس والسادس والسابع كيفية تنفيذ إجراءات تسليم السلط بين رؤساء مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الذين انتهت مدة ولايتهم ورؤساء المجالس الجدد.

وتبين المراسيم التسعة الموالية إجراء وأجل إعداد البرمجة الميزانية على ثلاث سنوات للجماعات الترابية، كما تحدد شروط ومساطر تحويل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية الجماعات الترابية وإجراءات إعادة توزيع الاعتمادات المفتوحة في ميزانية الجماعات الترابية. وتحدد المراسيم الستة المتبقية لائحة الوثائق المالية والمحاسبية التي ترفق لمشروع ميزانية الجماعات الترابية وكيفية إعداد هذه الوثائق.

وفي نفس سياق تفعيل القوانين التنظيمية الثلاثة، صادقت الحكومة على سبعة مراسيم جديدة بتاريخ 3 غشت 2016، حيث تناولت نصوص المراسيم الثلاثة الأولى شروط منح التعويضات ومقاديرها الممنوحة لرؤساء مجالس مختلف المؤسسات الترابية. أما فيما يتعلق بشروط ومساطر تشجيع التعاون والتشاور والتكامل بين العمالة والإقليم والجماعات الموجودة بتربها في كل ما يرتبط بالإشراف المنتدب على المشروع، فقد كانت موضوع المرسوم الرابع.

وتطبيقاً لمبدأ إشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي، حددت المراسيم الثلاثة المتبقية شكل العريضة المودعة لدى رؤساء مجلس الجهة ومجلس الأقاليم أو العمالات ومجلس الجماعة على التوالي، وكذا الوثائق المثبتة التي يتعين إرفاقها بها.

4. تـثـمـيـن الرأسمال البشري لاندماج اقتصادي واجتماعي أفضل

عملت السلطات العمومية، خلال السنوات الأخيرة، على اتخاذ إجراءات مهمة في مجال التنمية البشرية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجلّى ذلك، عبر تخصيص أكثر من 54% من ميزانية الدولة للقطاعات الاجتماعية، في تفعيل سياسات الاستهداف التي تتوخى تحسين ظروف عيش الساكنة المهمشة، وهو ما أدى إلى تطور إيجابي لأهم المؤشرات الاجتماعية خاصة في مجال التشغيل والتعليم والصحة ومحاربة الفقر.

وقد التزم المغرب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁵⁶ بعدما أحرز تقدماً كبيراً في مجال تحقيق أهداف الألفية للتنمية حيث تمكن من بلوغ مجموعة من الأهداف أو الاقتراب من تحقيقها. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة بعض الأهداف التي كانت تندرج في إطار أهداف الألفية للتنمية مع إعطائها بعداً جديداً يركز على محاربة الفوارق وتحسين جودة الحياة. كما تولي هذه الأهداف أهمية كبرى للتنمية المستدامة ولقضايا البيئة ولتعزيز السلم والشراكة.

وستساهم مجموعة من الاستراتيجيات التي تخدم التنمية المستدامة في بلوغ الأهداف المسطرة بشكل فعال والتي تركز على برامج قطاعية طموحة (المغرب الأخضر هاليوتيس، المخطط الوطني للماء...)، وتروم هذه الاستراتيجيات تعزيز التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر وتحسين مستويات المعيشة وحماية الأنظمة البيئية الطبيعية. وبالإضافة إلى تقديم حلول مناسبة لمتطلبات تنمية مستدامة تشمل مختلف ربوع الوطن.

ومن جهة أخرى، ستساهم مجموعة من المبادرات في المجال الاجتماعي بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خصوصاً تلك المتعلقة بمحاربة الفقر والفوارق. ونخص بالذكر، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج محاربة السكن غير اللائق والبرامج والتدابير المتخذة في إطار تفعيل الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016 والرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030.

⁵⁶ للمزيد من المعلومات حول هذه الأهداف، الرجاء الاطلاع على الرابط التالي:

<http://ma.one.un.org/content/unct/morocco/fr/home/omd-apres2015/>

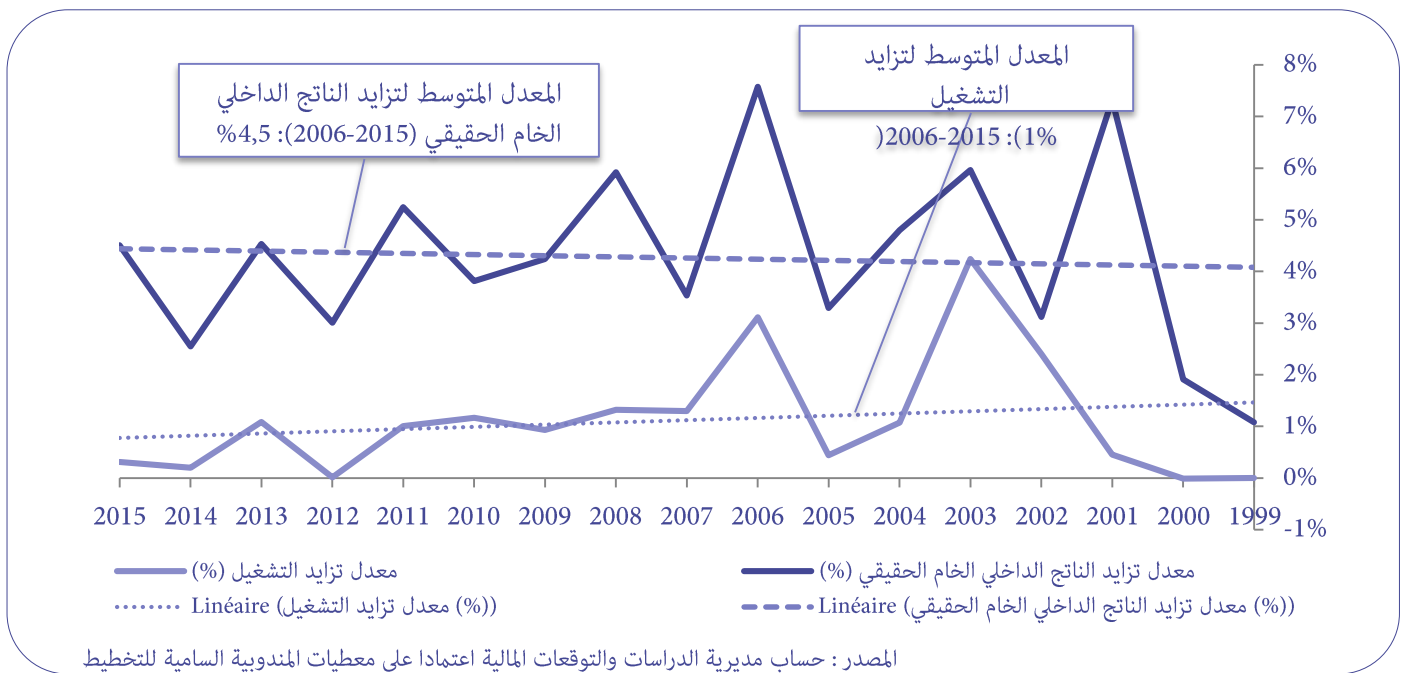
1.4 نحو مبادرات أكثر استهدافا من أجل إنعاش التشغيل

يتجلى التحدي الرئيسي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب في خلق مناصب الشغل اللائق وبكمية كافية. وقد التزمت الحكومة بإنعاش التشغيل من خلال تشجيع النمو الاقتصادي والاستثمارات العمومية. كما تتوخى الحكومة على المدى المتوسط والبعيد التأثير على العرض والطلب وسير سوق الشغل في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل (2015-2025).

وعلى المدى القريب، وبالإضافة إلى البرامج النشيطة للتشغيل التي تم اعتمادها (إدماج وتأهيل والتشغيل الذاتي)، تم اتخاذ تدابير جديدة سنة 2015 تتمثل في برنامج "تحفيز" من أجل تشجيع التشغيل داخل المقاولات والجمعيات. وبالرغم من كل هذه المبادرات لإنعاش التشغيل، ما زال سوق الشغل يعرف العديد من الاختلالات والتحديات تتعلق خاصة بالحكمة وببطالة الشباب وحاملي الشواهد.

1.1.4 تطورات متباعدة للنمو الاقتصادي والتشغيل

ظل محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل غير كاف وذلك بالرغم من انتعاش النشاط الاقتصادي الذي عرفه المغرب. فقد تميزت الفترة 2006-2015 بتزايد التشغيل⁵⁷ بمعدل سنوي بلغ 0,8% فقط (مقابل 1,4% خلال الفترة 1999-2005) خلافا للدينامية التي عرفها النشاط الاقتصادي (4,1% سنويا مقابل 4,4% خلال الفترة 1999-2005). وبذلك، تم إحداث ما يناهز 105.095 منصب شغل صاف في المتوسط السنوي خلال الفترة 2006-2015 مع تراجع تدريجي لمعدل البطالة الذي استقر في حدود 9,7% سنة 2015.



مبيان 20: تطور النمو الاقتصادي والتشغيل بين 1999 و2015⁵⁸

ويبين تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 2000-2015 وجود تذبذبات في محتوى⁵⁹ النمو الاقتصادي من مناصب الشغل. ففي المتوسط خلال هذه الفترة، ترجمت زيادة نقطة واحدة من النمو الاقتصادي بارتفاع 0,28 نقطة من

⁵⁷ بالنسبة للنشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق.

⁵⁸ تم الاعتماد على معطيات النمو الاقتصادي والقطاعي الخاصة بالحسابات القومية لسنة الأساس الجديدة 2007.

التشغيل. في حين، تباطأ هذا التزايد خلال الفترة 2006-2015 ارتباطاً بآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. حيث انتقل هذا المحتوى من 0,35 نقطة بين 2000 و2005 إلى 0,20 نقطة بين 2006 و2015.

الجدول 1: محتوى النمو الاقتصادي من مناصب الشغل (بالنقط)

2015-2000	2015-2006	2005-2000	
4,6	4,1	4,9	متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (أساس 2007) %
1,3	0,8	1,7	متوسط معدل النمو السنوي للتشغيل (15 سنة فما فوق) (ب %)
0,28	0,20	0,35	محتوى الناتج الداخلي الخام من مناصب الشغل

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، حساب وإعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ومن جهة أخرى، عرف سوق الشغل إحداث مناصب شغل صافية تجاوزت بقليل 2 مليون منصب شغل خلال الفترة 2001-2015، أي ما يعادل 129 ألف فرصة شغل في المتوسط السنوي. وتخفي هذه الأرقام دينامية متباينة بين القطاعات الإنتاجية في مجال التشغيل. فقد سجلت أنشطة القطاع الثالث وجزء من أنشطة القطاع الثاني تطورات إيجابية من حيث التشغيل. ويبقى قطاع الخدمات المصدر الأساسي للتشغيل في المغرب بحصة سنوية متوسطة تبلغ 67%، أي ما يعادل 1,35 مليون منصب شغل محدث في المجموع بين سنة 2001 و2015.

وتبقى أنشطة القطاع الأول الذي يتوقف أداؤه بشكل كبير على الظروف المناخية وفي جزء منه على وسائل المكننة الزراعية، معرضة لظاهرة عدم استقرار مناصب الشغل حتى لو تعلق الأمر أساساً بالشغل غير المؤدى عنه.

وبالنسبة للقطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية، فقد سجلت سنة 2015 انعطافاً في المنحنى التنافلي الذي انطلق منذ بداية العقد 2010. حيث عرف هاذان القطاعان خلق 15.000 و18.000 منصب شغل صاف على التوالي سنة 2015 مقابل فقدان 37.000 منصب شغل صاف بقطاع الصناعة واستقرار عدد مناصب الشغل بقطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2014.

الجدول 2: خلق مناصب الشغل الصافية حسب قطاعات الإنتاج بين سنة 2001 و2015

المجموع	أنشطة أخرى	الخدمات	الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)	البناء والأشغال العمومية	الزراعة، الغابات والصيد البحري	
2.017	2,4	1.352	83	495	84,4	خلق مناصب شغل صافية بين 2001 و2015 (بالآلاف)
%100	%0,1	%67	%4,1	%24,6	%4,2	الحصة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، حساب وإعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

⁵⁹ يرتبط مفهوم محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل بتطور كل من المؤشرين. ويتم الحصول عليه من خلال قياس مرونة التشغيل نسبة إلى الناتج الداخلي الخام (وكذلك بالنسبة للقيمة المضافة لقطاعات الإنتاج) وقياس نسبة تزايد التشغيل التي يولدها تزايد نقطة واحدة من النمو الاقتصادي أو العكس نسبة انخفاض التشغيل التي يولدها انخفاض نقطة واحدة من النمو الاقتصادي.

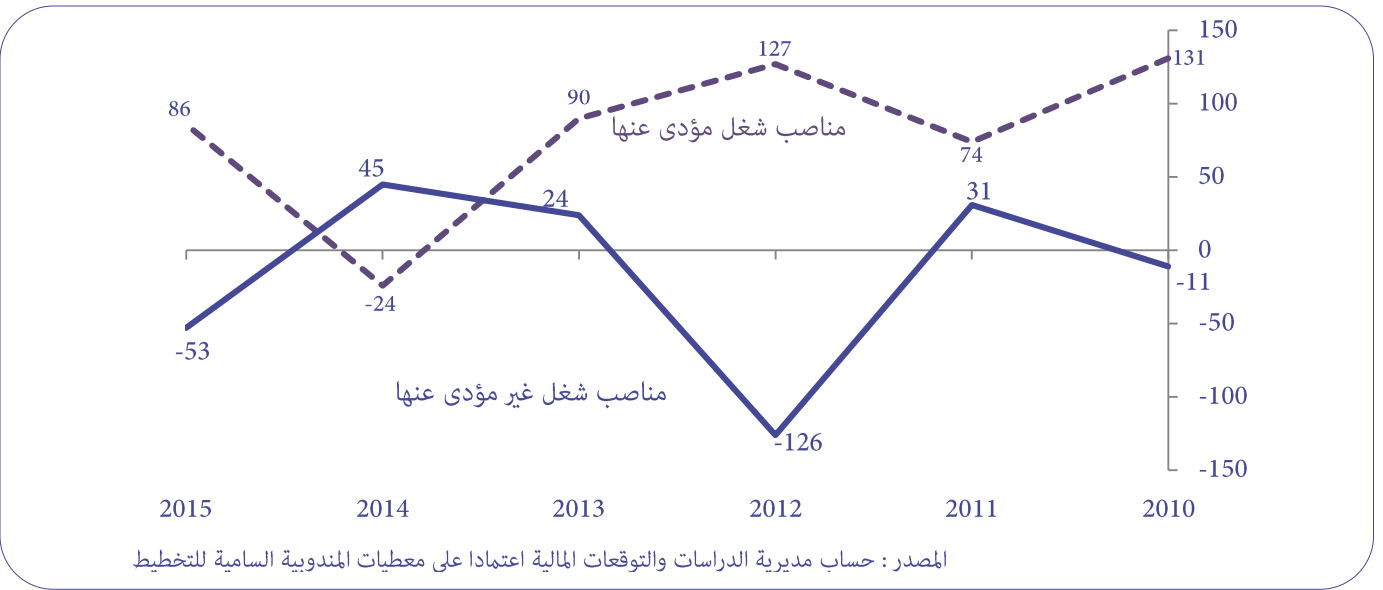
وتجدر الإشارة إلى فقدان الاقتصاد المغربي لـ 26.000 منصب شغل صاف خلال الفصل الثاني من سنة 2016 نتيجة إحداث 38.000 منصب شغل بالوسط الحضري وفقدان 64.000 منصب شغل بالوسط القروي. وتعزى هذه الوضعية إلى الأثر السلبي للظروف المناخية على الموسم الفلاحي. فقد هم فقدان مناصب الشغل قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري (175.000 منصب شغل)، في حين أحدث قطاع الخدمات 70.000 منصب شغل وقطاع البناء والأشغال العمومية 41.000 منصب وقطاع الصناعة 38.000 منصب.

وبذلك، سجل سوق الشغل خلال الفصل الثاني من سنة 2016، حوالي 1.023.000 عاطلا عن العمل مقابل 1.041.000 خلال نفس الفترة من سنة 2015. ونتيجة لذلك، استقر معدل البطالة عند 8,6% مقابل 8,7% خلال السنة الماضية. والجدير بالذكر أن معدل البطالة يبقى مرتفعا نسبيا لدى الشباب بين 15 و 24 سنة (21,5%) وحاملي الشهادات (15,3%) خاصة خريجي الجامعات (23,3%).

2.1.4 نحو مناصب شغل لائقة من حيث الأجر والكفاءة والتغطية الاجتماعية

مثل الشغل غير المؤدى عنه سنة 2015، ما يناهز 21,9% من حجم التشغيل على الصعيد الوطني، منه 40,8% بالوسط القروي. وقد هم إحداث مناصب الشغل أساسا تلك المؤدى عنها في المناطق الحضرية (قطاع الخدمات والصناعة). في حين، تراجع عدد مناصب الشغل غير المؤدى عنها (المساعدون العائليون والمتعلمون) في الوسط القروي.

وقد تم رصد تغير في منحى تطور مناصب الشغل المؤدى عنها خلال 2014-2015 في اتجاه الارتفاع بعد وتيرة تنازلية منذ 2012 مقابل فقدان مناصب شغل غير مؤدى عنها خلال 2014-2015 بعد منحى تصاعدي منذ 2012.



مبيان 21: تطور مناصب الشغل حسب نوع التشغيل (بالآلاف)

ومن حيث الكفاءة، يبقى التشغيل الأقل تأهيلا هو السائد، حيث أن ما يقارب 61,2% من النشيطين المشتغلين سنة 2015 لا يتوفرون على أية شهادة و27,2% منهم يتوفرون على شهادة بمستوى متوسط⁶⁰ و11,6% لهم شهادة بمستوى عال⁶¹. ويتحسن التشغيل المؤهل بالخصوص في الوسط الحضري، حيث تتراجع حصة النشيطين المشتغلين غير حاملي الشهادات. في حين، يبقى المستوى التأهيلي العام ضعيفا لدى النشيطين القرويين. وحسب قطاعات الإنتاج، تبلغ حصة النشيطين المشتغلين غير حاملي

⁶⁰ تضم دبلومات المستوى المتوسط شهادات التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي ودبلومات التأهيل أو التخصص المهني.

⁶¹ تشمل دبلومات المستوى العالي شهادات البكالوريا ودبلومات التقنيين والتقنيين المتخصصين ودبلومات التعليم العالي (الجامعات والمدارس العليا والمعاهد).

الشهادات 42% في قطاع الخدمات و51,2% في قطاع الصناعة و63,4% في قطاع البناء والأشغال العمومية و83,5% في قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري.

ومن جهة أخرى، شمل الشغل الناقص⁶² 10,8% من النشيطين المشتغلين سنة 2015 مع بعض الفوارق بين قطاعات الإنتاج (16,9% بقطاع البناء والأشغال العمومية، 10,8% بقطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري، 10,1% بقطاع الخدمات و8,2% بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية). حيث يظل ثلثي المأجورين (62,9%) بدون عقد عمل. وتصل هذه النسبة 89,4% في قطاع البناء والأشغال العمومية. كما أن أكثر من سبعة أشخاص من عشرة (71,3%) في حالة شغل ناقص سواء منه المرتبط بنقص في دخل العمل (64,2%) أو بعدم ملاءمة التكوين والتشغيل (7,1%) وحوالي أربعة أشخاص من عشرة (39,1%) المعرضين للشغل الناقص هم شباب من 15 إلى 29 سنة وما يقارب 54% يقطنون بالوسط القروي. منهم 41% يتوفرون على شهادة و9,3% هم من حاملي الشهادات العليا.

وبالرغم من التحسن الكبير للتغطية الاجتماعية، فهي تبقى غير كافية خاصة بالوسط القروي. إذ ما يقارب 8 نشيطين مشتغلين من عشرة (79,4%) لا يستفيدون من تغطية صحية (94% بالوسط القروي و65,2% بالوسط الحضري). وتبلغ هذه النسبة لدى الأجراء 59,1% على الصعيد الوطني (82,2% بالوسط القروي و50,4% بالوسط الحضري). وتبلغ نسبة النشيطين المشتغلين الذين يشتغلون لمدة عمل مكثفة⁶³ 41,4% على الصعيد الوطني (46,9% بالوسط الحضري و35,9% بالوسط القروي). وفي هذا الصدد، التزمت الحكومة بالعديد من أورايش إصلاح الحماية الاجتماعية من حيث توسيع مجال الاستفادة منها لجميع فئات المجتمع وتعميمها لتشمل مجموع المخاطر الاجتماعية.

ومن جهته، يساهم القطاع غير المنظم بشكل ملحوظ في خلق مناصب الشغل، حيث بلغت حصة التشغيل في هذا القطاع من مجموع حجم التشغيل غير الفلاحي 37,3% سنة 2007⁶⁴. غير أن هذا القطاع يطرح إشكالية معقدة يتوجب حلها وهي تلك المرتبطة بهشاشة الشغل وبأشكال التهميش التي ينتجها. ويفرز عن ذلك العديد من التساؤلات حول العلاقات بين الشغل غير المنظم والهدر المدرسي وغياب الكفاءات التي تطلبها المقاولات المهيكلة.

وعلاوة على ذلك، فقد لعبت آليات الوساطة على مستوى سوق الشغل دورا مهما في التقريب بين العرض والطلب على اليد العاملة. وعلى الرغم من ذلك، تظل هناك مجموعة من التحديات تعيق تحقيق الحكامة الجيدة داخل سوق الشغل، ويتعلق الأمر بالأساس بغياب تنسيق فعال بين مختلف الجهات المعنية بسوق الشغل وكذا غياب إطار عملي لعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص وأدوات الوساطة (إحصاءات، مراجع الشغل، ...).

3.1.4 هل يتيح سوق الشغل في المغرب الاندماج المجالي بين وداخل الجهات؟

يعتبر التشغيل أولوية وطنية ويحتل مكانة بارزة في جل الاستراتيجيات العمومية. وقد أثرت الازدواجية القوية لسوق الشغل (ذكورا وإناثا، شبابا وبالغين، وسطا حضريا وضواحي مدن وقرى، مؤهلات محدودة وعالية...) على بنيته، وبالتالي على القدرة التنافسية الاقتصادية. ولذا يتعين اتخاذ التدابير المناسبة للاستفادة من الامتيازات المتاحة على المستوى الجهوي. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بالتحدي-الفرصة المتمثل في الجهوية المتقدمة والتي تستدعي حكمة أكثر تجاوبا مع الإكراهات والإمكانات المحلية لمشاركة أمثل في إنجاز السياسات القطاعية، وتوزيع مجالي أكثر ملاءمة لسياسات الشغل، والمساهمة التدريبية في مهمة الوساطة في سوق الشغل.

⁶² تتكون الساكنة النشيطة المشتغلة في حالة شغل ناقص من النشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق الراغبين في القيام بعدد أكبر من ساعات العمل والمستعدين لذلك والذين عملوا خلال أسبوع المرجع لمدة تقل عن 48 ساعة ؛ والنشيطين المشتغلين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق والذين عملوا خلال أسبوع المرجع أكثر من العتبة المشار إليها أعلاه والذين هم بصدد البحث عن شغل آخر لتغيير شغلهم الحالي لأحد السببين : - عدم ملاءمة شغلهم للمؤهلات وللتكوين الذي يتوفرون عليه ؛ - عدم القناعة بالمدخول الذي يجنونه من عملهم.

⁶³ هو مؤشر جديد اعتمدته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2015. ويتجلى مفهوم مدة العمل المكثفة كما عرفها المكتب الدولي للشغل في نسبة الساكنة المشتغلة في جميع مجالات الشغل التي تشتغل لساعات عمل فعلية تتجاوز 48 ساعة في الأسبوع.

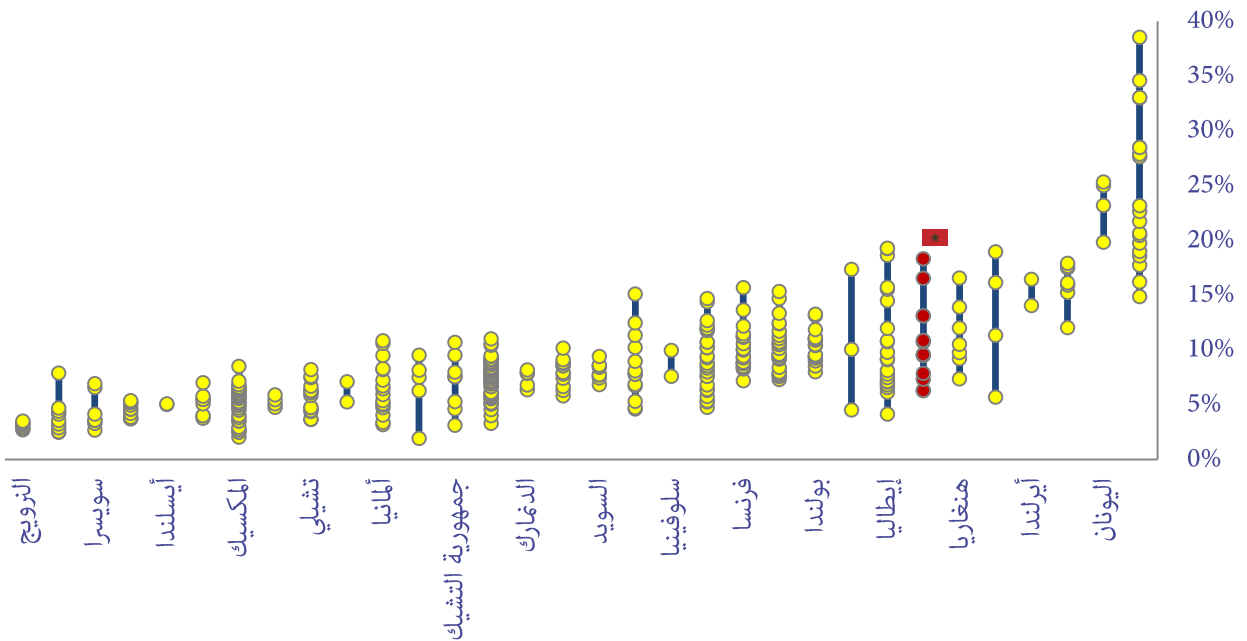
⁶⁴ البحث الوطني حول القطاع غير المنظم، 2007، المندوبية السامية للتخطيط.

البنية الجهوية للشغل

لم تتمكن التغييرات الهيكلية للتنمية الاقتصادية الجهوية في الحد نهائيا من التفاوتات الجهوية المتعلقة بالشغل، خاصة بالنسبة للشباب والإناث⁶⁵. فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب (15-29 سنة) مستوى عال سنة 2013، خاصة بالنسبة لجهة كلميم-سمارة (37,9%) حيث تجاوز هذا المؤشر ضعف المستوى الوطني (18,1%). كما تبرز هذه الفوارق على مستوى خريجي التعليم العالي التي تسجل أعلى معدلات البطالة بكل من كلميم-سمارة (29,7%) ومكناس-تافيلالت (28,5%). فيما تتجلى التفاوتات الجهوية أيضا في الفارق بين معدل البطالة الإجمالي ومعدل البطالة لدى الإناث (-17 نقطة في الجهات الجنوبية على حساب الإناث مقابل 2,4 و 2,2 نقطة لصالحهن على التوالي بجهتي الغرب-الشراردة-بني حسن وسوس-ماسة-درعة سنة 2013). ومن المرتقب أن تعرف هذه المستويات المرتفعة من البطالة بالجهات الجنوبية انخفاضا على إثر إطلاق جلالة الملك لنموذج جديد للتنمية في هذه المناطق بميزانية قدرها 77 مليار درهم تروم إحداث 120.000 منصب شغل.

كما تتضح هذه الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي في بعض الجهات، حيث بلغت 22 نقطة في كلميم-واد نون مقابل 10 نقاط وطنيا و8 نقاط في الدار البيضاء الكبرى ودرعة-تافيلالت. وتسجل هذه التفاوتات، أيضا، داخل الجهات على المستوى الإقليمي حيث بلغ معدل البطالة 9,5% بجهة فاس-مكناس سنة 2013 مقابل 18,8% بعمالة مكناس و10,8% بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة مقابل 18,9% في إقليم تطوان.

إلا أن هذه التفاوتات الجهوية تبقى مقبولة مقارنة بالمستوى الدولي، حيث تم تسجيل نسب مشابهة بمعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستثناء النرويج (حيث معدلات البطالة منخفضة ومتجانسة بين جميع الجهات حول 3,4%) واسبانيا (حيث معدلات البطالة مرتفعة وجد متباينة بين الجهات حيث تتراوح ما بين 15,8% في بلاد الباسك و36,3% في الأندلس مقابل 26,4% على المستوى الإجمالي). وتفضي المقارنة على المستوى الإقليمي داخل الجهات إلى نفس الاستنتاج، حيث يسجل معدل التباين بين أقاليم وعمالات المغرب مستوى أفضل نسبيا مما هو عليه بجمهورية التشيك.



المصدر: إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مبيان 22: التفاوت الجهوي لمعدل البطالة في المغرب (2013) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2012)

⁶⁵ تعذر تقدير معدلات بطالة الشباب وحاملي الشهادات حسب التقطيع الجديد من اثني عشر جهة. لذلك، تم التحليل حسب التقطيع السابق من 16 جهة على أن ذلك لن يغير إجمالاً الخلاصات الهيكلية للتقييم.

وبالإضافة إلى التفاوتات الكمية يعرف سوق الشغل تفاوتات نوعية، فقد يخفي مستوى انخفاض معدل البطالة هشاشة في بنية التشغيل والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، سجل إقليم خريبكة سنة 2013 نسبة بطالة منخفضة نسبيا (7% مقابل 9% على الصعيد الوطني)، في حين بلغ معدل البطالة المقنعة مستوى عال (30% مقابل 9% على الصعيد الوطني) وعلى الرغم من تسجيل إقليم كلميم نسبة بطالة مرتفعة (18,3%) يبقى معدل البطالة المقنعة به جد محدود (4%).

دور التنظيم المجالي الجديد في الارتقاء بسوق الشغل

مكن التنظيم المجالي الجديد من خفض الضغط السكاني في الجهات الجديدة ومن استفادة أمثل من فضاءات الشغل. فقد انخفض الانحراف المعياري للكثافة السكانية حسب التقسيم الجديد المكون من 12 جهة سبع مرات أقل مقارنة بالتقسيم القديم المعتمد على 16 جهة. وسيمكن ذلك من الحد من الفوارق بين الجهات في ولوج الساكنة للحقوق الأساسية، خاصة الخدمات الأساسية وسوق الشغل مع توزيع وتدبير أفضل للإمكانيات المحلية.

كما سيمكن هذا التنظيم من تحسين تدبير الوعاء العقاري والتخفيف بالتالي من الفوارق بين الجهات وذلك بخلق مجالات أكثر تجانسا اجتماعيا واقتصاديا. وستصبح للجهات بشكل عام والأقطاب الحضرية الثلاث بالرباط والدار البيضاء وطنجة (التي تتوفر على مساحات مماثلة لدولة سلوفينيا) مجالات ترابية شاسعة تقارب مساحات بعض البلدان وذلك من أجل تحسين قدراتها التنافسية، وبالتالي تحسين تموقعها على الصعيد الدولي بهدف خلق فرص شغل لائقة تستجيب للمتطلبات الديمغرافية الجديدة للجهات. فباستثناء الجهات الجنوبية، تتسم جميع جهات المملكة بقدرات ديموغرافية مهمة تفوق مليون نسمة حيث تجاوزت أربعة جهات عتبة 4 ملايين نسمة (مقابل جهة واحدة فقط في التقطيع السابق). ويتعلق الأمر بالدار البيضاء-سطات (6,8 مليون نسمة وفقا لإحصاء العام للسكان والسكنى 2014) والقنيطرة-الرباط-سلا (4,6 مليون نسمة) ومراكش-آسفي (4,6 مليون نسمة) وفاس-مكناس (4,2 مليون نسمة).

وأخيرا، ستنعكس بنود القانون التنظيمي 14.111 الخاص بتدبير الجهات إيجابا على التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل محليا إذا ما كان التنفيذ على نفس مستوى المقتضيات المضمنة في هذا القانون. ويتعلق الأمر، خاصة، بتوسيع مهام الجهات الذاتية والمشاركة والمنقولة من طرف الدولة. حيث ترتبط المهام الذاتية بالإعداد الترابي والتنمية الجهوية، والترويج الاقتصادي من خلال دعم المقاولات وتنمية السياحة وإنشاء المجمعات الاقتصادية والتنمية القروية وتدبير النقل داخل الجهة، والتكوين المهني والمستمر، والتشغيل. ويتعلق الأمر بالنسبة لهذا المحور الأخير بإنشاء مراكز جهوية للتكوين وأخرى لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل.

4.1.4 البرامج النشيطة لإنعاش التشغيل لفائدة الشباب حاملي الشهادات

يعزى المنحى التنازلي لعرض الشغل المعبر عنه بمعدل النشاط (أقل من 50%) أساسا إلى تراجع عرض الشغل لدى الشباب، خاصة في الوسط الحضري. حيث أن ولوج الشباب من 15 إلى 24 سنة لسوق الشغل في تراجع مستمر (أكثر من نصف العاطلين عن العمل هم من الشباب طالبي الشغل لأول مرة) وهو ما يؤكد انخفاض حصتهم في العرض الإجمالي للشغل.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من تراجع حجم البطالة بشكل طفيف من 1,167 مليون شخص سنة 2014 إلى 1,148 مليون سنة 2015، ما زال معدل البطالة مرتفعا نسبيا لدى الشباب من 15 إلى 24 سنة (20,8% سنة 2015 على المستوى الوطني و39% بالوسط الحضري) ولدى حاملي الشهادات (17,3% على المستوى الوطني و19,5% بالوسط الحضري). وبلغ 15,6% لدى حاملي الشهادات المتوسطة على المستوى الوطني، 24,2% لدى حاملي شهادات التخصص المهني و21,2% لدى حاملي الشهادات العليا.

من أجل الحد من بطالة الشباب حاملي الشهادات، تم تفعيل عدة برامج نشيطة لإنعاش التشغيل وتتمثل في "إدماج"، "تأهيل"، "التشغيل الذاتي" و"تحفيز". وتهدف هذه البرامج إلى مواكبة التشغيل في القطاع الخاص وإنعاش التشغيل المأجور لدى الباحثين عن الشغل وتحسين قابليتهم للتشغيل وكذا إنعاش التشغيل الذاتي. وتوجد هذه البرامج قيد التتبع والتقييم من أجل تحسين فاعليتها وأدائها.

منذ انطلاقه سنة 2006، بلغ معدل إنجاز برنامج "إدماج" ما يقارب 104,4%. فقد مكن من إدماج أكثر من 532.000 شاب باحث عن الشغل إلى غاية متم 2015، أي بمعدل تزايد سنوي متوسط بلغ 8,8%. ويوجه هذا البرنامج الشباب أساسا إلى قطاع

الخدمات والصناعة. غير أن وتيرة تطور عدد المستفيدين من برنامج "إدماج" قد عرفت تراجعاً ما بين 2011 و2013 نظراً لكون هذه المرحلة تميزت بظرفية غير ملائمة لخلق مناصب الشغل. فقد بلغ معدل إنجاز البرنامج 85,2% سنة 2012 و94,5% سنة 2013 مقابل 114,8% سنة 2014 و116,9% سنة 2015. وبرسم الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016، مكن البرنامج من إدماج 30.543 شاب، أي 47% من الهدف المنشود برسم سنة 2016.

وقد أفرز تحليل نتائج الدراسات المقارنة المنجزة سنة 2016⁶⁶ أن 70% من المستفيدين من عقد الإدماج خلال الفترة 2009-2013 مسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد تاريخ توقيع العقد⁶⁷. أكثر من النصف (55%) يشتغلون في الصناعة التحويلية (36%) والخدمات الإدارية والدعم (19%). ويتوفر حاملو شهادات مهندس وتقني وذو شهادات بعد سنتين من الدراسة بعد البكالوريا على حظوظ كبيرة للحصول على شغل بقطاع اقتصادي منظم.

ومن جهة أخرى، استفاد من برنامج "تأهيل" منذ إنطلاقه، أكثر من 144.300 باحث عن العمل، أي بمعدل تزايد سنوي متوسط بلغ 6%. وقد استفاد من التكوين 15.171 باحث عن العمل سنة 2015 (بتراجع بنسبة 21% مقارنة مع سنة 2014). وحسب نوع التكوين، فقد استفاد ما يقارب 60% من الأشخاص، سنة 2015، من التكوين لفائدة القطاعات الواعدة. ويتكون أغلب المستفيدين من هذا التكوين من النساء وحاملي الشهادات العليا خاصة في قطاع التعليم الخاص ومراكز الاتصال. وقد مثل المستفيدون من التكوين التعاقدية من أجل التشغيل 14,4% والمستفيدون من التكوين التأهيلي أو التحويلي 12,8%. وخلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016، استفاد من برنامج "تأهيل" 7.808 باحث عن العمل، غالبيتهم في إطار التكوين لفائدة القطاعات الواعدة، متبوعاً بالتكوين التأهيلي أو التحويلي ثم التكوين التعاقدية من أجل التشغيل.

ومنذ إنطلاقه، مكن برنامج "التشغيل الذاتي" باعتباره إجراء استراتيجياً من أجل الاندماج في الحياة النشيطة وخلق فرص الشغل، من إحداث 7.260 مقالة وخلق أكثر من 18.300 منصب شغل مباشر عند نهاية سنة 2015 (ما يقارب 2,5 منصب شغل محدث في المتوسط لكل مشروع). غير أنه وبالرغم من الدعم الملموس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تمويل المشاريع، عرف البرنامج تراجعاً كبيراً في التمويلات الذاتية. لكنه مكن من إحداث 1.021 مقالة سنة 2015 وخلق أكثر من 1.795 منصب شغل مباشر. وبرسم الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016، تمت مواكبة ما يقارب 874 مرشحاً حاملاً لمشروع.

وفيما يخص برنامج "تحفيز"⁶⁸، تم تسجيل، عند نهاية أبريل 2016، ما يقارب 632 بروتوكول للاستفادة من البرنامج من طرف المشغلين عبر البوابة الإلكترونية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، منها 450 بروتوكول تمت المصادقة عليه من طرف الوكالة.

وبالإضافة إلى هذا البرنامج، عرفت سنة 2015 وضع إجراءات جديدة تتمثل في اتفاقية تحمل الدولة تكلفة التغطية الاجتماعية في حالة توظيف مستفيدين من تداريب للتكوين من أجل الإدماج والاتفاقية المتعلقة بطرق تحمل الدولة أعباء التأمين الإجباري على المرض لصالح المستفيدين من عقود تداريب التكوين من أجل الإدماج.

وبالرغم من بعض الجوانب الإيجابية لبرامج إنعاش التشغيل ومساهمتها في تقليص عدد العاطلين، لأن هذه البرامج لا ترقى نتائجها الكمية إلى مستوى امتصاص الحجم الكبير للبطالة ولا يستفيد منها إلا فئة محدودة من الشباب (حاملي الشهادات العاطلين عن العمل). وبذلك، من الأجدر استهداف فئات أخرى من المجتمع، خاصة الشباب غير الحاملين للشهادات والنشيطين المشغلين في وضعية هشّة أو في قطاع غير منظم من خلال برامج ملائمة.

⁶⁶ تسمح الدراسات المقارنة لبيانات المستفيدين من عقد الإدماج وبيانات التصريح بالأجور في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تم إنجازها سنة 2016 من معرفة الإدماج المهني للمستفيدين من عقد إدماج في الشغل بالقطاع المنظم. وقد شملت هذه الدراسات 176.245 مستفيد خلال الفترة 2009-2013، أكثر من النصف نساء (53%) وما يقارب الثلث (32%) هم من حاملي شهادة البكالوريا، 27% منهم تقنيين، 16% منهم يتوفرون على شهادات التأهيل أو التخصص المهني وأكثر من 13% يتوفرون على شهادات جامعية.

⁶⁷ تجذر الإشارة إلى أن 55% من المستفيدين تم تسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2015.

⁶⁸ يهدف برنامج "تحفيز" إلى إنعاش التشغيل عبر وضع تدابير تحفيزية لفائدة المقاولات المحدثّة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 دجنبر 2019 ولفائدة الجمعيات التي توظف الباحثين عن الشغل في إطار عقود العمل غير محدودة المدة.

ومن جهة أخرى، فقد تم وضع إجراء صرف التعويض عن فقدان العمل سنة 2014 لصالح المستخدمين يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فمُنذ انطلاقه وحتى متم دجنبر 2015، تم وضع أكثر من 21 ألف طلب، منها 48,8% من الملفات تم تسويتها بمبلغ 85,4 مليون درهم. ما يقارب 33% و 21% من الملفات المعالجة تهم قطاعات البناء والصناعة التحويلية على التوالي و 32% من هذه الملفات تخص جهة الدار البيضاء الكبرى. وقد تم تسجيل ما يقارب 5.313 مستفيد من هذا الإجراء خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016.

5.1.4 الاستراتيجية الوطنية المندمجة من أجل التشغيل: مقارنة إرادية جديدة وطموحة

يتجلى الهدف الأسمى للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل في تطوير خلق مناصب الشغل كما وكيفا، خاصة بالنسبة للشباب وتصحيح الفوارق بين الجنسين والمجالات الترابية. وتسجل الاستراتيجية قطيعة مع المقاربة التقليدية لسياسات التشغيل الحالية المتمركزة حول الإدماج الأولي للشباب حاملي الشهادات والتي تعتمد على السياسات النشيطة للتشغيل وتشريع الشغل.

وتفتح الاستراتيجية حقلا واسعا للفئات الاجتماعية المستهدفة وتروم تعبئة مجموع الرافعات التي تمكن من التأثير على العرض والطلب وسير سوق الشغل. وذلك عبر إنعاش التشغيل المنتج واثمين الرأسمال البشري وتعزيز السياسات النشيطة للتشغيل والوساطة في سوق الشغل والحكمة الجيدة لسوق الشغل.

فهذه الاستراتيجية وسعت من أهدافها الاجتماعية لتشمل الشباب حاملي الشهادات المعرضين للبطالة الطويلة الأمد والشباب غير المتدربين وفي وضعية شغل هشّة والنساء غير النشيطات واللواتي تعاني من التمييز في التشغيل ومستخدمي المقاولات جد الصغيرة والاقتصاد غير المنظم. كما تعمل الاستراتيجية على تحريك عدة رافعات من أجل خلق فرص الشغل وإدماج الفئات المعوزة من خلال السياسات الماكرو اقتصادية والنقدية والضريبية والمالية وكذا استراتيجيات القطاعات المنتجة والقطاعات الاجتماعية والسياسات الترابية.

كما أنها سياسة شاملة مشتركة بين الوزارات تشرك جميع الفاعلين العموميين والخواص، عبر التنسيق بين الفعل العمومي الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، يشكل التشغيل عاملا للتقريب والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية على جميع المستويات.

حيث تؤكد التوقعات الاقتصادية وتوقعات التشغيل في أفق 2025 وجود توازن هش سيواجه المغرب والذي سيؤدي إلى التهميش واستمرار الهشاشة لدى الفئات الهشة (النساء والشباب والنشيطين الأقل تأهيلا).

وفي هذا الصدد، تركز الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل على سيناريو إرادي يعتمد على إحداث عدد مهم من مناصب الشغل لاستيعاب تزايد عدد الساكنة النشيطة (13,7 مليون في أفق 2025 مقابل 11,7 مليون سنة 2013) ورفع معدل التشغيل (46,2% سنة 2025 مقابل 43,8% سنة 2013) واستقرار معدل النشاط في 48% والرفع من الانتاجية (3,6%).

ومن بين الإجراءات الأولية التي تهدف إلى تنزيل بعض أهداف الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، يمكن الإشارة إلى إطلاق مشروع⁶⁹ لتعزيز أثر التجارة الدولية على التشغيل. ويهدف المشروع إلى دعم مسلسل بلورة السياسات والبرامج المرتبطة بالتجارة الدولية وتحليل بعد التشغيل في هذه السياسات. كما سيساعد على تحسين الرؤية المستقبلية لخلق مناصب شغل لائقة ومنتجة وتحديد الحاجيات من الكفاءات ومن التكوين من أجل تطوير المهن المرتبطة بمحيط التجارة الخارجية.

ويروم المشروع أيضا أهدافا خاصة منها تطوير القدرات لدى الحكومة والشركاء الاجتماعيين خصوصا من أجل قياس وتقييم آثار التجارة الدولية على التشغيل؛ ووضع منتدى لمناقشة القضايا المرتبطة بالموضوع وكذا الدعم التقني لتنمية المهارات المهنية وسلاسل القيم في الأنشطة التصديرية.

⁶⁹ يتكلف المكتب الدولي للشغل بالمشروع مع الدعم المالي للاتحاد الأوروبي.

2.4 الرفع من مقومات الجودة والفعالية في صميم أهداف الرؤية الاستراتيجية لإصلاح نظام التربية والتكوين 2015-2030

تلعب التربية والتكوين دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما تساهم في بناء مجتمع عادل، تنافسي ومتماسك. وفي حين أن النظام التعليمي المغربي عرف تقدما في توسيع فرص الولوج للتعليم، لا يزال القطاع يعاني من اختلالات مرتبطة بجودة التعليم. وفي هذا الإطار، وضع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤية استراتيجية جديدة للنظام التعليمي خلال الفترة 2015-2030 تعتمد على ثلاثة أسس: مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، ومدرسة الجودة للجميع ومدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع.

1.2.4.1 تحسين معدلات التمدرس ومحاربة الأمية

سجل قطاع التربية والتكوين تقدما ملموسا خاصة على مستوى تعميم التعليم الابتدائي وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي وبين الذكور والإناث.

فبالنسبة للتعليم الابتدائي، سجلت نسبة التمدرس تحسنا ملحوظا ما بين 2007-2008 و2014-2015، حيث انتقل من 91,4% إلى 99,1% على المستوى الوطني ومن 89,1% إلى 98,5% لدى الإناث. كما سجلت هذه النسبة مستوى مهما بالوسط القروي، حيث انتقلت من 89,4% إلى 98,3% خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة والفئة العمرية 15-17 سنة، على التوالي، 90,4% و70,1% سنة 2014-2015 مقابل 71,3% و48,1% سنة 2007-2008.

ويظهر تحليل تطور معدل الأمية لدى الساكنة البالغة 10 سنوات فما فوق توجهها نحو الانخفاض لهذه الظاهرة، حيث انتقل معدل الأمية من 43% سنة 2004 إلى 32% سنة 2014. ويعزى هذا التحسن، إلى حد كبير، للزيادة في عدد المستفيدين من برامج محو الأمية. إذ بلغ هذا الأخير 662.610 مستفيد برسم سنة 2015-2016 منهم 48% بالوسط القروي. كما تمثل النساء نسبة 90,4% من العدد الإجمالي للمستفيدين.

ويعزى الأداء الجيد المسجل في معدلات تمدرس التلاميذ إلى المجهودات المبذولة من أجل تقوية الدعم الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تم توسيع شبكة المطاعم المدرسية والزيادة في عدد المستفيدين سنويا. فقد ارتفع عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بشكل مطرد من 1.091.367 مستفيد منهم 530.566 فتاة سنة 2009/2010 إلى 1.142.792 مستفيد (551.690 فتاة) سنة 2015/2016.

كما عرف عدد المستفيدين من الداخليات زيادة مهمة حيث انتقل من 82.036 طالبا (من بينهم 28.980 فتاة) سنة 2009/2010 إلى 108.749 طالبا (من بينهم 50.105 بنات) سنة 2015/2016.

ومن أجل تشجيع تمدرس الأطفال وخاصة الفتيات، استفاد حوالي 3,9 مليون طالب سنويا (منها 47% من الفتيات) من المبادرة الملكية "مليون محفظة مدرسية"، 60% منهم ينحدرون من الوسط القروي خلال الفترة 2009/2016.

ولدعم تعميم التعليم ومحاربة ظاهرة الهدر المدرسي، عرف عدد المستفيدين من برنامج المساعدة المادية المباشرة "تيسير" زيادة بنسبة 9,4% منتقلا من 756.774 مستفيد سنة 2012-2013 إلى 828.000 طالب سنة 2015-2016. كما عرف، أيضا، عدد الأسر المستفيدة تحسنا بلغ 5,8%، إذ انتقل من 493.133 إلى 522.000 أسرة خلال نفس الفترة. وارتفع عدد المستفيدين من النقل المدرسي من 63.461 سنة 2014-2015 إلى 98.900 سنة 2015-2016، أي بزيادة تقدر ب 56%.

وبالرغم من النتائج الكمية المهمة التي تم تحقيقها، لا يزال نظام التعليم بالمغرب يعاني من اختلالات تهم محدودية جودة التربية والتكوين. وبالفعل، أظهرت نتائج الاختبار الدولي حول التحصيل التربوي⁷⁰ للتلاميذ عن تراجع كبير في مجال جودة النظام التربوي بالمغرب.

كما احتل المغرب، حسب نتائج الاختبار الدولي لسنة 2011، المرتبة ما قبل الأخيرة في مادتي الرياضيات والعلوم. كما احتل كذلك المغرب المرتبة الأخيرة على مستوى اختبار القراءة، وذلك بنتيجة أقل من المتوسط على المستوى الدولي (معدل نقط يصل إلى 335 و310 على التوالي). وتثير هذه النتائج عدة تساؤلات حول فشل اكتساب المهارات الأساسية الضرورية لمواصلة التعلم.

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع الذي يعرفه قطاع التعليم بالمغرب تتقاسمه الدول العربية الأخرى. حيث تبين نتائج الاختبار أن الدول العربية تحتل المراتب الأخيرة ضمن قائمة الدول المشاركة.

وفي مجال التعليم العالي، فقد تم تحقيق تقدم كبير، حيث ارتفع معدل التمدرس بأكثر من ثلاث أضعاف ما بين سنة 2001/2000 و2016/2015، منتقلا من 10% إلى 31,3% على التوالي. كما ارتفع عدد الطلبة من 311.349 سنة 2001/2000 إلى 820.459 طالب سنة 2016/2015، بمتوسط تزايد سنوي بلغ 6,7%. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد المستفيدين من المنح الدراسية 321.000 طالب سنة 2016/2015 مقابل 284.912 طالب سنة 2015./2014

2.2.4 أداء جيد لقطاع التكوين المهني

يساهم قطاع التكوين المهني في تجسيد السياسات العمومية المعتمدة من طرف بلادنا من أجل تأهيل القطاعات الاقتصادية، من خلال تحسين المهارات وإنتاجية الأفراد وتنافسية المقاولات. كما يشكل وسيلة للاندماج في الحياة النشيطة من خلال تعزيز القابلية للتشغيل ويفتح إمكانيات حقيقية لإعادة التأهيل عبر تشجيع التفتح الذاتي والمهني للأفراد.

وفي هذا الإطار، حقق نظام التكوين المهني العديد من المكتسبات، تهم بالأساس تنوع الفاعلين في التكوين وتطوير أجهزة العرض التكويني الذي يضم حاليا 539 مؤسسة عمومية، 1.382 مؤسسة خاصة للتكوين المهني. إضافة إلى ذلك، تقوم مراكز التكوين عبر التدرج المهني التابعة للمقاولات أو هيئات المجتمع المدني بمنح دورات تكوينية في أكثر من 300 شعبة للتكوين. وقد تعززت هذه الدينامية بتطور إيجابي في عدد المتدربين الذي بلغ 391.332 شاب سنة 2014-2015 بتأطير بيداغوجي من طرف أكثر من 19.477 مكون.

كما عرف القطاع تبني سياسة تعاقدية مع الفروع المهنية. حيث مكن ذلك من مساهمة واسعة للمقولة في تنظيم الدورات التكوينية وفي التسيير المباشر لمؤسسات التكوين في إطار الشراكة بين القطاع العمومي والخاص. وتهم المؤسسات المعتمدة في هذا الإطار المهن العالمية، خاصة صناعة الطائرات والسيارات والنسيج وكذا قطاعات أخرى كالطاقات المتجددة واللوجيستيك، وغيرها.

علاوة على ذلك، تم تطوير أنماط جديدة للتكوين والتي تجعل من الوسط المهني فضاء مميذا لاكتساب المهارات. ويتعلق الأمر بالتكوين بالتناوب والذي يقدم، في أكثر من 50% من المدة الزمنية المخصصة، داخل المقولة والذي استفاد منه أكثر من 79.306 متدرب في أكثر من 92 شعبة خلال 2014-2015 والتكوين بالتدرج المهني والذي يخصص على الأقل 80% من مدة التكوين داخل المقولة والذي استفاد منه 31.660 شاب سنة 2015-2016.

غير أنه ما زال نظام التكوين المهني يواجه العديد من الرهانات، خاصة على المستوى التنظيمي والمؤسسي والبيداغوجي، وكذا على مستوى الحكامة والتمويل. كما يجب أن يستجيب نظام التكوين المهني لطلب كل شخص على التكوين طول حياته، عبر تطوير تكوين يلبي حاجيات حقيقية للمحيط الاقتصادي.

وتتطلب هذه المقاربة انفتاحا أوسع لاستقبال عدد أكبر من المستفيدين وشرائح جديدة من الساكنة. كما تستدعي وضع آليات تسمح بالتحسين المستمر للجودة وملاءمة العرض التكويني مع متطلبات سوق الشغل وكذا إرساء حكمة حديثة تروم نجاعة وفعالية أمثل لنظام التكوين المهني.

⁷⁰ تقرير "المنظمة الدولية لتقييم التحصيل التربوي" لسنة 2011 حول تقييم تحصيل التلاميذ في العلوم والرياضيات (اختبار تيمز) وقدرتهم في مهارات القراءة باللغة الأم (اختبار بيرلز).

ومن أجل رفع هذه التحديات، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للتكوين المهني في أفق سنة 2021، تهدف إلى تطوير تكوين مهني جيد في أي مكان وللجميع وعلى طول الحياة خدمة لتثمين الرأسمال البشري ومن أجل تنافسية أفضل للمقاولة. وستمكن هذه الاستراتيجية من تعزيز دور نظام التكوين المهني ومساهمته الكبيرة في التنمية المستدامة للمغرب وفي التماسك الاجتماعي والتراحي.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني أقرت خمسة أهداف استراتيجية: ضمان الحق في التكوين المهني والاندماج الاجتماعي والتراحي (تكوين 10 ملايين مواطن في أفق 2021)؛ تحسين تنافسية المقاوالات باعتبارها فاعلا وفضاء مميزا للتكوين (50% من المتدربين يتكونون في الوسط المهني و20% من المأجورين في التكوين المستمر)؛ تعزيز الاندماج المهني عبر التحسين المستمر لجودة التكوين (يقدر معدل الاندماج في أفق 2021 في حدود 75% من المتخرجين)؛ إدماج التعليم الرسمي والتكوين المهني من أجل السماح للشباب بالتعبير عن ميولاتهم وكذا تعزيز الحكامة والسياسة العمومية للتكوين المهني من أجل أداء أفضل.

3.2.4 الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030)

بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير نظام التربية والتكوين بالمغرب، وخصوصا خلال العقد الماضي، فإن آثارها النوعية بقيت محدودة سواء من حيث تحصيل التلاميذ أو الممارسات البيداغوجية وحالة المؤسسات والمدارس. وفي إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين، قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بإعداد رؤية استراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية خلال الفترة 2015-2030.

في نفس السياق، يعتمد الإصلاح، الذي ينبني على الثوابت الدستورية للأمة المغربية، على ثلاث رافعات استراتيجية تتمثل رهاناتها الكبرى في ترسيخ مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص ومدرسة الجودة للجميع ومدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي. لهذا، فإنه يهدف إلى تعزيز المكتسبات واقتراح حلول للقضايا الشاملة. كما يتضمن 23 رافعة استراتيجية تدرج حول أربعة محاور، وهي:

- بخصوص الدعامة الأولى للإصلاح، يستدعي تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص جعل التعليم الأولي إلزاميا للدولة والأسر وتخويل التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية وتأمين الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين للجميع.
- أما تحقيق الجودة للجميع، فإنه يقتضي إعادة النظر في مهن التربية والتكوين وإعادة النظر في المناهج والبرامج والطرائق البيداغوجية، واعتماد هندسة لغوية جديدة تركز على التعددية اللغوية واعتماد قواعد الحكامة الجيدة والنهوض الفعال والمستمر بالجامعة والبحث العلمي والابتكار وجعلهما في خدمة التنمية والانخراط في مجتمع المعرفة.
- وفيما يتعلق بمدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي، تؤكد الرؤية الاستراتيجية للمجلس على ضرورة التمسك بالثوابت والقيم الدينية والوطنية لبلادنا وبهويتنا في تعدد مكوناتها وتنوع روافدها وترسيخ فضائل المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني. كما تدعو الرؤية إلى ملأمة التكوينات مع المهن الجديدة والمستقبلية، لتوفير أكبر فرص أمام الخريجين للنجاح في حياتهم والاندماج في مجتمعهم والإسهام في تنمية بلادهم.
- ومن أجل زيادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير، يهدف هذا المحور إلى وضع الأسس اللازمة للتنفيذ الفعال لروافع التغيير التي تم تعريفها في الرؤية الاستراتيجية. في هذا الصدد، تعتبر تعبئة المجتمع وتوفير الكفاءة والقدرات التديرية الناجعة من أهم الظروف اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في إطار الرؤية الجديدة.

3.4 قطاع الصحة: إنجازات وتحديات

واصلت أهم المؤشرات الصحية تحسنها إلا أن هذا التحسن يظل غير كافي بالنظر إلى الحاجيات المهمة للقطاع إضافة إلى وجود فوارق مهمة بالنسبة للولوج للعلاجات الصحية بين المجالين الحضري والقروي وكذا في المناطق المعزولة.

1.3.4 العرض الصحي: تقدم متواصل يظل غير كاف بالنظر إلى الحاجيات

واصل التأطير الصحي منحاه التصاعدي بتسجيل نسبة 1.542 شخص لكل طبيب سنة 2014 مقابل 2.252 سنة 2001 نتيجة الارتفاع المتزايد لعدد الأطباء بنسبة 4% سنويا. في حين لم تتجاوز نسبة تزايد عدد الممرضين 1% سنويا في الفترة ما بين 2001 و2013 مما أدى إلى تحسن ضئيل في نسبة التأطير الشبه الطبي حيث انتقل من 1.105 شخص لكل ممرض سنة 2001 إلى 1.095 شخص لكل ممرض سنة 2014.

وتجدر الإشارة، إلى أن الكثافة الطبية والشبه طبية بالمغرب ضعيفة مقارنة مع المستويات المسجلة في دول مماثلة إضافة إلى تسجيل فوارق مهمة في توزيع الموارد البشرية حسب الجهات حيث يستأثر محور الدار البيضاء-الرباط ب 45% من أطباء البلاد. وينخفض هذا التمرکز بشكل لافت إذا أخذنا بعين الاعتبار أطباء القطاع العمومي دون القطاع الخاص لتتخف هذه النسبة إلى 25,2% في جهتي البيضاء والرباط معا.

وفيما يخص عرض العلاجات الصحية الأولية، فقد واصل تطوره ليصل إلى 2.865 مؤسسة صحية أساسية سنة 2014 بمعدل ارتفاع سنوي يناهز 1,5% خلال الفترة 2001-2014. وأدى ذلك إلى انخفاض مطرد في عدد الأشخاص لكل مؤسسة صحية أساسية والذي بلغ 11.815 سنة 2014 مقابل 12.400 سنة 2001.

ويظهر توزيع المؤسسات الصحية الأساسية حسب الجهات استئثار 6 جهات من أصل 16 جهة ب 60% من هذه المؤسسات سنة 2013. ونخص بالذكر جهات سوس- ماسة- درعة (14,5%)، مراكش- تنسيفت- الحوز (13%)، مكناس- تافيلالت (9,5%)، تازة- الحسيمة- تاونات (8,2%)، طنجة- تطوان (7,3%) والشاوية- ورديغة (6,7%).

وبالنسبة للمؤسسات الاستشفائية، فقد سجل عددها تطورا إيجابيا، حيث انتقل من 120 سنة 2011 إلى 143 سنة 2013 بسعة تصل إلى 27.706 سرير سنة 2013، أي بمعدل 1.177 شخص لكل سرير. وبلغت السعة السريرية للمستشفيات العمومية 21.332 سرير سنة 2014، أي بمعدل 1.586 شخص لكل سرير. وسيمكن انطلاق العمل بالمركز الاستشفائي الجامعي بوجدة والبدء بإنجاز المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير وطنجة والعيون إضافة إلى إعادة بناء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا من تعزيز السعة السريرية للمستشفيات العمومية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تبقى الحاجيات من البنيات التحتية الصحية مهمة، خاصة في العالم القروي وفي المناطق المعزولة، حيث تعاني الساكنة من صعوبة الولوج للخدمات الصحية. وبصفة عامة، نلاحظ تحسنا عاما في صحة الساكنة يتجسد في الارتفاع المتواصل لأمد الحياة عند الولادة والتحسن المهم في المؤشرات المتعلقة بالوفيات.

2.3.4 تحسن مستمر لمؤشرات الوفيات وأمد الحياة عند الولادة

كان لتحسين ظروف العيش وتكثيف برامج الوقاية من الأمراض، أثر إيجابي على أمد الحياة عند الولادة والذي عرف سنة 2014 ارتفاعا مستمرا ليصل إلى 75,5 أي بزيادة ما يقارب 5,2 سنوات في العشرية الأخيرة. انعكست هذه الجهود أيضا بشكل إيجابي على مستوى الوفيات. وهكذا، انخفضت نسبة وفيات الأمهات بأكثر من النصف مقارنة بسنة 2003-2004 لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010. بيد أن فوارق مهمة حسب وسط الإقامة تظل قائمة حيث أن نسبة وفيات الأمهات في الوسط القروي تفوق بشكل ملحوظ تلك المسجلة في الوسط الحضري: 148 لكل 100.000 ولادة حية مقابل 73 لكل 100.000 ولادة حية في الوسط الحضري.

وقد ساهمت مجانية الولادة في المستشفيات العمومية وتحسين مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالعلاجات الاستعجالية أثناء الولادة بشكل كبير في تحقيق هذه النتيجة.

أما فيما يخص مؤشرات وفيات الأطفال، فقد سجلت كذلك انخفاضا مهما لتصل إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011 بالنسبة للأطفال دون السنة (40 سنة 2003-2004) وإلى 30,5 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة (47 للألف سنة 2003-2004). وشمل هذا التقدم جميع الجهات وإن بنسب متفاوتة. ويظل معدل وفيات الأطفال مرتفعا إذا ما قورن بالإنجازات التي حققتها دول أخرى مماثلة اقتصاديا للمغرب.

3.3.4 أهم التدابير المتخذة في إطار تفعيل الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016

في إطار جهودها المتواصلة لتفعيل استراتيجيتها القطاعية 2012-2016، اتخذت وزارة الصحة عدة تدابير مهمة والتي همت، تحسين الولوج للأدوية عبر تسويق أدوية جديدة ومواصلة مسلسل تخفيض أثمان الأدوية وتوقيع اتفاقية حول التعويض عن الأدوية، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية لتشمل المستقلين وأصحاب المهن الحرة.

وتضاف هذه التدابير إلى سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية وإلى دعم الصحة القروية وصحة الأم والطفل.

تحسين الولوج إلى الأدوية

في إطار سياسة دعم ولوج الساكنة للأدوية، وقعت وزارة الصحة في 13 مارس 2016 على اتفاقية وطنية جديدة بين الهيئات المدبرة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والصيدلة للتكفل بالأدوية حسب النمط الثالث المؤدى عنه. وبمقتضى هذه الاتفاقية المجددة لتلك الموقعة سنة 2012، سيستفيد الأشخاص المنخرطون في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من الإعفاء من تسبيق المصاريف المتعلقة ببعض الأدوية المعوض عنها برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مما سيمكّنهم من الولوج لقائمة من الأدوية الباهظة الثمن والتقليص من الحصة المتبقية على عائقهم لدى مختلف الصيدليات المنضمة للاتفاقية.

وسيمكن نظام الفوترة هذا المؤمنين المنخرطين في النظام الإجباري الأساسي عن المرض من الولوج لقائمة موسعة من الأدوية يصل ثمنها إلى 38.000 درهم للعبة دون دفع أي تسبيق. وتشمل هذه القائمة أساسا الأدوية الموجهة لعلاج بعض الأمراض المزمنة كالسرطان، ومرض التصلب اللويحي (Sclérose en plaques) والتهاب الكبد الفيروسي والقصور الكلوي والتلاسيميا والتهاب المفاصل... وسيمكن هذا النظام أيضا المؤمنين من اقتناء الأدوية المعوض عنها بنسبة 70% حسب النمط الثالث المؤدى عنه بدفع تسبيق لا يتجاوز 30%.

من جهة أخرى، في إطار جهودها المبذولة لمحاربة والقضاء على التهاب الكبد الفيروسي من نوع "سي"، قامت وزارة الصحة بتسويق دوائين جديدين مضادين للفيروس بأثمان جد منخفضة مقارنة مع الدواء الأصلي. وبذلك أضحت المغرب تتوفر على الترسانة العلاجية للتكفل للملائم بالمرضى المصابين بهذا الداء.

كما أقدمت وزارة الصحة على تخفيض أثمان 139 دواء. ويهم هذا التخفيض بالخصوص الأدوية المستخدمة في علاج الأمراض المزمنة (الربو وبعض الأمراض الالتهابية والأمراض المعدية وأمراض الجهاز الهضمي...) والأدوية الخاصة بتخفيض نسبة الكوليسترول في الدم والمضادات الحيوية إلى جانب بعض أنواع السرطانات. وسيمكن هذا الإجراء من رفع عدد الأدوية التي جرى تخفيض ثمنها (ما بين 20% إلى 80%) إلى أكثر من 2.600 دواء ستضاف إليها أكثر من 1.000 مستلزم طبي.

توسيع التغطية الصحية

مكن نظام التأمين الإجباري عن المرض، منذ الشروع في تطبيقه سنة 2005، من تغطية ما يقارب 8,4 مليون مستفيد سنة 2014 من بينهم 3,03 مليون شخص ينتمون للقطاع العام و5,39 مليون شخص ينتمون للقطاع الخاص. ويبلغ عدد المستفيدين النشيطين 6,5 مليون شخص، أي ما يعادل 80% من مجموع المستفيدين.

وسيمكن دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة حيز التنفيذ من استفادة ما بين 288.000 إلى 420.000 شخص خلال الفترة ما بين السنة الجامعية 2015-2016 والسنة الجامعية 2019-2020. وقد تكفلت الدولة بطلبة القطاع العام سنة 2015 بمبلغ إجمالي قدره 107 مليون درهم. وبالنسبة لطلبة القطاع الخاص، من المقرر أن يؤديوا مساهمة جزافية حددت في 400 درهم في السنة.

وسيرتفع عدد المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض بشكل كبير إثر مصادقة مجلس الحكومة في 07 يناير 2016 على مشروع القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والذي سيهم 13 مليون شخص (باحساب ذوي الحقوق).

وفيما يخص نفقات نظام التأمين الإجباري عن المرض، فقد بلغت 6,5 مليار درهم سنة 2014، منها 33% مخصصة للأدوية و49% مخصصة للأمراض المزمنة.

وبالنسبة لنظام المساعدة الطبية للمعوزين، فإن التعميم الفعلي لهذا النظام مكن من استفادة أكثر من 9,9 مليون شخص إلى غاية 16 غشت 2016، أي ما يناهز 3,8 مليون أسرة حسب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، متجاوزا بكثير الساكنة المستهدفة (8,5 مليون شخص). وللإشارة، فإن 87% من المستفيدين من النظام يعانون من الفقر المطلق.

منذ تفعيل نظام المساعدة الطبية، تم تسليم 4,3 مليون بطاقة (تضم البطاقات التي تم تجديدها). إلا أن نسبة تجديد البطائق تظل منخفضة (14%) وكذا نسبة سحبها بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الهشاشة (ما يقارب 30%). وقد تشكل المساهمة السنوية للاستفادة من بطاقة نظام المساعدة الطبية بالنسبة لهؤلاء عائقا يحول دون سحب الذين لا يعانون من مشاكل صحية لبطائهم. وأثرت هذه الوضعية سلبا على المساهمات المالية للأشخاص الذين يعانون من الهشاشة والتي انخفضت من 31 مليون درهم سنة 2014 إلى 24,7 مليون درهم إلى نهاية أكتوبر 2015 أي بنسبة تقارب 20%. مما يحتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لعلاج هذه الوضعية.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحسن كبير في نسبة التغطية الصحية التي انتقلت من 16% قبل سنة 2005 إلى 64% حاليا. وسيمكن تفعيل مشروع القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا من رفع نسبة التغطية الصحية للساكنة إلى ما يقارب 95% أي تحقيق هدف تعميم التغطية الصحية. وتجدر الإشارة أن تعميم نظام المساعدة الطبية مكن من خفض نسبة النفقات المباشرة للأسر ب 38%. ورافق هذا التعميم ارتفاع مهم في الاستهلاك الطبي بالمستشفيات العمومية.

التكفل بالمستعجلات الطبية

في إطار مواصلة الجهود لتفعيل المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية، تم إنجاز مجموعة من التدابير منذ انطلاقتها. ونخص بالذكر، إحداث 46 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب، و15 وحدة طبية متنقلة واقتناء 138 سيارة إسعاف موجهة للمناطق المعزولة و4 مروحيات للنقل الصحي الاستعجالي إضافة إلى إحداث 11 وحدة استعجالية و20 مصلحة للمساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU) بالعالم القروي، وتشغيل قطبين لمستعجلات القرب بوجدة وسيدي بنور ورقم النداء الوطني الموحد للمستعجلات 141.

تعزيز صحة الأم والطفل

في إطار مواصلة تفعيل خطة تسريع تقليص الوفيات بالنسبة للأمهات والأطفال 2012-2016، اتخذت وزارة الصحة مجموعة من الإجراءات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، من أبرزها:

- توسيع مجالات تطبيق المجانية لتشمل، بالإضافة للولادة والعمليات القيصرية، التكفل بمضاعفات الحمل والتحاليل البيولوجية خلال مرحلة تتبع الحمل.
- توسيع نطاق الخدمات الطبية الاستعجالية بالوسط القروي لتشمل 20 جماعة قروية جديدة تعاني من العزلة.
- إعداد 8 دلائل للممارسات الطبية الجيدة للتكفل بالمضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة مع تكوين 400 مهني للصحة.
- إحداث مسالك العلاج لتسهيل الولوج لمؤسسات العلاج والتنسيق بين مختلف مستويات العلاج.

ولضمان الولوج للخدمات المندمجة في إطار الصحة الإنجابية وتمكين الأفراد من اتخاذ قراراتهم في مجال الإنجاب بشكل مسؤول وتحسين الصحة الإنجابية للمرأة، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية 2011-2020 والتي توجد في طور التنفيذ.

الاستراتيجية المتنقلة ودعم الصحة القروية

تهدف الاستراتيجية الصحية المتنقلة إلى تحسين ولوج الساكنة البعيدة والمعزولة بالعالم القروي للخدمات الصحية الأساسية. وتروم هذه الاستراتيجية بالخصوص ضمان الولوج لخدمات صحية مطابقة لتلك المقدمة بالمؤسسات الصحية الأساسية بشكل دوري (كل 3 أشهر) عبر وحدات طبية متنقلة وكذا لخدمات صحية متخصصة في إطار حملات طبية متخصصة.

وفي هذا الإطار يندرج اقتناء وتشغيل أول مستشفى مدني متنقل بالمغرب والذي يؤمن مجموعة من الخدمات العلاجية والاستشفائية بالجماعات القروية المعزولة في الفترة ما بين دجنبر ومارس من كل سنة إضافة إلى اقتناء مروحيات طبية وضعت بأربع جهات وتغطي كافة التراب الوطني.

4.4 إجراءات سياسة الاستهداف لتحسين إدماج الفئات المعوزة

بذلت الحكومة مجهودات كبيرة من أجل تعزيز الإجراءات لصالح الفئات المعوزة، وذلك من خلال صندوق دعم التماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي بالإضافة إلى التدابير المتخذة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما التزمت الحكومة، أيضا، بمواصلة جهودها لتحسين ولوج الساكنة القروية إلى البنية التحتية الأساسية من خلال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

1.4.4 المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2015 : تجربة مغربية ناجحة تبعث الكثير من الأمل

تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية آلية فعالة لمحاربة الفقر والتهميش وأداة لتعزيز الاندماج الاجتماعي. كما تعد المبادرة إحدى الرافعات الأساسية للنموذج التنموي في المغرب من خلال أبعادها التضامنية والاندماجية. وقد اعتمدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نهجا جديدا لتنفيذ السياسات الاجتماعية، يركز على البرامج المشتركة بين القطاعات وتنسيق التدخلات على المستوى المحلي ومشاركة المستفيدين والفاعلين المحليين بالمناطق المستهدفة.

وتواصل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بعد أحد عشر عاما من إعطاء انطلاقتها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تحقيق هدفها المتمثل في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي من أجل إرساء ميثاق اجتماعي جديد. وتمكنت هذه المبادرة من تحقيق نتائج إيجابية خلال هذه الفترة فيما يخص انجاز البرامج والمشاريع التنموية وتحسين الحكامة المحلية.

وشملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خلال الفترة 2005-2015، أكثر من 10 مليون مستفيد منهم 4,2 مليون من النساء وذلك من خلال إنجاز أزيد من 42.475 مشروعا و10.271 نشاطا للتنمية بغلاف مالي إجمالي يقارب 32,4 مليار درهم، بلغت فيه مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أكثر من 19,1 مليار درهم، مشكلة بذلك رافعة مكنت من تعبئة 41% من هذا المبلغ بتمويل من طرف الشركاء.

الجدول 3: توزيع مشاريع وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب كل برنامج

البرنامج	عدد المشاريع	عدد الأنشطة
الهشاشة	3.442	1.122
القروي	14.473	1.405
الأفقي	17.620	5.381
الحضري	6.940	2.363
المجموع	42.475	10.271

المصدر: التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2005-2015.

وقد شملت هذه المشاريع العديد من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم. حيث تم تعزيز الولوج للخدمات الصحية من خلال مشاريع إحداث وتجهيز المرافق الصحية واقتناء سيارات الإسعاف للحد من وفيات الأمهات والأطفال. وهكذا، استفاد أكثر من 818.000 شخص من الخدمات والرعاية الصحية، من خلال إنجاز أكثر من 3.413 مشروع وإجراء لبناء أو تأهيل المراكز الصحية ودار الأمومة وتنظيم حملات التوعية الصحية وورشات للتكوين وشراء المعدات والأجهزة الطبية وسيارات الإسعاف.

وبخصوص قطاع التعليم، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إرساء مبدأ تكافؤ الفرص، حيث استفاد أكثر من 2,1 مليون تلميذ من دعم مهم للولوج للتدريس عبر إنجاز أكثر من 9.075 مشروع تشمل بناء وتجهيز دار الطالب والطالبة ودور

الحضانة ومدارس التعليم الأولي والمطاعم المدرسية وإعادة تأهيل المدارس واقتناء وتوزيع وسائل النقل المدرسي واللوازم المدرسية. وتطلبت هذه المشاريع استثمارا إجماليا قدره 4,6 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية فيها حوالي 3,1 مليار درهم.

وفيما يتعلق بمحاربة الأمية، استفاد أكثر من 633.000 شخص من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مختلف القطاعات بتنفيذ ما يقرب من 4.335 مشروع وإنجاز حملات التوعية لفائدة الساكنة المستهدفة من أجل احترام البيئة والفضاءات العمومية وكذلك تجهيز الهياكل الترابية وفرق الجماعات والأحياء بالأدوات اللازمة لتنفيذ برامج المبادرة الوطنية.

وفي نفس السياق، استفاد أكثر من 230.000 شخص من 986 مشروعا في التأهيل والتكوين المهني، من خلال بناء مراكز التكوين عبر التدرج المهني والتكوين المهني والمساهمة في تكوين منشطات ومنشطين مهنيين. وقد رصد لهذه المشاريع استثمار قدره 674 مليون درهم، مع مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 350 مليون درهم.

كما ساهمت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستهدفة عبر إنجاز مشاريع البنية التحتية الأساسية، خصوصا المسالك والتزود بمياه الشرب والكهرباء بالمجال القروي. وفي هذا الإطار، تم إعطاء الانطلاقة لأكثر من 9.494 مشروع يهتم تحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التطهير السائل والكهربة والتزود بالماء الصالح للشرب والمسالك والطرق لفائدة 2,4 مليون شخص، مما ساعد على فك العزلة عن فئة واسعة من الساكنة المستهدفة خاصة بالوسط القروي.

كما استفاد من تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال التنشيط السوسيو ثقافي والرياضي حوالي 1,4 مليون شاب من خلال إنجاز 5.934 مشروع وإجراء يتعلق ببناء وتأهيل وتجهيز مراكز متعددة الوظائف التابعة للأحياء ومراكز الشباب والمكتبات والمراكز الثقافية والفضاءات الجماعية وبناء وتطوير المرافق الرياضية وملاعب القرب الرياضية بالإضافة إلى تكوين الشباب في مهن الرياضة. تطلبت هذه المشاريع والإجراءات استثمارا ناهز 4,1 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية فيه 52%.

وفيما يخص برامج محاربة الفقر، ساهمت المبادرة الوطنية في تقليص معدل الفقر بالجماعات المستهدفة، حيث انتقل من 26,7% سنة 2008 إلى 7,8% سنة 2011⁷¹. وفي هذا السياق، أولت المبادرة الوطنية اهتماما خاصا لدعم الأنشطة المدرة للدخل لضمان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة أو العاطلة عن العمل. وقد تم إطلاق 8.300 نشاط مدر للدخل لفائدة 128.000 مستفيد، همت قطاعات الفلاحة والتجارة والحرف التقليدية والسياحة والصيد وتجارة الأسماك.

كما قامت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بدعم تجهيز مراكز الاستقبال والتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين والأطفال المتخلي عنهم والأمهات في وضعية صعبة من أجل الحفاظ على كرامتهم واندماجهم الاجتماعي. وقد تم تخصيص مبلغ مالي لهذا الاستثمار بلغ 4,7 مليار درهم، ساهمت المبادرة الوطنية فيه بـ 63%، لفائدة 1,02 مليون مستفيد، منها 420 ألف امرأة.

وبفضل هذه الإنجازات، احتل المغرب المرتبة الثالثة من بين 136 دولة في تصنيف البنك الدولي⁷² للدول التي تبنت أفضل البرامج والمبادرات لتحسين أوضاع الفئات الضعيفة. وقد احتلت الهند وإثيوبيا المركزين الأول والثاني على التوالي في هذا الترتيب. وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا متميزا بالنسبة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وإضافة إلى ذلك، اعترفت الأمم المتحدة بالتأثير الإيجابي لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية ومدى مساهمتها النوعية في تكريس مسلسل حقوق الإنسان بالمغرب. كما تلتزم المبادرة الوطنية، أيضا، بالانخراط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، خصوصا تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، والحد من أوجه عدم المساواة.

⁷¹ المندوبية السامية للتخطيط.

⁷² تقرير البنك الدولي حول "وضعية شبكات الرعاية الاجتماعية في العالم لسنة 2015".

كما ستساهم المبادرة الوطنية بمعية الشركاء المعنيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب وتسهيل الولوج إلى الخدمات والبنية التحتية الأساسية والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية وتعزيز تمثيلية المرأة والشباب داخل هيئات القرار بالإضافة إلى تلبية احتياجات الساكنة الفقيرة والهشة.

2.4.4 برامج البنية التحتية بالمجال القروي

تواصل الحكومة بذل الجهود اللازمة لإرساء مختلف البرامج والبنيات التحتية لفك العزلة عن المناطق القروية والجبلية. ساهمت مختلف برامج البنية التحتية بالوسط القروي (برنامج الكهرباء القروية الشاملة، البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب والبرنامج الوطني للطرق القروية) في تحقيق نسبة كهربة تفوق 99% وتحسين فرص الولوج للماء الشروب بالعالم القروي بنسبة تصل إلى 95% سنة 2015 (40% عن طريق الربط الفردي) وفك العزلة بمعدل وولوج إلى الطريق يصل إلى 78% منذ بداية العمل بالبرنامج الوطني للطرق القروية.

3.4.4 صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تم إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي سنة 2012 وذلك من أجل تعزيز الإجراءات الاجتماعية لصالح الفئات المعوزة. ويساهم هذا الصندوق في تمويل النفقات الخاصة بتفعيل نظام المساعدة الطبية وبرنامج تيسير وبرنامج مليون محفظة وكذا مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتصل الميزانية المخصصة لنظام المساعدة الطبية في إطار صندوق التماسك الاجتماعي إلى 280 مليون درهم موجهة للمراكز الاستشفائية الجامعية، و20 مليون درهم للوكالة الوطنية للتأمين الصحي و7 مليون درهم لمعهد "باستور" وذلك لضمان الولوج للعلاج لجميع فئات المجتمع. وفي إطار مواكبة تعميم هذا البرنامج، استفادت وزارة الصحة سنة 2015 من اعتمادات مالية بلغت 1,34 مليار درهم لتمويل النفقات المتعلقة بتعميم نظام المساعدة الطبية.

وتجدر الإشارة، أن 58% من المستفيدين ينحدرون من أربع جهات وهي : جهة الدار البيضاء- سطات (4,15%)، وجهة فاس- مكناس (7,14%)، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة (7,14%)، وجهة مراكش-آسفي (3,13%).

وفيما يخص برنامج تيسير الذي يوفر دعما ماليا لتشجيع التمدد بالعالم القروي ومحاربة الهدر المدرسي، بلغ عدد المستفيدين برسم السنة الدراسية 2014-2015 حوالي 812.000 تلميذ و494.000 أسرة مقابل 784.000 تلميذ و466.000 أسرة برسم السنة الدراسية 2013-2014. وبلغ عدد المستفيدين 828.000 تلميذ سنة 2015-2016 و522.000 أسرة سنة 2015-2016. وتجدر الإشارة، إلى أن البرنامج استفاد من دعم سنوي يصل إلى 500 مليون درهم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي لسنتي 2014 و2015.

وهكذا، ومنذ انطلاق هذا البرنامج، تم تسجيل تراجع ملموس لمعدل الغياب ومعدل الانقطاع عن الدراسة على مستوى المدارس المستهدفة وذلك ب 60% و68% على التوالي.

وبالنسبة للمبادرة الملكية "مليون محفظة" والتي تهدف إلى توزيع المحفظات والكتب والمقررات الدراسية على تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي في الوسطين الحضري والقروي، فقد بلغ عدد المستفيدين 3.914.949 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2014-2015 مقابل 3.906.948 تلميذ خلال السنة الدراسية 2013-2014 والذين يتابعون دراستهم ب 4.215 مؤسسة في المجال القروي و2.904 مؤسسة في المجال الحضري. ومن المرتقب أن يصل عدد المستفيدين إلى 3,91 مليون في غضون السنة الدراسية 2015-2016.

ومن أجل دعم وتحسين ظروف العيش بالنسبة للنساء الأرامل في وضعية هشة، خصص صندوق دعم التماسك الاجتماعي دعما مباشرا لهؤلاء النساء والأيتام المدمرسين المتكفل بهم من قبل الأرامل في وضعية هشة والذين لا يتجاوز عمرهم 21 سنة أو في وضعية إعاقة. وقد تم تحديد مبلغ 350 درهم شهريا عن كل طفل شريطة ألا يتعدى المبلغ الإجمالي الشهري 1.050 درهم (مع تحديد سقف 3 أطفال) مع عدم إمكانية تراكم هذا الدعم المالي مع الدعم المقدم في إطار برنامج "تيسير" أو مع المعاشات أو

التعويضات العائلية أو أي مساعدة مباشرة مقدمة من ميزانية الدولة أو الجماعات الترابية أو أي مؤسسة عمومية. وقد تم تخصيص ميزانية تقدر بـ 150 مليون درهم للمستفيدين من هذا الصندوق في متم غشت 2016.

ومن جهة أخرى، ساهم صندوق دعم التماسك الاجتماعي في تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم للخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها في 30 مارس 2015، بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية والتعاون الوطني. ومن أجل تمكين التعاون الوطني من التمويلات اللازمة لتسيير العمليات موضوع الاتفاقية، تم رصد 50 مليون درهم سنة 2015 و100 مليون درهم سنة 2016 لفائدة هذه المؤسسة في حدود إمكانيات "صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

4.4.4 صندوق التكافل العائلي

في إطار إجراءاتها الداعمة للتماسك الاجتماعي ومحاربة الهشاشة، وضعت الحكومة صندوق التكافل العائلي سنة 2012. وتشكل موارد هذا الصندوق، الذي يديره صندوق الإيداع والتدبير، من 20% من عائدات الرسوم القضائية. ويقوم هذا الصندوق بتقديم دفعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات وأطفالهن.

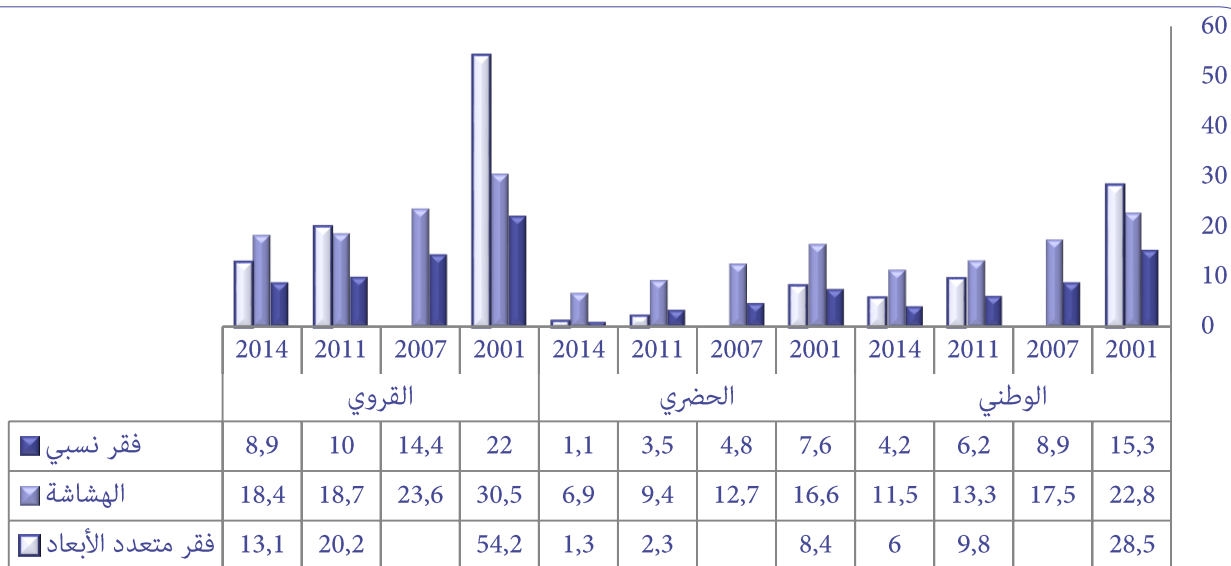
ومنذ تفعيله سنة 2012، بلغت التعويضات المدفوعة عبر صندوق الإيداع والتدبير في إطار صندوق التكافل العائلي 92 مليون درهم أي، 9.753 ملف إلى نهاية ماي 2016، في حين بلغ عدد الملفات المنجزة 3.493 ملف سنة 2015 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 33,5 مليون درهم.

5.4 تأثيرات مهمة للسياسات العمومية على تراجع الفقر والهشاشة

كان للأداء الاقتصادي الجيد للمغرب، في السنوات الأخيرة، أثر إيجابي في تحسين الظروف المعيشية للسكان. حيث تم تقوية هذا التحسن من خلال تفعيل مجموعة من البرامج المستهدفة التي تروم الحد من الفقر والإقصاء وكذلك الجهود المبذولة في إطار التزام المغرب بتحقيق أهداف الألفية للتنمية الذي انتهى العمل بها مؤخرا.

ونتيجة لذلك، عرف المستوى المعيشي للسكان تحسنا ملحوظا كما يتضح ذلك من خلال تطور الدخل الفردي الوطني الخام الذي بلغ 29.106 درهم سنة 2014 مقابل 16.568 درهم سنة 2001، بمتوسط زيادة سنوية ناهزت نحو 4,4%.

وعموما، فقد انعكس التحسن الذي عرفه مستوى العيش في الانخفاض المهم الذي عرفته معدلات الفقر والهشاشة، حيث انتقلت بين سنتي 2001 و2014 على التوالي، من 15,3% إلى 4,2% ومن 22,8% إلى 11,5%.



المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 23: تطور معدل الفقر النسبي، والفقر متعدد الأبعاد والهشاشة

وعرفت نسبة الفقر بالوسط القروي انخفاضا مهما، حيث انتقلت من 22% إلى 8,9% خلال نفس الفترة. ومع ذلك، وبالرغم من أن نسبة الهشاشة قد انخفضت بنسبة 49,6% ما بين 2001 و2014 على المستوى الوطني، فإنها لاتزال مرتفعة بالوسط القروي، حيث بلغت 18,4% مقابل 6,9% بالمجال الحضري.

وفي المجموع، بلغ عدد المغاربة الذين يعانون من الفقر المطلق 1,4 مليون و من الهشاشة 3,9 مليون، أي ما مجموعه 5,3 مليون شخص سنة 2014. ويضم الوسط القروي، الذي يمثل 40% كوزن ديمغرافي، 85% من الفقراء و64% من السكان الذين يعيشون في وضعية هشاشة.

والجدير بالذكر أن المغرب حقق تقدما كبيرا في مجال القضاء على الجوع وسوء التغذية رغم ضرورة وضع إجراءات إضافية للقضاء على هذه الآفة. وقد ساهمت المجهودات المبذولة في تنويع المغرب بجائزة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في يونيو 2014 للتقدم المهم الذي حققه في مجال محاربة سوء التغذية والجوع.

ومع ذلك، فإن الفوارق الاجتماعية تظل مستمرة، مما يعكس اتساع الفجوة بين الأسر الأقل غنى والأكثر غنى. ويبين تطور مؤشر جيني⁷³، الذي يمكن من رصد هذه الوضعية، شبه استقرار لهذا المؤشر بالمغرب خلال الفترة 1998-2014 في مستواه الذي يبقى مرتفعا.

الجدول 4: تطور مؤشر جيني

2014	2007-2006	2001-2000	1999-1998	
-	0,411	0,391	0,378	الوسط الحضري
-	0,331	0,319	0,316	الوسط القروي
0,388	0,407	0,406	0,395	المجموع

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

6.4 تبني الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية

سجلت بعض صناديق التقاعد بالمغرب عجزا ملحوظا، وهو ما عجل بإصلاح أنظمتها، خاصة نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، وذلك من أجل ضمان استمرارية نظام التقاعد وتوسيع مجال التغطية ليشمل عدد أكبر من المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2015، تبنى مجلس الحكومة مشاريع قوانين لتغيير وتتميم قانون أنظمة التقاعد (أنظمة المعاشات المدنية والعسكرية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد). وقد تمت مناقشة هذه المشاريع بشكل واسع في البرلمان وتم تبنيها من طرف غرفة المستشارين في 28 يونيو 2016.

وتعتزم الحكومة إصلاح أنظمة التقاعد خلال مرحلتين نظرا لأهمية وصعوبة هذه الإشكالية. ففي المرحلة الأولى، سيكون الإصلاح مقياسيا يمتد لست سنوات ويهدف تقليص العجز المزمّن لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد. وتتعلق المحاور العريضة لهذا الإصلاح برفع سن التقاعد إلى 63 سنة تدريجيا خلال ست سنوات (بمعدل ستة أشهر في السنة) وبزيادة مساهمة الدولة والمنخرطين بأربع نقاط خلال أربع سنوات انطلاقا من تاريخ دخول الإصلاح حيز التنفيذ.

ومن جهة أخرى، سيتم احتساب المعاش على أساس الأجر المتوسط للثمان سنوات الأخيرة بشكل تدريجي خلال أربع سنوات انطلاقا من فاتح يناير 2017 عوض احتسابه على أساس الأجر الأخير المعمول به حاليا. وبذلك، ستنقل النسبة السنوية لاحتساب المعاش من 2,5% إلى 2% للحقوق المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2017. كما ستنقل المدة الفعلية الدنيا للشغل قبل المغادرة النسبية للتقاعد من 15 إلى 18 سنة بالنسبة للنساء ومن 21 سنة إلى 24 سنة بالنسبة للرجال.

⁷³ تتراوح قيمته بين 0 و1. وكلما كان المؤشر مرتفعا، كانت الفوارق مهمة.

وسيسمح هذا التعديل في أنظمة التقاعد برفع قيمة المعاشات الدنيا من 1.000 إلى 1.500 درهم شهريا بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات انطلاقا من دخول الإصلاح حيز التنفيذ. ويشمل ذلك كل من المنخرطين في الصندوق المغربي للتقاعد (المدنيين والعسكريين) ومنخرطي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. وموازية مع ذلك، ستقوم الحكومة بإطلاق ورش لتوسيع التغطية الاجتماعية، من خلال مشروع قانون يهدفان إلى وضع نظام للمستقلين ونظام آخر للأشخاص العاملين في الأنشطة غير المؤدى عنها.

الجزء الثالث : سياسة ميزانانية لضمان استدامة المالية العمومية

في سياق تطبعه ظرفية دولية هشة، عمدت السياسة الميزانانية خلال السنوات الأخيرة إلى التوفيق بين استراتيجية مبنية على دعم النمو الاقتصادي واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية تدريجيا. في هذا الإطار، انخرطت الحكومة في ورش شامل من الإصلاحات الجبائية والميزانانية بهدف تعبئة الهوامش الميزانانية، مما سيضمن استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط. وقد تمحورت توجهات السلطات العمومية أساسا حول ضبط النفقات وتحسين التدبير العمومي وكذا الموارد الجبائية وتعزيز المراقبة.

وهكذا، مكن التقدم المحرز في إطار مسلسل إصلاح نظام الدعم للمنتوجات النفطية من تقليص نفقات المقاصة بطريقة بنوية، خاصة في ظرفية اتسمت بتراجع الأسعار الدولية للمنتوجات الطاقية.

كما بذلت مجهودات للحد من وتيرة نمو نفقات تسيير الإدارات العمومية، وذلك عبر ترشيد نفقات المعدات والإصدارات برسم التحويلات الميزانانية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية. وموازة مع ذلك، تواصل المجهود الاستثماري مع الحرص على نجاعة المشاريع المدعمة بآليات التتبع وضبط التكاليف. وفيما يتعلق بالتدبير الميزاناني، تم اتخاذ تدابير من أجل تحسين الانضباط الميزاناني، خاصة على مستوى ضبط الاعتمادات المرحلة برسم نفقات الاستثمار ومنع برمجة نفقات التسيير في الميزانية المخصصة للاستثمار وكذا النفقات المتعلقة بالأجور في الميزانيات المخصصة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وفي إطار الإصلاح الجبائي، تم تفعيل العديد من توصيات المناظرة الوطنية حول الضرائب لسنة 2013، خاصة مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإقرار جدول لأسعار نسبية بالنسبة للضريبة على الشركات وتحديث الإدارة الجبائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للملزمين. وتهدف هذه الاجراءات إلى تشجيع الاستثمار وتحسين تنافسية المقاولات وتعزيز العدالة الجبائية والتصدي للغش والتملص الضريبيين وتبسيط وملاءمة النظام الجبائي مع دعم مردوديته.

وقد مكنت هذه التدابير من تعزيز مسلسل إعادة التوازن لمالية الدولة كما يشهد بذلك تطور عجز الميزانية الذي واصل منحاه التنازلي منتقلا من 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,1% سنة 2013 ثم 4,7% و 4,3% في سنتي 2014 و 2015 على التوالي.

كما تم دعم هذه المجهودات الرامية لضبط التوازن الميزاناني بالإطار الجديد للتدبير الميزاناني المعتمد في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية والذي دخل حيز التنفيذ بصفة تدريجية ابتداء من سنة 2016. وينص هذا القانون التنظيمي الذي يتميز بمستجدات مهمة على مستوى التدبير والصرامة والتتبع والشفافية والمحاسبة، على تدبير جديد للميزانية مرتكز على مختلف وسائل العمل التي تمكن من ضبط أمثل للمالية العمومية على مستوى الموارد والنفقات ووسائل تمويل السياسات العمومية.

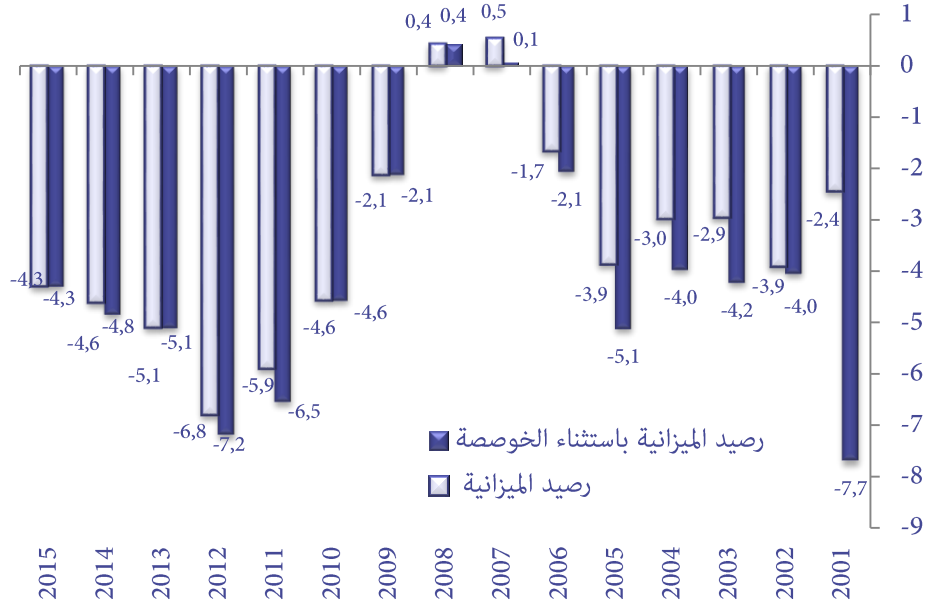
وبهدف توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن بجميع أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الصاعدة، يرمي مشروع قانون المالية 2017 إلى تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر تطوير التصنيع والتصدير وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين إنتاجيته وتأهيل الرأسمال البشري وتعزيز آليات الحكامة المؤسسية وتفعيل الجهوية المتقدمة.

ويقدم هذا الجزء من التقرير الاقتصادي والمالي، في البداية، التوجهات والتحول الهيكلية التي ميزت المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، ثم يستعرض أهم الإصلاحات المتخذة من طرف الحكومة وفق المسلسل المتبع لإعادة توازنات المالية العمومية. وبعد ذلك سيتم عرض السياق الماكرو اقتصادي والتوجهات الأساسية المعتمدة في بلورة توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2017.

1. التطورات الأخيرة للمالية العمومية

ساهمت التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية فيما يخص السياسة الميزانانية في تقليص عجز الميزانية (دون احتساب مداخيل الخصخصة) بنسب 2,1 و 0,1 و 0,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام على التوالي خلال السنوات 2013 و 2014 و 2015. كما أصبح الرصيد العادي للميزانية موجبا سنتي 2014 و 2015، مما سمح بتمويل جزء من نفقات الاستثمار والتحكم في تطور المديونية.

ويعزى هذا التحسن الميزانتي أساساً إلى الإجراءات المتخذة على مستوى كل من النفقات والموارد، وبنسبة أقل، إلى الأثر الإيجابي للظرفية الاقتصادية. هكذا، وموازية مع الارتفاع الطفيف للموارد الجبائية، تم بذل جهود منذ سنة 2013 للتحكم في نفقات المقاصة وتخفيض مستوى نفقات الإدارة العمومية والحرص على تنفيذ نفقات الاستثمار. كما تمت تعبئة هبات من دول مجلس التعاون الخليجي بما يقدر بنحو 22 مليار درهم على مدى الثلاث سنوات الماضية.



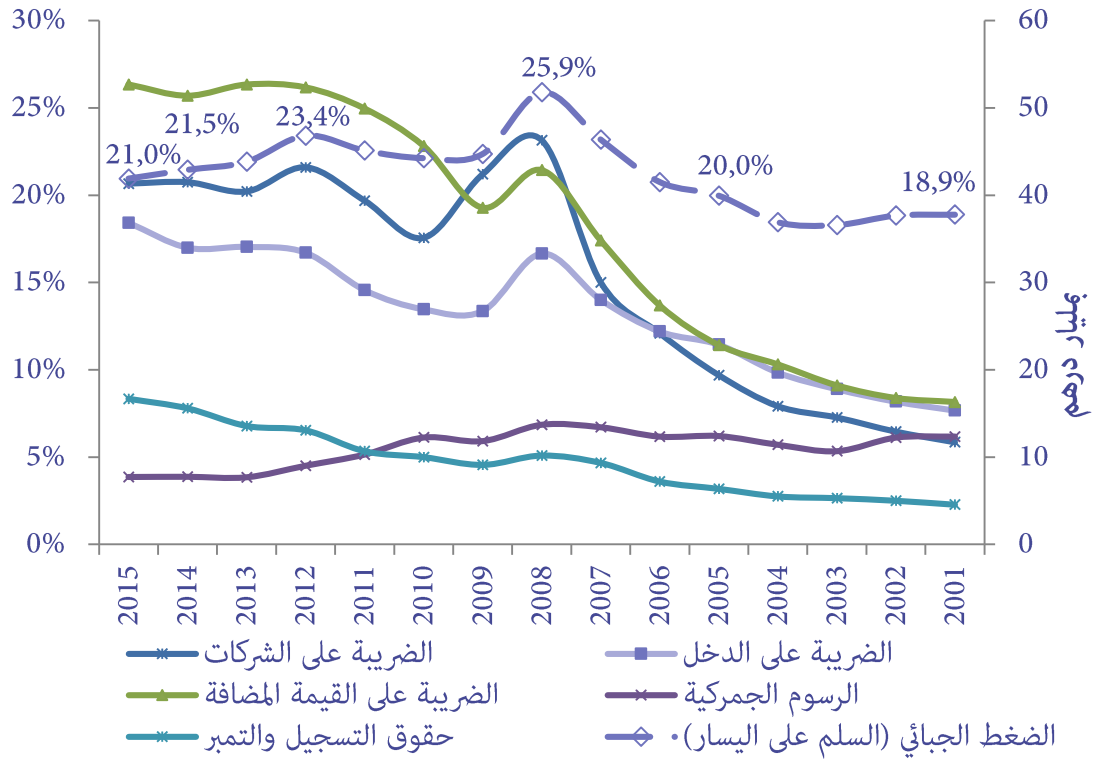
المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

مبيان 24 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

1.1 الموارد العادية

1.1.1 الموارد الجبائية

يبرز تحليل تطور المالية العمومية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008، مدى تحسن الموارد الجبائية، حيث بلغت ذروتها سنة 2008 بمعدل 25,9% من الناتج الداخلي الخام. وسجلت الموارد الجبائية خلال هذه الفترة نسبة مرونة أكبر مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي انطلاقاً من سنة 2005، حيث ارتفعت نسبة المرونة من 1 في الفترة 2000-2004 إلى 2,3 في الفترة 2005-2008. ويرتبط هذا التطور بتغير بنية الناتج الداخلي الخام والذي تمثل في انبثاق قطاعات حيوية (البناء والأشغال العمومية، والبريد والاتصالات، والأنشطة المالية والتأمين) عرفت زيادات كبيرة في الأرباح، مما ساهم في تحسين الموارد.



المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

مبيان 25 : تطور المداخل الجبائية

وفي المقابل، شهدت الموارد الجبائية خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2012 وتيرة نمو غير مستقرة، يمكن تفسيرها باقتتان ثلاثة عوامل. يتعلق العامل الأول بانعكاسات الظرفية الاقتصادية على مختلف الضرائب، حيث سجلت مرونة الموارد الجبائية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام نسبة سلبية (-2,2) في سنة 2009 مقابل نسبة موجبة تقدر بنحو 2,3 في الفترة 2005-2008. ويفسر ذلك بتراجع النشاط الاقتصادي والانكماش الحاد الذي شهدته اقتصادات الشركاء الرئيسيين للمغرب في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، ولاسيما فرنسا وإسبانيا. ويرتبط العامل الثاني بتخفيض معدلات الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل⁷⁴.

وقد انعكس هذان العاملان على تطور موارد كل من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، التي سجلت معدلات نمو أقل مقارنة مع الفترة السابقة لسنة 2009. فبعد تسجيل وتيرة نمو مرتفعة بين سنتي 2001 و2008، عرفت الموارد المحصلة من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل تطورات محدودة بين سنتي 2009 و2012. وانخفضت الموارد المحصلة من الضريبة على القيمة المضافة الداخلية سنة 2009، وسجلت بين سنتي 2010 و2012 معدلات نمو جد ضعيفة مقارنة مع الفترة ما بين 2006 و2008. أما فيما يخص رسوم التسجيل والتمبر، فقد عرفت نموا إيجابيا على العموم في الفترة ما بين سنة 2001 و2008، مسجلة مرونة أكبر نسبيا بالنسبة للنشاط الاقتصادي. وفي المتوسط، بلغت وتيرة نمو هذه الرسوم خلال هذه الفترة 12,2%. إلا أن هذه الأخيرة شهدت خلال سنة 2009 منحى مغايرا في وتيرة النمو، وذلك ارتباطا بتراجع الرسوم على عمليات انتقال الملكية نتيجة تراجع المعاملات العقارية. وبالنسبة للفترة 2010-2012، فقد شهدت هذه الموارد ارتفاعا سنويا بنسبة 14,3% في المتوسط.

⁷⁴ في سنة 2009، تم خفض معدل الضريبة على الشركات من 39,6% إلى 37% لمؤسسات القطاع المالي ومن 35% إلى 30% بالنسبة للقطاعات الأخرى. أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد تم خفض المعدل الهامشي من 42% إلى 40% ثم إلى 38% في سنة 2010. كما تم رفع عتبة الإعفاء من الضريبة على الدخل من 28.000 درهم سنة 2009 إلى 30.000 درهم سنة 2010 مقابل 24.000 درهم سنة 2007 و18.000 درهم سنة 1996. ويقدر النقص في الموارد الناتج عن تعديل جدول الضريبة على الدخل بنسبة 0,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 و0,5% سنة 2010.

ويتمثل العامل الثالث في عملية التفكيك الجمركي وتراجع نمو الواردات الخاضعة للضريبة التي انعكست على تطور الموارد الجمركية، حيث تم تسجيل انخفاض في معدل نمو الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد منذ سنة 2009، مقارنة مع السنوات السابقة.

وابتداء من سنة 2013، عرفت الموارد الجبائية أداء طفيفا مع تحسن ملحوظ خلال سنة 2015 حيث ارتفعت بنسبة 4%. وهكذا، تزايدت موارد الضريبة على الشركات بنسبة 2,6% سنة 2014، وذلك بعد انخفاض بنسبة 6,4% سنة 2013. وخلال سنة 2015، شهدت هذه الموارد تراجعا بنسبة 0,4% ارتباطا بكون سنة 2014 عرفت تحصيل موارد استثنائية (3,3 مليار درهم) تهم بالخصوص تفويت حصة الدولة من رأسمال الشركة المركزية للحليب. كما عرفت الدفعات التلقائية تراجعا بنسبة 1,5 مليار درهم. وباستثناء الأثر المالي لهذه الموارد الاستثنائية لسنة 2014، فقد سجلت الدفعات التلقائية ارتفاعا بمبلغ 1,8 مليار درهم.

أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد سجلت مداخيلها ارتفاعا ملموسا بنسبة 8,4% (+2,9 مليار درهم) بعد انخفاض بنسبة 0,3% سنة 2014، وتهم على الخصوص الضريبة على الدخل المستخلصة من المنبع على الأجور. وبلغت الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية 3,7 مليار درهم، أي بارتفاع 2,8% مقارنة مع سنة 2014.

وفيما يتعلق بمداخيل الضريبة على القيمة المضافة، فقد سجلت تطورا متفاوتا خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2015. فبعد الانخفاض الذي سجلته سنة 2014 (-2,4%)، ارتفعت هذه الموارد بنسبة 2,5% سنة 2015، وذلك نتيجة ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة في الداخل (+9,3%)، مقابل انخفاض في الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد بحوالي 1,4%، وذلك بالرغم من إلغاء قاعدة الفاصل الزمني للخصم واسترداد الدين الضريبي المتعلق بالمصدم⁷⁵. وتأخذ موارد الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بعين الاعتبار مبلغ 234 مليون درهم متعلق بالترخيص لتكنولوجيا الجيل الرابع ومبلغ 5,3 مليار درهم برسم الاسترداد (مقابل 5,4 مليار درهم سنة 2014). أما بالنسبة لموارد الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد، فقد تأثرت بانخفاض الواردات بنسبة 5,6% الذي انعكس على موارد الضريبة على القيمة المضافة على المواد الطاقة (-19,6% أو -1,3 مليار درهم).

وفيما يخص الموارد المحصلة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فقد استمرت في منحها التصاعدي لتصل إلى 25,4 مليار درهم سنة 2015، أي بارتفاع بنسبة 6,4%. وقد هم هذا الارتفاع كل من مداخيل الضريبة الخاصة بالمنتجات الطاقة (+10%) أي +1,4 مليار درهم) وتلك الخاصة بالتبغ المصنع (1,3%)، ارتباطا برفع التعرفة للمرة الثالثة على التوالي⁷⁶. وفيما يتعلق بالموارد المحصلة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المواد الأخرى، وبالأخص على المشروبات الغازية والكحولية، فقد ارتفعت بنسبة 1%.

ومن جانبها، حافظت الموارد المتعلقة برسوم التسجيل والتبر على وتيرة نموها حيث ارتفعت بنسبة 10,9% في المتوسط خلال الفترة 2013-2015. فبعد تسجيل معدل نمو معتدل خلال 2013 (+3,8%)، عرفت هذه الموارد ارتفاعا ملموسا خلال سنتي 2014 و2015. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الزيادة في الموارد المحصلة من رسوم نقل الملكية وذلك نتيجة تحصيل موارد بمبلغ إجمالي 2,8 مليار درهم برسم تفويت حصة رأسمال شركة اتصالات المغرب بالإضافة إلى مبلغ مليار درهم محصل من عملية اندماج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وذلك وفق رسوم التسجيل المطبقة على معاملات بيع أسهم الشركات غير المدرجة في بورصة الدار البيضاء ابتداء من القانون المالي لسنة 2010. من جهتها، عرفت موارد الضريبة السنوية الخاصة على السيارات تطورا طفيفا لتنتقل من 1,4 مليار درهم سنة 2014 إلى 1,5 مليار درهم سنة 2015.

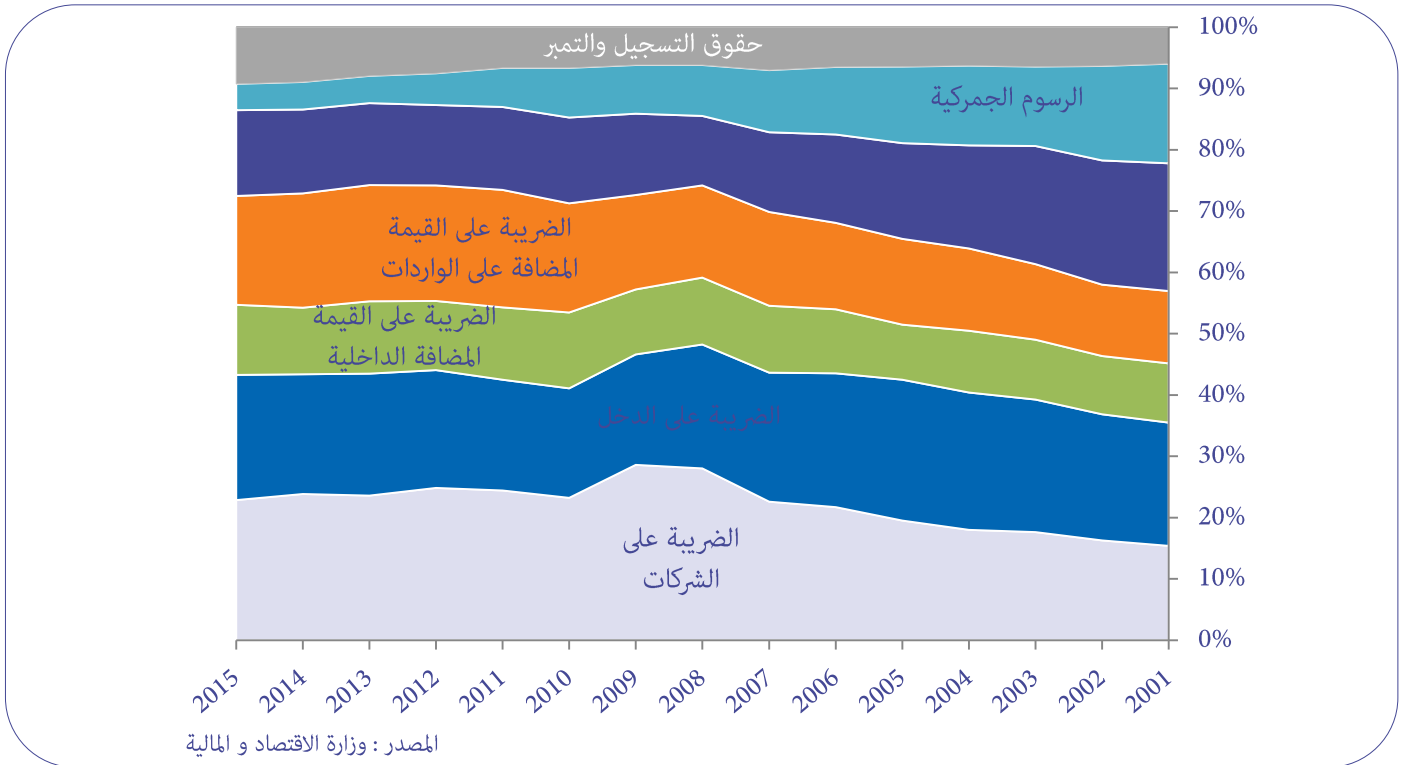
أما بالنسبة للموارد المحصلة من الرسوم الجمركية، فقد سجلت تغيرات طفيفة بلغت +0,2% سنويا في المتوسط للفترة الممتدة بين 2013 و2015. هذا التطور، الذي تأثر بالاتجاه التنافسي للواردات.

⁷⁵ خلال سنة 2014، تم منح استرداد الدين الضريبي المتراكم خلال الفترة 2004-2013 للمقاولات المتوسطة والصغيرة والتي لا يتعدى مبلغ الدين قيمة 20 مليون درهم (مرسوم رقم 2-14-271 بتاريخ 30 أبريل 2014). وفيما يخص سنوات 2015 و2016 و2017 فقد تم حصر مبلغ استرداد الدين الضريبي ما بين 20 مليون درهم و500 مليون درهم وتمنح في حدود الثلث لكل سنة (مرسوم رقم 2-15-135 بتاريخ 31 مارس 2015).

⁷⁶ في إطار قانون المالية لسنة 2013، تم إحداث نظام جديد للضريبة على التبغ المصنع يمتاز بمزج شق جبائي يرتكز على أساس الأمانة وشق جبائي عيني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإصلاح تم بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2013.

وبسبب تراجع وتيرة نمو الموارد الجبائية منذ سنة 2009، انخفض معدل الضغط الضريبي⁷⁷ ليصل إلى 21% سنة 2015 بعد أن بلغ 22,4% سنة 2009. ويأخذ هذا المستوى للضغط الضريبي في الاعتبار أثر تعزيز جهود الإدارة الضريبية فيما يتعلق بالمراقبة الجبائية، حيث عرفت الموارد المحصلة في هذا الإطار زيادة قدرها 16% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2009-2015 لتبلغ 10,8 مليار درهم خلال سنة 2015. وقد بلغت حصتها من المداخيل الجبائية 5% في المتوسط بين سنتي 2010 و2015 مقابل 2,1% بين سنتي 2005 و2009 و1,3% في الفترة 2001-2004. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز الجهود المبذولة لتحسين التحصيل بإلغاء الزيادات وغرامات التأخير وفقا للمادة 10 من قانون المالية لسنة 2013.

ومن أجل تحسين مردودية المراقبة والرفع من فعاليتها، تم إرساء مقاربة جديدة معتمدة على تطوير الآليات الكفيلة بتوفير معلومات كاملة وموثوقة وقابلة للاستغلال من طرف جميع الفاعلين، كما تسعى هذه المنهجية إلى عقلنة عمليات المراقبة على جميع المستويات وإرساء نظام لتحليل المخاطر من أجل انتقاء التصريحات ذات درجة عالية من الخطر الجبائي.



مبيان 26 : تطور بنية المداخيل الجبائية

لقد واكبت تطور الموارد الجبائية خلال الفترة 2001-2015 تغييرات عميقة في بنيتها في اتجاه زيادة حصة الضرائب المباشرة وخاصة الضريبة على الشركات من الموارد. وهناك عدة عوامل تفسر هذا التغيير، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والدينامية القوية لأرباح الشركات الكبرى، وتزايد عدد الشركات التي تفي بالتزاماتها الضريبية، وذلك نتيجة لجهود تحديث الإدارة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحصيل الضرائب وتعزيز المراقبة. بالإضافة إلى جهود أخرى لتحسين التحصيل، خصوصا من خلال إلغاء مستحقات التأخير عن الأداء⁷⁸. وهكذا، شكلت الضرائب المباشرة نسبة 44,1% من مجموع المداخيل الجبائية سنة 2015 مقابل 36,5% سنة 2001، بينما تراجعت حصة الموارد الجمركية من 16% إلى 4,2% من مجموع المداخيل الجبائية بين هاتين السنتين.

⁷⁷ بما في ذلك حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة.

⁷⁸ قانون المالية 2013، المادة 10.

وفيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، يفسر تحسن حصتها من الموارد الجبائية (28,8% سنة 2015 مقابل 21,1% سنة 2001) بأثر الإصلاح الذي شهدته منذ سنة 2005 والذي شمل تبسيط هذه الضريبة وتوسيع قاعدتها الضريبية. من جهة أخرى، تزايدت هيمنة حصة الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد مقارنة مع حصة الضريبة على القيمة المضافة الداخلية لتمثل أكثر من 60,8% من إجمالي موارد الضريبة على القيمة المضافة لسنة 2015 مقابل 55% سنة 2001.

2.1.1 الموارد غير الجبائية

ارتفعت الموارد غير الجبائية (دون احتساب مداخيل الخوصصة) خلال الفترة 2005-2013 لتمثل في المتوسط حوالي 2,4% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة أعلى من تلك التي سجلت خلال الفترة 2001-2004 (1,8%). وتميزت سنة 2014 بتحقيق موارد غير جبائية مهمة بلغت 3,6% من الناتج الداخلي الخام. ويفسر ذلك بالأساس بتحصيل مبلغ 13,1 مليار درهم برسم الهبات المقدمة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي. وبرسم سنة 2015، بلغت هذه الموارد 25 مليار درهم، أي بانخفاض بلغ 10,6 مليار درهم مقارنة مع مستوى سنة 2014.

وتتميز الموارد غير الجبائية بأدائها غير المستقر، ارتباطا بالظرفية الاقتصادية التي تؤثر على المداخيل المتأتية من المؤسسات العمومية وبالموارد الاستثنائية المتعلقة بمبالغ المساعدة وبعدم استقرار المداخيل المرتبطة بعمليات الخوصصة.

وعرفت مساهمة الموارد المحصلة من المؤسسات والمقاولات العمومية في الموارد غير الجبائية تراجعاً لصالح "الموارد غير الجبائية الأخرى"⁷⁹ على مدى السنتين الماضيتين (27,4% و 35,8% في سنة 2014 و 2015 على التوالي، مقابل 51,6% في سنة 2012). وخلال سنة 2015، شهدت هذه المداخيل انخفاضا بحوالي 825 مليون درهم مقارنة مع سنة 2014، وذلك بسبب تراجع الموارد المتأتية من المقاولات العمومية الكبرى، بما في ذلك المكتب الشريف للفوسفات (-2 مليار درهم) والمحافظة العقارية (-500 مليون درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (-84 مليون درهم).

أما بالنسبة "للموارد غير الجبائية الأخرى"، فتعتبر زيادة مساهمتها خلال سنتي 2013 و 2014 عاملا استثنائيا يعزى إلى الهبات المحصلة في إطار دعم دول مجلس التعاون الخليجي، وبنسبة أقل إلى مبالغ المساعدات. وخلال سنة 2015، ساهمت هذه "الموارد غير الجبائية الأخرى" بنسبة 64% في مجموع الموارد غير الجبائية نتيجة تحصيل مبلغ 4,4 مليار درهم برسم الموارد الناتجة عن تخفيف الدين، بالإضافة إلى ارتفاع مبالغ المساعدة بقيمة 862 مليون درهم، وقد مكن هذا التحسن من تعويض انخفاض كل من الهبات المحصلة في إطار دعم دول مجلس التعاون الخليجي جزئيا بما يقرب 9,4 مليار درهم حيث بلغت 3,7 مليار درهم ومداخيل إتاوة أنبوب الغاز بما يقرب من 673 مليون درهم لتبلغ 1,8 مليار درهم.

وفيما يتعلق بمداخيل الخوصصة، فقد ساهمت في تخفيض عجز الميزانية بنحو 1,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام كمتوسط خلال الفترة 2001-2007. ومنذ ذلك الحين، تقلصت مساهمتها في تمويل العجز، حيث أن 85% من مجموع هذه المداخيل المحصلة ما بين سنتي 2001 و 2013 تم تحصيلها قبل سنة 2008. وقد تم خلال السنوات 2011 و 2012 و 2014 تفويت حصص متتالية من رأسمال البنك الشعبي المركزي، مما مكن من جلب موارد للميزانية بلغت 5,3 مليار درهم و 3,3 مليار درهم وملياري درهم على التوالي، أي ما يعادل 0,6% و 0,4% و 0,2% من الناتج الداخلي الخام. وخلال سنة 2015، مكن بيع أسهم الدولة في رأسمال البنك الشعبي المركزي من تحصيل 43 مليون درهم.

2.1 نفقات الدولة

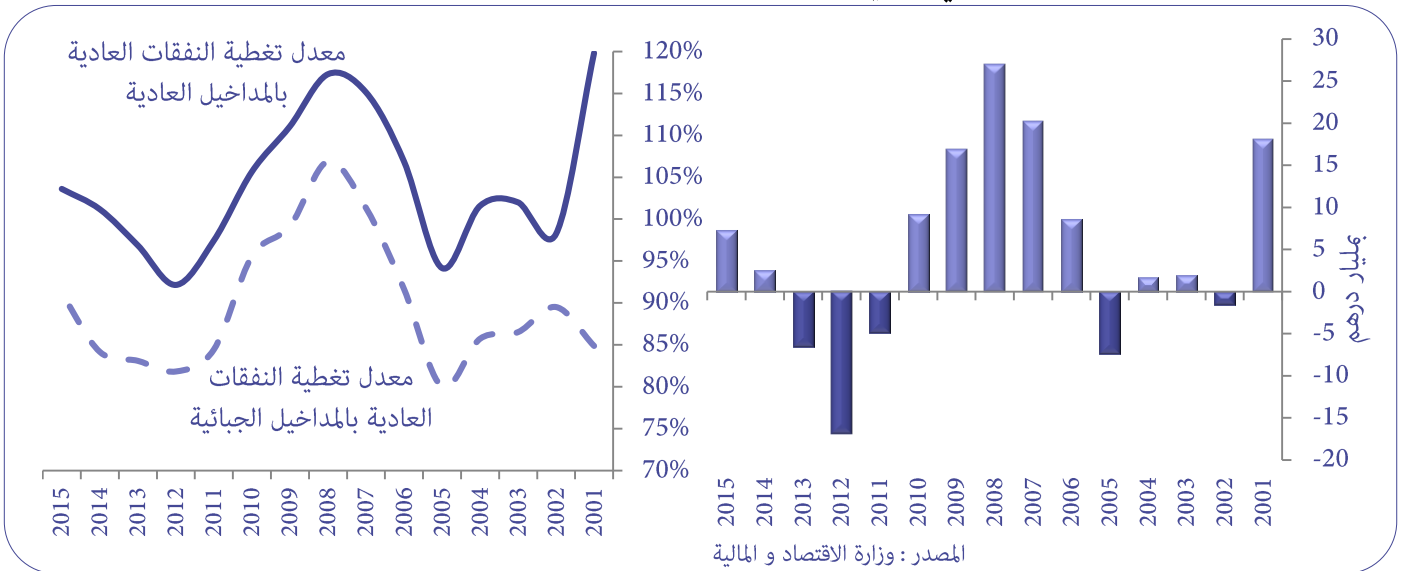
أدى تراجع المداخيل الجبائية تزامنا مع استمرار ضغط النفقات، منذ سنة 2011 على الخصوص، إلى تفاقم عجز الميزانية. ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت الدولة انطلاقا من سنة 2013 عدة قرارات مهمة للتحكم في تطور النفقات العمومية والتصدي لتقلص الهوامش الميزانية للدولة، ويتعلق الأمر على الخصوص بالتدابير المتخذة على مستوى دعم المواد النفطية والتحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد استمرت هذه الجهود خلال سنة 2015، والتي تميزت بمعدل إنجاز للنفقات العادية

⁷⁹ تتضمن موارد ناتجة عن تخفيف النفقات ومبالغ المساعدة، والفوائد المترتبة عن توظيف الأموال والسلفات والموارد المتعلقة بأملاك الدولة، بالإضافة إلى الموارد المختلفة المتأتية من الوزارات ورسوم خط أنبوب الغاز.

بلغ 94%، مما مكن من توفير مبلغ 13 مليار درهم. ومقارنة مع سنة 2014، سجلت النفقات العادية انخفاضا بنسبة 4%، مما يعكس الجهود المبذولة للتحكم في هذه النفقات مقارنة مع الفترة 2009-2012 التي تزايدت خلالها بنسبة 12,3% كمتوسط سنوي.

ويبين تحليل بنية نفقات ميزانية الدولة خلال سنة 2015 تراجعا في حصة تحملات المقاصة بحوالي 8,5 نقطة مقارنة مع سنة 2014، مما ساعد على تغطية حصة نفقات السلع والخدمات والحفاظ على الحصة المخصصة للاستثمار. ويعزى هذا التحسن لمجهودات التحكم في تحملات المقاصة خلال الثلاث سنوات الماضية (19,8% سنة 2013 و15,4% سنة 2014 و7% سنة 2015 من مجموع النفقات العادية) مقابل الحصص المهمة التي عرفتھا سنتا 2011 و2012. وكانت تحملات المقاصة قد شكلت 25,1% من النفقات العادية كمتوسط سنوي خلال تلك الفترة، وهو أعلى مستوى مسجل، مقابل نسبة 14% في المتوسط خلال الفترة 2007-2010 ونسبة 5,6% فقط في المتوسط خلال الفترة 2001-2006.

وبالرغم من ذلك، لا زالت بنية النفقات الإجمالية تتسم بهيمنة حصة النفقات العادية مقارنة بحصة نفقات الاستثمار. فقد سجلت حصة هذه الأخيرة نسبة 19,5% كمتوسط سنوي خلال السنوات الخمس الماضية، في حين بلغت حصة النفقات العادية نسبة 80,5% في المتوسط خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم تحملات المقاصة، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار، الشيء الذي انعكس سلبا على تزايد الاعتمادات المرحلة.



مبيان 27 : تطور الرصيد العادي ومعدل تغطية النفقات بالمداخيل

خلال سنتي 2014 و2015، سجل الرصيد العادي، الذي عرف عجزا منذ سنة 2011، تحسنا يعزى إلى التدابير المتخذة من طرف الدولة من أجل التحكم في تزايد النفقات العادية حيث تم تحقيق رصيد إيجابي بقيمة 2,5 مليار درهم سنة 2014 و7,3 مليار درهم سنة 2015 مما ساهم في تغطية جزء من نفقات الاستثمار. ورغم الجهود المبذولة للتحكم في النفقات، لا تزال نسبة تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية غير كافية، حيث بلغت 88,5% في المتوسط خلال الفترة 2009-2015 مع تسجيل تحسن طفيف خلال سنة 2015 بنسبة تغطية قدرها 91,2%.

1.2.1 نفقات السلع والخدمات

نفقات الأجور

عرف عبء النفقات المرتبطة بأجور الموظفين منحى تصاعديا منذ سنة 2010 بعد الانخفاض المضطرب بين سنتي 2006 و2009، ليلج 102,7 مليار درهم سنة 2015. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى الزيادات في الأجور وإلى أهمية الترقيات الاستثنائية المقررة في إطار مختلف جولات الحوار الاجتماعي، مما أدى إلى تجاوز الاعتمادات المرصودة والتي تكتسي طابعا تقييما.

ولمواجهة الإكراهات التي عرفتھا المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، تم اتخاذ عدة تدابير بغية التحكم في تطور كتلة الأجور. وهكذا سجل معدل تطور هذه النفقات تراجعاً، حيث انتقل من 8,7% سنة 2012 و2,5% في السنتين 2013 و2014 ليصل إلى 1,1% سنة 2015، وذلك بعد الارتفاع المهم الذي عرفتھ هذه النفقات خلال سنة 2011 بنسبة 13% ارتباطاً بتدابير الحوار الاجتماعي. ويفسر هذا التحسن بتسجيل معدل نمو سنوي طفيف بنسبة 0,8% في المتوسط لكل من عدد الموظفين المدنيين للدولة ومتوسط الراتب الشهري وذلك بالنسبة للفترة الممتدة من 2012 إلى 2015.

وقد مكنت هذه الجهود من تخفيض معدل كتلة الأجور إلى 11% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013، أي بانخفاض قدره 0,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2012. وخلال سنة 2014، تمت مواصلة المجهودات للتحكم في هذا المكون من نفقات التسيير في حدود نفس المستوى المسجل خلال سنة 2013، وذلك بالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة خلال أبريل 2014 للرفع من الحد الأدنى الصافي للأجور في قطاع الوظيفة العمومية ليصل إلى 3.000 درهم مقابل 2.800 درهم شهرياً. وقد تم تفعيل هذا الإجراء انطلاقاً من فاتح يوليوز 2014 وقدر أثره المالي السنوي بمبلغ 160 مليون درهم لفائدة 53.000 موظف. وقد استمرت نفقات الأجور نسبة للناتج الداخلي الخام في المنحى التنزلي لتصل سنة 2015 إلى 10,5%.

وسيتواصل التحكم في عبء نفقات الموظفين من خلال إدخال الطابع التقييدي لاعتمادات الأجور انطلاقاً من قانون المالية لسنة 2017 في إطار تنزيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

نفقات السلع والخدمات الأخرى

ارتفعت نفقات السلع والخدمات الأخرى بنسبة 8% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2015، حيث انتقلت من 19,4 مليار درهم سنة 2001 إلى 57 مليار درهم سنة 2015. ونسبة للناتج الداخلي الخام، بلغت هذه النفقات 5,4% في الفترة 2005-2015 مقابل 4,5% في الفترة 2001-2004. وقد عرفت تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي ارتباطاً بتصفية متأخرات الدولة المستحقة للصندوق المغربي للتقاعد وبالأثر المالي لعملية المغادرة الطوعية.

يتطلب تحقيق الادخار الميزاناني اللازم لدعم الاستثمار الحد من وتيرة نمو نفقات تسيير الإدارات العمومية. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ بعض التدابير على مستوى هذه الفئة من النفقات، وخاصة بهدف ترشيد النفقات المتعلقة باستهلاك الماء والكهرباء، وبتكاليف كراء تهيئة المرافق الإدارية، وبتكاليف البعثات وتنظيم الندوات والمؤتمرات، وتكاليف حظيرة السيارات.

2.2.1.2 تحملات المقاصة

أدى ارتفاع أسعار المواد النفطية في السوق العالمية خلال السنوات الأخيرة إلى ارتفاع تحملات المقاصة وتراكم المتأخرات الناشئة عنها، الشيء الذي شكل مصدراً لهشاشة المالية العمومية وأدى إلى انخفاض الهوامش المتاحة لنفقات الاستثمار.

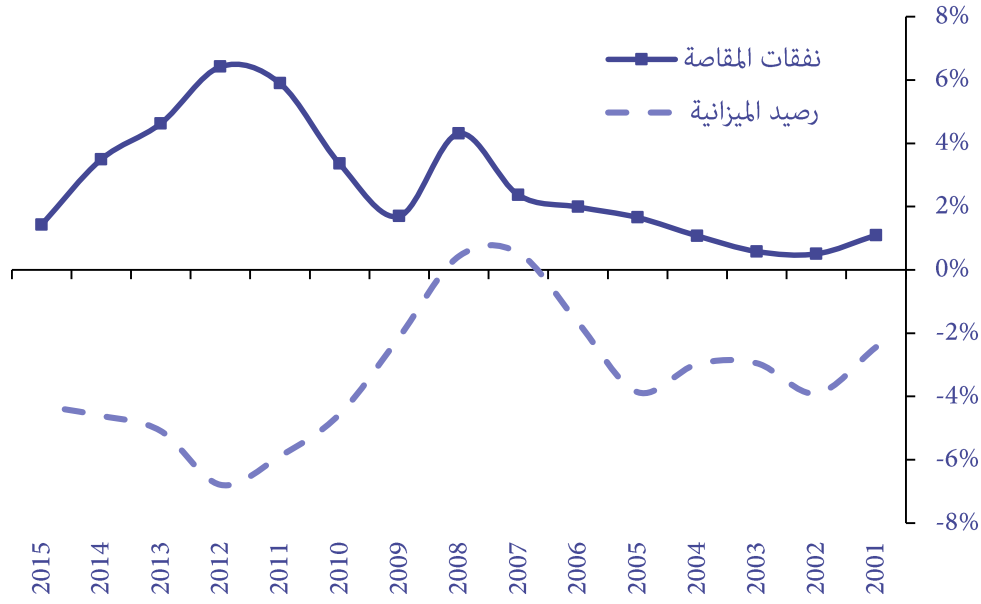
وأمام هذا الوضع، وضعت الحكومة انطلاقاً من 16 أكتوبر 2013 نظام المقايضة الجزئية بالنسبة لأسعار المنتجات النفطية من أجل الحد من تأثير تغير أسعار هذه المواد على نفقات المقاصة واحتوائها في حدود الاعتمادات المفتوحة المخصصة لها في قانون المالية. وقد مكنت هذه التدابير من تقليص عجز الميزانية بنسبة 22,4% (18,3 مليار درهم) برسم سنة 2013. ويجدر التذكير أنه تم سابقاً الرفع من الأسعار الداخلية لبعض المواد الطاقية (البنزين والغاز والفيول) في يونيو 2012. كما قررت الحكومة في بداية سنة 2014⁸⁰ خفض التدريجي لدعم الغاز والفيول إلى جانب حذف الدعم بالنسبة للبنزين والفيول رقم 2. وفيما يتعلق بالفيول الموجه إلى إنتاج الكهرباء، فقد تم إدراجه في نظام المقايضة منذ الفاتح من يونيو 2014.

وبالموازاة مع هذه التدابير، تستمر الدولة في تحمل التكاليف الإجمالية لدعم غاز البوتان من أجل ضمان استقرار كلفة الطاقة ذات الاستعمال المنزلي. كما تم اتخاذ تدابير مواكبة من أجل دعم قطاع النقل وضمان استقرار أسعار النقل العمومي.

وفي إطار مواصلة عملية إصلاح نظام المقاصة، تقرر خلال سنة 2015 حذف الدعم عن الغاز والفيول وإزالة آلية المعادلة على البنزين والغاز والفيول التي كانت تهدف لتغطية جزء من دعم غاز البوتان.

⁸⁰ قرار رئيس الحكومة رقم 3.01.14 بتاريخ 15 يناير 2014.

ومكنت هذه التدابير من تقليص تحميلات المقاصة حيث انتقلت من 54,9 مليار درهم سنة 2012 إلى 14 مليار درهم سنة 2015، ولقد تعزز انخفاض هذه التحملات خلال سنة 2015 بالتراجع الذي عرفته أسعار المنتجات الطاقية على مستوى السوق العالمية. وساهم هذا المجهود الميزناتي، والذي قدر بحوالي 1,8 و 1,1 و 2,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام للسنوات 2013 و 2014 و 2015 على التوالي، بشكل ملموس في تقليص عجز الميزانية منذ سنة 2013.



المصدر : وزارة الاقتصاد و المالية

مبيان 28 : تطور نققات المقاصة ورصيد الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

3.2.1 فوائد الدين

ارتفعت تكاليف فوائد الدين خلال الفترة 2001-2015 بنسبة 2,7% في المتوسط لتصل إلى 27,3 مليار درهم سنة 2015. ويعزى هذا التطور إلى الأثر المزدوج لانخفاض تكاليف فوائد الدين الخارجي بحوالي 2,8% في المتوسط ولارتفاع فوائد الدين الداخلي بنسبة 4,3%.

وارتفعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 10,1% سنة 2015. ويشمل هذا التطور ارتفاع فوائد الدين الداخلي بنسبة 10,7% وانخفاض فوائد الدين الخارجي بنسبة 6,7%، حيث بلغا على التوالي 23,3 مليار درهم و 4 مليار درهم.

وشهدت تحميلات فوائد الدين الداخلي نسبة للناتج الداخلي الخام منحى نحو الانخفاض خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 2,4% سنة 2015 مقابل 2,9% سنة 2001. وسجل متوسط تكلفة هذا الدين⁸¹ تراجعاً مهماً خلال نفس الفترة ليبلغ 5,2% في نهاية سنة 2015 بعدما وصل إلى 8,6% سنة 2001. ويعزى هذا أساساً إلى انخفاض كلفة تمويل الخزينة في سوق سندات الخزينة.

وبالموازاة مع ذلك، بذلت جهود كبيرة من أجل التحكم في تحميلات فوائد الدين الخارجي المباشر، حيث استقر معدل هذه الأخيرة في حوالي 0,4% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2015 مقابل 1,3% سنة 2001، مستفيدة بالخصوص من الآثار الإيجابية لسياسة التدبير النشط للدين.

⁸¹ حاصل فوائد الدين على حجم الدين برسم السنة السابقة.

4.2.1 نفقات الاستثمار

أدى توجه السلطات العمومية منذ سنة 2008 نحو مواصلة المجهودات المبذولة لدعم النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع نفقات الاستثمار على مستوى ميزانية الدولة، حيث انتقلت نسبتها إلى 5,9% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة 2008-2015، مقابل 4,2% خلال الفترة 2001-2007. وقد بلغت هذه النفقات 58,5 مليار درهم (مع احتساب الصندوق الخاص بالطرق) سنة 2015، أي ما يناهز 2,8 مرة نفقات الاستثمار المنجزة سنة 2001. وقد أدى تعزيز هذه النفقات إلى ارتفاع حصتها في النفقات الإجمالية، لتنتقل من 14,2% في المتوسط خلال الفترة 2001-2007 إلى 20% خلال الفترة 2008-2015.

وبالرغم من ذلك، تميز تنفيذ نفقات الاستثمار برسم القوانين المالية السالفة بتراكم الاعتمادات المرحلة التي بلغت 21 مليار درهم نهاية سنة 2012. ويبين تحليل الاعتمادات المرحلة إلى غاية السنة المالية 2012، أن 40% من هذه الاعتمادات تعود إلى سنة 2011 و27% إلى سنة 2010، والباقي يهم ما قبل سنة 2010. وبلغت الاعتمادات المرحلة للسنتين الماليتين 2013 و2014 ما قدره 18,1 مليار درهم. ويعزى استمرار ارتفاع هذه الاعتمادات إلى ضعف القدرة التنفيذية ومواكبة الآمرين بالصرف للاستثمارات المقررة.

ولذلك، ومن أجل ترسيخ الحكامة الرشيدة في إدارة المالية العمومية وتحسين برمجة وتنفيذ اعتمادات الاستثمار، تم اتخاذ عدة تدابير. فقد تقرر في أبريل 2013 إعطاء الأولوية لتنفيذ نفقات الاستثمار للاعتمادات المرحلة. ولهذا الغرض، تم تجميد مبلغ 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار المفتوحة برسم سنة 2013. وقد أخذ هذا التجميد بعين الاعتبار القدرة التديرية للآمرين بالصرف والمشاريع ذات الأولوية والتي هي في طور الإنجاز.

ومن أجل تسوية هذا الوضع، تقرر في إطار قانون المالية لسنة 2016 إلغاء الاعتمادات الاستثمارية التي تم ترحيلها من سنة 2012 وما قبلها إلى سنة 2013 وما يليها والتي لم تكن موضوع أمر بالصرف خلال الفترة من فاتح يناير 2013 إلى 31 دجنبر 2015. وفيما يتعلق باعتمادات الاستثمار المرحلة المرتبطة بصفقات عمومية منتهية، يتم إلغاء الاعتمادات والالتزامات المتعلقة بها بموجب القانون. وهكذا، مكنت هذه الجهود من تقليص مبالغ الاعتمادات المرحلة من سنة 2014 إلى سنة 2015 إلى 17,1 مليار درهم.

3.1 تطور دين الخزينة

1.3.1 تطور معدل دين الخزينة

ارتفع حجم دين الخزينة من 286,2 مليار درهم 2001 سنة ليصل إلى 626,8 مليار درهم سنة 2015، أي بنسبة نمو سنوية قدرها 5,8% مع تسجيل وتيرة نمو سريعة نسبيا خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، شهد معدل الدين نسبة للناتج الداخلي الخام تطورات متباينة.

باستثناء سنة 2005، شهد معدل دين الخزينة خلال الفترة 2001-2009 منحنى تنازليا، حيث انتقل من 64,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 46,1% سنة 2009، أي بانخفاض بلغ 18,1 نقطة في مدة 8 سنوات. ويعزى ارتفاع معدل الدين خلال سنة 2005 إلى تزايد رصيد الدين الداخلي والذي بلغ 46,8% من الناتج الداخلي الخام على إثر تحويل متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد برسم مساهمات الدولة إلى سندات للخزينة بمبلغ 11 مليار درهم، وكذا عملية المغادرة الطوعية التي كلفت ما يقارب 11 مليار درهم. وهكذا، عرف معدل الدين الداخلي خلال هذه الفترة تطورات متباينة، حيث انتقل من 39,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 46,8% سنة 2005 ليتراجع إلى 35,9% سنة 2008. ومن جانبه، عرف معدل الدين الخارجي تحسنا مهما، حيث انتقل من 24,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 9,5% سنة 2008.

هكذا، وبعدما شهد حجم الدين منحنى تنازليا منذ سنة 2001، تغير منحنى تطوره انطلاقا من سنة 2009، لينتقل من 46,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى 61,7% سنة 2013، بزيادة قدرها 3,9 نقطة. ويفسر هذا الارتفاع باستمرار عجز الميزانية وتمويله عن طريق الديون الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد ارتفعت معدلات الدين الداخلي والدين الخارجي على التوالي من 35,6% إلى 47,3% من الناتج الداخلي الخام ومن 10,5% إلى 14,5% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2013. وقد

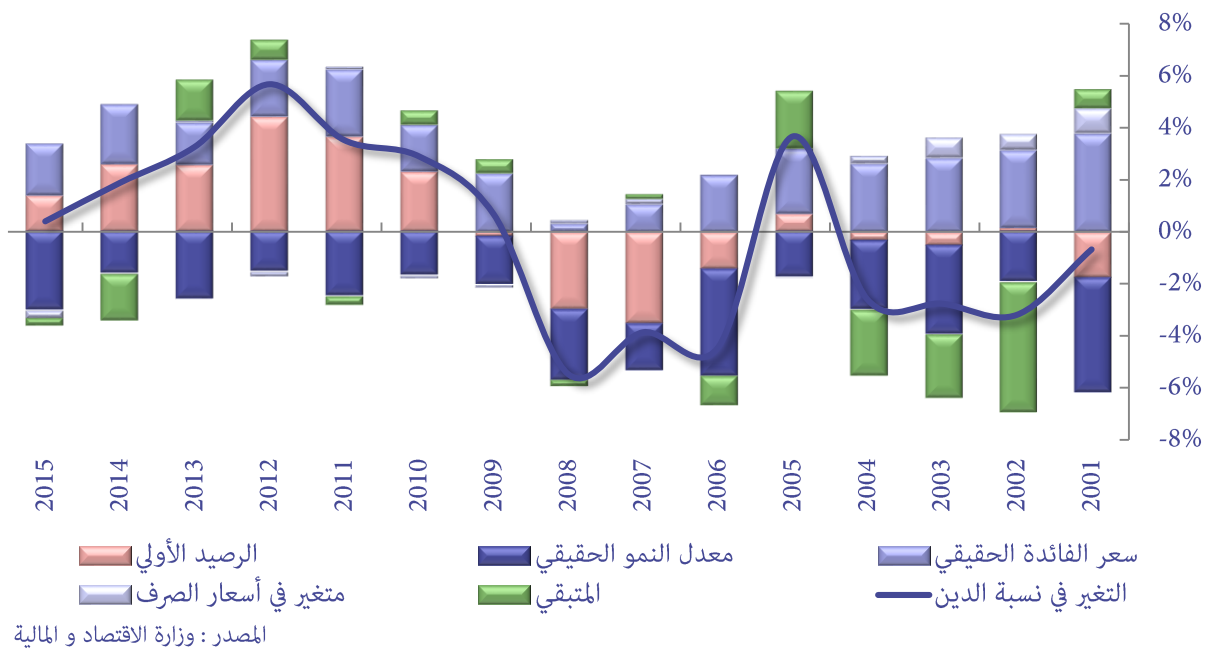
اتسمت السنوات الأخيرة باللجوء إلى السوق المالية الدولية في ظروف ملائمة، حيث بلغت اكتتابات الخزينة 1,5 مليار دولار خلال دجنبر 2012 و750 مليون دولار خلال ماي 2013 و1 مليار أورو خلال يونيو 2014.

وخلال سنة 2015، مكن كل من تقليص عجز الميزانية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي من التحكم في معدل دين الخزينة الذي بلغ 63,8% من الناتج الداخلي الخام، أي بتراجع 0,3 نقطة مقارنة مع سنة 2014، مقابل زيادة قدرها 3,9 نقطة في المتوسط سنويا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 و1,8 نقطة خلال سنة 2014. وبلغ حجم الدين الداخلي نسبة للناتج الداخلي الخام 49,5% مقابل 48,2% سنة 2014. وفيما يخص حجم الدين الخارجي، بلغ هذا الأخير 14,3% مقابل 15,3% سنة 2014.

ويبين تحليل تطور بنية دين الخزينة حسب مصدر التمويل هيمنة حصة الدين الداخلي التي بلغت 77,5% سنة 2015 مقابل 76% بالنسبة للسنة الفارطة، وذلك على حساب حصة الدين الخارجي التي بلغت 22,5%. وتتوافق هذه البنية مع تركيبة المحفظة المرجعية⁸².

2.3.1 دينامية دين الخزينة

يعتبر تطور معدل دين الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام كنتيجة للأثر المشترك لأربعة عوامل أساسية هي: الرصيد الأولي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام، وسعر الفائدة الحقيقي، وتقلبات أسعار الصرف. ويبين الرسم البياني أدناه تأثير هذه العوامل على تطور معدل الدين منذ سنة 2001.



مبيان 29 : تطور العوامل المساهمة في دينامية مديونية الخزينة

أثر الرصيد الأولي

عرف الرصيد الأولي على العموم تحسنا خلال الفترة 2001-2008، مع تسجيل فائض خلال سنتي 2007 و2008. وبالتالي، فقد ساهم الرصيد الأولي في انخفاض معدل الدين بنحو 9,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام على مدى هذه الفترة، أي بمتوسط سنوي قدره 1,9 نقطة. وتميز تطور المالية العمومية خلال هذه الفترة بتعزيز الموارد. وقد تدهور هذا الرصيد خلال الفترة 2009-2015، حيث بلغ في المتوسط -2,5% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا تفاقمًا بحوالي 3,7 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع

⁸² 75% دين داخلي / 25% دين خارجي.

المستوى المتوسط المسجل خلال الفترة 2001-2008. وهكذا، بلغت مساهمته في ارتفاع معدل الدين خلال هذه الفترة 17,2 نقطة، أي بمتوسط سنوي قدره 2,5 نقطة.

أثر معدل النمو الاقتصادي

ممكن النمو الاقتصادي المهم من خفض معدل الدين بمقدار 2,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنويا خلال الفترة 2001-2015. وتختلف أهمية هذه المساهمة حسب الفترات. ففي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008، سجل الناتج الداخلي الخام معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ 5,2% في المتوسط، مما مكن من تخفيض معدل الدين بنسبة 2,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنويا. إلا أنه، خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2015، عرف نمو النشاط الاقتصادي الوطني تباطؤا، في سياق ضعف النمو لدى الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للمغرب في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، مما انعكس على وتيرة انخفاض نسبة الدين، حيث لم يتجاوز أثر هذا التباطؤ في النمو الاقتصادي نقطتين من الناتج الداخلي الخام سنويا.

أثر فوائد الدين

بلغ متوسط تكاليف فوائد دين الدولة 2,4% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2015، مقابل متوسط ناهز 3,3% من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2001-2008. ويفسر هذا التحسن بانخفاض الكلفة الظاهرية للدين⁸³ من 6% في المتوسط بين 2001 و2008 إلى 4,8% بين سنتي 2009 و2015. ونتيجة لذلك، انتقلت مساهمة السعر الحقيقي للفائدة في ارتفاع معدل الدين من 3,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 إلى 1,7 نقطة سنة 2015، أي بمتوسط سنوي قدره 2,2 نقطة خلال الفترة 2001-2015.

وتجدر الإشارة إلى أن التدبير النشط للدين خلال السنوات الأخيرة انتقل من مرحلة تركز على تخفيض حجم وتكلفة الدين إلى مرحلة تركز أكثر على تغطية المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الفائدة. ويستند تنفيذ استراتيجية تدبير المخاطر على تحسين بنية محفظة دين الخزينة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل بالخصوص (الداخلي والخارجي) والبنية حسب الآجال وسعر الفائدة وحسب مبالغ التسديد.

أثر سعر الصرف

وفيما يخص أثر سعر الصرف على معدل الدين، فيبقى متحكما فيه بفضل الجهود المبذولة للحد من التعرض لتقلبات أسعار صرف العملات وللتقليل من تأثيرها على خدمة الدين وحجمه. ويتعلق الأمر :

- بعمليات تحويل الديون إلى استثمارات وإعادة تمويل الديون الخارجية المرتفعة التكلفة وعمليات التسديد المسبق للدين، وذلك في إطار التدبير النشط للدين الخارجي، بهدف الحد من خطر ارتفاع مبالغ سداد الديون بعملة ضعيفة ومتقلبة،
 - وبالبنية الملائمة لمحفظة دين الخزينة، حيث تظل نسبة الدين بالدرهم مهمة وحصة الإصدارات في السوق الداخلي مهيمنة، الشيء الذي يقلل من تأثير تقلبات العملة على دين الخزينة. وقد انتقلت حصة الديون بالعملة الأجنبية من 44,3% سنة 2000 إلى 22,5% سنة 2015،
 - وبتطور تركيبة الدين حسب العملة، والتي تميزت منذ سنة 2000 بتعزيز حصة الأورو على حساب الدولار الأمريكي والين الياباني. وقد نجم عن هذا التطور تقارب مهم بين بنية محفظة الدين حسب العملات وبنية "المحفظة المرجعية".
- ونتيجة لذلك، ظلت مساهمة تقلبات سعر الصرف في ارتفاع معدل الدين متحكما فيها، حيث لم تتجاوز 0,2 نقطة في المتوسط خلال الفترة 2001-2015.

⁸³ حاصل فوائد الدين على حجم الدين برسم السنة السابقة.

2. التطورات البنوية للمالية المحلية

1.2 موارد الجماعات الترابية

بلغت موارد الجماعات الترابية ما يقارب 35,6 مليار درهم في متم سنة 2015، حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 11,6% مقارنة مع سنة 2014، مقابل نسبة 7,3% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2002-2014. وبلغت الموارد الذاتية للجماعات الترابية 12,6 مليار درهم سنة 2015، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 5,9% بين سنتي 2001 و2015. وتتكون هذه الموارد من الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية، بنسبة 20% من مجموع الموارد، ومن الموارد المسيرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية بنسبة 15,3%. أما الموارد المحولة، فقد بلغت 23,1 مليار درهم سنة 2015، أي ما يمثل 64,7% من مجموع الموارد.

وفيما يخص الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية، بلغت 7,1 مليار درهم سنة 2015 حيث تتكون خاصة من الجبايات المحلية (55,9%) وعائدات الخدمات (25,9%) وعائدات الأملاك (25%). أما بالنسبة للموارد المسيرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية، فقد بلغت 5,4 مليار درهم سنة 2015 مسجلة بذلك نموا متوسطا بلغ 4,3% بين سنتي 2002 و2015. وفيما يتعلق ببنية هذه الموارد، فإن الجماعات الترابية تركز بالدرجة الأولى على مداخيل الرسم على الخدمات الجماعية بحصة 53,9% والرسم المهني بحصة 40,4%، وبنسبة أقل على مداخيل الرسم على السكن (5,7%).

وفيما يخص الموارد المحولة، فإنها تتم وفق آلية المعادلة⁸⁴ والمعدة للحد من التفاوت بين الجهات. وتتكون هذه الموارد من عائدات الضريبة على القيمة المضافة (83,7%) و1% من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل (3,4%) كحصة للجهات ومن أموال المساعدات الممنوحة (10,8%). وقد بلغت هذه الموارد المحولة سنة 2015 مبلغ 23,1 مليار درهم، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 8,7% في المتوسط بين 2002 و2015. وتشكل حصة الدولة، التي تبلغ 30% من العائد الإجمالي للضريبة على القيمة المضافة المخصصة للجماعات المحلية، المكون الأساسي للمبالغ المحولة (19,3 مليار درهم سنة 2015 مقابل 7,4 مليار درهم سنة 2002 بمعدل نمو سنوي بلغ 7,6%).

وعلاوة على ذلك، بلغت حصة الجهات من موارد الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل 785 مليون درهم سنة 2015، حيث سجلت وتيرة نمو مهمة بلغت 9,8% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2005-2015. ويعزى هذا التطور إلى تحول بنية الموارد الجبائية لصالح الضرائب المباشرة وخاصة الضريبة على الشركات خلال السنوات الأخيرة. وتجب الإشارة إلى أنه بموجب قانون المالية 2016، تم رفع حصص الجهات من الضريبة على الشركات ومن الضريبة على الدخل إلى 2% عوض 1%.

2.2 نفقات الجماعات الترابية

بلغ مجموع نفقات الجماعات الترابية 35,8 مليار درهم سنة 2014 بنسبة نمو سنوي متوسط خلال الفترة 2002-2015 تعادل 9,5% مقابل 7,6% في المتوسط لمجموع الموارد. كما يتبين من خلال بنيتها هيمنة نفقات الاستثمار (40,4%)، تليها نفقات الموظفين بمعدل بلغ 31%، ثم نفقات الأملاك والخدمات الأخرى (25,9%)، ومنها تلك المتعلقة بالإعانات (11,9%)، والتحملات المرتبطة بفوائد الدين (2,6%).

وبلغت النفقات العادية للجماعات الترابية ما مجموعه 21,4 مليار درهم سنة 2015، مسجلة بذلك نسبة نمو سنوي متوسط تناهز 8,4% ابتداء من 2002. ففيما يخص نفقات موظفي الجماعات الترابية، فقد ارتفعت بنسبة 6,9% ما بين 2002 و2015. وهكذا، فقد خصصت للأجور 4,6 مليار درهم من ميزانية الجماعات الترابية سنة 2002 لتصل إلى 11,1 مليار درهم سنة 2015 مشكلة بذلك 58,4% في المتوسط من نفقات التسيير خلال نفس الفترة.

وفيما يخص نفقات الأملاك والخدمات الأخرى والتي تشمل المعدات وإمدادات التسيير، فقد بلغت 9,3 مليار درهم مقابل مبلغ 2,3 مليار درهم سنة 2002. وارتفعت هذه النفقات خلال سنة 2015 بحوالي 4%.

⁸⁴ تركز هذه الآلية على معايير محددة وفقا للدورية رقم 49 بتاريخ 1 يناير 1996.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار للجماعات الترابية، فقد شكلت في المتوسط نسبة 36% من مجموع النفقات ما بين 2002 و2015. ولقد بلغت 14,5 مليار درهم سنة 2015 مسجلة بذلك تزايدا بنسبة 34,2% مقارنة مع سنة 2014 والذي يفسر بشكل كبير تطور نفقات الجماعات الترابية خلال هذه السنة.

وتتكون نفقات الاستثمار أساسا من الأشغال الجديدة والإصلاحات الكبرى التي بلغت 4,5 مليار درهم خلال سنة 2015 وكذا النفقات برسم البرامج الوطنية (برنامج الكهرباء القروية الشمولي PERG، برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية PAGER، البرنامج الوطني للطرق القروية PNRR) والتي بلغت 4,3 مليار درهم.

3.2 الرصيد المالي

مكنت الموارد من تغطية مجموع النفقات العادية لتوفر بذلك رصيدا بلغ 3,9 مليار درهم سنة 2015 مقابل 3,4 مليار درهم سنة 2014. ونسبة للناتج الداخلي الخام، فقد مر هذا الفائض من 0,7% سنة 2002 إلى 0,5% سنة 2015. وتعزى هذه الوضعية البنوية لفائض الجماعات الترابية إلى أهمية الموارد المحولة وخاصة حصة الضريبة على القيمة المضافة، موازنة مع ضعف نسبة إنجاز نفقات الاستثمار.

3. إصلاح المالية العمومية لدعم الاستدامة والنجاعة والمحاسبة

1.3 التقدم المحرز في العمل بمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

1.1.3 قانون المالية 2016 : أول سنة لدخول القانون التنظيمي لقانون المالية إلى حيز التطبيق

بعد المصادقة عليه سنة 2015، دخل القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130 إلى حيز التطبيق ابتداء من يناير 2016. وسيتم الشروع في تطبيق هذا القانون بصفة تدريجية على مدى خمس سنوات وذلك استنادا إلى الجدول الزمني الذي حددته المادة 69 من هذا القانون.

وقد اقتضى إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية والمقتضيات الجديدة التي تم إدخالها تغيير المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية والذي نشرت نسخته الجديدة في يوليوز 2015⁸⁵. ويروم هذا المرسوم إلى توضيح الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية والمبادئ الجديدة لتدبير الميزانية وتحديد أساليب إعداد وتقديم تقارير ومشاريع النجاعة.

وفي هذا الإطار، تم الشروع في تفعيل بعض القواعد الجديدة التي ينص عليها القانون التنظيمي لقانون المالية والتي تروم إلى تحسين فعالية النفقات العمومية ابتداء من القانون المالي لسنة 2016. ويتعلق الأمر أساسا بعدم ادماج نفقات الموظفين أو نفقات المعدات في الفصل المخصص لنفقات الاستثمار. كما تم إحداث فصل خاص بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية تفعيلًا للطابع الخام للموارد الجبائية، مما استلزم مراجعة بنية جدول توازن موارد ونفقات ميزانية الدولة وتحسين الجداول المرفقة لقانون المالية.

أما بالنسبة لكتلة الأجور، وفي إطار ترسيخ أحكام القانون التنظيمي لقانون المالية خاصة فيما يتعلق بقاعدته الجديدة المرتبطة بالطابع التقييدي لاعتمادات الموظفين والتي ستدخل إلى حيز التطبيق ابتداء من سنة 2017، فقد تم إحداث لجنة بين-وزارية بموجب دورية رئيس الحكومة المؤرخة في 12 أكتوبر 2015 تضم ممثلين عن القطاعات التي شاركت في المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية. وقد انبثق عن أشغال هذه اللجنة اعتماد دليل خاص بتوقع كتلة الأجور والذي يهدف إلى تحسين تقييم نفقات الموظفين وتبعية تنفيذها. كما يتيح القانون التنظيمي لقانون المالية، ابتداء من سنة 2016، إمكانية إعادة توزيع المناصب المالية بين الوزارات لتلبية حاجيات هذه الأخيرة من الموارد البشرية دون اللجوء إلى إحداث مناصب مالية جديدة.

⁸⁵ المرسوم رقم 426-15-2 الصادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليوز 2015).

وعلاوة على ذلك، تم العمل على ملاءمة النصوص القانونية المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وذلك فيما يتعلق بإحداث⁸⁶ الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وبتفعيل مقتضيات المواد 22⁸⁷ و 27⁸⁸ من القانون التنظيمي لقانون المالية فيما يخص بعض الحسابات الخصوصية للخزينة التي تعطي أو تستفيد من تحويلات من حساب مرصد لأموال خصوصية أو من مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وفي إطار تقوية الرقابة البرلمانية للمالية العمومية، تم إثراء مجموع التقارير المرافقة للقانون المالي لسنة 2016 بمذكرتين تتعلق الأولى بالتكاليف المشتركة والثانية بالتوزيع الجهوي للاستثمار وكذا تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار ليصبح عدد التقارير المصاحبة لمشروع القانون المالي 13 تقريراً.

ولمواكبة وزارة الاقتصاد والمالية في تنزيلها للقانون التنظيمي لقانون المالية، تمت تعبئة خبرة عمومية ومساندة تقنية من طرف البنك الدولي في إطار مشروع "دعم تفعيل الإطار الجديد للحكامة" ومن طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "حكامة"، وذلك بهدف تأسيس مرجعيات جديدة ومواكبة الوزارات ووضع نظام لتتبع وتقييم البرامج.

وقد تمخض عن هذا التعاون إنجاز برامج للعمل والتكوين والتواصل لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك عبر التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية قصد منح مختلف المتدخلين ورقة عمل تؤطر تدخلاتهم خلال الفترة 2020-2015.

2.1.3 المراحل التجريبية للقانون التنظيمي لقانون المالية

لقد بدأت مراحل تجريبية للمقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي لقانون المالية منذ القانون المالي لسنة 2014 وذلك من أجل تأمين انتقال سلس وتدرجي. وتستهدف هذه المراحل التجريبية تمكين القطاعات الوزارية من تملك المرجعيات الجديدة فيما يخص تسيير الميزانية والتكيف مع النمط الجديد للتدبير العمومي في إطار تشريع مستقر ونظام معلوماتي شبه قار. وستمكن هذه المراحل التجريبية من استخلاص الدروس لترسيخ تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية وتحديد الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر المرتبطة بتفعيلها وكذا الحاجيات المرتبطة بالمواكبة والتكوين.

قامت القطاعات الوزارية المعنية خلال المراحل التجريبية الثلاثة بالتحقق من هيكلة الميزانيات المبنية على البرامج ومبدأ النجاعة والمحور المرتبط بمرمجة الميزانية لثلاث سنوات.

ويتجلى قياس النجاعة عبر الأهداف المحددة مسبقاً بالنسبة لكل برنامج فيما يخص الأداء الاقتصادي والاجتماعي والفعالية وجودة الخدمة. ويقاس مدى بلوغ الأهداف بمؤشرات للنجاعة والتي تأخذ بعين الاعتبار المنجزات السابقة، التوقع الخاص بالسنة الموالية والقيمة المستهدفة لهذه المؤشرات على المدى المتوسط. وفيما يتعلق بالاستراتيجية الخاصة لكل برنامج، فإنها تقدم على شكل ملخص مع هيكلة الأهداف حول بعض التوجهات.

لقد عملت الوزارات المعنية، والتي وصل عددها إلى 9 قطاعات في إطار الإعداد للقانون المالي لسنة 2015، على التملك الجيد لمنهجية النجاعة. وكحصيلة للمرحلة التجريبية الثانية، تم تحديد معدل خمسة برامج لكل قطاع وأربعة أهداف لكل برنامج وثلاثة مؤشرات لكل هدف على المدى المتوسط.

⁸⁶ ابتداء من 2016، يعتبر أحداث الحساب المرصد لأموال خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة مشروطاً بوجود موارد ذاتية والتي يجب أن تصل إلى حد 40% بالنسبة للحساب المرصد لأموال خصوصية و30% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (المواد 21 و 27 من القانون التنظيمي لقانون المالية).

⁸⁷ استناداً إلى المادة 22 من القانون التنظيمي لقانون المالية "لا يمكن دفع مبالغ من ميزانية مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة لفائدة حساب خصوصي للخزينة أو لفائدة مرفق آخر من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة".

⁸⁸ استناداً إلى المادة 27 من القانون التنظيمي لقانون المالية "لا يمكن دفع مبالغ من حساب مرصد لأموال خصوصية لفائدة حساب خصوصي للخزينة أو لفائدة مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة".

بعد المراحل التجريبية الثلاثة التي نفذت خلال سنوات 2014، 2015 و2016 والتي همت 16 قطاعا وزاريا، تم تحديد مرحلة تجريبية رابعة للميزانية المبنية على مبدأ البرنامج المعتمدة على منهجية النجاعة برسم دورية رئيس الحكومة رقم 06-2016 بتاريخ 23 ماي 2016. وسيتم إشراك مجموع القطاعات الوزارية والمؤسسات خلال هذه المرحلة الرابعة بهدف الاستفادة من السنة التجريبية الأخيرة لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية التي ستدخل حيز التطبيق ابتداء من سنة 2018 خاصة تلك المتعلقة بالهيكلية الميزانية المبنية على البرنامج.

وفيما يخص قانون المالية لسنة 2017، فإن القطاعات والمؤسسات الجديدة مدعوة في إطار المرحلة التجريبية إلى اختبار المحاور المتعلقة بهيكلية ميزانياتها بناء على البرامج وتبني منهجية النجاعة ووضع برمجة للميزانية لثلاث سنوات خلال الفترة 2017-2019 وكذا بلورة مشاريعها المرتبطة بالنجاعة.

وفي سياق آخر، فإن القطاعات المرتبطة بالمرحلة الأولى⁸⁹ مدعوة إلى بلورة تقاريرها حول النجاعة لسنة 2015. ويستوجب على هذه القطاعات أن تقوم من خلال هذه التقارير بعرض منجزاتها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا في مشاريعها للنجاعة وكذا تحليل التباينات المسجلة.

وحتى يتم الاستيعاب الجيد للقانون التنظيمي لقانون المالية الجديد من طرف مختلف المتدخلين، تم وضع برنامج للحوار لتبادل التجارب وتجميع الممارسات الجيدة من خلال دورات إعلامية وتحسيسية وتواصلية وتكوينية. وقد كلفت وحدة⁹⁰ بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية بالسهر على سير هذه الدورات في إطار قيادتها لتنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية. كما تم خلق بوابة الكترونية مخصصة لهذا الغرض بهدف تثمين التواصل حول هذا القانون التنظيمي ومسلسل تنزيهه.

2.3 الإصلاح الجبائي

في إطار مواصلة إصلاح النظام الجبائي بهدف ترسيخ سياسة جبائية عادلة ومنصفة، قامت الحكومة بإجراء العديد من التدابير وفقا لتوصيات المناظرة المنعقدة خلال سنة 2013. وفي هذا الصدد، تمت مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة عبر مراجعة أسعار الضريبة المطبقة على بعض المواد وإلغاء الدين المتراكم برسم الضريبة وكذا اعتماد نظام ضريبي خاص لقطاع الصناعات الغذائية، كما تم إقرار جدول لأسعار نسبية بالنسبة للضريبة على الشركات وتحديث الإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للملزمين.

ففيما يخص بالضريبة على القيمة المضافة، تم تطبيق النسبة العادية أي 20% عوض نسبة 14% على عمليات النقل السككي ابتداء من فاتح يناير 2016. ويأتي هذا القرار في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الرامي إلى حذف الحالات المتعلقة بالمصدم والتقليص من دين الضريبة لصالح المكتب الوطني للسكك الحديدية. وإضافة لذلك، تم سن نظام خاص للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع الصناعة الغذائية بهدف حل إشكالية عدم قابلية خصم الضريبة التي تتحملها بعض العناصر الداخلة في الإنتاج على اعتبار أن المنتوجات الفلاحية خارج مجال تطبيقها.

وفي سياق آخر، فقد عوض سعر المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن المحدد في 60 درهم للمتر المربع بالتسعيرة النسبية بغرض الأخذ بعين الاعتبار للقدرات الاسهامية لمختلف الخاضعين لهذه الضريبة مع الاحتفاظ بالإعفاء بالنسبة للمساحات المغطاة التي لا تتعدى 300 متر مربع.

وفيما يخص الضريبة على الشركات، تم اعتماد أسعار نسبية⁹¹ من أجل تكريس العدالة الجبائية والمساواة في تحمل التكاليف العمومية بين الخاضعين للضريبة حسب قدرتهم الاسهامية. وفي هذا الإطار، تم إحداث سعر 31% بالنسبة للشركات التي تحقق أرباحا صافية تفوق 5 ملايين درهم والتي تشكل حاليا 3% من مجموع الشركات والتي تحقق ما يعادل 82% من مجموع الأرباح الصافية. كما تم إحداث سعر 20% بالنسبة للشركات التي تتوفر على ربح صافي يزيد عن 300 ألف درهم ويقل عن أو

⁸⁹ وزارة الاقتصاد والمالية، قطاعات التربة الوطنية والفلاحة والمندوبية السامية في المياه والغابات ومحاربة التصحر.

⁹⁰ أسست بقرار وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 23 يونيو 2014.

⁹¹ يجب التأكيد بأن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين واعادة التأمين تبقى خاضعة لسعر 37%.

يساوي مليون درهم وذلك من أجل تخفيض الضغط الجبائي على هذه الفئة من المقاولات. ويهم هذا السعر 12% من الشركات التي تحقق ربحا صافيا يقدر بحوالي 4% من إجمالي الأرباح الصافية. أما بالنسبة لسعر 10%، فنذكر أنه قد أحدث سنة 2013 لصالح المقاولات التي تتوفر على ربح صافي يساوي أو يقل عن 300 ألف درهم بهدف تعزيز قدرتهم المالية وتشجيعهم ومواكبتهم بالنظر إلى دورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بتحديث الإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للملزمين، التزمت المديرية العامة للضرائب بتحديث نظامها المعلوماتي خاصة الشق المتعلق برقمنة المساطر الجبائية. وفي هذا الإطار، سيتم رقمنة أغلب هذه المساطر (التصاريح، الشكايات، التصحيحات، الأدعاءات والشواهد) ابتداء من 2017. وبالموازاة مع ذلك، تعمل هذه الإدارة على وضع حساب ضريبي للملزمين من أجل تتبع وضعيتهم الجبائية والتقدم المحرز في طلبات الإرجاعات والتسديدات.

وفيما يتعلق بالحكامة الجبائية، فقد منحت الإدارة الضريبية أهمية خاصة للمراقبة الجبائية باعتبارها من أهم أولوياتها وذلك من أجل الحفاظ على مصالح الدولة والشركات على حد سواء ومحاربة كل ما يمكنه أن يمس بالعدالة الجبائية ونزاهة المنافسة. في هذا الإطار، فإن مأموريات المراقبة الجبائية تستلزم الفعالية مع احترام جميع الضمانات المخولة للملزم فيما يتعلق بالتبليغ ومدة وآجال الجواب.

وبالموازاة مع ذلك، تشكل محاربة القطاع غير المهيكّل أهمية بالنسبة للإدارة الضريبية بما تلعبه من دور أساسي في توازن واستمرارية الموارد الجبائية وترسيخ الإنصاف الضريبي بين الملزمين. ولهذا، قامت الإدارة العامة للضرائب بإبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع بعض المؤسسات (إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،...) ملدها بالمعطيات الضرورية التي تمكنها من تحديد الوعاء الضريبي.

3.3 إصلاح نظام المقاصة

1.3.3 إنجازات 2012-2015

التزمت الدولة منذ 2012 بإصلاح نظام الدعم بصفة تدريجية وذلك من أجل التحكم في عجز الميزانية المثلث بتحملات المقاصة. ويهدف هذا الإصلاح إلى تقليص عبء هذه التحملات على الميزانية واحتوائها ضمن حدود اعتمادات قانون المالية وضبط مخاطر الميزانية المحتملة وكذا تبني سياسة تستهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد همت التدابير المتخذة في هذا الإطار الرفع من أسعار المحروقات منذ يونيو 2012 وذلك بعكس ارتفاع سعر البترول جزئيا على الأسعار الداخلية لبعض المواد الطاقية (البنزين والغازوال والفيول). ومنذ 16 شتبر 2013، تم اعتماد نظام المقايسة الجزئية بالنسبة لأسعار المنتجات النفطية والذي يتجلى في حصر الدعم الموجه للبنزين والغازوال والفيول رقم 2 ذو الاستعمال الصناعي في المستوى المحدد في قانون المالية وعكس الفارق المسجل مقارنة مع السوق الدولية بصفة جزئية على المستهلكين سواء بالارتفاع أو الانخفاض. وخلال 2014، تم اخضاع البنزين والفيول رقم 2 ذو الاستعمال الصناعي إلى نظام المقايسة كليا ولم يتم دعمها ابتداء من فبراير 2014 في حين تم رفع الدعم عن الغازوال بشكل تدريجي.

وفيما يخص الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء، فقد تم ضمه إلى نظام المقايسة منذ فاتح يونيو 2014. بالمقابل، التزمت الدولة بدعم المكتب الوطني للماء والكهرباء بموجب عقد-برنامج مبرم بين الطرفين للفترة 2014-2017. وعلى غرار المنتجات البترولية السائلة الأخرى، فقد تم حذف الدعم على الغازوال بصفة نهائية خلال سنة 2015.

وفي سياق آخر، تم التوقيع يوم 26 دجنبر 2014 على اتفاق للمصادقة على أسعار المحروقات بين الحكومة وقطاع المنتجات البترولية في الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015 من أجل مواكبة مهنيي القطاع كمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتحديد أئمة المحروقات السائلة، كما أن هذه الاتفاقية تتوخى ضمان شروط المنافسة السليمة وتأمين التموين واحترام المعايير من ناحية الجودة والتخزين ومساندة برامج قطاع البترول الاستثمارية. بعد هذه المرحلة الانتقالية، تم تحرير أسعار المحروقات ابتداء من فاتح دجنبر 2015.

2.3.3 أثر الإصلاح على ميزانية الدولة

مكن نظام المقايضة الجزئية للمنتوجات النفطية من الحد من مخاطر تقلبات أسعار النفط على تحميلات المقاصة واحتوائها ضمن حدود اعتمادات قانون المالية. وقد بلغت أسعار المحروقات ذروتها خلال شهر يوليوز 2014، في حين سجلت أدنى مستوى في فبراير 2015 بالنسبة للبنزين والغازوال والفيول. أما بالنسبة للفيول رقم 2 الموجه للاستعمالات الصناعية والمكتب الوطني للماء والكهرباء، فقد عرف أدنى مستوى له خلال أكتوبر 2015. في هذا الإطار، ونتيجة لذلك، تقلصت تحميلات المقاصة لتبلغ حوالي 14 مليار درهم خلال سنة 2015 مقابل 32,6 مليار درهم سنة 2014 و54,9 مليار درهم سنة 2012. وانتقلت تحميلات المقاصة نسبة للناتج الداخلي الخام إلى 1,4% خلال سنة 2015 عوض 3,5% سنة 2014 و4,6% سنة 2013 و6,5% سنة 2012. ومن جهة أخرى، أدى حذف المعادلة⁹² على البنزين والغازوال خلال سنة 2015 إلى نقص في موارد الدولة يقدر بمبلغ 1,2 مليار درهم وانخفاض أئمة المحروقات لصالح المستهلكين.

لقد مكن هذا النظام من تفاد التجاوزات المتعلقة بالميزانية والتي تؤدي إلى فتح اعتمادات اضافية ابتداء من سنة 2013 لتأمين دعم المنتوجات وخاصة النفطية منها. كما أدى إلى التصفية التدريجية للمتأخرات المتراكمة خلال السنوات الماضية وكذا إغلاق حساب تعديل أسعار المنتوجات النفطية السائلة في فبراير 2015.

4. مشروع قانون المالية 2017

1.4. السياق الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية 2017

انخرط النموذج التنموي المغربي، منذ بداية العقد الماضي، في مسار نمو مستدام. وقد أدت الاستراتيجيات القطاعية التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة إلى تحديث تدريجي للقاعدة الإنتاجية وتوجه ملحوظ نحو تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة مرتفعة. وقد مكن هذا التحول الهيكلي من ارتفاع الصادرات دون الفوسفات ومشتقاته، وتعزيز محتواها التكنولوجي وتحسين تنافسية وجاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي المباشر في المجال الصناعي. وتؤكد الحسابات القومية لسنة 2015 هذا التطور الجديد الذي يظهر من خلال الارتفاع المهم لوتيرة نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 3,5% سنة 2014 و4,3% سنة 2015 مقابل متوسط بلغ 0,5% خلال سنتي 2012 و2013.

وهكذا، يأخذ إعداد الإطار الماكرو اقتصادي 2016-2017 بعين الاعتبار التحولات الهيكلية المسجلة خلال السنوات الأخيرة والتطورات الجديدة للظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية. وتبقى توقعات النمو للاقتصاد المغربي إيجابية في مجملها مستفيدة، على وجه الخصوص، من مواصلة المشاريع الكبرى وتسريع وتيرة الإصلاحات التي تم اعتمادها. وبالتالي، من المنتظر أن تؤكد سنتي 2016 و2017 التوجه الإيجابي للمهن العالمية للمغرب، وانتعاش القطاعات التي سجلت أداء غير كاف خلال السنوات الأخيرة، وتوطيد الطلب الداخلي، واستمرار تحسن الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، وتزايد تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وإعادة تكوين الاحتياطات من العملة، والتحكم في تمويل الاقتصاد الوطني.

اعتمادا على ذلك، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نسبة نمو تصل إلى 4,5% خلال سنة 2017 بعد 1,8% خلال سنة 2016. وستسجل القيمة المضافة الفلاحية نموا ملحوظا بنسبة 11,9% بعد تراجع بنسبة 8% سنة 2016. وسترتفع وتيرة نمو القيمة المضافة غير الفلاحية لتبلغ 3,5% سنة 2017 بعد 3% سنة 2016 و1,9% سنة 2015. كما ستسترجع الضريبة على المنتجات الصافية من الدعم وتيرة نموها مسجلة ارتفاعا قدره 3,7% سنة 2016 و3,9% سنة 2017. ووفقا لهذه التطورات، سيرتفع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,1% سنة 2016 و3,6% سنة 2017.

وستتابع عناصر الطلب الداخلي وتيرة نموها، حيث سيرتفع حجم الاستهلاك النهائي الداخلي بنسبة 3% سنة 2017 بعد 2,3% سنة 2016 وسيستزيد حجم التكوين الخام للرأسمال الثابت بنسبة 2,9% بعد 1,9% سنة 2016. ومن المتوقع أن تتحسن وضعية المبادلات الخارجية خلال سنة 2017 ارتباطا بتزايد الصادرات من السلع والخدمات (7,2% بعد 6,8% سنة 2016) بوتيرة أسرع

⁹² مداخيل كانت تستخلص من أسعار البنزين والغازوال لتمويل جزء من تكلفة دعم غاز البوتان.

من الواردات (4,8% مقابل 8,1% سنة 2016). وبالتالي، ستسجل المبادلات الخارجية مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي الحقيقي قدرها 0,5 نقطة سنة 2017 بعد -1,1 نقطة سنة 2016.

وستبلغ الاحتياجات من التمويل بالنسبة للاقتصاد الوطني 1,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017 بعد 2,1% سنة 2016، أي مستوى أقل بكثير من متوسط الفترة 2008-2015 (6%).

الفرضيات المعتمدة

يعتمد إعداد التوقعات الاقتصادية لسنتي 2016 و2017 على مجموعة من الفرضيات تهم المحيط الوطني والدولي. فقد تم الارتكاز على سعر متوسط للنفط الخام يساوي 44 دولارا للبرميل خلال سنة 2016 و54 دولارا للبرميل سنة 2017 وسعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى 1,12 بالنسبة لسنتي 2016 و2017 وتحسن الطلب الخارجي الموجه للمغرب بنسبة 4,3% خلال سنتي 2016 و2017.

كما تعتمد التوقعات على محصول من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار خلال سنة 2017 بعد 33,5 مليون قنطار خلال 2016 مع تحسن باقي الزراعات وكذا تربية الماشية. كما تأخذ هذه التوقعات أيضا بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بالظرفية ارتباطا بالنشاط الاقتصادي لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، وتأثيرها على الدينامية الاقتصادية الوطنية (قطاع السياحة خاصة).

أداء جيد عموما على مستوى الأنشطة القطاعية

على ضوء الفرضيات المعتمدة، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 4,5% سنة 2017 بعد 1,8% سنة 2016 تحت تأثير تحسن القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 11,9%، بعد انخفاض بنسبة 8% سنة 2016، والقيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3,5% بعد 3% سنة 2016. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,1% سنة 2016 و3,6% سنة 2017.

وباعتبار منتج من الحبوب يساوي 33,5 مليون قنطار سنة 2016، من المتوقع أن تسجل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي انخفاضا بنسبة 8%، يعزى بالخصوص إلى تراجع القيمة المضافة لسلسلة الحبوب بنسبة 70,3% بعد التحسن القوي المسجل خلال سنة 2015 هما يناهز 69,6%. وسيساهم نمو الأنشطة الفلاحية الأخرى خاصة تربية المواشي (4,4%)، وزراعة الخضروات (4,5%)، وزراعة الأشجار (15%) في الحد من تراجع القيمة المضافة لإنتاج الحبوب.

الجدول 5 : نمو القيمة المضافة الفلاحية بأسعار السنة السابقة (بالنسبة المئوية)

معدل النمو (2017)	بنية القيمة المضافة الفلاحية لسنة 2016	معدل النمو (2016)	بنية القيمة المضافة الفلاحية لسنة 2015	
15,6	68,7	-12,7	71,7	الزراعات
109,0	7,3	-70,3	20,0	الحبوب
3,0	0,8	-50,0	1,3	القطنيات
5,1	1,5	4,6	1,3	الزراعات الصناعية والمحاصيل الزيتية
4,1	16,8	4,5	14,3	زراعة الخضراوات
4,5	34,7	15,0	28,9	أشجار الفواكه
3,9	2,7	4,0	1,7	زراعة علف الماشية
5,7	4,8	10,3	4,3	التهئية والغرس
3,5	30,2	4,4	27,1	تربية الماشية
15,8	1,1	-13,7	1,1	الغابات والخدمات الملحقة بها
11,9	100	-8,0	100	القيمة المضافة الفلاحية

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وخلال 2017، ستعرف الأنشطة الفلاحية الرئيسية تحسنا بفضل متابعة الإجراءات الاستراتيجية المبرمجة ضمن مخطط المغرب الأخضر، وخاصة في إطار المرحلة الثانية والنهائية من تنفيذ هذا المخطط. وبذلك، فمن المتوقع أن تسجل القيمة المضافة الفلاحية

زيادة قدرها 11,9% سنة 2017، بفضل ارتفاع القيمة المضافة للحبوب بحوالي 109%. وسواكب الأداء الجيد لسلسلة الحبوب تطور إيجابي لباقي مكونات القيمة المضافة الفلاحية، خاصة زراعة الأشجار (4,5% بعد 15% سنة 2016) وزراعة الخضراوات (4,1% بعد 4,5% سنة 2016) وقطاع الماشية (3,5% بعد 4,4% سنة 2016).

ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الثاني، بالأسعار الحقيقية، بنسبة 3,9% سنة 2017 بعد 3,5% سنة 2016 و2,8% سنة 2015. وستسجل القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية زيادة بنسبة 4% سنة 2017 و2,5% سنة 2016 بعد انخفاض بنسبة 5,1% سنة 2015. وفي ما يخص الصناعات التحويلية، والتي تمثل 18% من القيمة المضافة الإجمالية سنة 2015، ستعرف ارتفاعا قدره 4,2% سنة 2017 بعد 3,9% سنة 2016 و4,3% سنة 2015، مستفيدة من دينامية مجموع فروع هذا القطاع : قطاع الصناعات الغذائية والتبغ (4,7% سنة 2017 بعد 4,2% سنة 2016 و4,4% سنة 2015) وقطاع النسيج والجلد (2,1% سنة 2017 بعد 1,8% سنة 2016 و4,1% سنة 2015) وقطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية (3,2% سنة 2017 بعد 3% سنة 2016 و3,3% سنة 2015) وقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والإلكترونية (4,8% خلال سنتي 2016 و2017 بعد 6,6% سنة 2015). وسيسجل قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا بنسبة 2,5% سنة 2017 بعد 2,1% سنة 2016 و0,8% سنة 2015 بفضل المرتكزات القوية للطلب والتدابير السابقة المتخذة لإنعاش هذا القطاع.

ومن المتوقع أن يسجل القطاع الثالث وتيرة نمو بنسبة 3,2% سنة 2017 بعد 2,7% سنة 2016 و1,2% سنة 2015، مدعوما بالأداء الجيد لأنشطة القطاع الثاني وتعزيز نشاط كل من قطاع الاتصالات (5,8% سنة 2017 بعد 4,9% سنة 2016 و3,7% سنة 2015) والنقل (3,9% سنة 2017 بعد 3,4% سنة 2016 و2,4% سنة 2015) والتجارة (2,7% سنة 2017 بعد 2,3% سنة 2016 و1,8% سنة 2015). وبالنسبة لقطاع الفنادق والمطاعم، فمن المنتظر أن يسجل تطورا طفيفا بنسبة 1,9% خلال 2017 بعد 1,5% سنة 2016 وتراجعا بنسبة 3,2% سنة 2015.

3.1.4 تطور إيجابي لعناصر الطلب الداخلي

من المتوقع أن يواصل الطلب الداخلي دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي، بفضل استمرار دينامية الاستهلاك النهائي الداخلي والاستثمار، بمساهمة في النمو الاقتصادي قدرها 2,9 نقطة و4 نقطة خلال 2016 و2017 على التوالي.

ومن المنتظر أن يرتفع حجم الاستهلاك النهائي الداخلي بنسبة 3% سنة 2017 بعد 2,3% سنة 2016 مدعوما بتحسّن استهلاك الأسر بنسبة 3,6% بعد 2,1% سنة 2016 و2,4% سنة 2015. ويفسر التراجع المنتظر خلال سنة 2016 بتراجع وتيرة نمو الدخل الخام المتاح للأسر من حيث القدرة الشرائية، الذي من المتوقع أن يرتفع بنسبة 1,5% بعد 2,2% سنة 2015، وخاصة الدخل الفلاحي للأسر (-4,9% بعد +16,6% سنة 2015). وسيرتفع الدخل الخام المتاح للأسر في القطاع غير الفلاحي (دون احتساب التحويلات)، من حيث القدرة الشرائية، بنسبة 2,8% بعد تراجع بنسبة 0,8% سنة 2015. ومن المنتظر أن تتحسن الوضعية خلال سنة 2017 موازاة مع ارتفاع الدخل الفلاحي للأسر بنسبة 13% (مقابل +1,5% للدخل الخام المتاح غير الفلاحي دون احتساب التحويلات)، مما سيؤثر على ارتفاع الدخل الخام المتاح الكلي للأسر بنسبة 3,3%.

وفيما يتعلق بالاستثمار، فمن المنتظر أن يستفيد من المكاسب المحققة ارتباطا بمتابعة المشاريع الكبرى وتحسن مناخ الأعمال. ومن المتوقع أن يتزايد حجم التكوين الخام للرأسمال الثابت بمعدل 2,9% سنة 2017 بعد 1,9% سنة 2016 و1,5% سنة 2015. وستبلغ نسبة الاستثمار الخام، الذي يشمل التكوين الخام للرأسمال الثابت وتغير المخزون، 31,2% من الناتج الداخلي الخام الحقيقي سنة 2017 بعد 30,8% سنة 2016.

وعلى مستوى وضعية المبادلات الخارجية، ستسجل صادرات السلع والخدمات تزايدا، بالأسعار الثابتة، بنسبة 7,2% سنة 2017 بعد 6,8% سنة 2016 و6% سنة 2015. وسترتفع صادرات السلع بنسبة 7,4% سنة 2016 و7,3% سنة 2017، نتيجة تحسن حجم مبيعات الفوسفات ومشتقاته (5,9% و5,4% على التوالي) ومبيعات السلع دون احتساب منتجات المكتب الشريف للفوسفات (7,8% و7,7% على التوالي). وسترتفع صادرات الخدمات بنسبة 5,8% سنة 2016 و7,2% سنة 2017.

ومن ناحية أخرى، ستعرف واردات السلع والخدمات ارتفاعا بنحو 4,8% خلال سنة 2017 و8,1% سنة 2016 بعد انخفاضهما يناهز 3,1% سنة 2015. وسترتفع واردات السلع بنسبة 8,6% سنة 2016 و5,1% سنة 2017، ارتباطا بتزايد مشتريات مواد التجهيز (13,5% و7,4% على التوالي) والسلع الاستهلاكية (9,1% و5,7% على التوالي). وبالموازاة مع ذلك، ستخضع وتيرة ارتفاع

واردات المواد الغذائية حيث ستسجل زيادة بنسبة 3,7% سنة 2017 بعد 24,2% سنة 2016 تبعا للانخفاض المتوقع لمشتريات القمح بما يقارب 17,1% على أساس إنتاج وطني من الحبوب يساوي 70 مليون قنطار. كما ستعرف واردات المواد الطاقية ارتفاعا بنسبة 1,9% سنة 2017 بعد انخفاض بنسبة 0,9% سنة 2016 مقابل 5,5% و 6,6% على التوالي فيما يخص المواد نصف المصنعة. أما واردات الخدمات، فستتزايد بنسبة 3,9% سنة 2016 و 2,1% سنة 2017.

وفقا لهذه التطورات، ستسجل المبادلات الخارجية مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي قدرها 0,5 نقطة سنة 2017 بعد -1,1 نقطة سنة 2016.

4.1.4. حاجة مستمرة لتمويل الاقتصاد الوطني

سيعرف الاقتصاد الوطني، عموما، استقرارا في الأسعار خلال سنتي 2016 و 2017. وهكذا، سيرتفع مؤشر سعر الناتج الداخلي الخام بحوالي 1% سنة 2017 بعد 1,5% سنة 2016 و 1,7% سنة 2015.

ويتوقع أن يسجل الدخل الوطني الخام المتاح، بالأسعار الجارية، ارتفاعا بنسبة 5,3% سنة 2017 بعد 3,3% سنة 2016 و 5,5% سنة 2015. ويرجع هذا الانتعاش إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام الإسمي بنسبة 5,5% سنة 2017 مقابل 3,3% سنة 2016 و 6,3% سنة 2015، وتحسن المداخيل الصافية من باقي دول العالم، ارتباطا بالانتعاش المستمر لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,9% سنة 2017 بعد 3,1% سنة 2016 و 2,9% سنة 2015.

وسيتحسن الادخار الوطني الخام منتقلا إلى 29,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017 بعد 28,3% سنتي 2016 و 2015. بينما سيبلغ معدل الاستثمار 30,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 و 31% سنة 2017. ووفقا لهذه التطورات، ستبلغ الاحتياجات من التمويل للاقتصاد الوطني حوالي 1,9% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2017 بعد 2,1% سنة 2016، وهو مستوى أقل بكثير من متوسط الفترة 2008-2015 (6%).

2.4. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية 2017

يروم مشروع قانون المالية 2017 تفعيل أهم التوجيهات الملكية السامية، والتي تمكن من توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن بجميع أبعاده. وفي هذا الإطار، ستركز الجهود على تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص وتأهيل الرأسمال البشري وتعزيز آليات الحكامة المؤسسية ومواصلة استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية.

1.2.4. تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير

يعتبر توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن مرتكز على مواصلة دعم الطلب وتشجيع العرض من أهم الأولويات المعتمدة في إطار مشروع قانون المالية 2017، وذلك لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى مرتبة الدول الصاعدة. وفي هذا الإطار، ستتظافر الجهود لدعم العرض الانتاجي للقطاعات الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية والمنتجة للثروة وفرص الشغل. وستركز الجهود على النقاط التالية :

- مواصلة تفعيل مخطط التسريع الصناعي، وذلك من خلال تطوير القطاعات المصدرة كالنسيج والصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري وصناعة الأدوية والصناعات الميكانيكية والفوسفات والصناعة التقليدية. ويتطلب ذلك إحداث المنظومات الصناعية وتقوية الاندماج الصناعي والرفع من القيمة المضافة المنتجة محليا وتعزيز تملك القدرات الصناعية على المستوى الوطني من خلال الموازنة الصناعية. كما يجب توفير الدعم المالي والعقار واللوجستيك والموارد البشرية اللازمة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- استثمار الفرص المتاحة من خلال اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية وتقوية آليات الدبلوماسية الاقتصادية كما أسسها جلالة الملك محمد السادس، والتي تنبني على تنويع الشراكات الاقتصادية (تثمين الشراكة الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي والشراكة التضامنية جنوب-جنوب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء)، وكذلك

توطيد الشراكات الاستراتيجية التقليدية (فرنسا وإسبانيا والاتحاد الأوروبي)، وضمان الانفتاح على فضاءات اقتصادية جديدة كروسيا والصين والهند.

- تثمين مجهودات تنويع القيمة المضافة الفلاحية في إطار مخطط المغرب الأخضر وتقليص تأثيرها بالظروف المناخية وتسريع الاستثمارات في القطاع وكذا الفلاحة التضامنية وتطوير قطاع الخدمات مع التوجه نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على خلق فرص الشغل وتسريع الاستراتيجيات المتعلقة بكل من السياحة والاتصالات وترحيل الخدمات.
- تقوية آليات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من أجل تحقيق مستوى جديد للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توطيد المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها، خاصة في مجال الطاقة الشمسية والريحية وتعبئة الموارد المائية من جهة، وإنجاح تنظيم الدورة 22 حول التغيرات المناخية (COP22) من جهة أخرى.

2.2.4 تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص

يعد تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص من أهم أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2017، إذ ستتواصل المجهودات لتحسين مناخ الأعمال وتفعيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار، خاصة فيما يتعلق بالمصادقة على ميثاق جديد للاستثمار والتدابير التحفيزية لدعم المستثمرين والشركات المصدرة. وبالإضافة إلى ذلك، ستم مواصلة تحديث القطاع المالي من خلال تنويع أدوات العمل في الأسواق المالية وتعزيز ديناميكية بورصة القيم والقطب المالي للدار البيضاء وذلك لمواكبة ديناميكية الاستثمار والمقاولة.

كما يتوجب التركيز على ضرورة استثمار جميع الآليات القانونية والجبائية والجمركية، وذلك من أجل ضمان المنافسة الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين وحماية النسيج الاقتصادي الوطني، خاصة عبر محاربة الغش والتملص الضريبيين والتهرب والإغراق والتصرجات الجمركية الناقصة واستيراد المواد المقلدة.

وإضافة إلى ذلك، ومن أجل تأهيل النسيج الوطني وضمان إدماج القطاع غير المنظم، سيتم تفعيل صندوق دعم إنشاء ومواكبة المقاولات المبتدئة والمشاريع المبتكرة، مع ضمان انسجام مختلف المتدخلين المؤسساتيين فيما يتعلق بالمواكبة والتمويل والضمان الموجه للمقاولات الصغرى والمتوسطة على الخصوص، بالإضافة إلى تسريع الإرجاعات الضريبية وتقليص آجال الأداء وتصفية المتأخرات وضمان استفادة المقاولات من الصفقات العمومية.

3.2.4 تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

يعد الرأسمال البشري محورا أساسيا لكل السياسات العمومية، لذا اعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2017 تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية من بين أولوياته. لذا، سيتم العمل على تفعيل السريع للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لإصلاح التعليم والتكوين وتشجيع البحث والابتكار والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إيلاء أهمية خاصة إلى تحسين الولوج للخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والسكن، خاصة لفائدة الفئات المعوزة، وكذلك تعزيز التشغيل والتصدي لمظاهر الهشاشة.

كما سيتم التركيز على سياسات وبرامج محاربة الفقر والهشاشة، وفي هذا الإطار، سيتم توطيد المجهودات لاستدامة الموارد المخصصة لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق التماسك الاجتماعي وتفعيل البرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، وذلك من أجل تحسين ظروف عيش الطبقات المعوزة، خاصة في العالم القروي وضواحي المدن.

ومن جهة أخرى، سترتكز المجهودات على توطيد واندماج البرامج والتدابير الموجهة لتحسين ظروف عيش النساء والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم داخل المجتمع، مع مواصلة الجهود المبذولة لفائدة مغاربة العالم لتوفير ما هو أفضل لهم على مستوى الخدمات والاتصال والاستقبال.

4.2.4 تعزيز آليات الحكامة المؤسسية ومواصلة استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية

يعد تعزيز آليات الحكامة المؤسسية من أهم الأولويات التي تم اعتمادها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2017، حيث تشكل قاعدة أساسية لتدبير السياسات العمومية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة على مستوى النمو الاقتصادي

والتوزيع المتوازن لثماره بين كل فئات المجتمع وعلى كل مناطق البلاد. وبلوغ هذا الهدف، ستتكاثف الجهود لمواصلة تنزيل مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية والمؤسسات الدستورية وإصلاح القضاء واستقلاله وتعزيز حماية الحقوق والحريات وتحديث وتحسين الإدارة القضائية.

ووفقا لهذا المنظور، يعد التنزيل السريع للجهوية أحد الأولويات لبلورة حكمة مؤسساتية فعالة وبلوغ النمو الاقتصادي المتوازن، وذلك من خلال وضع مخطط استراتيجي للتحويل التدريجي للاختصاصات نحو الجهات.

وعلاوة على ذلك، تم وضع التنزيل السريع للامركز الإداري على رأس الأولويات، بما يضمن انسجام وفعالية تدخلات الدولة والجماعات الترابية ويساهم في توطيد دينامية انبثاق الأقطاب الجهوية. ومن أجل ذلك، يؤكد مشروع قانون المالية لسنة 2017 على ضرورة مواكبة تطور مختلف جهات المملكة، مع إعطاء أولوية قصوى لمواصلة تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة والذي يمكن من خلق الثروة وفرص الشغل وضمان التنمية البشرية الشاملة والتهيئة الترابية المستدامة.

ووفقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2016، يشكل تفعيل المفهوم الجديد للسلطة أحد الأهداف الأولية لمشروع قانون المالية لسنة 2017، وذلك من خلال اعتماد مبادئ المساواة والمحاسبة وتقوية آليات الضبط والمراقبة وتطبيق القانون. وموازاة مع ذلك، سيتم العمل على تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد عبر التنسيق بين كل المتدخلين.

وفي نفس السياق، سيتم التركيز على ترسيخ أسس الحكامة الأمنية وتقوية مواردها البشرية والمادية وفقا للتعليمات الملكية السامية، وذلك من أجل حماية أمن الوطن والمواطنين ضد كل مظاهر الإجرام والتطرف.

وإضافة إلى ذلك، سيتم العمل على تكثيف الجهود لتعزيز دينامية الإصلاحات الهيكلية، خاصة فيما يتعلق بإصلاح التقاعد، وذلك عبر وضع نظام متناسق للتقاعد يركز على قطبين وترسيخ آليات الحكامة الجيدة لصناديق التقاعد، وكذا مواصلة إصلاح منظومة المقاصة لتوفير هوامش مالية إضافية لفائدة الاستثمار في مجال البنيات التحتية والقطاعات المنتجة وكذا البرامج التي تستهدف الفئات الاجتماعية المعوزة.

وسيتم مواصلة إصلاح النظام الجبائي تفعيلًا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013. وهكذا، سيتم اتخاذ تدابير تتعلق بالأساس بوضع نظام متعلق بالمصدر لدعم القطاعات الموجهة للتصدير وتقليص الإعفاءات في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإعفاء المشاريع الاستثمارية الذاتية وإرساء الحياد الجبائي لفائدة مجموعات الشركات وكذا بيوعات الثنيا المتعلقة بالعقارات. كما يقترح إجراءات من أجل تبسيط وتوضيح وملاءمة النظام الجبائي، وتتعلق خاصة بتبسيط إجراءات الاستفادة من الإعفاء الضريبي بالنسبة للسكن الاجتماعي وتوضيح عمليات إرجاع الضريبة على الشركات في حالة الانقطاع عن مزاولة النشاط وملاءمة تضريب السيارات. وفي إطار تحسين تدبير الضريبة، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2017 تحسين المعاملات بين الإدارة الضريبية والموثقين عبر اعتماد النظام الإلكتروني لإجراءات التسجيل.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مواصلة الجهود لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية لتقليص العجز إلى مستوى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017، ستركز التوجهات الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2017 على :

- التحكم في كتلة أجور القطاعات الوزارية، وذلك من خلال دخول الطابع التقييدي لاعتمادات الموظفين حيز التنفيذ سنة 2017. وفي هذا الإطار. سيتم إيلاء الأهمية إلى ترشيح المناصب المالية وبرمجتها بتنسيق بين وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات الوزارية، كما سيتم حصر المناصب المالية وفق الاحتياجات الفعلية للإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار أثر إصلاح نظام التقاعد والامكانيات المتاحة على مستوى انتشار الموظفين مجاليا وقطاعيا.

- عقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من خلال ضبط النفقات المتعلقة باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات والكراء وتهيئة البنيات الإدارية ومصاريف المهام بالخارج وتنظيم المؤتمرات والندوات ومصاريف الاستقبال والفندقة.

- تحسين فعالية ونجاعة نفقات الاستثمار وإعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع موضوع الاتفاقيات والالتزامات الموقعة أمام جلالة الملك أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة والمشاريع التي توجد طور الإنجاز وتصفية الاعتمادات المرحلة في أفق تفعيل

مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بتحديد سقف الاعتمادات المرحلة. وبلوغ ذلك، سيتم اعتماد مقارنة جديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية ابتداء من سنة 2017 والتي تركز على وضع معايير مضبوطة وموحدة لانتقائها وتبعية تنفيذها وتقييم آثارها. وهكذا، ينبغي القيام بدراسات تعكس المردودية الاجتماعية والاقتصادية لكل مشروع استثماري وأثره على تحسين ظروف عيش المواطنين، مع وضع آليات تتبع إنجازهم وضبط كلفتهم. وإضافة إلى ذلك، يتوجب التقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار قبل الشروع في إنجاز المشاريع.

• عقلنة التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من إعانات الدولة، مع التقيد بنفس التوجهات المتعلقة بإعداد الميزانية العامة للدولة، والأخذ بعين الاعتبار لوتيرة الإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية.

3.4 توقعات مداخل ونفقات الدولة برسم سنة 2017

أسفرت النتائج المسجلة عند متم الثمانية أشهر الأولى لسنة 2016 عن نسبة إنجاز للنفقات والمداخل تتماشى مع توقعات قانون المالية لسنة 2016، حيث عرفت المداخل معدل إنجاز بلغ 65%، بالموازاة مع 67% بالنسبة للنفقات. وتعزى وتيرة إنجاز المداخل غير الجبائية والتي بلغت 57% أساساً إلى المداخل المحصلة من الهبات.

وإجمالاً، يندرج تطور المالية العمومية، كما جاء في المشروع الحالي لقانون المالية، في إطار مواصلة إعادة التوازن للمالية العمومية بغية التحكم في عجز الميزانية، مما يمكن من ضمان استدامتها على المدى المتوسط. وهكذا، من المتوقع أن يسفر تطور الموارد والنفقات عن عجز في الميزانية يقدر بحوالي 3% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2017.

1.3.4 مداخل الدولة

تقدر قيمة المداخل العادية دون احتساب مداخل صندوق دعم أسعار بعض المواد والصندوق الخاص بالطرق بحوالي 223,3 مليار درهم برسم السنة المالية 2017، حيث ستسجل ارتفاعاً بنسبة 2% مقارنة مع التوقعات برسم قانون المالية لسنة 2016، نتيجة زيادة المداخل الجبائية بنسبة 4,8% وتراجع المداخل غير الجبائية بنسبة 17,9%.

الضرائب المباشرة

ستبلغ مداخل الضرائب المباشرة 89,4 مليار درهم سنة 2017، أي بارتفاع بنسبة 4,5% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016. وحسب نوعية هذه الضرائب، يتوقع أن ترتفع المداخل المتعلقة بالضريبة على الشركات بنسبة 2,9% لتصل إلى 45,6 مليار درهم، أي ما يعادل 4,2% من الناتج الداخلي الخام. أما بالنسبة لمداخل الضريبة على الدخل، فتقدر بحوالي 40,9 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 5,8% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016، لتبلغ 3,8% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى تحسن المداخل المتأتية من الضريبة على الدخل المتعلقة بالأجور.

الضرائب غير المباشرة

من المرتقب أن تصل المداخل الإجمالية للضرائب غير المباشرة إلى 84,6 مليار درهم برسم سنة 2017، أي بارتفاع قدره 4,4% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016. ويعزى ذلك إلى التطور الإيجابي لمداخل الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك مداخل الرسوم الداخلية على الاستهلاك.

وستصل مداخل الضريبة على القيمة المضافة الإجمالية إلى 58 مليار درهم، مسجلة بذلك تزايداً بنسبة 4,5% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016. وحسب نوع هذه الضرائب، ستعرف مداخل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية ارتفاعاً بنسبة 2,4% لتصل إلى 22,7 مليار درهم. وستبلغ مداخل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد ما يناهز 35,3 مليار درهم، لترتفع بنسبة 5,8%.

وستسجل الرسوم الداخلية على الاستهلاك تزايداً بنسبة 4,3% لتصل إلى 26,6 مليار درهم، منها 9,2 مليار درهم من الرسوم الداخلية على استهلاك التبغ (+1,1%) و 15,9 مليار درهم بالنسبة للرسوم الداخلية على استهلاك المواد الطاقية (+7,2%) و 1,5 مليار درهم لباقي الرسوم الداخلية على الاستهلاك (-3,4%).

رسوم التسجيل والتمبر

يتوقع أن تبلغ مداخيل رسوم التسجيل والتمبر 18,1 مليار درهم، مسجلة بذلك تزايدا يبلغ 4,5% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016، مما يتناسب مع التطور المتوقع للنمو الاقتصادي.

الرسوم الجمركية

من المنتظر أن تسجل مداخيل الرسوم الجمركية 8,9 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 13%، وذلك نتيجة التحسن المرتقب للواردات الخاضعة للتضريب.

المداخيل غير الجبائية

من المتوقع أن تصل المداخيل غير الجبائية إلى 22,3 مليار درهم، أي بانخفاض قدره 17,9%، ممثلة بذلك 9,8% من مجموع المداخيل العادية. وتقدر الموارد المتأتية من الشركات والمؤسسات العمومية بحوالي 9,1 مليار درهم، أي ما يعادل 0,8% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام و4% نسبة للموارد العادية. أما التحصيلات برسم "الموارد الأخرى"، فتقدر بمبلغ 13,2 مليار درهم، منها 8 مليار درهم برسم الهبات المتأتية من مجلس التعاون الخليجي.

2.3.4 نفقات الدولة

من المتوقع أن تبلغ النفقات العادية حوالي 209,9 مليار درهم سنة 2017، أي بانخفاض بنسبة 0,8% مقارنة مع سنة 2016. ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، ستمثل هذه النفقات حوالي 19,4% مقابل 20,4% سنة 2016.

وستبلغ نفقات السلع والخدمات ما يقارب 167,8 مليار درهم، لتظل في نفس مستوى سنة 2016. كما ستبلغ كتلة الأجور 106,8 مليار درهم، لتتراجع بحوالي 0,1%. وبالنسبة للنفقات برسم السلع والخدمات الأخرى فستبلغ ما يقارب 61 مليار درهم لتسجل ارتفاعا طفيفا بحوالي 0,1%.

وتقدر نفقات فوائد الدين بحوالي 27,5 مليار درهم، مسجلة تراجعاً بنسبة 2,9%، لتمثل 2,5% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى تراجع هذه النفقات أساساً إلى تقلص نفقات فوائد الدين الداخلي بنسبة 2,2% ونفقات فوائد الدين الخارجي بنسبة 6,9%.

أما فيما يخص تحملات المقاصة، فمن المتوقع أن تبلغ (مع احتساب صندوق دعم الأسعار) 14,7 مليار درهم، أي ما يعادل 1,4% من الناتج الداخلي الخام، وذلك على أساس سعر غاز البوتان يقدر بـ 350 دولار للطن ومعدل سعر صرف قدره 9,8 درهم للدولار.

وعلى مستوى استثمار ميزانية الدولة، ستتم تعبئة إصدارات بمبلغ 55,6 مليار درهم، مع احتساب الصندوق الخاص بالطرق، مما يمثل 5,1% من الناتج الداخلي الخام على غرار سنة 2015.

كما سيتعزز الاستثمار العمومي خلال سنة 2017 من خلال المؤسسات والمقاولات العمومية والميزانية العامة والجماعات المحلية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة ليصل إلى 190 مليار درهم.

خاتمة عامة

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2017 في سياق دولي يعرف اضطرابات ويواجه تحديات ويحمل العديد من التساؤلات بالنظر للتغيرات التي همت المرجعيات التقليدية للنمو وفي الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد الدولي تحولات هامة أفرزت جغرافية جديدة للنمو في العالم نتيجة لمسلسل تجزئ نظم الإنتاج وما صاحبه من تغييرات في دينامية ومسالك التجارة الدولية.

وتطرح هذه التغيرات المعقدة التركيب إشكالات جديدة تطرح تساؤلات حول قدرة نماذج التنمية الشائعة على توفير سبل وآليات الإدماج وتقليص الفوارق وضمان شروط الاستدامة مع الحفاظ على التوازنات البيئية بشكل يمكن من احترام مبادئ الكرامة والإنصاف لكل مكونات المجتمع.

في ظل هذه الشروط الخاصة، أصبح المغرب مطالبا، أكثر من أي وقت مضى، بأن يندمج في سيرورة هذه التغيرات وبأن يواصل مسلسل التحولات الهيكلية التي أطلقها وبأن يعمل على تحديث نظامه الإنتاجي عبر تنويع توطيناته المجالية والقطاعية، سعيا نحو تموقع أفضل في سلاسل القيم العالمية.

وإذا كانت دينامية الإصلاحات المعتمدة وتنوع المجالات التي همتها قد ساهمت في توفير شروط انطلاق مسلسل الاندماج هذا، خصوصا بعد الزخم الكبير الذي أعطاه الدستور الجديد للمملكة، فإن المغرب مدعو كذلك لأن يقوم بتقييمات شجاعة وواضحة ودقيقة بالمستوى الذي يفرضه نضج تجربته المتميزة، لكي يتمكن من الأخذ بالتعديلات الضرورية، بل وربما المراجعات التي تفرزها هذه التقييمات حتى يتمكن من تسريع وتيرة التقدم التي أصبحت في متناوله حاليا وتجاوز سلبات الماضي التي لازالت تحول دون تحرير قدراته وتحقيق طموحاته في بناء أرضية صلبة وآمنة للتنمية والانبثاق الاقتصادي.

وستبقى قضية المزاجية بين دواعي وسبل النمو القوي والدائم والمستدام وبين الضرورة الملحة لتعزيز القدرة الإدماجية للنموذج التنموي المغربي، والتي تبوأ مكان الصدارة في العديد من الخطابات الملكية السامية، محورا أساسيا لكل الإصلاحات المستقبلية. ذلك، أن أي طموح مشروع لضمان حياة كريمة ومفتوحة على التقدم والرخاء، للمواطنين والمواطنات، في كل جهات المملكة، ستبقى رهينة بإيجاد التوازن الضروري بين مكونات هذه المعادلة الاستراتيجية، بما يعنيه ذلك من استحضار لكل المجالات المادية وغير المادية المعنية في تنوع وتعدد مظهراتها.

في هذا الإطار بالذات، تبرز قضايا أساسية ترتبط بإمكانية استدامة النموذج التنموي المغربي، وتطرح نفسها للنقاش، بل ولإتخاذ القرارات الضرورية تأسيسا، ليس فقط، على تراكم المنجزات ولكن كذلك مع اعتبار الضرورة في معالجة النواقص الهيكلية المزمنة واستحضار التحديات المطروحة في مجال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، خصوصا وأن المملكة تستعد لتنظيم مؤتمر الأطراف للمناخ COP22 وأنها مقبلة على المساهمة باقتراحات وحلول جديدة ونوعية تستجيب لانتظارات وآمال الإنسانية في هذا المجال الحيوي.

وفي نفس السياق أيضا، تبرز قضايا ذات راهنية قصوى تتمثل في الأهمية التي يجب إيلاؤها للحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتلك المتعلقة منها بالتنوع الاجتماعي، إضافة إلى المكانة المتميزة التي يجب أن تحظى بها منظومة وآليات التضامن التي يصعب في غيابها إعطاء محتوى مقنع للجهود المبذولة لتنمية الإمكانات الاقتصادية للبلاد، وذلك في إطار ديمقراطية تشاركية تفتح سبل الولوج المتساوي لمختلف أجيال حقوق الإنسان كما يضمنها دستور المملكة.

إن مواجهة هذه التحديات، لكفيل بأن يفتح للتجربة المغربية مسالك جديدة للتقدم، لكل مكونات البلاد في تعدد مشاربها ومؤهلاتها وطموحاتها، خصوصا أن وجهة الاختيارات الوطنية والقارية والدولية التي ما فتئ صاحب الجلالة يؤكد عليها كمدخل لربح رهان الانبثاق وإشعاع الرسالة الحضارية للمملكة بما تكتنفه من دعم مستمر لمساعي السلام وتثبيت مبادئ التسامح وبحث دائم عن سبل الرخاء، خصوصا في منطقة كمنطقتنا لازالت تتعطش لمزيد من الاستقرار والديمقراطية والتنمية.

تلکم بعض الإشکالات الرئيسية التي تتخلل، إن ضمناً أو بشكل جلي، التحليلات والمقاربات التي حاول التقرير الاقتصادي والمالي لهذه السنة أن يلامسها، آملي أن تحظى ببعض من الاهتمام في النقاشات التي ستذكيها محاور وأطروحات هذا التقرير، خصوصاً في هذه الظرفية المتميزة التي لا تخلو من تعقيدات وتحديات، لكن مع قناعة راسخة بأن الآفاق لازالت مفتوحة على الأمل في غد أفضل.

ملحقات إحصائية

توقعات		متوسط						
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	10-2006	
1.1. المحيط الدولي								
3,4	3,1	3,1	3,4	3,3	3,5	4,2	3,9	النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)
2,5	2,2	2,4	2,4	1,5	2,2	1,6	0,8	الولايات المتحدة الأمريكية
1,4	1,6	1,7	0,9	-0,3	-0,9	1,6	0,8	منطقة " الأورو"
1,2	1,5	1,3	0,6	0,7	0,2	2,1	0,8	فرنسا
2,1	2,6	3,2	1,4	-1,7	-2,6	-1,0	1,1	إسبانيا
6,2	6,6	6,9	7,3	7,7	7,7	9,5	11,2	الصين
3,4	3,8	3,8	2,9	4,2	2,1	8,8	3,2	تركيا
3,3	2,9	2,3	2,6	2,1	5,1	4,6	4,6	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
		4,5	2,6	4,5	3,0	5,2	5,0	المغرب (1)
2,9	3,4	3,7	3,8	2,8	3,3	2,8	2,5	الجزائر
3,0	2,0	0,8	2,3	2,4	3,9	-1,9	4,4	تونس
4,3	3,3	4,2	2,2	2,1	2,2	1,8	6,2	مصر
3,7	3,2	2,5	3,1	2,8	2,7	2,6	6,2	الأردن
3,9	2,7	2,6	3,7	3,4	2,8	7,1	4,1	نمو التجارة العالمية (%)
الأسعار الدولية لأهم المواد								
50,0	42,9	50,8	96,2	104,1	105,0	104,0	74,6	البترول (البرنت) (دولار للبرميل)
117,0	118,0	117,0	110,2	148,1	185,9	184,9	141,1	الفوسفات الخام (دولار/طن)
188,0	180,0	204,5	284,9	312,2	313,2	316,3	244,2	القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن)
2.1-تغير مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية)(%)								
4,5	1,8	4,5	2,6	4,5	3,0	5,2	5,0	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة
11,9	-8,0	12,8	-2,2	17,2	-9,1	5,7		القيمة المضافة للقطاع الأول
3,6	3,1	3,5	3,2	2,9	4,7	5,2		الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي
		4,3	3,5	-0,7	1,8	6,8		الصناعات التحويلية
		0,8	2,6	1,6	2,2	4,9	6,5	البناء والأشغال العمومية
		0,4	2,7	3,7	5,1	9,9	4,8	الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي
4,8	8,1	-3,1	3,3	-0,1	3,3	9,1	7,0	الواردات من السلع والخدمات
3,0	2,3	2,3	3,2	3,4	5,1	5,0		الإستهلاك النهائي الداخلي
3,6	2,1	2,4	3,6	3,2	4,2	5,5	0,0	الأسر (2)
1,2	2,9	1,9	1,8	4,2	8,5	3,4	5,1	الإدارات العمومية
2,9	1,9	1,5	-2,1	-0,5	3,6	7,8	6,8	التكوين الخام للرأسمال الثابت
7,2	6,8	6,0	8,4	0,0	2,7	5,6	4,2	الصادرات من السلع والخدمات
3.1-المساهمة في النمو الإقتصادي (بعدد نقط)								
4,5	1,8	4,5	2,6	4,5	3,0	5,2	5,0	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة
1,4	-0,9	1,4	-0,3	2,0	-1,1	0,7		القيمة المضافة للقطاع الأول
2,7	2,4	2,7	2,5	2,3	3,7	4,0		الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي
		0,7	0,5	-0,1	0,3	1,1		الصناعات التحويلية
		0,0	0,1	0,1	0,1	0,3	0,4	البناء والأشغال العمومية
		0,0	0,3	0,3	0,5	0,8	0,4	الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي
-2,0	-3,4	1,5	-1,5	0,0	-1,6	-3,9	0,8	الواردات من السلع والخدمات
2,3	1,8	1,8	2,5	2,8	4,1	3,8	4,0	الإستهلاك النهائي الداخلي
2,1	1,2	1,5	2,1	1,9	2,5	3,2	3,1	الأسر
0,2	0,6	0,4	0,4	0,8	1,6	0,6	0,9	الإدارات العمومية
0,8	0,5	0,5	-0,7	-0,2	1,1	2,4	2,1	التكوين الخام للرأسمال الثابت
2,5	2,3	2,1	2,7	0,0	0,9	1,8	1,2	الصادرات من السلع والخدمات
4.1- مؤشرات اقتصادية (%)								
43,4	42,6	42,1	46,8	47,2	50,2	48,7	43,2	الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام
76,5	77,5	77,5	80,3	79,8	80,2	78,2	75,9	الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام
58,0	58,2	58,3	60,4	59,9	60,4	59,5	58,2	الأسر (2)
18,6	19,3	19,2	19,9	19,9	19,8	18,7	17,7	الإدارات العمومية
35,9	34,6	34,3	34,3	32,8	34,9	34,7	32,6	الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام
79,3	77,2	76,4	81,2	80,0	85,1	83,4	75,8	معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) (3)
40,4	39,5	38,8	41,4	41,1	43,4	42,6	38,9	نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (4)
31,0	30,5	30,2	32,2	34,7	35,0	35,8	34,7	معدل الإستثمار الخام (5)
29,1	28,3	28,3	26,4	27,0	25,5	27,9	32,0	الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
			-5,8	-7,7	-9,5	-7,9	-2,7	القدرة (+) أو الحاجة للتمويل (-) بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)
32585	31337	30895	29604	29093	27508	27045	24223	الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم)
المصدر: World Economic Outlook صندوق النقد الدولي commodity price data البنك الدولي								
*- حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2014 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2015 و2016								
(1) المصدر حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2014 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2015 و 2016								
(2) بما في ذلك المؤسسات غير الربحية								
(3) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية								
(4) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات, يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتوجات الأجنبية								
(5) (التكوين: الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات)(الناتج الداخلي الخام								

المصدر: World Economic Outlook، صندوق النقد الدولي، commodity price data، البنك الدولي

- حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقاً من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2014 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة لـ 2015 و2016

(1) المصدر حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقاً من معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2014 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة لـ 2015 و2016

(2) بما في ذلك المؤسسات غير الربحية

(3) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(4) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات، يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتجات الأجنبية

(5) (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات) الناتج الداخلي الخام

متوسط 10-2006						
2015	2014	2013	2012	2011		
5.1- التجارة الخارجية						
218040	200808	184626	184885	174994	131168	تطور الصادرات الإجمالية (بمليون درهم)
8,6	8,8	-0,1	5,7	17,0	8,5	نسبة النمو (%)
15,8	7,4	10,6	5,1	6,9	6,6	المواد الغذائية
21,2	-2,7	16,8	-30,3	23,7	1,2	بما في ذلك : - الحوامض
14,0	2,9	5,0	18,0	-1,0	4,6	- منتوجات البحر (1)
-53,0	-28,1	22,6	63,0	186,9	-7,6	الطاقة و زيوت التشحيم
18,3	-1,1	-19,8	-3,0	25,9	11,5	المواد الخام
2,5	7,6	-14,6	-2,2	24,3	10,6	أنصاف المنتجات
15,7	2,5	-22,9	-0,1	35,0	17,3	مجموعة المكتب الشريف للفوسفات (2)
14,6	4,5	16,6	4,8	14,9	20,6	مواد التجهيز
9,7	23,3	5,5	16,7	8,4	2,2	مواد الإستهلاك
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)						
63,7	63,3	61,0	56,8	58,8	65,5	الإتحاد الأوروبي (28 دولة)
20,5	20,6	21,6	21,4	21,1	24,5	بما في ذلك : - فرنسا
22,5	21,9	19,0	16,4	18,3	19,0	- إسبانيا
372225	391296	381277	386949	357770	271966	تطور الواردات الإجمالية (بمليون درهم)
-4,9	2,6	-1,5	8,2	20,1	10,1	نسبة النمو (%)
-14,8	17,1	-14,6	7,7	33,4	13,3	المواد الغذائية
-32,9	55,1	-31,9	3,7	57,3	12,2	بما في ذلك : - القمح
-28,5	-9,3	-4,1	18,0	31,9	11,6	الطاقة وزيوت التشحيم
-61,3	-22,4	-3,1	19,7	25,2	0,9	بما في ذلك : - البترول
3,5	12,4	-22,5	2,0	41,6	5,8	المواد الخام
4,5	2,6	4,0	0,8	21,8	9,0	أنصاف المنتجات
9,9	3,1	10,6	6,6	3,0	10,6	مواد التجهيز
1,3	10,2	-1,7	7,2	10,9	8,9	مواد الإستهلاك
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)						
53,4	51,4	50,2	47,4	47,6	51,8	الإتحاد الأوروبي (28 دولة)
12,4	12,5	13,0	12,4	14,3	15,8	بما في ذلك : - فرنسا
14,4	13,8	13,5	13,2	11,0	11,3	- إسبانيا
6,4	6,9	7,5	6,4	8,1	5,9	الولايات المتحدة الأمريكية
80,8	72,5	68,2	68,4	69,6		معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات (%)
58,6	51,3	48,4	47,8	48,9	48,2	معدل التغطية التجارية من السلع (%)
15,7	20,6	21,9	23,8	22,3	20,1	العجز التجاري الخام بالنسبة للنتائج الداخلي الخام (%)
6,7	10,0	11,4	12,6	11,0	8,4	الفائز الطاقة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام (%)
30,4	46,2	55,4	57,7	51,6	44,9	الفائز الطاقة بالنسبة للصادرات (%)
9,5	9,2	9,2	8,8	8,5	9,0	استيراد مواد التجهيز بالنسبة للنتائج الداخلي الخام (%)
ميزان الأداءات بالنسبة للنتائج الداخلي الخام						
-2,2	-5,7	-7,9	-9,5	-7,9		رصيد الحساب الجاري
-7,9	-12,3	-14,6	-15,1	-13,8		السلع و الخدمات
-14,6	-18,8	-20,5	-22,3	-21,0		السلع
6,7	6,4	6,0	7,2	7,2		الخدمات
-1,9	-2,4	-1,5	-2,3	-2,0		الدخل الأولي
7,6	9,1	8,1	7,8	7,9		الدخل الثانوي
6,2	6,4	6,4	6,8	7,2		مداخيل الأسفار
6,1	6,5	6,4	6,9	7,1	7,5	تحويلات مغاربة العالم
39047	36550	39077	32092	25628	30462	الاستثمارات والقروض الأجنبية (بمليون درهم)
6.1- النقد						
5,7	6,2	3,1	4,5	6,4	11,9	تطور المجمع النقدي M3 (بمليون درهم)
92,1	96,4	95,6	97,9	96,3	77,7	الديون الصافية على الدولة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام (%)
7,3	5,4	4,5	4,5	5,8		الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%)
172,4	169,5	159,4	161,9	159,2		معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (3)
1,6	0,4	1,9	1,3	0,9	2,3	معدل نمو الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة (%)
أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم (الشراء)						
10,797	11,123	11,121	11,058	11,216	11,169	1 أورو
9,737	8,381	8,384	8,601	8,062	8,222	1 دولار أمريكي

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقاً من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط

(1) منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف ، قشريات رخويات ومحار، مصبرات السمك

(2) الفوسفات، الأسمدة الطبيعية ، والحامض الفوسفوري

(3) السيولة الكلية للإقتصاد (المكونة من المجمع النقدي M3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للنتائج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

	متوسط	2014/15	2013/14	2012/13	2011/12	2010/11	10-2006
1.2- الفلاحة							
معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)	403	348	274	450	400	691	403
إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)	67859	114717	67540	96566	50794	83354	67859
مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطار في الهكتار)	13,7	21,4	14,8	18,7	10,1	16,3	13,7
2.2- المعادن							
الإنتاج التجاري للفوسفات (بألف طن)	25003	26264	27390	26400	27060	28052	25003
إنتاج الحامض الفسفوري (بألف طن)	3362	5178	4525	4464	4265	4488	3362
رقم المعاملات عند التصدير لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات (بمليون درهم)	29095	44304	38277	37330	48395	48461	29095
نسبة مشتقات الفوسفات (%)	72,0	77,5	78,6	75,6	73,5	74,0	72,0
معدل نمو الرقم الاستدلالي للإنتاج المعدني (%)	2,7	-3,6	3,3	-1,9	-3,2	5,2	2,7
3.2- الطاقة والماء							
معدل نمو الرقم الاستدلالي لإنتاج الكهرباء (%)	3,4	7,6	3,4	0,8	9,2	6,3	3,4
الإنتاج المحلي للكهرباء (بمليون كيلواط)	23853	34273	33380	31885	31056	28752	23853
استهلاك الكهرباء (بمليون كيلواط)	21508	29404	28827	27769	27559	25670	21508
معدل ملء السدود (%)	63,3	77,0	72,5	64,3	73,8	71,0	63,3
4.2- الصناعات التحويلية							
تغير الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)	2,5	0,9	0,3	1,1	3,4	2,0	2,5
منتوجات الصناعة الغذائية	2,3	2,8	3,3	2,0	2,2	3,3	2,3
منتوجات صناعة النسيج	1,2	1,1	1,8	-3,4	3,6	-0,4	1,2
منتوجات صناعة السيارات	14,5	9,2	-4,2	8,2	-2,3	2,6	14,5
5.2- البناء والأشغال العمومية							
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)	13457	14251	14060	14864	15871	16130	13457
عدد رخص البناء	52671		42559	54502	54869	53086	52671
6.2- السياحة							
نسبة التوافد على الفنادق (%)	45,2	40,0	44,0	43,0	40,0	40,0	45,2
الوافدون من السياح الأجانب غير المغاربة (بالآلاف)	7895	10177	10283	10046	9375	9342	7895
الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	16788	18397	19633	19114	17484	16869	16788
المداخل السياحية (بمليون درهم)	55193	58611	59317	57579	57835	58904	55193
7.2- المواصلات السلكية واللاسلكية							
عدد المنخرطين في الهاتف المحمول (بالألف)	23228	43080	44115	42424	39016	36554	23228
كثافة الهاتف المحمول (%) (1)	75,2	127,3	133,0	129,1	120,0	113,6	75,2
مدة المكالمات الخارجة بواسطة المحمول (مليون دقيقة)	10387	52874	48258	40072	32520	23315	10387
عدد المنخرطين في الهاتف القار (بالألف)	2783	2222	2488	2925	3279	3566	2783
كثافة الهاتف المحمول (%) (1)	9,0	6,6	7,5	8,9	10,1	11,1	9,0
عدد المنخرطين في الأنترنت (بالألف)	947	14471	9969	5776	3957	3182	947
كثافة الأنترنت (%) (1)	3,05	42,75	30,05	17,58	12,17	9,89	3,05

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقاً من معطيات :

- وزارة الفلاحة والصيد البحري
- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة
- وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
- وزارة السياحة
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الشريف للفوسفات
- المكتب الوطني للكهرباء والماء
- الجمعية المهنية لشركات الإسمنت
- مكتب الصرف
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
- (1) عدد المنخرطين بالنسبة لعدد السكان

متوسط 10-2006	2011	2012	2013	2014	2015	ق.م 2016	م.م 2017
1.3- تحملات و موارد الخزينة (ملايين الدراهم) (1)							
المداخيل العادية (2)	165041	192298	206199	214962	211178	222156	226557
المداخيل الجبائية	144183	163586	174187	176158	183207	191695	200964
الضرائب المباشرة	65902	70850	77390	77593	80760	85505	89382
الضريبة على الدخل	27873	29121	33418	34081	36848	38614	40855
الضريبة على الشركات	35599	39370	43187	40417	41319	44255	45555
الضرائب غير المباشرة	56414	71783	75094	75557	78056	81009	84591
الضريبة على القيمة المضافة	37847	49923	52350	52682	52690	55509	57985
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	18567	21859	22744	22875	25366	25500	26607
الرسوم الجمركية	12707	10286	9003	7681	7715	7902	8931
حقوق التسجيل والتمير	9159	10667	13060	13559	16676	17280	18059
المداخيل غير الجبائية	17583	25223	22266	28916	25024	27161	22293
مداخيل بعض الحسابات الخاصة	3275	3489	3294	3096	2947	3300	3300
مجموع النفقات (2)(3)	176073	240569	259188	258606	253880	258774	259526
النفقات العادية (4)	146253	194214	215623	209702	209695	211644	209949
السلع والخدمات	107761	127144	140656	152259	159700	167809	167825
الأجور	70688	88973	96673	99044	102669	106776	106701
سلع و خدمات أخرى	37073	38171	43983	50754	57031	61033	61124
فوائد الدين العمومي	18209	18240	20097	22502	27289	28285	27474
الداخلي	15572	15204	16702	18620	21052	24299	23764
الخارجي	2637	3036	3395	3882	3736	3985	3710
الموازنة	20283	48830	54870	41600	13977	15550	14650
الرصيد العادي (4)	18789	-1916	-13995	-3503	5267	10512	16608
نفقات الإستثمار	36610	50023	51458	48195	54307	53130	55578
رصيد الحسابات الخاصة	6789	3668	7893	6009	5396	6000	6000
2.3- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)							
المداخيل العادية (2)	23,6	23,4	23,8	23,0	21,5	21,5	20,9
المداخيل الجبائية	20,6	19,9	20,8	19,4	18,7	18,5	18,6
الضرائب المباشرة	9,4	8,6	9,3	8,6	8,4	8,3	8,3
الضريبة على الدخل	4,0	3,6	3,9	3,8	3,7	3,7	3,8
الضريبة على الشركات	5,1	4,8	5,1	4,5	4,2	4,3	4,2
الضرائب غير المباشرة	8,1	8,8	8,9	8,4	7,9	7,8	7,8
الضريبة على القيمة المضافة	5,4	6,1	6,2	5,9	5,4	5,4	5,4
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	2,7	2,7	2,7	2,5	2,6	2,5	2,5
الرسوم الجمركية	1,8	1,3	1,1	0,9	0,8	0,8	0,8
حقوق التسجيل والتمير	1,3	1,3	1,5	1,5	1,7	1,7	1,7
المداخيل غير الجبائية	2,5	3,1	2,6	3,2	2,5	2,6	2,1
مجموع النفقات (2)(3)	25,1	29,3	30,6	28,1	25,8	25,0	24,0
النفقات العادية (4)	20,9	23,7	25,4	23,4	22,7	20,4	19,4
السلع والخدمات	15,4	15,5	16,6	16,2	16,3	16,2	15,5
الأجور	10,1	10,8	11,4	11,0	10,5	10,3	9,9
سلع و خدمات أخرى	5,3	4,7	5,2	5,2	5,8	5,9	5,7
فوائد الدين العمومي	2,6	2,2	2,4	2,5	2,7	2,7	2,5
الداخلي	2,2	1,9	2,0	2,1	2,4	2,3	2,2
الخارجي	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3
الموازنة	2,9	6,0	6,5	4,6	1,4	1,5	1,4
نفقات الإستثمار	5,2	6,1	6,1	5,4	6,0	5,1	5,1
الرصيد العادي (2)	2,7	-0,2	-1,7	-0,4	0,6	1,0	1,5
رصيد الميزانية العامة	-1,6	-5,9	-6,8	-5,1	-4,7	-3,5	-3,0
الضغط الجبائي (5)	22,9	22,6	23,4	21,9	21,0	20,8	20,9
3.3- معدل المديونية للخزينة							
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	38,7	40,4	44,4	47,3	49,7		
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	10,6	12,1	13,8	14,5	14,3		

المصادر : وزارة الإقتصاد والمالية
 (1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة
 (2) مع احتساب صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق
 (3) مع احتساب الرصيد الصافي للحسابات الخاصة للخزينة
 (4) مع احتساب صندوق دعم الأسعار
 (5) المداخيل الجبائية (مع احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام

	2014	2013	2012	2011	2010	2004	1994
1.7- الديمغرافيا							
السكان (بالألف)(1)	33848	32950	32597	32245	31198	29892	25996
معدل التمدن (%)	60,4	59,2	58,8	58,3	56,9	55,1	51,3
معدل الأنوثة (%)	50,2	50,3	50,3	50,3	50,4	50,3	50,3
متوسط عدد أفراد الأسر	4,6	4,7	4,8	4,8	5,1	5,2	5,8
	14/15	13/14	12/13	11/12	10/11	04/05	94/95
المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	17,9	18,1	18,3	18,5	18,7	20,2	24,2
المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)	5,1	5,1	5,1	5,1	5,1	5,5	6,7
المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)	12,7	13,0	13,2	13,4	13,6	14,7	17,5
2.7- التربية والتكوين							
معدل التمدرس الخاص بالتعليم الاساسي (11-6 سنة) (%) (2)	99,1	99,5	99,6	97,9	97,5	87,9	63,5
الوسط القروي	98,3	100,8	97,9	95,9	95,4	82,8	47,6
الإناث بالوسط القروي	98,4	101,0	97,7	94,8	93,6	77,8	34,7
	2014	2012	2010	2008	2004	1994	1982
معدل الأمية (ب %)	32,0	36,7	36,8	40,5	42,7	54,9	65,0
ذكور	22,1	25,3	24,3	28,6	33,8	41,7	51,0
إناث	41,9	47,6	48,7	51,9	61,9	67,5	78,0
	2015	2014	2013	2012	2010	2004	1999
3.7- التشغيل والأجور							
معدل النشاط (ب %)	47,4	48,0	48,3	48,4	49,6	52,2	54,4
الحضري	41,4	42,1	42,4	42,8	43,6	45,5	48,1
القروي	56,7	57,2	57,4	57,0	58,4	61,3	63,1
معدل البطالة (%)	9,7	9,9	9,2	9,0	9,1	10,8	13,9
ذكور	9,4	9,7	9,1	8,7	8,9	10,7	14,2
إناث	10,5	10,4	9,6	9,9	9,6	11,1	13,3
معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)	14,6	14,8	14,0	13,4	13,7	18,4	22,0
15- 24 سنة	38,1	38,1	36,0	33,5	31,3	33,3	37,8
25- 44 سنة	14,7	15,3	14,5	14,1	14,2	19,1	21,7
بدون شهادة	7,3	8,1	8,1	6,9	8,1	10,5	15,2
حاصل على شهادة	19,5	19,5	18,2	18,2	18,1	25,6	29,2
	2014	2013	2011	2009	2007	2004	1994
4.7-الصحة (3)							
عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص)	1542	1925	1630	1767	1850	1782	2950
عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري	11815	11943	11970	12001	12006	11904	14714
عدد السكان لكل ممرض	1095	1339	1109	1134	1173	1115	1066
	2014	2013	2012	2011	2010	2004	1994
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	75,5	75,3	75,1	74,9	73,0	71,7	67,9
ذكور	74,5	74,3	74,2	74,0	71,2	70,6	66,3
إناث	76,4	76,2	76,0	75,8	73,7	73,0	69,5
	2014	2011	2008	2007	2004	1994	1985
5.7- مستوى المعيشة والتجهيزات الأساسية							
معدل الفقر (%)	4,2	6,2	8,8	8,9	14,2	16,5	21,0
الوسط الحضري	1,1	3,5	4,7	4,8	7,9	10,4	13,3
الوسط القروي	8,9	10,0	14,2	14,4	22,0	23,0	26,8
	2015	2014	2013	2012	2010	2004	1996
نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب	95,0	94,5	94,0	93,0	92,0	60,0	30,0
برنامج كهربة العالم القروي							
نسبة كهربة القرى (%)	99,2	99,0	98,5	98,1	97,4	72,0	22,0
المصادر : - وزارة الصحة							
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني							
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر							
- المندوبية السامية للتخطيط							
(1) إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994، 2004 و 2014							
(2) نسبة السكان الممدرسين الخاصة بالفئة العمرية 11-6 سنة إيا كان المستوى الدراسي							
(3) الصحة في أرقام و مشروع النجاعة في الأداء لوزارة الصحة 2016							